دراسة

مكتبة

إريك بِركويتز

أفكارٌ خَطِرة

تاريخٌ موجز للرقابة في الغرب،
منذ العصور القديمة إلى الفايك - نيوز

ترجمة: د. رشا صادق

أفكارٌ خَطِرة



Author: **Eric Berkowitz**	اسم المؤلف: إريك بِركويتز
Title: **Dangerous Ideas: A Brief History of Censorship in the West, from the Ancients to Fake News**	عنوان الكتاب: أفكارٌ خَطِرة: تاريخٌ موجز للرقابة في الغرب، منذ العصور القديمة إلى الفايك – نيوز
Translated by: **Dr. Rasha Sadek**	ترجمة: د. رشـا صـادق
P.C.: **Al–Mada**	الناشر: دار المدى
First Edition: **2023**	الطبعة الأولى: 2023



للإعلام والثقافة والفنون

Al-mada for media, culture and arts

بغداد: حي أبو نؤاس - محلة 102 - شارع 13 - بناية 141

Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141

+ 964 (0) 770 2799 999   + 964 (0) 780 808 0800   + 964 (0) 790 1919 290

بيروت: بشامون - شارع المدارس

Beirut: Bchamoun - Schools Street

+ 961 175 2617   + 961 706 15017   + 961 175 2616

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار

Damascus: Karjieh Haddad Street - from 29 Ayar Street

+ 963 11 232 2276   + 963 11 232 2275   + 963 11 232 2289   ص.ب: 8272

إريك بِركويتز

أفكارٌ خَطِرة

تاريخٌ موجز للرقابة في الغرب،

منذ العصور القديمة إلى الفايك – نيوز

ترجمة: د. رشا صادق



إريك بِركويتز

إريك بِركويتز هو محامٍ أمريكيّ متخصّص بمجال حقوق الإنسان، وصحفيّ ينشر مقالاته في النيويورك تايمز، واشنطن بوست، لوس أنجلوس تايمز، وغيرها من الصحف والمجلّات الدوريّة. صدر له كتابان آخران هما «الجنس والعقاب» و«حدود الرغبة»، حصدا تقديراً عالميّاً.

يكرّس بركويتز حياته المهنيّة للدفاع عن حقوق الإنسان، وحقوق الفقراء، وقضايا طالبي اللجوء في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، خاصّة أولئك القادمين من أمريكا الوسطى، المكسيك، جيبوتي، وإيران.

إهداء المؤلّف

إلى جنيفر

المحتويات

مقدّمة 11

الفصلُ الأوّل:

مؤازرة الربّ: حظرُ حريّةِ التعبير في العالم القديم 27

الفصل الثاني:

النارُ دواء: الرقابة منذ أواخر العصر القديم إلى غوتنبرغ 63

الفصل الثالث:

زلزالُ الطباعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر 91

الفصل الرابع:

الثورة والسيطرة في القرن الثامن عشر 115

الفصل الخامس:

الحربُ الطبقيّة في القرن التاسع عشر.....................151

الفصل السادس:

مشكلة في العقل: بداياتُ القرن العشرين 199

الفصل السابع:

إسكاتُ الجماهير في الحقبة المعاصرة 249

خاتمة..319

شكر وتقدير.....................................325

مقدّمة

خلال الكابوس الصينيّ المُسمَّى بالثورة الثقافيّة (1966–1976)، اجتاح الحرس الأحمر الموالي لماوتسي تونغ البلاد، ودمّر «الأربعة القديمة»: الأفكار القديمة، الثقافة القديمة، العادات القديمة، والتقاليد القديمة. لعبت إبادة الدِين القديم دوراً محوريّاً في تلك الحملة، وتسبّبت بدمار ملايين الكتب والصور والأشياء المرتبطة بكونفوشيوس وبالبوذيّة التيبتيّة. حُكِمَ على أتباع الفيلسوف القديم بأنّهم «رجعيّون»، وخضعوا للتعذيب، كما دُمِّرَتْ أعمال وتماثيل كونفوشيوس، وأُجْبِرَ الرهبان البوذيّون على الدوس على كتبهم، واستعمال ما نجا منها كورق للمراحيض، من ثمّ تمّ تحويل المعبد البوذيّ الأقدس في التيبت إلى حظيرة ومسلخ للخنازير. أُغلِقَت المدارس والجامعات العلمانيّة بدورها، وتمّ تدمير كتبها على يد «الملايين من أبناء الشعب» أيضاً، لأنّها «أعشاب سامّة». أخيراً، اجتاح الحرس الأحمر المنازل كي يدمّر الصور الفوتوغرافيّة العائليّة لأنّها «تذكارات إقطاعيّة»، واستبدلها بصور ماو التي توجَّب على المواطنين أن يعترفوا بخطاياهم أمامها.

على الرغم من أنّ ماو قضى على «العناصر الرجعيّة» في الصين، وجعل من نفسه بداية الفكرِ الصينيّ ومنتصفَه وخاتمتَه، لكنّه تماهى علانيّة مع «الإمبراطور الأوّل» تشِن شيهوانغ (259–210 ق.م) الذي أقام محارق للكتب بدوره، واعتمد على العنف لتوحيد الممالك السبع الكبرى في مملكة مركزيّة، شكّلت نواة للصين الحاليّة. على الرغم من إنجازاته التي لا يُستهان بها، كان الإمبراطور الأوّل مكروهاً –وهو أقلّ ما يمكن أن يقال عنه– وأدرك أن سلطته لن تترسّخ كليّاً ما دامت أفكار الشعب خارج قبضته. عندما تجوّل في أرجاء الإمبراطوريّة، ثار غضبه وهو يسمع الفلاسفة الكونفوشيوسيّين

وغيرهم من المفكّرين ينتقدون نظام حكمه، ويعقدون مقارنة بينه وبين العصور الذهبيّة في الماضي. لذلك، قرّر أن يلغي ذلك «الماضي».

«إحــراقُ الكتبُ ودفــنُ الفلاسفة» هي أحــداث وقعت ما بين 213–212 ق.م، دُمِّــرت فيها نصوص لا حصر لها فلسفيّة وتاريخيّة وشعريّة (معظمها لفافات من الحرير والبامبو، أو ألواح خشبيّة)، خاصّة الكونفوشيوسيّة وتلك المعروفة بنصوص «مدارس الفكر المئة»، فضلاً عن حظر اقتناء معظم الكتب في المكتبات الشخصيّة. احتفظ الإمبراطور تشن بنسخ من الكتب التي أحرقها، أمّا أولئك الخبراء بها فلم تكتب لهم النجاة، بل دُفِنَ مئات العلماء أحياء. منذ تلك اللحظة فصاعداً، أيّ شخص سيتجرّأ على انتقاد نظام تشن مستعيناً بأمثلة من الماضي -أو حتّى على مناقشة أفكار وردت في الكتب الممنوعة- سيُعدَم هو وأقاربه جميعهم.

كأغلب إجراءات الرقابة السياسيّة عبر التاريخ، كما يقول الأكاديميّ لويس ماي تشان، قيام الإمبراطور تشن بإحراق الكتب هو بالأحرى «اعترافٌ بقوّة المعرفة، لا إدانة لها». بالنسبة إلى تشن، الأمن لا يعني مجرّد الهيمنة على كلّ مفاصل الدولة فقط، بل على كلّ الأفكار التي تجول في عقول الرعايا أيضاً، لكنّ المفكّرين استمدّوا القوّة من الكتب الممنوعة تحديداً، ممّا خلق أفكاراً تحريضيّة تحدّتْ سلطة الإمبراطور الأوّل المطلقة، كما قال الكاتب الصينيّ لُو كسان في القرن العشرين: «رجلُ الدولة يكره الكاتب، لأنّ الكاتب يبذر بذور العصيان. رجل الدولة يحلم بأن يمنع الناس من التفكير، لذلك يتّهم الكتّاب والفنّانين دائماً بأنّهم يخرّبون دولتَه المنظّمة».

بأيّ حال، سرعان ما ساقت البارانويا الإمبراطورَ تشن إلى المصير ذاته الذي أعدّه لمن انتقدوه، فصار يقضي أيّامه في أنفاق تحت الأرض وسيفه في حضنه، بعد أن تزايدت وتيرة محاولات اغتياله، واستنزفه سعيه إلى تجنّب الموت الداهم. بعد ثلاث سنوات فقط من قيامه بإحراق الكتب كما تروي الأسطورة، تجرّع ما اعتقد بأنّه إكسير الخلود، ومات! دُفِنَ تشن مع جيش هائل مصنوع من الفخّار كي يحميه في الحياة الآخرة، لكنّ سلالته التي وهبت الصين اسمها تخبّطت في الفوضى، وما لبثت أن انهارت.

وجد ماوتسي تونغ في سيرة حياة تشن الكثيرَ ممّا يحاكيه، ما عدا أنّ الإمبراطور الأوّل لم يقم بما ينبغي على أكمل وجه. في عام 1958، أي قبل تسع سنوات من انطلاق الثورة الثقافيّة، تبجّح ماو في أحد خطاباته قائلاً: «دفنَ تشن أربعمئة وستّين عالماً وهم على قيد الحياة، أمّا نحن فقمنا بدفن ستّة وأربعين ألف عالم أحياء! أنتم أيّها المفكّرون تبغضوننا لأنّنا تشن – شيهوانغيّون، لكنّكم على خطأ! لقد تفوّقنا على تشن شيهوانغ بمئة ضعف!».

عندما مات ماو عام 1976، قيل إنّ إشعاع أفكاره سيسطع على الأجيال القادمة، لكن على الرغم من الحشود التي زارت ضريحه، وعلى الرغم من صورته المطبوعةَ على العملة الصينيّة، الماويّة اليوم أشبه بجيش الإمبراطور تشن الفخاريّ!

باستثناء كامبوديا في عهد بول بوت، حيث قد تُعَدُّ القدرة على القراءة جريمة عقوبتها الإعدام، لم يقم أيّ مجتمع معاصر بتدمير ثقافته وتاريخه كما فعلت الصين إبّان الثورة الثقافيّة. حجم الخراب الناجم عنها كان استثنائيّاً، لكنّ الدافع الكامن خلفه ليس كذلك، فعندما تستند سلطة النظام الحاكم إلى استعمال القوّة لا إلى الإجماع الشعبيّ، ستتطلّب شرعيّته القيام بتغيير التاريخ باستمرار، ممّا يحوّل التاريخ في الواقع إلى أداة للإيديولوجيا والسلطة. في الصين، وفي الدولة التوتاليتاريّة العظمى التي وصفها جورج أورويل في روايته «1984»، تحوّل التاريخ إلى «رقّ ممسوح» تُمحى المعلومات المكتوبة عليه كليّاً، من ثمّ تُكتَب من جديد كلّما اقتضت الضرورة ذلك. في أيّ نظام مماثل، كما كتب أورويل في مقالة أخرى، «يُخلَق التاريخُ عوضاً عن أن يُستقرَأ».

لطالما كان التاريخ نوعاً من الأدب العمليّ، يفيد بتقديس المؤسّسات وإمداد الشعب بإحساس بالقدَر، أمّا بالنسبة للمستبدّين فهو ضرورة عاجلة: أن يبدو وجودهم محتوماً، ومُرحَّباً به، وأن يسبغوا الشرعيّة على أفعالهم، ويحقّروا خصومهم. «سلطاتٌ متحاربة» كما يشرح المؤرّخ جي. إتش. بلَمب، «تعني مواضيَ متحاربة». لهذا السبب لا تبيح الأنظمةُ الشموليّة الحريّةَ للمؤرّخين، ولهذا السبب أنكر دونالد ترامب بضراوة التناقضاتِ التي وقعت أثناء انتخابه وروّج لسياق مناقض زائف، ولهذا السبب دمّر الغزاة

الإسبان في القرن السادس عشر أقدمَ نصوص حضارة المايا وأقدسها، كما أنّه سبب يفسّر لنا أيضاً لماذا استهدفت الحكومة الغواتيماليّة أبناء شعب المايا، بإبادة ثقافيّة جديدة أثناء الحرب الأهليّة الغواتيماليّة ما بين 1960-1996، بذريعة دعمهم لعناصر مناهضة للسلطة: «تمّ اغتيال كهول المايا -الذين كانوا مسؤولين عن نقل المعرفة الثقافيّة المتراكمة إلى الأجيال الشابّة- بوحشيّة تفوق التصوّر، بغية تدمير روابط الشعب مع ماضيه»، كما ورد في أحد التحقيقات.

«أيّ عجوز يموت، هو مكتبة تحترق» كما يقال، وفي الحقيقة، تدمير الشعب والنصوص التي تهبه تجانساً ثقافيّاً وذاكرة جمعيّة، هو أحد أبغض أشكال الرقابة. بأيّ حال، قد يُحفَظ الماضي قسريّاً لخدمة الحقيقة أحياناً، كما تشهد القوانين المتعدّدة في الغرب التي تجرّم إنكارَ الهولوكوست. أحد أهداف تلك القوانين (من بين العديد من الأهداف الأخرى)، هو القضاء على الادّعاء الخبيث القائل بأنّ اليهود يستغلّون خرافة الإبادة الجماعيّة لابتزاز المال من الأمم المسيحيّة، فضلاً عن أنّ المشرّعين يأملون من خلال تأكيدهم على حدوث الهولوكوست، بالحيلولة دون ظهور نمط بغيض من خطاب الكراهية، والتطرّف العنيف الذي يتغذّى عليه. هل هناك عيب في هذا؟! أجل، عيب صغير كما اتّضح، فحتّى تلك الرقابة ذات النيّة الحسنة ليست محصّنة تلقائيّا بالتزام مرافق بحريّة التعبير والاستقصاء، في سياق القانون الأمريكيّ والكنديّ على الأقلّ.

في عام 1985، مثل شخصٌ يُدعى إرنست زوندل أمام القضاء الكنديّ، لقيامه بنشر كتيّب عنوانه «هل مات ستّة ملايين شخص حقّاً؟!»، ادّعى فيه بأنّ الهولوكوست هو خدعة صهيونيّة. لم يكن هناك قانون خاصّ بإنكار الهولوكوست في كندا آنذاك، وأُدينَ زوندل وفقاً لتشريع يحظر نشر أخبار زائفة «تؤذي المصلحة العامّة، أو تتلاعب بها». حضر زوندل إلى قاعة المحكمة في كلّ جلسة، معتمراً خوذة نقِشَت عليها عبارة «حريّة التعبير»، ولم ترغب المحكمة باختصار مهمّة المدّعي العامّ بإثبات الجرم، فطلبت من الدولة تقديمَ براهين على أنّ الهولوكوست قد وقع فعلاً، وقبلتْ بيّنةَ نقضٍ قدّمها محامي الدفاع بأنّ العكس هو الصحيح، أي ما تمنّاه زوندل

بالضبط! خلال جلسات المحاكمة المطوّلة الأشبه بسيرك، ردّد هو وفريقه من «الاختصاصيّين» الافتراءاتِ ذاتها الواردة في كتابه، لكن ضمن منصّة أكبر فاقت شرعيّتُها كلّ أحلامه، وسرعان ما ظهرت في الصحف عناوين رئيسيّة من قبيل «رقصت النساء وحضرن حفلات عشاء في أوشڤيتز، وفقاً لأحد الشهود الخبراء». أُدينَ زوندل في نهاية المطاف، لكنّه طَعَن في الحكم لاحقاً فتمّت تبرئته لعدّة أسباب، منها فيلم وثائقيّ يدور عن حقيقة معسكرات الموت، قدّمه محامو الادّعاء كدليل إدانة، لكنّ المحكمة رفضتْه بوصفه «هرطقة».

خضع زوندل للمحاكمة مرّة أخرى في عام 1988، وتمّت إدانته أيضاً، من ثمّ ظفر بانتصار أكبر عند استئناف الحكم، فقد قرّرت المحكمة الكنديّة أنّ القانون المتعلّق بحظر نشر أخبار زائفة يختزل حريّة التعبير بشكل منافٍ للدستور، وقضت بأنّ الحظر المبهم الذي يفرضه هذا القانون قد يسبّب تداعيات توتاليتاريّة، لأنّه يتيح نظريّاً إدانةَ «أيّة مقولة لا تتماشى مع الحقائق المقبولة حاليّاً، وقد يتمّ استغلاله لتجريم أيّة فكرة لا تحظى بالشعبيّة». تجميد التاريخ في سياق وحيد مقبول، كما قالت المحكمة، سيؤدّي إلى تكرار أخطاء النظام الشيوعيّ والنظام النازيّ، بالإضافة إلى إحياء الافتراءات العنصريّة ضدّ الكنديّين الأصليّين والأمريكيّين من أصول إفريقيّة، التي عُدَّت ذات يوم بمنزلة وقائع مُثبَتة. إذن، في سياق محاولته حماية الحقيقة، قام النظام القضائيّ الكنديّ في نهاية المطاف بحماية حقّ زوندل في التعبير ونشرِ أخبار زائفة. مشاكل زوندل لم تنته هنا، فقد تمّ ترحيله إلى ألمانيا لاحقاً، حيث سُجِنَ بتهمة التحريض على الكراهية. مع ذلك، بقي التوتّر القديم قائماً ما بين مبادئ حريّة التعبير، وما بين الرغبة بدرء الأذى الذي قد تسبّبه الكلمات.

الدافع القسريّ لإسكات الآخرين هو دافع قديم، كالدافع للكلام بالضبط، لأنّ الكلام –الكلمات، الصور، والتعابير بحدّ ذاتها– يهَب سلطةً. يعتقد الكثيرون في التقاليد اليهوديّة–المسيحيّة أنّ العالَم قد خُلِقَ من الكلمات، وأنّ الكلمات قادرة على تدميره أيضاً. الكلام يؤثّر على عقول الناس وعلى قلوبهم، وكذلك على أفعالهم وتصرّفاتهم. في الواقع، وبطرق

متعدّدة، الكلام هو فعل. الاعتراض يسبّب اضطرابات، وأولئك الذين يكسرون العادات والأعراف السائدة، يقومون بذلك بطريقة بغيضة. قبول الأفكار الناشزة التي تضع اعتقادات المرء موضع تساؤل، يتطلّب الكثير من ضبط النفس، فضلاً عن أنّ العديد منّا يميل إلى قمع كلّ ما يتعارض معنا. بالنسبة إلى السلطات الحاكمة، التسامح مع الكلام الذي يتحدّى الوضع القائم يعني موافقتها ضمنيّاً على ذلك التحدّي، وهو ما يتحدّى بدوره الأساطير التي ترتكز عليها سلطتها. عدم معاقبة حريّة التعبير تلك سيشجّع الآخرين على القيام بالمثل، ممّا قد يهدّد استقرار المجتمع. حتّى في البلدان التي تعتزّ بحريّة التعبير، نحن ننسى غالباً أنّ الرقابة القائمة تتطلّب قبولَ الاختلاف باعتباره ثمناً عادلاً ندفعه لقاء المصلحة العامّة. هذا التقبّل خطير، أمّا القمع فهو منطقيّ، وكان القاعدة عبر التاريخ.

إليكم المفارقة هنا: الرقابة تنتهك حقوقنا الطبيعيّة، لكنّها كانت دائماً عنصراً متغلغلاً في الواقع الاجتماعيّ، وفي نفوس الأفراد العاديّين والديكتاتوريّين على السواء. المحكمة العليا الأمريكيّة محقّة باستنتاجها أنّ «أولئك الذين يبدؤون بإلغاء الآراء المنشّقة عنهم بالإكراه، سرعان ما يجدون أنفسهم وهم يبيدون المنشقّين»، لكنّ هذا لم يمنعها من فرض الحظر على حريّة التعبير، خاصّة إبّان فترات النزاع مع الأعداء، سواء الحقيقيّين أو المُتخيَّلين. على الرغم من أنّ معظمنا في الغرب يوافق على أنّ مهمّة حريّة التعبير هي التشجيع على بناء حوار متين، بل ولاذع أحياناً، لكنّ البعض منّا يبحث عن «فضاءات آمنة» يحتمي فيها من وجهات النظر التي تزعجه. نحن نتوق إلى الإعلان عن وجودنا، إلى أن نصرخ من فوق منبر، بينما نسعى في الوقت ذاته إلى حجب أصوات الآخرين. إنّه صراع لا حلّ له!

لكن، ما هي «الرقابة» بأيّ حال؟ لا يوجد إجماع على تعريف واحد مشترَك، كما أنّ أولئك الذين يتولّون مهمّة الرقابة، لا يرغبون غالباً بالاعتراف بأنّهم يقومون بذلك. نابليون مثلاً فرض رقابة على موضوع الرقابة بحدّ ذاتها، وادّعى الاتّحاد السوفياتيّ بأنّه يكفل حريّة التعبير، أمّا فيسبوك فهو يقيّد حريّة الوصول إلى مليون محتوى يوميّاً، مروّجاً لنفسه بحماس في الوقت ذاته على أنّه منصّة للتعبير الحرّ. كلمة «يراقب» Censor مشتقّة من

المفردة اللّاتينيّة Censeo أو Censere، التي تعني يحكم أو يقرّر أو يقيّم، وهذا الاشتقاق هو نقطة جيّدة كغيرها من النقاط للانطلاق نحو إيجاد تعريف. تتضمّن الرقابة عموماً استعمال القوّة قسراً لمنع حريّة التعبير، أو حظرها، أو معاقبتها، ممّا يعني عادة جهوداً حكوميّة تُبذَل للتحكّم بما يقولُه المواطنون: هناك طرف مُنَفِّذ (قاضٍ أو شرطيّ أو مفتّش بريد) يفرض سلطته تحت غطاء القانون، ومن جهة أخرى، هناك شخص أو مجموعة أشخاص يُجبَرون على الخضوع لتلك السلطة. آخذين تلك الديناميكيّات بعين الاعتبار، الرقابة تستهدف عادة «الناشزين»: المعارضون، الراديكاليّون، المهرطقون، الفنّانون، الصحفيّون المشاغبون... إلخ، الذين يقعون بالتالي تحت رحمة السلطة. ستصادفنا هذه العمليّة خلال معظم صفحات الكتاب، فلطالما كانت حماية حريّة التعبير مكسباً لأولئك الضعفاء على حساب الطبقات الحاكمة. بأيّ حال، التطوّرات التي حصلت مؤخّراً عقّدت هذه المسابقة ثنائيّة الأطراف، لأنّ اللّاعبين غير الحكوميّين –منصّات الإنترنت والسوشال ميديا– يمتلكون سلطة غير مشروطة على حريّة التعبير، فاقت طموحات حتّى أشدّ الحكومات قمعاً، فيسبوك فحسب يدير ما تطلق عليه الصحفيّة سوزان بينش «أضخمَ نظام للرقابة عرفه العالم يوماً». في العديد من الحالات، لا تهتمّ تلك المنصّات إلّا بمصالحها فقط، والقرارات التي يتّخذها العاملون فيها حول ما يسمحون بتداوله وما يحظرونه هي قرارات عابرة للحدود. سابقاً، لم يمتلك المواطنون العاديّون على الإطلاق سلطة لإسكات رئيسهم، أو رؤساء الدول الأخرى، أو حتّى البائعين في جنوبي الصحراء الإفريقيّة الكبرى مثلاً. الرقابة كانت دائماً من اختصاص حرّاس من لحم ودم، لكنّ الحظر الإلكترونيّ يُطبَّق في معظم الحالات بواسطة لوغاريتمات، ومعظم ما تقوم به هذه اللوغاريتمات خفيّ وغير دقيق. إن أخذنا بعين الاعتبار أيضاً القيمةَ المتقلّبة لكلّ منشور من بين مليارات المحتويات التي تُنشَر على شبكة الإنترنت، باعتباره ناقلاً لإعلانات موجَّهة، سنجد أن قرارات الرقابة ترتبط بالمال على نحو غير مسبوق.

بالإضافة إلى الدور الذي اضطلعت به شركات الإنترنت كحَكَم على حريّة التعبير العالميّة، تبدّلت وجهة النظر حول الرقابة أيضاً: لطالما عدّ

المنتمون إلى أحزاب اليمين الرقابةَ نوعاً من الشرّ، أي نمطاً من استغلال السلطة على يد ماو أو جوزيف مكارثي... إلخ ضدّ مصلحة المجتمع، لكنّ العديدين ممّن ينتمون إلى أحزاب اليسار أخذوا يطالبون الحكومات بـ«فرض» الرقابة على الموادّ الإباحيّة، والتمييز الجنسيّ، والتمييز العنصريّ، والكراهية، وغيرها من أنماط التعبير الذي يسبّب الأذى، وأيضاً ضدّ الفايك – نيوز، وضدّ شطط الأغنياء والصناعة. هنري لويس غيتس جونيور، وهو بروفيسور في جامعة هارڤارد، يجد أنّه من العسير تخيُّل «الناشطين اليساريّين في الستينيّات، الذين عرّفوا أنفسَهم من خلال معارضتهم للسلطة ومؤسّساتها» وهم يناضلون في سبيل أجندة كهذه، أمّا الآن «فالهدف ليس مقاومة السلطة، بل الحصول عليها» كما يضيف. ليست الحكومات وحدها المُطالَبة بتطبيق الرقابة، فمنذ بداية شهر حزيران 2020، تمرّد العديد من موظّفي فيسبوك ضدّ المدير التنفيذيّ العام مارك زوكربيرغ، بسبب عدم حذف بوستات دونالد ترامب التي تُلهِب الكراهيّة.

وضع الثقة بالمؤسّسات –وهذا خطأ– كي تضطلع بالرقابة تحقيقاً للمصلحة العامّة، يحظى بتأييد الرأي القائل «أين هي المشكلة؟!» الذي يتبنّاه بعض المفكّرين المنعزلين في أبراجهم العاجيّة. إنّه رأي بدأ مع ميشيل فوكو، ثمّ استمرّ مع من تلاه من الأكاديميّين، وينصّ على أنّ الرقابة ليست مجرّد أمر تفرضه السلطات، بل هي موجودة في صميم ديناميكيّات القوى القامعة ضمن الحياة اليوميّة، وضمن التواصل، وتوليد الأفكار، بما فيها ما يطلق عليه فريدريك شوير «الطرق التي يهمّش الخطابُ بواسطتها الآخرين من خلال استبدالهم»، وما تعرّفه روث غاڤيسون كـ«كبح للذات من قبل المتكلّمين أنفسهم، وهو نمط من آليّات التسويق والاعتناق الاجتماعيّ للأعراف التي تحدّد ما هو غير المقبول». إنّه تعريف لا يغفل سوى القليل، واتّجاهٌ أكاديميّ يلخّصه راي لانغتون ساخراً كما يلي:

«لا شيء تقوله هو حرّ حقّاً، فكلّ ما تحاول قوله سيتمّ إسكاته قبل أن تبدأ بنطقه، أيّاً كان. الثقافة، الخطاب، بل وربّما اللغة بحدّ ذاتها، تلفّ تهديداتها وأوامرها حول عنقك... أنت سجين في قفص غير مرئيّ، حلقك مسدود بخرقة غير مرئيّة، مسموح لك أن تقول شيئاً واحداً فقط، وممنوع أن تقول

ما عداه... فكرة أنّك أنت تقول ما تريد قوله هي بحدّ ذاتها مزحة. ما هو هذا الـ أنت؟! الرقابة في كلّ مكان».

إنّه رأي يفرض نفسه بقوّة، لكنّه يتغاضى عن فروقات هامّة ما بين أنماط السلطة الرقابيّة المختلفة، كالفرق بين جدران الزنزانة الإسمنتيّة الباردة وبين قوى السوق مثلاً. إن لم تختلف رقابة المؤسّسات عن القيود المتشابكة الموجودة في الحياة ذاتها، وإن كان الاصطفاف مع أو ضدّ الرقابة هو «افتراض لحريّة لا يتمتّع بها أحد» على حدّ قول مايكل هوكويست، وإن كانت الرقابة هي «القاعدة وليست الاستثناء» كما يقول روبرت بوست، إذن لقد تمّ تطبيع الحظر المؤسّساتيّ. ما سبق يساعدنا على أن نفسّر لماذا يطالب العديدُ من الأشخاص اليوم الحكوماتِ بحظر الكلام المثير للجدل الذي يعترضون عليه، وبإسكات قنوات الآخرين. الدولة الآن ليست رقيباً بقدر ما هي «حارس البوّابة»، أو رقيب على الرقباء أنفسهم.

هذا الاتّجاه الأكاديميّ، يقدّم لنا منظوراً حركيّاً عن ديناميكيّات القوى الفاعلة من حولنا -ولا مجال للشكّ بحجم الألم الذي قد يسبّبه خطاب كراهية عنصريّ مثلاً- مع ذلك، ما زلتُ غير مقتنع بأنّ القيود التي تفرضها الحكومة أو -فليساعدنا الربّ!- السيّدُ زوكربيرغ على حريّة التعبير، قادرة على حمايتنا من الشرور الاجتماعيّة. في الحقيقة، أحد المحاور التي يقوم عليها هذا الكتاب هو أنّ «الرقابة فاشلة»، لأنّ الأفكار التي تحرّك حريّة التعبير المقموعة تبقى قيد التداول، وقد تصبح مؤثّرة أكثر في نهاية المطاف، نظراً لأنّها محظورة. رأيُ ويل ديورانت حول قيام الإمبراطور الصينيّ الأوّل بتدمير النصوص غير الموافَق عليها، ينطبق على معظم أشكال الرقابة: «النتيجة الدائمة الوحيدة، كانت إضفاء هالة من القداسة على الأدب المحظور». آخذين بعين الاعتبار سجلّ الرقابة المشين، والمعاناة الهائلة التي سبّبَتْها، الرقابة لا تصلح لمقاربة الأذيّات الناجمة عن تفاوت القوى اليوميّ، علماً أنّ هذا لم يمنع العديد من الحكومات ومنصّات السوشال ميديا من محاولة تطبيقها، والنتائج تتفاوت حتّى الآن. في العديد من الحالات، تمّ استغلالُ الجهود الهادفة لحظر خطاب الكراهية بغية قمع المعارضة الشرعيّة، كتلك القوانين الموجّهة ضدّ الفايك - نيوز مثلاً.

خلال القرون الماضية، تركّزت الرقابة السياسيّة في معظم الحالات على الاعتداءات الصغيرة على سلطة المؤسّسات، أي على الآراء التي تتحدّى أو تحقّر بشكل أو بآخر الحكومة أو أعضاءها. هذه الاعتداءات لا تشكّل خطراً ملموساً على النظام، بل تقضم بالأحرى قشرةَ العصمة الهشّة التي يحاول النظام جاهداً الحفاظ عليها. «السلطة يلزمها قناع» كما يعلّق السوسيولوجيّ إف. جي. بايلي، كي تخفي وراءه فشلها، وتحتمي به من سخط الشعب. لهذا السبب، نصح ماكياڤيللي أميرَه بالحفاظ على أبّهة أعظم ممّن يحيطون به جميعهم، وتمّ تحطيم آلة طباعة في لندن إلى أربع قطع عام 1664، بعد أن طُبع بواسطتها كتاب يجادل مؤلّفه بأنّ على الملك تحمّل المسؤوليّة أمام الشعب، كما ألقي سكّير في سجن نيوجيرسي عام 1800 بتهمة القدح والتشهير، عندما صرّح علناً عن أمنيته بأن تحطّ قذيفة مدفع في «مؤخّرة» الرئيس جون آدامز. للسبب ذاته أيضاً ينشغل أعضاء الحكومات بحظر التقارير -حتّى الصحيحة منها- التي تستجوب أفعالهم. عندما وضعت حريّةُ التعبير الحاكمين موضع استهزاء، تحوّلت إلى جريمة بموجب القانون البريطانيّ، والقانون الأمريكيّ في مراحله الباكرة، أمّا المتكلّمون والناشرون فقد سُجنوا، وأفلسوا، و/ أو تعرّضوا للتعذيب.

«لا يمكن للحكومة أن تدوم، إلّا إن عوقب أولئك الذين يروّجون لرأي سلبيّ عنها» كما قال اللورد رئيس القضاة الإنجليز عام 1704 تعقيباً على منشور اتّهم موظّفين حكوميّين بالفساد، فحتّى السلطة الأوتوقراطيّة يلزمها قدْرٌ من الإيمان الشعبيّ بها، وكلّ إيمان زائل! لا بدّ من التأكيد على رسوخ السلطة بشكل مستمرّ، وإحدى طرق التأكيد هي تحويلُ تدميرِ النصوص الممنوعة إلى استعراض للقوّة، كما فعل ماو، وتشن، والغزاة الإسبان في أمريكا، وهو أمر يتكرّر إلى يومنا هذا. التدمير العلنيّ للموادّ المسيئة -خاصّة إحراقها- يؤكّد على حقّ الحاكم الحصريّ بالتحكّم بالنقاش العامّ، وكذلك -بشكل أساسيّ- على حقّه بمحو الأفكار التي تشرحها النصوص المستهدفة بالتدمير، بغضّ النظر عن أنّها أفكار تبقى حيّة في أذهان الناس، فضلاً عن نجاة النصوص الممنوعة من الدمار بطريقة ما أو بأخرى! وجود تلك الموادّ الممنوعة هو إهانة بحدّ ذاته، ولا بدّ من القيام بفعل ملموس

لتصحيح الوضع، على الرغم من أنّ ذلك عديم الفائدة كما هو واضح. في حقيقة الأمر، التدمير يعني اعتراف السلطات بأنّها عاجزة عن التعايش جنباً إلى جنب الأفكار المعارضة لها، والرقابة هي دائماً استعراض للضعف، لكن بدرجات متفاوتة.

يثور الدافع إلى فرض الرقابة، عندما تبدو النصوص أو الصور كأنّها تمتلك كياناً مستقلّاً خاصّاً بها. في كلّ مكان من العالَم تقريباً، ساد الاعتقاد بأنّ الكلمات والصور ذات منشأ إلهيّ، وقادرة على استحضار الأرواح، بل أنّها بحدّ ذاتها «أرواح» قد تهب الحياةَ أو تدمّرها، لذلك تعامل الناس معها برهبة وخوف، وبكراهية غالباً. من هنا ولِد التحريم التوراتيّ للصور المنقوشة والأصنام، التي اعتقد الناس بأنّها موبوءة بتلك الأرواح الخبيثة. يدّعي العديد من المناهضين للإباحيّة بأنّ الإباحيّة بحدّ ذاتها -كمضمونها بالضبط- تجسّد الإخضاع العنيف للمرأة، ويدّعي آخرون بأنّ استعراض السواستيكا وغيرها من رموز النازيّة في ألمانيا المعاصرة -حتّى ولو سُخِّرَت كما قالت محكمة ألمانيّة «كأداة تستقطب النظر» بغية لفت الانتباه على شبكة الإنترنت فحسب، لا للترويج للإيديولوجيا النازيّة- يسبّب تأثيراً مدمّراً. في هذين المثالين، الموضوع بحدّ ذاته سامٌّ، بغضّ النظر عن السياق.

بالمثل، شُبّهت الموادّ الممنوعة بسمّ لا يتجرّعه من يستهلكونها فحسب، بل الأمّة بأكملها أيضاً، وشُبِّه تدميرها بطقس تطهيريّ، كما عندما تمّ تدمير العديد من الأعمال العلمانيّة، كمؤلّفات ڤولتير مثلاً -كان المستهدَف الأوّل بين الكتّاب من قبل الرقابة في عصره- الذي شهد مقارنة أعماله مراراً وتكراراً بـ«زرنيخ» و«براز»، «يبتلعهما» قرّاؤه. في العصر ما قبل الحديث، طُبِّقَت تلك المقارنات أيضاً على النصوص الدينيّة أو النبوءات الناشزة عن السياق الموافَق عليه. في روما، إحراق الكتب كان طقساً يهدف غالباً إلى تطهير الدولة من المعتقدات «غير النظيفة»، وتطهيرها في الوقت ذاته من الخبث السياسيّ الذي يمثّله معتنقو تلك المعتقدات، وهما هدفان لم يترافقا بالصدفة. التشبيه بالسمّ كان المجاز الرئيس المستعمَل عند انتقاد أولى ترجمات الكتاب المقدّس من اللّاتينيّة إلى اللغات المحليّة، وانتقاد أعمال المبشّرين المسيحيّين المُبغَضين في

الصين واليابان، ومؤلّفات البروتستانتيّين واليهود وغيرهم من الجماعات الدينيّة غير المعترف بها.

المجازات ذاتها سُخِّرَت عند مقاربة الفاحشة، عندما أصبحت هذه الأخيرة هدفاً للرقابة، فتمّ تأطير الموادّ الجنسيّة على أنّها سمٌّ أو تلوّثٌ أو قذارة، أو أنّها عناصر شيطانيّة. الحقبة الحديثة لحظر الفاحشة بدأت عندما عبّر قاضي قضاة إنجلترا، اللورد جون كامبل، عن رعبه إزاء بيع «الحمض» القاتل -أي المنشورات الإباحيّة- في شارع هوليوِل اللندنيّ، ونتيجة لذلك تمّ إقرار مرسوم تشريعيّ يتعلّق بالموادّ الإباحيّة عام 1857، وعُدَّ تدمير المنشورات المثيرة جنسيّاً بمنزلة تطهير الشوارع وأولئك الذين يسيرون فيها، من العدوى التي تدمّر الروح. في أمريكا، المشرِّعون الذين فرضوا قوانين ضدّ الفاحشة، استخدموا بدورهم اللغة نفسها بغية تدمير الإباحيّة، والمعلومات المتعلّقة بموانع الحمل والتكاثر، فضلاً عن مجموعة من أفضل (وأسوأ) الأعمال الأدبيّة المعاصرة.

ولكن... ما عُدَّ سامّاً لأفراد طبقة اجتماعيّة معيّنة، كان «غذاء» لأبناء طبقة أخرى، فقد سيطرت القضية الطبقيّة على معظم مناحي الرقابة، التي كانت منذ البداية تمريناً لا على قمع حريّة التعبير فحسب، بل على توجيهها ضمن قنوات محدّدة. منذ البداية، عدّت النخبة الرقابيّة نفسها إجمالاً أكثر جدارة بالتعبير وتلقّي المعلومات من الآخرين، وهؤلاء «الآخرون» كانوا عادة الفقراء والنساء والشباب. قبل انطلاق عصر الطباعة الجماهيريّة، لم تمثّل المنشورات الإباحيّة خطراً داهماً، لأنّ تداولها كان مقتصراً غالباً على رجال الطبقات العليا، لكن ما إن وهبت الطباعة كلَّ طبقات المجتمع مدخلاً إلى الكلمات والصور، حتّى انطلقت الرقابة إلى العمل بنشاط، فأصدرت الكنيسة الكاثوليكيّة «مسرد الكتب الممنوعة» Index Librorum Prohibitorum عام 1559، الذي حظرت فيه معظم المنشورات الإباحيّة -ممّا أثار جلبة بين الجماهير «القذرة» على الفور- وكذلك معظم التعاليم الأساسيّة في عصر النهضة، ومنشورات مارتن لوثر بلغتها السهلة الواضحة، ومؤلّفات المنشقّين الدينيّين جميعهم. بالنسبة للتقارير حول أداء الحكومة، لخّص الرقيب الإنجليزيّ روجر ليسترانج في القرن السابع عشر وجهة النظر

الرسميّة، عندما أشار إلى ضرورة التضييق على الصحف الشعبيّة لأنّها «تقدّم إلى عامّة الشعب الكثيرَ من المعلومات حول أعمال رؤسائهم».

بلغت الرقابة الغربيّة ذروتها في القرن التاسع عشر في أوروبا، علماً أنّها لم تنته بعد! الاضطرابات التي أثارتها الطبقات الدنيا والكادحة للمطالبة بالإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة، مقترنة بالثورات الدوريّة، دفعت الطبقات العليا إلى بذل جهود مستميتة لإبقاء كلّ ما قد يفاقم سخط الطبقات الدنيا خارج نطاق التداول العامّ، بما في ذلك الصحف الرخيصة الثمن، الكاريكاتير، المضامين السياسيّة في الأعمال المسرحيّة، والكتب التي تهاجم الدِين أو تتحدّى الأعراف الاجتماعيّة السائدة، كما بلغ الوضع بالنمسا حدّ حظر طباعة كلمة «الحريّة» Liberté على المقتنيات المنزليّة. معظم العناصر السابقة كانت متوافرة، ولو أنّها باهظة الثمن أو مقتصرة على الأثرياء والنبلاء، لكنّها حُظِرَت عندما توافرت بنسخة رخيصة الثمن، وهدّدت بإثارة غضب أولئك الأشخاص في الجهة الخطأ من المجتمع.

استمرّت الرقابة الطبقيّة إلى القرن العشرين، خاصّة تلك التي استهدفت وسيطاً جديداً من وسائط الميديا، هو السينما، التي كانت أوّل قناة جماهيريّة بحقّ. حجم القلق حول كيفيّة استجابة الجمهور الفقير للرسائل السياسيّة أو الجنسيّة أو الإجراميّة في الأفلام يبدو لنا مضحكاً اليوم، لكنّه لم يكن بريئاً قطّ، وسرعان ما تحوّلت القيود المفروضة على السينما إلى شبكة عالميّة معقّدة من الأكاذيب والرقابة والتصريح الانتقائيّ عن الحقائق، تقولَبت خلال كوارث الحربين العالميتيّن المغرقة في البروباغاندا، وبعد اختراع البثّ الراديويّ. سرعان ما اقترنت الرقابة السياسيّة مع أنظمة العالَم الصناعيّ، وعُدَّت الاغتيالات والمعارضة بمنزلة إسهام إيجابيّ في بناء المجتمع الحرّ، لا بذوراً لانهياره، وعندما أعاد الغرب بناء نفسه بعد الحرب العالميّة الثانية، شهد الالتزام بحريّة الصحافة وحريّة التعبير دون قيد أو شرط أبعاداً غير مسبوقة -في الولايات المتّحدة الأمريكيّة على الأقلّ- وتحوّل إلى الترياق المُعتَمد لمداواة خطاب الكراهية أو نشر المعلومات الزائفة هو «المزيد من حريّة التعبير» عوضاً عن الحظر.

مؤخّراً بأيّ حال، انكمش هذا المبدأ المثاليّ من نواح عديدة حاسمة،

الفاشيّة الأوروبيّة مثلاً هُزِمَت في الحرب، لكنّ مبادئها البغيضة لم تُمحَ من الوعي الجمعيّ على الإطلاق. منعاً لإعادة إحياء عدم التسامح القاتل، وحفاظاً على الكرامة الإنسانيّة، فرضت العديد من الأنظمة الديمقراطيّة الأوروبيّة قيوداً على حريّة التعبير، وهو ما رفضته الولايات المتّحدة الأمريكيّة. تلك المقاربات المتناقضة للعنصريّة وخطاب الكراهية سارت في خطّين متوازيين عموماً، إلى أن أجبرتها شبكة الإنترنت على الاصطدام المباشر، وما زالت نتائج ذلك قيد الدراسة. الانقلاب الجذريّ في التواصل الجماهيريّ الذي أتاحته شبكة الإنترنت، خدم أيضاً الغايات الخبيثة للأنظمة التي ترفض حريّة التعبير، فقد كان هبة إلهيّة للصين على سبيل المثال أتاحت للحكومة أن تراقب المواطنين، وتتحكّم بما يقولونه، وتضغط من خلاله على الشركات الأجنبيّة إلى حدّ غير مسبوق، وهو ما قلّدته مختلف الأنظمة الاستبداديّة (تحت إشراف الصين في معظم الحالات). عوضاً عن أن تكون شبكة الإنترنت محرّكاً لا يُضاهى، لتحفيز الديمقراطيّة والحريّة السياسيّة حول العالم كما تعالت الآمال في البداية، أصبحت أداة تُستعمَل على نطاق واسع لقمعهما.

شبكة الإنترنت وضعت «قيمة التعبير» بحدّ ذاتها قيد المراجعة، سوق الأفكار الذي تخيّله أوليڤر ويندل هولمز -قاضي المحكمة العليا الأمريكيّة- قبل قرن من الزمن، تجسّد الآن بطرق عديدة، إنّما بهيئة مشوَّهة للغاية. الأصوات الفرديّة المسموعة تضاعفت بالمليارات، لكن عوضاً عن أن تصطفّ بأناقة على رفوف سوق الأفكار بانتظار من يشتريها، تحوّلت إلى أسلحة يتحارب بعضها مع بعض، وتعاضدت مع البوتات bots لإخراس وتحقير الأفكار التي يرغب معارضوها العديدون بقمعها. منصّاتُ الإنترنت التي تدير السوق لا تقدّم الأفكار بطريقة عادلة كي تحاكَم وفقاً لمزاياها، بل تجعل الأفكار المربحة رخيصة ومتوافرة كالوجبات السريعة، أمّا تلك «المغذيّة» فمن الصعب إيجادها. بالتالي، وفي مفارقة من أشدّ المفارقات مرارة عبر تاريخ التواصل، انقلب الكلام بحدّ ذاته إلى أداة للرقابة.

في عام 1946، نشر جورج أورويل مقالة لاذعة عن الرقابة، عنوانها «منعُ الأدب». بعد موجات الأكاذيب خلال الحرب، ومع استمرار الشركات

والإيديولوجيّات السياسيّة بالتآمر ضدّ الحقيقة، لاحظ أورويل وجود جمهور لم يعد يبالي سواء قيلت له الحقيقة أم الأكاذيب، جمهور «لا تهمّه تلك المسألة، لا من قريب ولا من بعيد»، طالما أنّ ما يسمعه يتوافق مع أرثوذكسيّته السياسيّة. على الرغم من ذلك، وحتّى في تلك البيئة التي تتضاءل فيها قيمة الحقيقة، اعتقد أورويل أنّ «العلم الحقيقيّ» لم يتضرّر، فالحاجة إلى صناعة القنابل والطائرات ما زالت قائمة، وحتّى هتلر شخصيّاً لا يمكنه إنكار أنّ «اثنان زائد اثنان لا بدّ أن تساوي أربعة». لو عاش أورويل في يومنا هذا، حيث يعاني علم التبدّل المناخيّ من رقابة غير مسبوقة -حُذِفَت عبارة «غازات الاحتباس الحراريّ» و«الاحترار العالميّ» من مطبوعات الحكومة الأمريكيّة، وغُيِّبَت المعلومات المتعلّقة بتأثيرات هاتين الظاهرتين- لكان عليه أن يغيّر رأيه! إن كانت الخلافات حول الرقابة متعلّقة بما أسماه أورويل «الحقّ بالإبلاغ عن الأحداث الراهنة بصدق»، إذن، التعامل مع هذه الاختلافات هو مسألة ملحّة حاليّاً أكثر من ذي قبل، حتّى في العصر الذي يشهد حريّة تعبير لا مثيل لها سابقاً.





الفصلُ الأوّل

مؤازرة الربّ: حظرُ حريّةِ التعبير في العالم القديم

يصف التلمود البابليّ اللحظات الأخيرة في حياة الحاخام حُنينة بن ترديون، الذي حكمت عليه روما بالموت حرقاً أمام الملأ، بجرم تعليم القانون اليهوديّ على الرغم من الحظر الصارم المفروض عليه. أراد الرومان أن يجعلوا من الحاخام عبرة للآخرين، فلفّوا جسده بالصوف الرطب كي يطيلوا عذاب النار، من ثمّ لفّوه بإحدى لفافات التوراة. عندما تعالت ألسنة اللهب، سأله تلامذته ماذا يرى، فأجاب: «الورق يحترق، لكنّ الأحرف تطير بعيداً». لم يفاجئ هذا الردّ التلامذةَ الذين يؤمنون إيماناً عميقاً بقدسيّة التوراة، لكنّه قلب حياة الجلّاد الرومانيّ رأساً على عقب، فعرض على الحاخام أن ينزع الصوف المبلّل عن جسده كي يخفّف عذابه، بشرط أن يأخذه معه إلى الفردوس. وافق الحاخام، فقفز الجلّاد صوبه وسط النار، وعندها سُمِع صوت سماويّ يهتف من عليين، معلناً أنّ الرجلين يطيران في طريقهما حقّاً إلى «العالَم الآتي».

انطلق الحاخام ابن ترديون وجلّاده برحلتهما تلك في القرن الثاني للميلاد، لكنّ مفتاح هذه القصّة، أي صعود كلمات التوراة إلى السماوات، متجّذر في أصول اللغة. منذ البداية، لم تُفهَم الكلمات على أنّها مجرّد أصوات أو قطرات حبر تمثّل شيئاً ما، بل على أنّها من صنع الآلهة، مغلّفة بالرهبة، ومُشبَعَة بالتابوهات. لقد أُسبِغَت عليها قوى سحريّة، «نوع من القوّة البدائيّة التي ينشأ منها الوجود بأكمله، والأفعال كلّها» على حدّ قول

الفيلسوف إرنست كاسيرر، وفي كلّ أساطير الخلق «مهما كانت قديمة، تحظى الكلمة بتلك المرتبة السامية».

يشرح كاسيرر بأنّه في قصص خلق العالَم التي تسردها معظم الأديان، «الكلمة» -أي اللغة بحدّ ذاتها- تتوازى مع القوى الروحيّة الخالقة، إمّا كأداة يستعملها إله أو آلهة خالقة لصنع الكون، أو -وهو الأساس- كمصدر يُشتقّ منه الوجود بأكمله. النصوص المقدّسة لشعب ويتوتو في البيرو وكولومبيا تقول: «في البدء، أعطت الكلمة الوجودَ للأب»، وإنجيل يوحنا يبدأ على الشكل التالي: «فِي الْبَدْءِ كَانَ الْكَلِمَةُ، وَالْكَلِمَةُ كَانَ عِنْدَ اللهِ، وَكَانَ الْكَلِمَةُ اللهَ» (يوحنا 1: 1). في النصوص اليهوديّة، يخلق الربُّ العالَمَ بواسطة الكلمات، وأولئك الذين أنكروا لاحقاً أنّ التوراة من صنع الربّ، خسروا مكانهم في «العالَم الآتي». لعلّ كلّ ما سبق دار في عقل الشاعر جون ملتون، عندما كتب في الـ «إيروباجيتيكا» Aeropagitica عام 1644 أنّ «الكتب ليست أشياء ميتة بالمطلق، بل تضمّ بداخلها حياة محتملة»، لكنّه تناول الرسالة ذاتها: الكلمات تتمتّع بقوّة خاصّة بها. آلهة العالم القديم كانت مرعبة، وإن أخذنا بعين الاعتبار المنشأ الإلهيّ للكلمات، فالكلمات بدورها تملك قوى مرعبة. من ناحية أخرى، أسماء الآلهة كانت مشحونة غالباً بقوّة هائلة، لذلك حُجِبَت معرفتها عن الناس العاديّين. على سبيل المثال، عندما أجبرت الإلهة المصريّة إيزيس إلهَ الشمس رع على إخبارها باسمه السريّ، ظفرت بسلطة عليه وعلى باقي الآلهة، وقبل قرن من مغادرة الحاخام ابن ترديون وتوراته هذه الأرض، عُدَّ التلفّظ بالاسم الحقيقيّ للإله اليهوديّ إهانة لا تُغتَفر، ولم يُسمَح بنطقه إلّا للكاهن الأعلى، وفي حالات محدّدة فقط.

بشكل عام، ساد الاعتقاد بأنّ الكلمات -أو اجتماع كلمات معيّنة معاً- تتمتّع بخصائص سحريّة شيطانيّة غالباً، سواء كانت تعويذات، أو تعزيمات للصحّة أو الانتصار في المعركة أو النجاح في الصيد، أو لعنات ضدّ الأعداء. لا بدّ من ضبط تلك الكلمات، لأنّ استعمالها استعمالاً خاطئاً، أو من قبل أشخاص غير مسموح لهم بذلك، قد يتسبّب بمخاطر حقيقيّة، تتهدّد الشخص المذنب أو المجتمع ككلّ على السواء.

بالإضافة إلى ذلك، اعتقدت الحضارات القديمة بوجود كينونة ما فوق

– طبيعيّة في الصور. يشير الأركيولوجيّ في. غوردون تشايلد مثلاً إلى المنحوتات النيوليثيّة التي تصوّر حيوانات أو رموزاً على الأحجار الكريمة، تُطبَع بعد ذلك على الطين، وتُستخدَم لختم حاويات تُخزَّن فيها أشياء ثمينة. هذه العمليّة برأي تشايلد تتألّف من طبقات سحريّة متعدّدة: الأحجار بحدّ ذاتها تملك «خاصيّة سحريّة»، تعزّزها القوى التي تترافق مع صور الثيران أو الصليب المعقوف على سبيل المثال. عندما تُنقَل صور الأختام إلى الطين، تنقل معها تلك الخواصّ السحريّة، وتصبّ اللعنات على أولئك الذين يكسرون الختم كي يسرقوا ما في الحاويات. مع تطوّر الحضارة، ارتبطت التابوهات بالصور أيضاً (كالكلمات بالضبط)، وحصِرَ استعمالها بأشخاص محدّدين، هذا إن لم يُحظَر كليّاً.

الرقابة في صميمها متجذّرة في الخوف من الكلمات والصور، لذلك فُرِضَت القيود على هاتين الفئتين بغية تجنّب الكوارث التي قد تنجم عنهما. اعتقد القدماء بأنّ اجتماع بعض الكلمات أو الصور معاً هو أمر «سامٌّ»، إلى درجة أن وجودها بحدّ ذاته قد يلوّث المجتمع. خوف المسيحيّين الأوائل من هذه النقطة لم يقلّ عن خوف القدماء، لذلك أدانوا نصوص التنجيم الوثنيّة لأنّها «سمّ يتسرّب إلى نخاع المجتمع الصامت». لم يخمد هذا الخوف حتّى في منتصف القرن التاسع عشر، فقد أدان قاضي القضاة الإنجليز المنشورات المثيرة جنسيّاً آنذاك، ووصفها بـ«حمض البروسيك»[1] الذي يسمّم الأمّة. في العصر الحاليّ، جادلت الناشطة النسويّة المناهِضة للإباحيّة كاثرين ماكينون، بأنّ الإباحيّة هي جنس عنيف «يُعد بمنزلة فعل حقيقيّ، تماماً كالاغتصاب والتعذيب الذي تجسّده»، وكانت تعني ما تقوله بالضبط. الكلمات والصور إذن تترافق مع قوى مدمِّرة، وقمع تلك الكلمات والصور يعني درءَ الأذى.

بمواجهة مخاطر كبرى كتلك، تدمير المواد المسيئة في العالَم القديم –خاصّة بإحراقها– كان ضروريّاً لاسترضاء الآلهة، وتطهير روح التلوّث

1- يُعرَف أيضاً بحمض الهيدروسيانيك، أو السيانيد، وهو مادّة كيميائيّة سريعة المفعول تمنع الخلايا من استعمال الأكسجين، ممّا يسبّب الموت اختناقاً خلال بضع دقائق. المترجمة

الجمعيّة، فكما يربط الدخان المتعالي من الأضحية الحيوانيّة العابدَ مع آلهته، الدخان المتصاعد من النصوص الممنوعة المحترقة سيرضي الآلهة. تدمير تلك النصوص يدمّر الشرَّ الذي تجسّده، ويوازي موتَ كتّابها، لأنّ الكتب عُدَّت آنذاك امتدادات حيّة لشخص مؤلّفها، وإحراقها يعني قتله رمزيّاً. لا خيار أمام الناس هنا، عواقب السماح بالكلام الناشز مخيفة!

محظورةٌ في الكتاب المقدّس: الكلمات والصور عند اليهود

بالنسبة لليهود، الامتثال لأوامر الربّ حول المسموح والممنوع قوله ليس اختياريّاً، فقد ورد في سفر التثنية مثلاً: «فَإِنِ انْصَرَفَ قَلْبُكَ وَلَمْ تَسْمَعْ... فَإِنِّي أُنْبِئُكُمُ الْيَوْمَ أَنَّكُمْ لاَ مَحَالَةَ تَهْلِكُونَ» (التثنية 30: 17–18). تحفل الشريعة اليهوديّة بالقواعد والتحذيرات حول الكلام الشاذّ عن المقبول، بعضها أملاها الربّ نفسه، كالوصيّة التي تحذّر من التجديف على اسمه. عندما حصل ذلك، كان العقاب هو قيام القبيلة بأكملها برجم الجاني حتّى الموت، أي التضحية بالخاطئ لدرء العقاب الإلهيّ عن المجموع (سفر اللّاويّين 24: 13–23).

هناك أمثلة كثيرة في النصوص المقدّسة، تستفيض بشرح النقطة السابقة. بأمرٍ سماويّ مباشر، يقوم موسى بإعدام أحد الغرباء لأنّه «يجدّف على الاسم»: «الغَرِيبُ كَالْوَطَنِيِّ عِنْدَمَا يُجَدِّفُ عَلَى الاسْمِ يُقْتَلُ» (سفر اللّاويّين 24: 16). في سفر إشعياء، عندما يحاصر الغزاةُ الآشوريّون القدسَ، يسخر قائدهم من قدرة الربّ على حماية المدينة وقاطنيها اليهود من الدمار والموت، من ثمّ يمعن في تحقيره بمقارنته مع آلهة الشعوب الأخرى التي أخضعها الآشوريّون. لذلك، يرسل الربّ ملاكاً –طاعوناً، استناداً إلى التقليد المتّفق عليه بتأريخ الحصار في عام 701 ق.م– ينهي حياة مئة وخمسة وثمانين ألف جنديّ آشوريّ خلال ليلة واحدة، فيضطرّ الجيش الغازي الممزّق إلى الانسحاب. يا له من عقاب! تذكّروا أنّ القائد الآشوريّ، على الرغم من كلّ تبجّحه، لم يجدّف على اسم الربّ أو يلعنه حقّاً، وإنّما عبّر مجرّد تعبير (ولو بتعابير مهينة) عن شكّه بقوّته. منذ تلك اللحظة تقريباً،

توسّع مفهوم التجديف كي يشمل الكلمات والممارسات التي لا تعدو كونها تعبيراً عن قلّة احترام الآلهة.

في الشريعة اليهوديّة، لا يقلّ تحريم «الصور المنقوشة» عن تحريم التجديف، وهي تشمل الصور التي تجسّد الربَّ أو الأصنامَ، أو التي تحقّق ما يلي: «صُورَةَ مِثَال مَّا، شِبْهَ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، شِبْهَ بَهِيمَةٍ مَّا مِمَّا عَلَى الأَرْضِ، شِبْهَ طَيْرٍ مَّا ذِي جَنَاحٍ مِمَّا يَطِيرُ فِي السَّمَاءِ، شِبْهَ دَبِيبٍ مَّا عَلَى الأَرْضِ، شِبْهَ سَمَكٍ مَّا مِمَّا فِي الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ الأَرْضِ» (سفر التثنية 4: 16–18). أسباب هذا النمط الواسع من الرقابة هي محطّ جدل أكاديميّ، لكنّها نجمت غالباً عن الاعتقاد بأنّه من غير الممكن معرفة الربّ كليّاً، على الرغم من أنّه في الوقت ذاته ينعكس في كلّ شيء في العالَم، وبالتالي يستحيل تجسيده في هيئة ما دون أن تتشوّه صورته، وهو ما عُدَّ خطيئة. من ناحية أخرى مباشرة، هذا التحريم أتاح لليهود أن يميّزوا أنفسهم عن الثقافات المحيطة بهم –التي تعتمد أديانها أكثر على الصور– أي أنّهم «مختلفون، وإلههم ليس جزءاً من الثقافة السائدة»، كما يشرح العالم فيليب ألكساندر.

على الرغم من أنّ حظر الصور لم يقبل التساهل، لكنّ الامتثال لهذا القانون كان متفاوتاً، نظراً لأنّ الحاجة الإنسانيّة الأساسيّة لخلق الصور والتفاعل معها، لم تكن أضعف عند اليهود من غيرهم. لقد تأرجح موقفهم من الصور ما بين الصارم والحرّ، منذ العصور القديمة وحتّى الحديثة. الملك سليمان شخصيّاً نصب مذبحاً للآلهة الوثنيّة تكريماً لبعض زوجاته العديدات، كما عُبِدَ الربّ اليهوديّ بهيئات مصوّرة متعدّدة بعد أن غادر العبرانيّون جبلَ سيناء، فضلاً عن أنّ الشريعة اليهوديّة تحايلت على تلك القواعد أيضاً، من خلال التمييز الدقيق ما بين الصور المرسومة بغية العبادة وتلك المستخدمة للتزيين، ما بين الأشكال ثلاثيّة الأبعاد وتلك المسطّحة، ما بين الصور المطابقة للأصل تماماً وتلك التي لا تتطابق معه بدقّة. في القرن الأوّل للميلاد، كانت الصور المُشخّصة شبه غائبة عن الحياة اليهوديّة، لكنّ التساهل معها تزايد بعد قرنين من الزمن، إلى حدّ أنّ جدران معبد يهوديّ واحد على الأقلّ، هو الكنيس العتيق في دورا أوربوس (في سوريا الحاليّة) كانت مزدانة بالرسومات. استمرّ ذلك خلال القرون الوسطى، فاستُعمِلت

الصور بشكل عامّ لتزيين الكنيس اليهوديّ وتزيين الكتب، وأشهرها كتاب «عيد الفصح الألمانيّ» أو «الهاغاده» Haggadah، المعروف بـ«هاغاده رأس العصفور»، الذي يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر للميلاد، ويحوي زخارف تصوّر يهوداً برؤوس طيور. بما أنّ الإنسان – الطير خرافيّ، إذن فالقاعدة ضدّ تحريم الصور التي تجسّد الطبيعة، لم تُنتَهك!

امتدّ التحريم إلى الأصنام الوثنيّة بكلّ أشكالها، فتوجّب على اليهود تجنّبها إن استطاعوا ذلك، أو تحطيمها في بعض الحالات، لأنّ الأصنام -كالتمثيلات البصريّة للربّ نفسه- مليئة بالأرواح الخبيثة كما يُعتقَد. استنبطت الشريعة اليهوديّة تعليمات دقيقة، غريبة أحياناً، بغية التعامل مع تلك الأرواح وإبطال تأثيرها، أيّاً كانت الهيئة التي تظهر بها. مثلاً، لنزع القداسة عن الأشجار التي يعبدها الوثنيّون، يؤمَر اليهوديّ بتعريتها من أوراقها من دون نزع الأغصان، ولطرد الأرواح التي تقبع «خلف» صنم حجريّ، يتوجّب عليه أن يقطع ذروة أذن التمثال وأنفه، أو أصابعه، أو أن يهشّمها ببساطة بأداة ما. التبوّل على الصنم، أو البصق عليه، أو تمريغه في التراب، لا تُعدّ طرائق فعّالة، مهما بدت مغرية!

إن لم يتمكّن اليهود من تدنيس الأصنام، فعليهم أن يتعاملوا معها بحذر بالغ: إن سقط حطام من مزار صنم ما في دار أحد اليهود، سيُؤمَر بهجر ذلك البيت مبدياً له الازدراء ذاته الذي يبديه لـ«خرقة طمث»، وإن انهار المنزل فلن يُسمَح له بتشييده مجدّداً، إلّا على بعد أربع أذرع على الأقلّ من مزار الصنم. يجب الابتعاد عن ظلّ الأشجار التي يقدّسها الوثنيّون، إلّا إن مالت الشجرة على الطريق، وعندها لا يتنجّس اليهوديّ بالمرور تحتها. من الممكن زراعة الخضروات في ظلّ هذه الشجرة، بشرط أن تُبذَر بذورها في موسم الأمطار فقط، باستثناء الخسّ الذي يُسمَح بزراعته في أيّ موسم... وهكذا دواليك.

لا يفاجئنا عدم حماس اليهود القدماء للمسرح، فقد رفض حكماؤهم بصرامة المسرحيات والسيرك وما شابه من التسالي التي شاعت في العالَم الرومانيّ -الهلنستيّ. استُهدِفت المسارح في فلسطين، وتعرّضت للدمار إبّان تمرّد اليهود المكابيّين عام 167 ق.م ضدّ الإمبراطور الهلنستيّ-السلوقيّ

سلوقس، وهو عدوان له مبرّراته، لأنّ الأضحيات الوثنيّة كانت تُقدَّم في المسارح، فضلاً عن أنّ إساءة معاملة اليهود أمام جمهورها كانت نوعاً من التسلية. بعد قرون عديدة في سوريا الرومانيّة، أُجبِرَت النساءُ اليهوديّات على تناوِل لحم الخنزير على المنصّة، وقام الإمبراطور ڤسباستيان ذات مرّة بذبح ألف ومئتي يهوديّ في مسرح طبريا. لم تظهر أولى المسرحيّات الدراميّة اليهوديّة إلّا في بدايات عصر النهضة، من ثمّ تحوّلت مسرحيّة «عيد البوريم» -التي تتناول قصّة إستر-تدريجياً إلى ما يشبه الكرنڤال المسيحيّ.

القيود اليهوديّة الباكرة على الكلام وعبادة الأصنام خلقت ثقافة منطوية على ذاتها، لم تتعامل بارتياح مع الحياة الفكريّة والأدبيّة والدينيّة النابضة بالحياة التي ازدهرت من حولها، خشية الوقوع بأحد المحظورات المتعلّقة بالتجديف، وهو خطيئة باهظة الثمن! في القرن الأوّل للميلاد، حظر الحاخام الحكيم أكيڤا قراءةَ أيّة كتابات لا تندرج ضمن الشريعة اليهوديّة، تحت طائلة الحرمان من «العالم الآتي»، وهو نمط متطرّف من الرقابة ما زالت الطوائف الألترا-أرثوذكسيّة تطبّقه اليوم. هذا الانعزال، ساهم جدلاً بالحفاظ على ديمومة الديانة اليهوديّة، لكنّه حبس اليهود في عالم منفصل.

البصمة التي تركها العهد القديم على الرقابة كانت ضخمة، مع أنّ تأثيره لم يبدأ إلّا عندما انتشرت المسيحيّة انتشاراً واسعاً، واقتبست العديد من مبادئه. قبل ذلك، ظهرت مجموعة أخرى من التقاليد في حوض البحر الأبيض المتوسّط، مارست تأثيراً لا يستهان به على صياغة الموقف من قمع حريّة التعبير.

الإهانات، الزندقة، والأمثولات السيّئة عن الآلهة في أثينا القديمة

مواقف الأثينيّين القدماء من الرقابة، تندرج عموماً ضمن ثلاثة سياقات: الحياة اليوميّة في الشوارع وفي اجتماعات المدينة، أزمنة الحروب والشدائد التي يسود خلالها عدم ارتياح هائل تجاه أيّ شيء قد يُغضِب الآلهة، وأخيراً مجموعة القيود التي فرضها أفلاطون على مواطني جمهوريّته المُتخيَّلة

البائسين، تلك القيود التي خيّمت رائحتها النتنة على النقاشات حول الرقابة طيلة ألفي عام. اختلفت الاعتبارات في كلّ وضع من الأوضاع السابقة، وكذلك المحرّمات التي استهدفتها القوانين.

«إنّه قَدَر العبد ألّا يقول ما يفكّر به»، هكذا انتحبت جوكاستا في مسرحيّة يوربيدس «نساء فينيقيّات». متحسّرة على ظروفها الشخصيّة، ألقت الملكة الملعونة الضوءَ على صفة أساسيّة من صفات حياة المواطنين اليوميّة في أثينا: حريّة التعبير كانت امتيازاً للنخبة، أمّا العبيد والأجانب والنساء –أي ثلثي السكّان– فلم يملكوا الحقوقَ الممنوحة لأفقر المواطنين الذكور. على الرغم من هذا التقييد الهامّ، تمتّع أبناء أثينا بمواطَنة أوسع من بقيّة الإغريق، لم تقتصر على مجرّد المشاركة والتحدّث بحريّة في الاجتماعات المدنيّة، بل شملت أيضاً الحقَّ بالسخرية من القادة، وإسكات الخطباء الذين يتمتّعون بأعلى درجات الاحترام في الاجتماعات العامّة.

في الأغورا Agora[2]، حيث يجتمع الناس كي يتناقشوا ويقرّروا شؤون مدينتهم، يحقّ للمواطنين الذكور جميعهم أن يقولوا ما يجول في خاطرهم بحريّة مطلقة. النخبة اعترفت أحياناً، ولو على مضض، بأنّ أقلّ المواطنين شأناً قد يملكون أفكاراً أفضل من أفكار رجال الدولة المخضرمين. حريّة المشاركة المتكافئة في النقاش العامّ دُعيَت بالـ «إيزيغوريا» Isegoria، التي مارستها أثينا على نطاق واسع، فقد قدّم أكثر من ألف مواطن مقترحاتهم رسميّاً في الاجتماعات العامّة ما بين عامي 355–322 ق.م على سبيل المثال. الإيزيغوريا هي مجرّد منحى واحد لا غير من حقوق الأثينيّ بالتعبير، فهو يتمتّع أيضاً بـ «باريجا» Parrhesia، التي تحدّد جزئيّاً ما يمكن للمرء قوله أمام الملأ، وكيف يُقوله، وعمّن، وتعطيه الحقّ بأن يكون سخيفاً، كما في حالة ديوجين الحكيم، الذي عاش في برميل، واستمنى أمام الناس علانيّة، وتحلّى بالجرأة كي يأمر الإسكندر المقدونيّ بالابتعاد عنه لأنّه يحجب أشعّة الشمس. لقد قام بكلّ تلك الأفعال كما قال، كي يعرّي استبداد

2- تعني حرفيّاً «مكان الاجتماع» أو «المجلس»، وهي عبارة عن فضاء عامّ موجود ضمن المدن الإغريقيّة، مثّلت مركزاً للنشاطات والفعاليّات الفنيّة والرياضيّة والدينيّة والتجاريّة والمسرحيّة. المترجمة

التقاليد الإغريقيّة، من بين أمور أخرى. الباريجا أتاحت للمواطنين أن يهينوا السياسيّين الكبار، كما عندما نعتَ دينارخوس ديموثينز العظيمَ بـ «الوحش»، وقال إنّه «يقبل الرشوة»، وإنّه «شخص يستحقّ أن نبصق عليه». أرسطوفان انتقد مراراً وتكراراً الحربَ التي شنّتها أثينا على إسبرطة في مسرحيّاته التي موّلتها الخزينة العامّة، كما سخر من قادة المدينة باستهتار فاضح. فضلاً عن ذلك، قامر بحظّه عندما نعت أحدَ السياسيّين بالجبن في المعركة – وهو أحد الاتّهامات القليلة التي لا تتسامح معها مدينة أثينا، إلّا إذا كانت صحيحة – ونجا بجلده على ما يبدو.

ترافق حقّ المواطنين بعدم احترام السلطات، مع امتياز الانخراط في نمط مبكّر من «منع الخطباء من التحدّث»، إذ كان بمقدورهم خلال المحاكمات والاجتماعات أن يقاطعوا الخطيب، أو يسكتوه، أو أن يضحكوا عليه إن لم يعجبهم كلامه. في عدّة مناسبات، أنزل الأثينيون غلوكون –وهو أخو أفلاطون– عن المنبر، بحجّة أنّه «جاهل بما يقال هناك». بعبارة أخرى، النقاش المفتوح كان حرّاً نظريّاً في أثينا، أمّا مساحة ذلك النقاش فكانت خاضعة لمزاج الحشد الحاضر.

كلاسيكيّاً، أتاحت الباريجا للفلاسفة والمعلّمين أن يستعرضوا حرفتهم في الأغورا، وفي حفلات الشراب الخاصّة التي تسمّى بـ «السمبوزيوم» symposium. أولئك الذين ادّعوا أنّهم «محبّون للحكمة»، كسقراط وديوجين، تحدّوا المواطنين وأخبروهم بما يجول في خواطرهم، حتّى ولو كانت أفكاراً غير مرحَّب بها، أو مهينة لأساسات المدينة الاجتماعيّة والدينيّة. لم يكن «محبّو الحكمة» محبوبين عموماً، لكنّ الناس تسامحوا مع وجودهم وتقبّلوهم. سقراط على سبيل المثال كره الديمقراطيّة الأثينيّة وانتقدها باستمرار، لكنّه لم يغادر أثينا قطّ، لأنّها المكان الذي حظي فيه بحريّة التعبير علناً دون عواقب مهلكة... إلى أن انقلبت حظوظه في نهاية المطاف!

باجتماعهما معاً، الإيزيغوريا والباريجا أتاحتا الحريّةَ للمواطنين كي يتحدّثوا علانية، ويشاركوا في الحوار المدنيّ بغضّ النظر عن ثروتهم أو مكانتهم، ويقولوا ما يرغبون به، بما في ذلك توجيه الانتقادات أو الإهانات القاسية للحكّام. بيركليس أعلن بفخر أنّ النقاش المفتوح الحرّ هو عنصر

أساسيّ لحكم أثينا على نحو حَسَن، لكنّ هذا لم يعنِ أنّ حريّة التعبير أو المعارضة الدينيّة هي حقٌّ ثابت، إذ فُرِضَت حدود قاطعة أثناء الشدائد، خاصّة الحروب، فعندما نظر الناس إلى الخطاب غير الدينيّ على أنّه سبب بؤس المدينة أو هزيمتها، اختفت الباريجا تاركة مكانها للبارانويا، ونُبِذَت أعزّ المبادئ المثاليّة ورُميَت كأنّها أثقال قاتلة. خلال النزاع المدمّر الذي خاضته أثينا ضدّ إسبرطة مثلاً، وجد العديد من المفكّرين -الذين لطالما تسامحت المدينة معهم- أنفسهم يُدانون بتهمة إهانة الآلهة.

الالتزام الدينيّ كان الوسيلة الرئيسيّة التي أتاحت لأثينا أن تحافظ على التلاحم الاجتماعيّ، والحظّ الجيّد. بغضّ النظر عن بضعة ناشزين قلائل، لم يشكّك أحد بوجود الآلهة، أو بضرورة الحفاظ على بركاتها من خلال المشاركة في الطقوس التي يفرضها اتّباع مذهبها. قام المسؤولون السياسيّون آنذاك بإدارة الشؤون الدينيّة المهمّة -وهو أمر يصبح مفهوماً فقط عندما ندرك أنّ مصلحة الجماعة، تعتمد بالدرجة الرئيسيّة على اهتمام دقيق بقضايا مذهبها- وأشرفوا على العديد من الطقوس، كتلك الدينيّة المتعلّقة بكلّ مرحلة من المراحل المهمّة في حياة الفرد والحياة المدنيّة، بدءاً من الولادة، مروراً بطقوس الإدخال[3]، والزواج، والموت، وانتهاء بالطقوس المرتبطة بالحروب، الزراعة، التجارة، المسرح، والمسابقات الرياضيّة. استناداً إلى العالِمَين مارسيل ديسيان وجوليا سيسا، رفضُ تلك الالتزامات يعني «أن يقصي المرء نفسه عن المجتمع البشريّ، أن يغرق في الجنون، وأن ينبذ نفسه إلى تطرّف عنيف». سيصبح ذلك الرفض أسوأ من وجهة نظر المدينة، لأنّ امتناع أيّ شخص عن أداء واجباته بتقديم الأضاحي على المذابح المختلفة هو «تمرّد ضدّ المدينة وضدّ مبادئها، بل ضدّ وجودها بحدّ ذاته».

لم ينفصل الاعتقاد الدينيّ عن الممارسة الدينيّة آنذاك، بل كانا الأمر ذاته. ممارسة الطقوس الدينيّة بإخلاص، ستكفل أن تهب الآلهةُ المدينةَ استقراراً،

3- Initiation Rituals الطقوس والشعائر التي تقام عند انتقال الفرد من مرحلة ما إلى أخرى، كانتقاله من الطفولة إلى البلوغ، يتمّ فيها فصله طقوسيّاً ورمزيّاً عن حياته السابقة، من ثمّ تحويله إلى الحالة الجديدة المطلوبة، وإدخاله إلى الجماعة من جديد. المترجمة

أو أنّها لن تعاقبها بكارثة على الأقلّ. لهذا السبب، قال أفلاطون إنّ الحفاظ على نعمة الآلهة من خلال طائفة رسميّة، هو بداية أيّ نظام مدنيّ. الطقوس الدينيّة تحافظ كذلك على الاستمراريّة مع الماضي، وتربط جماهير المدينة مع أسلافهم وأصولهم المقدّسة. «في كلّ عام، يظهر الأبطال الأسطوريّون في الاحتفالات الدينيّة الكبرى، في التراجيديا، وفي الأناشيد» كما يشرح المؤرّخ إم. آي. فاينلي، «ومن أجل الحاضرين، يعيدون خلقَ شبكة الحياة التي لا تنقطع، التي تمتدّ عبر أجيال وأجيال من البشر في الماضي وصولاً إلى الآلهة... كلّ هذا كان جدّيّاً وحقيقيّاً، بل حقيقيّ حرفيّاً». عندما استمع الأثينيّون إلى الإلياذة تُلقى على الملأ، عندما قدّموا الأضاحي إلى الإلهة أثينا، أو شاركوا في احتفالات «أسرار إليوسيس»(4) كانوا في حقيقة الأمر يتشبّثون بتفسيرات أثبت الزمن صحّتها بالنسبة لهم عن قَدَر البشريّة واعتمادها على الآلهة، فالالتزام الدينيّ كان تنظيماً للواقع.

التشكيك بتلك الحقائق في عهود السلام والازدهار كان مجرّد إزعاج بسيط، فضلاً عن أنّ الرخاء العامّ يعدّ دليلاً على عدم اكتراث الآلهة بذلك التشكيك كثيراً، أو أنّها لم تلاحظه أصلاً، أمّا التشكيك بها إبّان الاضطرابات فهو مسألة مختلفة كليّاً. عهد الاضطرابات الأسوأ الذي مرّت به مدينة أثينا، كان حربها مع إسبرطة وحلفائها، التي بدأت في عام 43 ق.م وانتهت بعد ثلاثة عقود تقريباً بهزيمتها. سرعان ما اجتاح وباء مرعب مدينة أثينا بعد اندلاع تلك الحرب، أباد جيشها وسكّانها: غطّت البثور المتقيّحة أجساد المرضى الذين عانوا من الإسهال الشديد، والنزيف البلعوميّ، والاختلاجات العنيفة، وماتوا بعد أن كابدوا آلاماً مبرّحة، فتكوّمت الجثث التي لم يدفنها أحد في الشوارع والمعابد. وسط ذلك الرعب، أوشك النظام الاجتماعيّ في أثينا على الانهيار. «لا الخوف من الآلهة، ولا الخوف من القانون، كان له تأثير كابح»، كما علّق المؤرّخ ثوسيديدس. الأسوأ من هذا وذاك، هو أنّ الوباء لم يضرب إسبرطة، بل خصّ الأثينيّين بعذاباته.

4- شعائر كانت تقام سنويّاً في مهرجان ضخم لتمجيد الربّة ديميتر وابنتها بيرسفون في مدينة Eleusis في اليونان القديمة، تُعَد الأشهر والأكثر شعبيّة بين طقوس الأديان السريّة آنذاك. المترجمة

الآلهة لم تكن راضية إذن على ما يبدو، فبحث الأثينيّون عن كبش فداء لاسترضائها.

في تلك الفترة تقريباً، اقترح عرّاف محترف قانوناً يعاقب أيّ شخص «لا يؤمن بالآلهة، أو يدرِّس نظريات عن الظواهر السماويّة» بتهمة الزندقة، ووافق عليه مجلس المدينة. قدّم هذا القانون مرتكزاً للتحرّك ضدّ أولئك الذين أغضبت كلماتهم الآلهة، واستنزلت الويلات على أثينا، فاستُهدِف الفلاسفة الطبيعيّون والسفسطائيّون الذين يشكّكون في الاعتقادات الدينيّة منذ مدّة. لم يقدّرهم الناس كثيراً قبل الحرب لكنّهم تحمّلوا وجودهم، أمّا الآن فقد تحوّلت كلماتهم وتعاليمهم وتنمّرهم إلى أخطار تهدّد أثينا، وآن أوان تنظيف البيت. لم يكن القضاة -وهم مئات من مواطني المدينة- في مزاج يسمح بالانشغال بالنقاط الفلسفيّة الدقيقة، فمصير أثينا على المحكّ.

أحد أوائل الفلاسفة الذين حوكموا -في عام 430 ق.م على الأرجح- كان أناكساغوراس، وهو فيلسوف عجوز من أتباع الفلسفة الطبيعيّة -يُشتَهر الآن باستنتاجه أنّ الشمس ليست إلهة، بل قطعة حجر حارّة- درّس في أثينا طيلة ثلاثين عاماً دون أن يضايقه أحد. يتّفق معظم المؤرّخين على أنّه استُهدِف -جزئيّاً على الأقلّ- للنيل من صديقه المقرّب وتلميذه السابق بريكلِس، وهو القائد الذي لامه الكثيرون على كوارث الحرب، لكنّ أفكار أناكساغوراس كانت مؤهّلة بكلّ تأكيد لإدراجها في خانة الزندقة تحت مظلّة القانون الجديد. حُكِم عليه بالموت، من ثمّ نجا عندما رتّب بريكلِس نفيه إلى آسيا الصغرى، على الرغم من أنّه لم يكن منفى بعيداً بما يكفي لشفاء غليل الشعب الذي ما زال يدوس فوق الجثث في الشوارع.

بدوره، حوكم الفيلسوف السفسطائيّ والمتكلّم الفصيح بروتاغوراس بتهمة الزندقة. نحن هنا مجدّداً أمام رجل عجوز تلقي أفكاره ضوءاً مشؤوماً على أثينا الآن، بعد أن درّس فيها طيلة عقود. لا يفاجئنا ذلك، لأنّه اشتهر بجدله الذي يستنتج فيه أنّ كل شيء نسبيّ، يعتمد على خبرة الشخص وأحكامه وتفسيراته («الإنسان هو مقياس الأشياء كلّها»، هي الحكمة التي يُشتهَر بها في عصرنا). أشدّ ما أثار حفيظة المحكمة الأثينيّة، هو أنّ بروتاغوراس تساءل -سواء شفهيّاً أو في كتابه المعنون بـ «عن الآلهة»- ما

إذا كان الناس يستطيعون حقّاً أن «يعرفوا» بأنّ الآلهة موجودة. لعلّ هذه التأمّلات الإبستمولوجيّة مشوّقة من وجهة نظر تلامذته الأثرياء، لكنّها لم تحصد معجبين كثيرين آنذاك، فالتساؤل ما إذا كان الشعب المبتلى بالمصائب -والذي يجلس العديد من أفراده في كراسي القضاة- قادراً على إدراك وجود الآلهة سيثير السخط بلا شكّ، إن كانت الآلهة ذاتها هي من تبيده حاليّاً بالمئات!

أُدين بروتاغوراس، وجُمِعَت كتاباته وأُحرِقَت أمام الملأ وفق التقاليد المعمول بها. إن صحّ حدوث ذلك فعلاً، هذا يعني أنّ مؤلّفاته هي أوّل كُتبٍ تُحرَق في التاريخ الغربيّ. مصيره الشخصيّ ما يزال غامضاً، فإمّا أنّه نُفِيَ، أو أنّه -استناداً إلى رواية أخرى عمّا حصل- هرب من أثينا قبل محاكمته، لكنّه مات عندما تحطّمت سفينته. تدمير كتاباته والأفكار التي تحملها كان مرتبطاً على الأرجح بتقاليد دينيّة، ففي الديانة الأثينيّة -كما في معظم الثقافات آنذاك- لعبت النار دوراً محوريّاً في طقوس التطهير: باستعمال اللهب لـ «إعادة كتابة» النصوص، تطهّر المدينة نفسها من الأفكار الملوِّثة التي دنّستها واستنزلت الكارثة عليها كما هو واضح.

مصير أثينا، ومصير الخطيب اللّامع والقائد العسكريّ والذوّاقة أليسيبيادس، تغيّرا للأبد في صبيحة يوم صيفيّ عام 415 ق.م، عندما استيقظ السكّان وفُوجئوا بأنّ الأعضاء الذكريّة المنتصبة الهائلة الحجم، لتماثيل الإله هرمز المنتشرة في أرجاء المدينة، قد هُشِّمَت كلّها! صدمة السكّان لا توصف، لأنّ الإله هرمز الذي يضطلع بمهمّات عديدة، كان وسيطاً بين البشر والأولمب، فضلاً عن أنّ تلك التماثيل المعروفة بـ «القضبان الهرمزيّة» تُنصَب غالباً عند تقاطع الطرق، وتُبجَّل كعلامة على الحماية الإلهيّة التي يحيط بها هرمز المسافرين. جيوش أثينا كانت على وشك الانطلاق آنذاك في حملة عسكريّة عالية الخطورة إلى صقليّة، بالتالي عُدَّت التماثيل المُدنَّسة نذير الشؤم الأسوأ على الإطلاق.

أصيب الأثينيّون بالهلع، وأطلقوا حملة محمومة للبحث عن الجناة. اعتقلوا المُشتَبه بهم، وعذّبوا العبيد لاستخلاص المعلومات منهم، وعندها اكتشفوا انتهاكاً آخر: أليسيبيادس، الذي أيّد شنّ الحملة العسكريّة على

صقليّة وكان من سيقودها، سكر في إحدى حفلات السمبوزيوم وأفشى «أسرار إليوسيس»، الطقوس الأقدس في المدينة، والتي يتمّ التكتّم عليها بحرص فائق. لقد قلّد أليسيبيادس الكاهنَ الأعلى، أي أنّه انتهك التابو القديم الراسخ المرتبط بطقوس الأسرار تلك، وهو تدنيس فاضح بل فعل تزلزل له السماوات والأرض، فاقم سوء العلاقات المتوتّرة أصلاً بين المدينة وآلهتها، وضاعف عدم اليقين حول مدى نجاح الحملة العسكريّة الوشيكة على صقليّة. وسط ذلك الارتباك، انتهز أعداء أليسيبيادس الفرصة، واتّهموه بالزندقة.

واثقاً بمقدراته الخطابيّة الجيّدة، طالب أليسيبيادس بمحاكمة فوريّة كي يثبت براءته، لكنّه أُرسِل إلى صقليّة بأيّ حال قبل انعقاد المحكمة، التي أدانته غيابيّاً بتهمة الزندقة ومحاولة الانقلاب على السلطات الحاكمة. عندما سمع خبر الحكم عليه بالإعدام، قفز أليسيبيادس عن سفينته، وانضمّ إلى الإسبرطيّين ضدّ الأثينيّين الذين هُزموا هزيمة ساحقة في صقليّة، بعد أن انقلبت المعركة انقلاباً جذريّاً ضدّهم. بحلول عام 404 ق.م، خسرت أثينا الحرب نهائيّاً، وابتدأ فيها عصر جديد من الاضطرابات السياسيّة والاجتماعيّة العميقة، بما فيها مرحلة ديكتاتوريّة وجيزة دامية.

مهّد ما سبق المسرح لمحاكمة سقراط عام 399 ق.م بالتّهمة ذاتها: الزندقة. لقد تغيّر الكثير خلال الأربعين عاماً التي أغوى فيها الأستاذ العجوز رفاقه المواطنين في الأغورا، إذ لم تعد أثينا جنّة للتبادل الحرّ للأفكار بعد أن خسرت حربها وإمبراطوريّتها وخضعت لانقلاب أوليغارشي، بل «سقط الأثينيّون فريسة للخوف والبغضاء» كما كتب المؤرّخ ألكساندر روبل. على هذه الخلفيّة، تشكيك سقراط المستمرّ بكلّ شيء فاق مقدرة أثينا على التحمّل، فضلاً عن صداقته مع كريتياس (الطاغية المكروه للغاية)، وعلاقته السابقة المتينة مع أليسيبيادس، ولم يعد الأثينيّون يطيقون وجوده في مدينتهم.

اتُّهِمَ سقراط بعدم الاعتراف بسلطة آلهة المدينة، وبالدعوة لعبادة آلهة جديدة، وإفساد شباب أثينا بأفكاره الفاسقة. هناك ما ينوف على أربعمئة كتاب تصف محاكمة سقراط بتفاصيلها الدقيقة، وتحلّل أسباب الحكم

عليه بالإعدام، لذلك لن يضيف بحث مطوّل عنها هنا الكثير من الفائدة. في سياق دراسة الرقابة، تستوقفنا محاكمة سقراط لأنّ كلماته عُدَّت مصدرَ تلوّثِ المدينة، وموته كان طقساً جماعيّاً للتطهير، لكنّه ليس آخر المفكّرين الإغريق الذين عانوا من الاضطهاد بلا ريب. أرسطو مثلاً اضطرّ إلى الفرار من أثينا عام 323 ق.م، بعد أن قارن أحد أرباب السياسة بالآلهة الخالدة، وهي إهانة للدِين كانت كافية لإعادته إلى مقدونيا.

طبيعة وأبعاد محاكمات الزنادقة في أثينا، كالكثير غيرها من جوانب التاريخ الإغريقيّ، هي محطّ جدل أكاديميّ، وما قدّمتُه في الصفحات السابقة لا يتعدّى نسخة غير مكتملة عن تلك القصّة. بغضّ النظر عن هذا، النتيجة التراكميّة للمحاكمات كانت قيام الدولة بالتضحية قسراً بالحريّة الفكريّة على مذبح الإذعان للمعايير السائدة، وهو ما سيحوّله أفلاطون إلى جدل شامل لمصلحة الرقابة شبه المطلقة على أفكار الناس وكلامهم. قيامه بذلك في كتابه «الجمهوريّة» على لسان سقراط، هو إحدى المفارقات التي تميّز الفكر الغربيّ، إذ مات هذا الأخير قبل أن يؤلّف أفلاطون كتابه! مع ذلك، جعله أفلاطون يجادل لمصلحة فرض قيود عنيفة على الكلام، استناداً إلى العديد من الحجج التي استُعمِلَت ضدّه في المقام الأوّل. سقراطُ «الجمهوريّةِ» يحضّر طاسة شوكران فلسفيّة، للمفكّرين الناشزين والفنّانين من كلّ الاتّجاهات. في مفارقة أخرى تدعو للسخرية -ولو بدرجة أقلّ قليلاً- خضعت مؤلّفات أفلاطون نفسها إلى رقابة واسعة خلال القرون اللّاحقة، خاصّة ذلك المقطع الذي يتناول الحبّ بين أشخاص من الجنس ذاته في كتابه «الندوة».

صاغ أفلاطون نظاماً متعدّد الجوانب للتحكّم بالعقل، كي يقوّي دولته المثاليّة، وشرح بالتفصيل نظاماً للقيود التي يبدأ تطبيقها منذ مرحلة الطفولة الباكرة، مُصمَّماً لاستبعاد كلّ المفاهيم الحقيرة من عقل حرّاس «الجمهوريّة» المستقبليّين، خاصّة تلك التي تنبع من الفنون، كما شدّد على ضرورة حظر أي شيء في تلك «الحِمْية» الثقافيّة والفكريّة يشجّع على حريّة التفكير، أو الفضول، أو الاستكشاف. في الجمهوريّة المثاليّة، الفنّ هو أداة من أدوات سياسة الدولة، وعندما ينحرف عن هذه الغاية أو يضرّ بالدولة، فلا بدّ من القضاء على الفنّ والفنّانين.

ينطلق أفلاطون من فكرة أنّ الأعمال الفنيّة أشبه بأداة «مثلّمة» تنحت قيَمَ وصفات أولئك الذين يستهلكون الفنّ، مثلّمة إلى حدّ أنّه لا يمكن الوثوق بأولئك الأغرار للتميز بين الحقيقة والخيال، أو بين التمثيلات الحقيقيّة والمجازيّة. كي نتلافى التفكير المشوّش والتأثيرات السلبيّة كما يجادل، لا بدّ من عزل قادة الجمهوريّة المستقبليّين عن كلّ ما قد يجعلهم يتصرّفون بأسلوب لا يرقى إلى المثاليّ، وهو ما ينطبق خصوصاً برأيه على ملحمة هومر الشعريّة التي تُلقى عادة أمام حشود ضخمة. سقراطُ «الجمهوريّةِ» يقتبس من الأوديسة المقطع الرائع الذي يصف العالَم السفليّ، حين يقول شبح أخيل الميت لأوديسيوس إنّه يفضّل أن يكون عبداً يعمل في الحقول فوق الأرض، على أن يكون ملكاً محارباً في مملكة الأموات. جمال خطاب أخيل وزخمه العاطفيّ، لا ينفعان إلّا بتعزيز قوّة إقناع رسالة «مؤذية»، مفادها أنّ العبوديّة أفضل من الموت المجيد في معركة. مقطع كهذا يجب أن يُشطَب نهائيّاً، وبرأي أفلاطون «كلّما كانت الشاعريّة أقوى، ينبغي أن نقلّل من الإصغاء إليها».

من الجدير بالذكر أنّ أفلاطون اقتبس مطوّلاً من المقاطع «المؤذية» في أعمال هومر، وغيره من الشعراء الذين يقوّضون روح الأمّة. كمعظم حالات الرقابة، ينمّ موقفه عن غرور ضخم ومعايير مزدوجة، فأفلاطون يفترض أنّه هو وقرّاء «الجمهوريّة» الراقين ذوو ثقافة عالية، لا يضعفون أمام الإيحاءات السلبيّة لتلك النصوص كبقيّة أفراد المجتمع الذين يسهل التأثير عليهم. بعبارة أخرى، ما هو مقبول بالنسبة لجمهور معيّن -جمهور أفلاطون- يضرّ بغيره. في «الجمهوريّة»، الفئة الأساسيّة التي يجب عزلها عن تلك التأثيرات، كانت شباب الطبقة الحاكمة، أمّا في القرون اللّاحقة فقد صُنِّفَت مجموعات أخرى -النساء والطبقات الفقيرة بالدرجة الأولى- على أنّها ضعيفة عقليّاً، أو تمثّل خطراً سياسيّاً إن استهلكت ما يستهلكه الرقباء وشركاؤهم.

يُضاف إلى المحظورات المُطلَقة في «جمهوريّة» أفلاطون المثاليّة، الشِعر الذي يصوّر الآلهة على أنّها وحشيّة أو سافلة -كما عندما وصف هزيود قيام الإله كرونوس بافتراس أبنائه، وإخصاء الإله أورانوس- أو غيور، أو منتقمة، أو غدّارة. عوضاً عن ذلك، يجب أن تصوَّر الآلهة دوماً

على أنّها مثال يُحتذى للأفكار والأفعال الفاضلة، ويجب أن يقتصر الشِعر على ذاك الذي يصف «الربّ لا كخالق لكلّ الأشياء، بل كخالق الخير فقط». ينبغي أيضاً أن يشدّد الشِعر على أنّ نهاية الفانين الصالحين هي نهاية سعيدة، أمّا الأشرار فيعانون، ولا يجب أن يصوّر الرجال أو الأبطال حزانى يندبون موتَ رفاقهم بالنواح والعويل، لأنّ ذلك يجعل القرّاء «يفقدون رباطة الجأش وإحساسهم بالخجل». حتّى الضحك الزائد عن الحدّ -علامة على عدم قدرة المرء على التحكّم بأعصابه- ممنوع وصفه أيضاً، إذ يجب «أن يكون حرّاسنا جديّين».

سينجو القليل جدّاً من الأدب الإغريقيّ بعد أن يمرّ من مصفاة هذا النظام الرقابيّ، لكنّ خسارته هي ثمن عادل برأي أفلاطون، لأنّها ستكفل أن يصبح قادة جمهوريّته مؤهّلين للقيام بعملهم، وأيّ شاعر يرفض الانصياع لهذا النظام «يجب ألّا يُسمَح له بممارسة حرفته في مدينتنا». يصقل أفلاطون هذه الفكرة أكثر في كتابه «القوانين»: «سأفرض أقصى العقوبات على أيّ شخص في البلاد، يتجرّأ على القول إنّ هناك رجالاً طالحين يحيَون حياة ممتعة، أو إن الربح والمكاسب هما شيء، والعدل شيء آخر». بعبارة أخرى، على الشعراء أن يقولوا ما تطلب منهم الدولة قوله، لأنّ القادة هم أفضل من يعرف مصلحتها. إذن، ما الذي سيُكتَب ويُقرَأ في هذه الحالة؟! ليس الكثير: «سترحّب مدينتنا بترنيمات للآلهة، ومدائح للرجال الصالحين». كماوتسي تونغ إبّان الثورة الثقافيّة الصينيّة، أو «أبطال» الطبقة العاملة في الاتّحاد السوڤياتيّ، يجب أن يُمدَح الصالح والعظيم باستمرار على أنّه قدوة للسلوك المثاليّ.

لم تكن الفنون البصريّة أفضل حالاً ضمن نظام أفلاطون المعسول، بل احتلّت مرتبة أدنى بين بقيّة الفنون لأنّها مجرّد تقليد للواقع، والتقليد قد يخرّب حتّى أقوى الأرواح. الآلهة (حسنة السلوك) والناس الصالحون نزيهون وصادقون، أمّا الرسّام فهو مخادع: عندما يرسم سريراً مثلاً، فهو لا ينتج سريراً حقيقيّاً، وإنّما نسخة وهميّة عنه، مُنتزَعة بحدّ ذاتها من سياق فكرة «السرير» الأساسيّة، ولا خير يُرتَجى من عمل كهذا، فمن سيتفرّج على الرسم سيُخدَع ثلاث مرّات. بالنسبة للموسيقا، معظمها يتلاعب بأرواح الناس التي

ينبغي تكريمها واحترامها، لذلك حظر أفلاطون أغلب أنماطها. المسرح، وهو الفنّ الأشدّ اعتماداً على التقليد، يجب أن يُضبَط بصرامة لأنّه يشجّع الجماهير على «الوضاعة والوقاحة»، وعلى «عصيان القادة»، و«ازدراء العهود والتضرّعات، وعدم احترام الآلهة نهائيّاً». فقط من خلال منع «كلّ ما يخاطب مُتَع المتفرّجين» -أي بوضع المسرح قيد الرقابة- يمكن السماح له بالاستمرار. سوفوكليس؟ يوريبيدس؟ أسخيليوس؟ أرسطوفان؟ ممنوعون! وداعاً لهم.

يا لها من مكان، دولة أفلاطون المثاليّة تلك! من الجدير بالذكر أنّه عاش وكتب خلال الفترة التي بلغت فيها الثقافة الإغريقيّة ذروة مجدها، وكانت المسرحيّات تُؤدّى أمام جمهور قد يصل تعداده إلى أربعة عشر ألف متفرّج. على الرغم من كلّ العيوب الجوهريّة في أفكاره، أرسى أفلاطون معظم الأسس والمبادئ التي قامت عليها الرقابة لاحقاً في الغرب. لقد اعتقد أنّه من واجب الطبقة الحاكمة قولبة العقول، من أجل منفعة تلك العقول، وكذلك -وهو الأهمّ- من أجل منفعة الدولة. في محاورة لاحقة من محاورات أفلاطون، هي ثايتيتوس Theaetetus، يقول سقراط إنّ أيّ شيء نتلقّاه بواسطة حواسّنا، نحتفظ به كـ «الشمع تحت الإدراك والأفكار» التي تنطبع عليه كما تنطبع الصور الموجودة على الأختام، ويضيف أنّ الذاكرة تدوم فقط ما دام ذلك الانطباع: «أيّ شيء لا يمكن طبعه، أو يُمحى، ننساه ولا نتذكّره». بأيّ حال، لا تشبه الذاكرةُ الصورةَ المطبوعة على الشمع إطلاقاً، وعندما نتعلّم شيئاً ما فهو يبقى في العقل ويتطوّر أو يُعاد تركيبه -حتّى ولو بشكل معيب- من ثمّ يُنقَل للآخرين، ولا يمكن أن يُمحَى بسهولة. هذه الحقيقة البسيطة التي لا يطيقها أيّ مراقب، تتوضّح في قصّة الحاخام ابن ترديون، فتوراته أُحرِقَت، لكنّ الكلمات والأفكار التي تجسّدها ما زالت حيّة، وهي الرسالة التي ينقلها أيّ عمل فكريّ يُدمَّر: ما إن تنتقل الفكرة للآخرين، حتّى يصبح من الصعب إخمادها.

كلٌّ من القيود التي فرضها اليهود على الكلام، ومحاكمات الزنادقة في أثينا، تشهد على خوف الناس من العقاب الإلهيّ، بسبب الكلمات والصور التي تنتهك قدسيّة الآلهة. نظام الرقابة الذي ابتدعه أفلاطون، نشأ بشكل

أساسيّ عن القلق من تأثيرات الفنون المختلفة على السياسة، فاقترح لتحقيق غاياته إدارةً مشدّدة للثقافة بأكملها، أي في حقيقة الأمر برنامجاً واسع الأبعاد من البروباغاندا التي تديرها الدولة، لكن على النقيض من القضاة الأثينيّين في محاكمات الزنادقة، الرقباء الذين تخيّلهم أفلاطون لا يحمون مدينتهم من الآلهة، بل كانوا شخصيّاً أنصاف آلهة بالأحرى.

روما القديمة: كلمات خائنة، منجّمون جوّالون، وتماثيل مصهورة

نادراً ما تردّدت السلطات الرومانيّة بتدمير نصّ أو صورة بغية استرضاء الآلهة، وحماية امتيازات ومشاعر الطبقة الحاكمة في آن واحد غالباً. مع زوال الجمهوريّة الرومانيّة، وتحوّلها إلى إمبراطوريّة، تقلّص حقّ المواطنين بحريّة التعبير بشكل ملحوظ، وتطوّرت الرقابة من مجرّد استجابات عشوائيّة إلى أداة هادفة بيد الدولة، ولو أنّها غير فعّالة. تزايد عدد محارق النصوص الملعونة وحجمها -على الرغم من نجاة نسخ منها في معظم الأحيان- وتزايدت شعبيّتها كأنّها فاكهة محرّمة، كما كتب المؤرّخ تاسيتوس في القرن الأوّل للميلاد: «لا يتمالك المرء نفسه من الضحك على غباء الرجال الذين يعتقدون أنّ استبداد الحاضر، قادر فعلاً على محو ذاكرة الجيل القادم. على العكس تماماً، إعدام العبقريّ يقوّي تأثيره. الطغاة الأجانب، وكلّ أولئك الذين قلّدوهم بالقمع، لا ينجحون إلّا بجلب الصيت السيئ لأنفسهم، والمجد لضحاياهم». مع تأسيس الإمبراطوريّة الرومانيّة عام 27 ق.م، اندمجت مصالح الدولة ومصالح زعيمها معاً، وبما أنّ وظيفة الإمبراطور شكّلت خطراً على حياته، أيّ كلام يثير مخاوفه -حتّى ولو كانت مخاوف غير مبرّرة- سيؤطَّر بالتالي على أنّه خيانة.

الأمثلة الأولى على الكتب التي أحرقها الرومان، كانت أعمال وكراريس العرّافين الجوّالين والمنجّمين والأنبياء. الهدف من تدميرها أمام الملأ -كإعدام المجرمين علناً بالضبط- كان التأكيد على سلطة الحكومة، وإعلان رسالة سياسيّة واضحة. مهمّة التنبّؤ بالمستقبل (بواسطة

فحص أحشاء الحيوانات مثلاً، أو تقييم شكل البروق) أو غيره من الطرق المستخدمة لاستكشاف مزاج الآلهة، وُضِعَت بيد «موظّفين» تعيّنهم الدولة. وجود العرّافين المستقلّين (سواء زاجرو الطير، أو الذين يعتمدون على فحص أحشاء الحيوانات) تحدّى وجود أولئك العرّافين الرسميّين، وتعرّضت كتاباتهم وكتبهم للإتلاف، على الرغم من أنّهم شخصيّاً لم يُمسّوا بأذى غالباً، لكن كما حدث في أثينا إبّان حربها مع إسبرطة، ضغوط الحروب أثارت مسألة العرّافين المستقلّين في روما.

نُفِّذَت أوّل عمليّة رقابة واسعة النطاق في روما عام 213 ق.م، بعد أن اجتاحتها الفوضى إثر الخسائر الفادحة التي تكبّدتها في حربها مع القرطاجيّين، فقد غزا هنيبعل إيطاليا، ثمّ شنّ حملات عسكريّة طاحنة تكلّلت بالنصر، كمعركة كاناي عام 210 ق.م، التي خلّفت خمسين ألف قتيل رومانيّ تكوّمت جثثهم في سهب مفتوح، وكانت إحدى أسوأ الهزائم العسكريّة في تاريخ روما. مع تنامي الكارثة، تمرّدت معظم أجزاء إيطاليا ضدّ روما، أو تحالفت مع القرطاجيّين، ففقد العديد من الرومانيّين إيمانهم بالحماية التي تقدّمها عاداتهم الدينيّة التقليديّة. استناداً إلى ما أورده المؤرّخ ليڤي، سلب الأنبياء والكهنة غير الرسميّين خيالَ الناس، وقادوهم إلى تقديم الأضاحي والصلوات وفق طقوس غريبة، كما تفاقمَ تدهورُ الإيمان الشعبيّ بالدين الرسميّ كلّما طالت الحرب أكثر. عندما بدأ الرومانيّون بممارسة الطقوس الأجنبيّة تلك علناً، تدخّلت السلطات، فحظرت كلّ الممارسات الدينيّة غير الرسميّة، وطالبت الناس بتسليمها كتب الصلوات والتنبّؤات والأضاحي غير الموافق عليها.

أقيمت أوّل محرقة رسميّة للكتب في روما عام 181 ق.م، لأسباب دينيّة أيضاً. يُقال إنّ الكتب التي أُحرِقَت آنذاك تعود إلى ملك روما الثاني الأسطوريّ، نيوما بومبيليوس، الذي حكم قبل خمسة قرون، ويُنسَب الفضل إليه بتأسيس الكثير من الطقوس الدينيّة الرومانيّة. عثر بعض القرويّين على تلك الكتب مدفونة في تلّة بالقرب من روما، نصفها مكتوب باللّاتينيّة ويتناول القوانين التي تنظّم عمل الكاهن الأعلى، والنصف الثاني مكتوب باليونانيّة ويتناول على ما يبدو الفلسفة الفيثاغورثيّة. دارت الشكوك حول أصالة تلك

الكتب اليونانيّة، وهل هي مزيّفة أم لا، لكنّها اتُّهِمَت بأيّ حال بتحقير الديانة الرومانيّة، إذ لم يرغب أعضاء مجلس الشيوخ كما يخبرنا المؤرّخ ڤاليريوس ماكسيموس بـ «إبقاء أيّ شيء في هذه الدولة، يصرف أذهان الناس عن عبادة آلهتهم». كان من الممكن إخفاء النصوص اليونانيّة وتلك اللّاتينيّة، لكنّ ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو، لأنّ ارتباط تلك النصوص مع الملك نيوما وضع الممارسات الدينيّة القائمة موضع تساؤل. بالتالي، قرّر مجلس الشيوخ تدميرها.

أقيمت مراسم شعبيّة في أحد أقدس ميادين روما، وأُضرِمَت النار في كتب الملك نيوما. أشرف على المحرقة قاض يشغل منصباً سياسيّاً رفيعاً يُلقّب بـ Praetor، وأعدّها «الڤيكتيماري» Victimarii وهم جزّارون مسؤولون عادة عن تقديم الأضاحي الحيوانيّة المهمّة. وجود تلك الشخصيّات ذو دلالة كبيرة، فمشاركة القاضي تدلّ على أهميّة تدمير تلك الكتب من وجهة نظر الدولة، وتنفيذ ذلك على يد الڤيكتيماري يؤكّد على الأبعاد الدينيّة للمحرقة. يوضح المؤرّخ دانيل سيرفيلد أنّه «بإضرام النار في الكتب من قبل المسؤولين الدينيّين، تحوّل فعل الرقابة الدينيّة هذه إلى مراسم مقدّسة، بل إلى أضحية»، إنّه الآن «عدوان طقوسيّ». كما في أثينا القديمة، النار في روما كانت الوسيلة المختارة لتطهير الدولة من التيّارات التي تلوّثها، وعندما بدأت روما ببناء مؤسّساتها بعد انتهاء الحرب مع قرطاج، نقل إحراق الكتب رسالة سياسيّة مباشرة: الدولة مسؤولة كليّاً عن «كلّ» أبعاد الحياة المدنيّة.

على الرغم من عيوبه كلّها، تقبّل يوليوس قيصر النقد بصدر رحب. استناداً إلى كاتب سيرته الذاتيّة، سوتونيوس، تحمّل يوليوس قيصر «بطيبة خاطر الهجمات التي تناولت سمعته» في عدّة نصوص (ما عدا كتاب يمدح عدوّه اللدود بومبي، إذ قام بنفي مؤلّفه). إبّان تولّيه منصب قنصل روما، سمح يوليوس قيصر بنشر كلّ مداولات مجلس الشيوخ ضمن ما عُرِف بـ «نشرة أخبار أوروبا الأولى» أو «الأكتا ديورنا» Acta Diurna (السجّلات العامّة اليوميّة)، وهي سلسلة «رسائل» إخباريّة منقوشة على ألواح حجريّة أو معدنيّة، توضَع في الأماكن العامّة كالميادين والساحات. تغيّرت هذه العادة مع أغسطس النزق، خليفة يوليوس قيصر، الذي منع تدوين تلك الأخبار

في الأكتا ديورنا، وفرضَ الضوابط على ما يمكن للعامّة أن يعرفوه عن آليّة الحكم، ولم تُنشَر مداولات مجلس الشيوخ بعد ذلك مطلقاً.

ردّ فعل الإمبراطور أغسطس على الهجمات التي طالته شخصيّاً، كان حذراً في البداية. أحد التقاليد الشائعة عند الرومان مثلاً، كان قراءة وصايا الرجال المهمّين بعد موتهم على الملأ، ومن عادتهم أن يشنّوا فيها هجوماً لاذعاً على أعدائهم، بمن فيهم أغسطس. قدّم مجلس الشيوخ اقتراحاً لمنع هذا التقليد، لكنّ الإمبراطور تدخّل شخصيّاً للحفاظ عليه، على الرغم من امتعاضه الصريح من استهدافه بالتحقير. بأيّ حال، يُسمَح للموتى بأن ينتقدوه، أمّا الأحياء... فلا! عندما تكاثرت المنشورات الغُفُل التي تهاجمه، وتمّ تداولها حتّى في مجلس الشيوخ، أصدر أغسطس قانوناً ينصّ على إعدام من يشنّون هجمات كتابيّة على «أيّ شخص»، سواء كانوا مجهولي الهويّة حقّاً أم كتبوا تحت اسم مستعار. أتاح له هذا القانون أن يتحرّك بقوّة ضدّ أعدائه، على الرغم من أنّ العقوبات القصوى التي طُبِّقَت بموجبه لم تتجاوز الغرامة أو النفي، حتّى ضدّ أخبث الهجمات. في تلك المرحلة، قرّر أغسطس أنّ من الأفضل بالنسبة له ألّا يخلق شهداء سياسيّين، لكنّه في الوقت ذاته أكّد بصراحة على حقّه باتّخاذ إجراءات أقسى إن أراد ذلك، ونصح تيبيريوس -الذي سيصبح خليفته في نهاية المطاف- بأنّ استعمال أقصى درجات العنف ضدّ كلّ شخص يطلق الشتائم ليس ضروريّاً، بل يكفي عوضاً عن ذلك أن «نمنعه من إيذائنا».

انتظر أغسطس حتّى عام 12 ق.م، أي ما ينوف على اثني عشر عاماً بعد تولّيه الحكم، كي يبدأ بإحراق الكتب، لكنّه عوّض عن كلّ الوقت الضائع: إنّه الآن «بونتيفكس ماكسيموس» pontifex maximus، أي الكاهن الأكبر الذي يتمتّع بأعلى مرتبة دينيّة في روما، ومن صلاحيّاته أن يضرم النار بآلاف الكتب. في تلك الحقبة، عادت كتب العِرافة من جديد إلى التداول، باللّاتينيّة واليونانيّة وغيرهما من اللغات، واستعملها المتنبّئون المأجورون للتكهّن بمصير زبائنهم، أو مصير رجالات السلطة، أو الإمبراطوريّة بحدّ ذاتها. عُرِف هؤلاء المتنبّئون بتسميات عديدة (vates prophetes, harioli)، وشكّلت كتبهم الغامضة «جانباً من جوانب البيئة الأدبيّة في الإمبراطوريّة الرومانيّة»

كما يصفها المؤرّخ ديڤيد بوتر. في معظم الحالات، قدّم أولئك المتنبّئون نوعاً من الطمأنينة للناس كما يفعل المنجّمون اليوم، لكنّ المشكلة من وجهة نظر أغسطس تتلخّص بأنّهم قد يستخدمون كتبهم تلك للتكهّن بموته، أو باسم خليفته، وهو ما لم يقبل به قط، فأطلق حملة لإيجاد ومصادرة كلّ تلك الكتابات «الزائفة» التي ألّفها من وصفهم سوتونيوس بـ «مؤلّفين سيّئي الصيت». تمّت مصادرة ألفي كتاب تقريباً، ولم يشرح لنا سوتونيوس كيف أُحرِقَت بالضبط، لكن يسعنا الافتراض بأنّ ذلك تمّ في «الفورم»[5] ضمن احتفال دينيّ رسميّ أشرف عليه أغسطس شخصيّاً، كما حدث سابقاً عند إحراق كتب الملك نيوما. من بين كتب العرافة كلّها تلك، أنقذ أغسطس سلسلة تُدعى «الكتب السيبيلينيّة» يُزعَم أنّها وصلت إلى روما قبل ستّة قرون، في عهد الملك لوسيوس تاركيونيوس سَبيرْبَس الذي اشتراها من امرأة عجوز ادّعت بأنّها كتاباتُ «سيبيل الكيوميّة»، وهي كاهنة غامضة تلقّت الوحي من الإله أبوللو.

من المنطقيّ الافتراض بأنّ أغسطس بوصفه بونتيفكس ماكسيموس، أشرف على التقاليد المرتبطة بالكتب السيبيلينيّة، التي حفظها في صندوق مذهّب تحت قاعدة تمثال الإله أبوللو، ولم يسمح إلّا لقلّة مختارة من الكهنة بالاطلاع عليها. من غير الواضح لماذا تكبّد كلّ ذلك العناء لإتلاف كتب العرافة المتداولة آنذاك، وفي ذلك الاستعراض المبهر. تكمن الإجابة على الأرجح في دوره كقيصر بالدرجة الأساسيّة، لا كمسؤول دينيّ، فقد خشي غالباً من أنّ أعداءه سيستغلّون تلك النصوص في جهودهم الهادفة إلى إسقاطه. بعبارة أخرى، لقد أدّى الواجب الذي يفرضه عليه منصبه الدينيّ بإتلاف كتب العرافة «غير الأصليّة»، لكنّه حمى نفسه في الوقت ذاته.

بعد حوالي العقدين، إبّان المجاعة التي وقعت ما بين عامي 6–8 م، حوّل أغسطس انتباه الرقابة مجدّداً إلى الخطاب السياسيّ، بعد أن سجّلت أسعار

5- Forum Romanum: ساحة مستطيلة محاطة بأبنية الحكومة المهمّة المختلفة في مركز مدينة روما القديمة، كانت مركزاً للحياة اليوميّة آنذاك، تسير فيها مواكب النصر، وتُجرى فيها الانتخابات، ومصارعة المجالدين، ومحاكمة المجرمين، وتلقى فيها الخطابات على الملأ، فضلاً عن ممارسة الأعمال التجاريّة. المترجمة

الحبوب أرقاماً قياسيّة، إلى حدّ أنّ الخبز خضع للتقنين، وأُخليَت العاصمة جزئيّاً من سكّانها. تفشّي البؤس حرّض روح الثورة، وسرعان ما غطّت المنشورات والرسائل التحريضيّة روما. في ظروف كهذه، لا بدّ أن أغسطس اضطرّ للتعامل مع الأوضاع بحزم: في خطوة سيكرّرها قانون الرقابة إلى يومنا هذا، وسّع أغسطس تعريف الخيانة كي يتعدّى الأفعال التي تُرتَكب ضدّ الأمّة وصولاً إلى «الكتابات التشهيريّة» والإهانات الساخرة، وهو ما شمل حتماً الكلمات والكتابات التي لا تتعاطف مع النظام الحاكم، أو تلك التي تشذّ عن سياسة الدولة.

فَرِضَت القيود أيضاً على المعلّمين الذين لا يوالون الدولة ولاء تامّاً، وعلى أولئك المشكوك في نزاهة أخلاقهم. هذه الخطوة ليست جديدة، ففي عام 155 ق.م مثلاً، وقع أستاذ زائر يدعى بـ «كارنيادس الشكّاك» من أساتذة «الأكاديميّة» الأثينيّة بمأزق، بسبب تبجّحه الزائد عن الحدّ بذكائه: في أحد الأيّام، ألقى محاضرة عن مزايا العدالة الرومانيّة، وفي اليوم التالي ألقى محاضرة أخرى تناقض كلّ ما قاله في الأولى، كي يبيّن أنّ العدالة ليست مرتبطة بالفضيلة بالضرورة، لكنّها بالأحرى مجرّد طريقة لتنظيم المجتمع. الجدل «مع وضدّ» الجوانب المتناقضة لقضيّة ما بالحماس ذاته، يتوافق مع طرق «الأكاديميّة» في استكشاف الحقيقة، لكنّ روما لم تحبّذ هذا التحذلق الديالكتيكيّ كثيراً، وقرّر أعضاء مجلس الشيوخ أنّ طرائق كارنيادس تخرّب أخلاق شباب روما، فطردوه من مدينتهم.

في عهد أغسطس، كانت روما أقلّ تسامحاً مع تلك المقاربة الثنائية الأوجه للنقاشات الفكريّة، خاصّة إن طُبِّقَت على المبادرات التي يرعاها الإمبراطور شخصيّاً، كسلسلة القوانين الهادفة إلى رفع معدّل الإنجاب في الطبقات العليا، من خلال تحفيز أفرادها على إنجاب الأبناء الشرعيّين، ومعاقبة الزنا (ظلّ مسموحاً للرجال إرضاء شهواتهم مع العاهرات والعبدات والخليلات). في عام 6 م تقريباً، ارتكب كورڤوس -وهو أحد أساتذة البلاغة- غلطة، إذ ناقش مع طلّابه مساوئ ومحاسن استعمال السيّدات المتزوّجات لموانع الحمل، فتمّ سوقه إلى المحكمة بجرم ارتكاب خيانة تضرّ بالدولة. لا نعرف نتيجة المحاكمة، لكنّ هذه الحادثة هي امتداد مباشر

لجمهوريّة أفلاطون، التي لا تسمح فيها الدولة إلّا بالدروس التي تدعم سياساتها بشكل صريح. أيّة وسائل مناقضة، حتّى ولو كان هدفها النقاش فحسب، تعدّ انحرافاً مؤذياً.

استُهدِف العديد من الكتّاب والمؤرّخين الرومان في سلسلة من المحاكمات التي حظيت باهتمام شعبيّ واسع، بتهمة الخيانة الأدبيّة. أحدهم كان أكاديميّاً سريع الغضب هو تيتوس لاباينوس المُلقَّب بـ«رابينوس» (Rabienus أي الهائج، المشتقّة من المفردة اللّاتينيّة Rabies) ويصنّفه المؤرّخ فريدريك كرايمر على أنّه أوّل رومانيّ يستشهد في سبيل حريّة التعبير الفكريّة. لم يشعر لابانوس بتأنيب الضمير إزاء مهاجمة أصحاب المناصب، ولم يفوّت فرصة لانتقاد نظامِ أغسطس الإمبراطوريّ أو القيود الجديدة التي فرضها على الكلام، لكنَّ سجلّه في مديح بومبي –غريم يوليوس قيصر– هو ما قضى عليه. وجّه مجلس الشيوخ اتّهاماتهم إليه بين عامي 6–8 م، وأُحرِقَت أعماله كلّها. قبل أن ينتحر، رفض لابينوس اقتراح أصدقائه بحرق جثمانه بعد موته، وأعلن أنّه لن يسمح للنار التي التهمت أعماله بأن تمسّ جسده.

التهمت النار أعمال لابانوس، لكنّ أفكاره لم تمت بسهولة. في استباق لرواية «فهرنهايت 451»، ألقى تيتوس كاسيوس سڤروس –وهو محام وخطيب لامع– خطاباً انتقد فيه ما حصل، وصرّح قائلاً: «إن أرادوا فعلاً تدمير أعمال لابانوس، عليهم أن يحرقوني حيّاً، لأنّني حفظتها عن ظهر قلب». سِڤِروس، تماماً مثل لابانوس، لم يربح أصدقاء في الحكومة بعد كلّ تلك الأشواك التي وخز بها أصحاب المناصب والسلطة، ولسوء حظّه... وافقوا على التحدّي الذي أعلنه! أحرق مجلس الشيوخ كتبه عام 8 م، ونفاه إلى جزيرة كريت، لكنّه لم يرضخ بل استمرّ بالتحريض كتابيّاً ضدّ الحكومة، التي كالت له المزيد من الاتّهامات، وصادرت أملاكه ثمّ نفته إلى جزيرة سِريفوس الصغيرة المقفرة، حيث قضى آخر أيّامه في بؤس وشقاء.

في عهد الإمبراطور تيبِريوس، اتّسعت شبكة القمع أكثر، وأصبحت التهم جزافيّة، والعقوبات أقسى. تشهد على ذلك محاكمة أولوس كرِموسيوس كوردَس التعيس الحظّ بتهمة الخيانة الفكريّة في عام 25 م، بسبب كتاب يؤرّخ

للحقبة الأغسطسيّة ألّفه قبل ما يزيد على عشر سنوات، مدح فيه بروتوس وكاسيوس اللذين اغتالا يوليوس قيصر (وصفهما بـ «آخر الرومان»)، لكنّه أغفل مديح يوليوس قيصر نفسه أو مديح أغسطس. تُلِيَ هذا الكتاب قبل سنوات خلت أمام أغسطس شخصيّاً، ولم يعترض عليه إطلاقاً، لكنّ هذا لم يشفع لكوردس لأنّه ارتكب جريمة شائنة بكتابة تاريخ ينمّ عن عدم الولاء للنظام الإمبراطوريّ (وليس لتيبِريوس بأيّ حال). صودِرَت كتبه وأُحرِقَت، وحُظِرَت قراءتها أو امتلاكها، وحُكِم عليه بالإعدام، فانتحر بتجويع نفسه حتّى الموت.

ألقى كوردس خطاباً جريئاً في نهاية محاكمته، يُشاع أنّه قال فيه لمجلس الشيوخ: «ستسبغ الأجيال القادمة على كلّ امرئ الشرف الذي يستحقّه. بمقدوركم أن تحكموا عليّ بالموت، لكنّ الأجيال القادمة لن تتذكّر بروتوس وكاسيوس فقط! أنا أيضاً لن أُنسَى!». تحقّقت نبوءته تلك فعلاً، فقد هرّبت ابنته مارسيا نسخاً من كتبه عادت لاحقاً إلى التداول بعد سنوات من موته، في عهد الإمبراطور كاليغولا. سعياً إلى تمييز نفسه عن تيبِريوس الذي أبغضه الشعب بسبب قسوته، أمر كاليغولا بالبحث عن النسخ الناجية من أعمال كوردس وسمح بتداولها. وفقاً لما دوّنه أحد رجالات الدولة، كاسيوس ديو، تلك الأعمال التي بُعِثَت إلى الحياة من جديد «استقطبت اهتماماً متزايداً بسبب مصير كوردس البائس تحديداً»، وتمّت إضافتها في نهاية المطاف إلى قوائم الكتب المطلوبة من التلاميذ الذين يدرسون فنّ البلاغة.

قمعُ كلٍّ من لابينوس، سِفِروس، وكوردس شكّل صدمة للمؤسّسة الفكريّة في روما، التي لم يسعها القيام بأيّ شيء يتعدّى الشكوى، ولكن... قيود الرقابة لا تضيق ولا ترتخي على الإطلاق استجابة لاحتجاجات الكتّاب المُستهدَفين، فالحريّات الممنوحة للمفكّرين موزونة بالأحرى وفقاً لإحساس السلطات بالأمان. لا بدّ أنّ كتاباً كتاريخ كوردس قد أزعج أغسطس، لكنّه لم يجد على الأغلب ضرورة للتحرّك ضدّه، أمّا تيبِريوس فلم يتمتّع بتلك الثقة بالنفس، وقدّمت له قوانين الخيانة الموسَّعة الأبعاد التي يحتاجها للتحرّك ضدّ أيّة إهانة مُبطَّنة.

بقيت سجلاّت قليلة من تلك الحقبة تصف ردّ فعل السلطات الرومانيّة

على الكلام الذي يستهدف الحكومة مباشرة، لكنّها ترسم صورة عن عدم التسامح، حتّى ولو دار النقاش ضمن حلقة شخصيّة ضيّقة. في عهد تيبِريوس، دعا فارس عالي الرتبة اسمه تيتوس سابينوس الأشخاص الخطأ إلى حفلة عشاء. عداء سابينوس للإمبراطور، ولقاضيه الشرّير لوسيوس آيلنوس سِجانوس (الذي سجن أحد أصدقاء سابينوس المقرّبين) كان معلوماً للضيوف، الذين تملقوه معبّرين عن تعاطفهم مع محنة صديقه. سابينوس، الثملُ بلا شكّ، انفجر باكياً وباح بما في قلبه ضدّ سجانوس وتيبِريوس، لكنّه خُدِع! فخطّة الضيوف تتلخّص بأن يحصلوا على حظوة سجانوس، بتسليمه أرستقراطيّاً خائناً. خلال الأيّام الّلاحقة، تحايلوا على سابينوس كي يبوح لهم بالمزيد من أسراره، بينما أتاحوا في الوقت ذاته الفرصة للشهود -أعضاء في مجلس الشيوخ، لا أقلّ!- كي يتنصّتوا من ثقوب في الجدران. أُعدِم سابينوس مباشرة بعد أن اتُّهِم بالخيانة، عُرِضت جثّته في الفورم، من ثمّ تمّ جرّها بوساطة خطاطيف وأُلقيَت في نهر التيبر.

هذا المصير المرير الذي لاقاه رجل متنفّذ كسابينوس، «سبّب لروما الصدمة والرعب» كما كتب المؤرّخ تاسيتوس، «استُبعِدَ الأصدقاء والغرباء على السواء من اللقاءات والنقاشات، ونظر الناس بارتياب حتّى إلى الجماد الأخرس، كالجدران والأسقف». لا بدّ أنّ تيبِريوس وسجانوس قد شعرا بالرضا آنذاك، لأنّ بضع محاكمات من هذا النمط تستقطب انتباه الشعب، تفيد دائماً بإبقاء المتآمرين المُحتَملين خائفين. سرعان ما خابت آمال أولئك الذين ظنّوا أنّ ما يحصل هو مجرّد مكيدة ضدّ أبناء الطبقات العليا، فقد طال الترهيبُ العوامَ بدورهم. الشاعر المغمور آيلوس ساتورنينوس مثلاً، عوقب على بضعة أبيات ساخرة هجا فيها تيبِريوس، فلاقى المصير البائس المخصّص لأعتى المجرمين: إلقاؤه عن حافّة جرف صخريّ شاهق في مركز مدينة روما، يُعرَف بـ «صخرة تاربيا».

عدم ولاء سابينوس ومفكّري روما أزعج تيبِريوس، بينما سبّبت له تنبّؤات المنجّمين غير المُرخَّص لهم ذعراً حقيقيّاً. تيبِريوس ليس الإمبراطور الوحيد الذي اعتمد على التنجيم، لكنّ إيمانه به بزّ كلّ أسلافه، فقد مارسه هو شخصيّاً ووظّف منجّمين خاصّين به في بلاطه، لذلك كان ردّه قاسياً حين

علم أنّ أعداءه لجأوا إلى المنجّمين ومفسّري الأحلام والسحرة، في مؤامرة حاكوها ضدّه عام 16 م. المتآمر الرئيسيّ، وهو أرستقراطيّ فاسق اسمه ماركوس سكريبونيوس ليبو دروسُس، حوكِم أمام مجلس الشيوخ بحضور تيبِريوس، وانتحر قبل أن يدخل الحكم عليه حيّز التنفيذ. أُعلِن يوم انتحاره عطلة رسميّة، وسرعان ما صدر قانون يمنع تواجد المنجّمين في روما، ما عدا أولئك الذين وظّفهم تيبِريوس.

لم تكن تلك المرّة الأولى ولا الأخيرة التي يُطرَد فيها المنجّمون من روما، لكنّها المرّة الأولى التي يترافق فيها ذلك مع إعدام البعض منهم، ويا لبشاعة ما حصل! دُفِع أحد البصّارين وهو يصرخ عن «صخرة تاربيا»، وتمّ سوق منجّم آخر عارياً إلى خارج المدينة، حيث جُلِدَ قبل أن يُقطَع رأسه. خلال تلك الحقبة، تحوّل «التحريض على التآمر» من خلال التنجيم، سواء شفهيّاً أو كتابيّاً، إلى نوع خطير من الخيانة الفكريّة، ولم يعد التنجيم لقاء أجر مهنة مربحة في روما على الإطلاق، لأنّه عُدَّ بمنزلة قوّة تزعزع الاستقرار من وجهة نظر السلطات. بعد تيبِريوس، أيّ منجّم أو بصّار يغذّي آمال زبونه بإثارة الفتنة من خلال توقّع تغيّرٍ مفاجئ في الحكومة، كان يُنصَح بتقاضي أجوره سلفاً، وبأن يكون مصيباً في توقّعاته!

الهجوم على التنجيم كان وسيلة للبقاء بالنسبة للسلطات الحاكمة، التي أرادت بذلك أن تثبّط الأفكار المتمرّدة بين أعدائها، فضلاً عن خوفها من أنّ التوقّعات السلبيّة ستتحقّق فعلاً. أمّا تيبِريوس، فقد فضّل أن يمنع التنبّؤات المعادية له أصلاً، عوضاً عن أن ينشغل بها بعد أن تقال، لأنّ الكلام الممنوع أقلّ خطورة من ذاك الذي يُعاقَب.

بأيّ حال، لم يستطع تيبِريوس ولا سواه أن يتحكّم بأمر آخر، وهو كيف ستتذكّره الأجيال اللّاحقة، إذ إنّ مصير العديد من الأشخاص المهمّين كان «المحو» حرفيّاً بعد موتهم. أعلن مجلس الشيوخ على سبيل المثال، أنّ كلّ الآثار الملموسة لليبو دروسس ستُزال، لكنّ هذا العقاب ما بعد الوفاة يُعَدّ لطيفاً بالمقارنة مع مصير سجانوس، قاضي تيبِريوس المكروه، الذي رُمِي جسده بعد موته من «دَرَج جِمونيا» -موقع آخر مشهور للإعدام- أمّا التماثيل المعدنيّة التي تجسّده وهو يقود عربة، فتمّ تحطيمها وصهرها كي

تُصنَع منها مباول وأوانٍ للمطبخ. عوقِبَ كلٌّ من هذين الرجلين بـ «لعنِ الذكرى» damnatio memoriae، وهي مجموعة إجراءات تُطبَّق عندما تُعدّ أفعال شخص ما شنيعة إلى حدّ أنّ ذكراه لا تطاق، وتتضمّن بشكل رئيسيّ تدمير أو تشويه صور الملعون -التماثيل، التماثيل النصفيّة، اللوحات، وحتّى العملات والميداليّات- فضلاً عن حظر ذكر اسمه، ومحوه من السجلّات العامّة. لُعِنَت ذكرى عدد من المفكّرين ككرموسيوس كوردس مثلاً، لكنّ الضحايا كانوا غالباً أولئك المتربّعين على قمّة المجتمع، بدءاً من بروتوس وكاسيوس، مروراً بمارك أنطوني، وانتهاء بالأباطرة كنيرون. كلٌّ منهم اندرج إلى درجة تزيد أو تنقص، تحت ما يسمّيه القانون الرومانيّ بـ «تحريم ذِكر الشخص». لا يفاجئنا أنّنا سمعنا ببروتوس أو نيرون ومن شابههما، لكنّ الشخصيّات الهامشيّة ككوردوس التي وجدت سبيلها إلى كتاب ككتابيّ هذا، تشهد على أنّ ذلك التحريم كان سخيفاً وعقيماً.

كلّ المجتمعات تعيد صياغة ماضيها، وعندما تتغيّر السلطات الحاكمة (سواء بطريقة سلميّة، أم لا) تبرز بعض جوانب التاريخ إلى الواجهة، ويُهمَّش البعض الآخر. في العالم القديم، لم يكن الماضي مجرّد نتاج جانبيّ للقضايا السياسيّة، بل الوسيلة التي تعرّف الثقافاتُ نفسها من خلالها. الماضي، كان «الحاضر». إنّه متجانس، ويشرح للمجتمعات من هي ولماذا. هذا الوجود الحيّ لا يتعدّل بسهولة عن طريق مرسوم، إذ لا يمكن محو ذاكرة الفرد كأنّها ملفّ كمبيوتر أو لوح من الشمع، بغضّ النظر عن الأوامر العليا. لا يمكن لجنديّ في جيش مارك أنطوني على سبيل المثال، أن ينسى قائده على الفور، ومن المحال ألّا تتذكّر العائلة أباً أو ابناً أو ابنة فُقِدوا. بالتالي، عندما تأمر الدولة أفرادَ شعبها بمحو ذكرى شخص ما محواً تامّاً، فإنّها تطالبهم في حقيقة الأمر بالانخراط في عمليّة محوٍ للواقع، وارتكاب التزوير ضدّ عقولهم. مع ذلك، استمرّت ممارسة «لعن الذكرى» في الإمبراطوريّة الرومانيّة حوالي ثماني مئة عام، منذ القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن السادس الميلاديّ.

تدمير أو تشويه الصور المشخّصة، كان الأعظم تأثيراً من بين إجراءات «لعن الذكرى» بالنسبة إلى المواطن الرومانيّ العاديّ. يستحيل أن نتجوّل في العاصمة دون أن تذكّرنا باستمرار بتاريخها، وأبطالها، وقادتها، وإنجازاتهم:

نُصُب وتماثيل الصالحين والعظماء، وأقواس النصر، والصور والنصوص المعروضة، كلّها كانت أدلّة بصريّة واضحة تُعرِّف ماضي روما وحاضرها. من المرعب إذن أن نرى تمثالاً مألوفاً لإمبراطور أو بطل، حُطِّمت عيناه أو أنفه أو ذقنه، أو استُبدِل رأسه برأس شخصيّة أخرى، أو أن نجد بقعة فارغة في مكانه. من المرعب أيضاً أن تُستأصَل إحدى الشخصيّات كليّاً من ريليف بواسطة إزميل، أو أن يعاد رسم لوحة جداريّة بأكملها من جديد لشطب صورة الشخص الملعون منها. معاناة عائلات الضحايا هؤلاء، التي تؤمَر بإزالة آثار أفرادها الملعونين كلّها، ترافقت أيضاً مع خطر لا يستهان به: إن عثرت السلطات بحوزتهم على صور أو تماثيل ممنوعة، فقد تعدّهم مذنبين بالجرائم ذاتها التي ارتكبها الملعونون، وتعاقبهم وفقاً لذلك.

الإمبراطور دوميسيان هو أحد أوائل الأباطرة الذين «لُعِنَت ذكراهم»، ممّا يثير مفارقة ساخرة مرّة -كما هو الحال مع سجانوس- لأنّه بذل أقصى جهوده لحظر حريّة التعبير. بعد وقت قصير من وصوله إلى العرش عام 81 م، طوّر دوميسيان نظاماً استبداديّاً قويّاً، وعيّن نفسه بمنصب «مراقب دائم» -قاضٍ يتولّى من بين مهمّات عديدة، منصبَ وصيّ على الأخلاق العامّة- وعاقب أيّ شخص ينتقده سواء شفهيّاً أو كتابيّاً، فقد أعدم على سبيل المثال المؤرّخ هيرموجينز الطرسوسيّ عقاباً على المقارنات التحقيريّة التي أوردها عنه في كتابه المعنون بـ«التاريخ»، كما جُمِعتَ نسخ الكتاب وأُحرِقَت، وصُلِبَ النسّاخ الذين نسخوها. بأيّ حال، تركّزت بارانويا الإمبراطور على أعضاء مجلس الشيوخ، الذين عاملهم بقسوة ووحشيّة، فوضعهم تحت المراقبة الدائمة، وأعدمهم عقاباً على تهم سخيفة، كتبادل النكات عنه... مع موتهم ماتت كتاباتهم أيضاً، فكما يذكر المؤرّخ تاسيتوس: «تمّ تكليف الشرطة بمهمّة إحراق مذكّرات أنبل شخصيّاتنا... شهدت الأجيال السابقة أقصى حدود الحريّة، ونحن نشهد اليوم أقصى العبوديّة».

بحلول عام 96 م، بلغ تطرّف دوميسيان حدّاً أرهق حتّى أشدّ المناصرين له إخلاصاً، فتمّ اغتياله في مؤامرة حاكتها زوجته مع أفراد من حاشيته. ردُّ فعل مجلس الشيوخ كان مزيجاً من البهجة والعنف المحموم، فقد وصف بليني رفاقَه في مجلس الشيوخ وهم يحطّمون صورَ وتماثيل الإمبراطور القتيل:

«يا لبهجتنا ونحن نطرح تلك الوجوه المغرورة أرضاً، ونحطّمها بالسيف، ونشوّهها بالفأس، وكأنّ الألم والدم سينسكبان مع كلّ ضربة! تعبيرنا عن فرحنا -الذي تأجّل كثيراً- كان بلا حدود، كلّنا بحثنا عن نوع من الانتقام بتقطيع أوصال تلك التماثيل، وتحطيم أطرافها إلى قطع. أخيراً، ألقينا بذلك الرأس الشاحب المخيف إلى النار كي ينصهر. من ذلك الرعب المحترق، سنصنع شيئاً ما يستعمله الإنسان ويستمتع به». وصف سوتونيوس المشهدَ بدوره بعبارات هذيانيّة، مضيفاً أنّ أعضاء مجلس الشيوخ دمّروا كلّ ما عثروا عليه من أشياء تخصّ الإمبراطور دوميسيان، و«أصدروا مرسوماً فرضوا فيه تدمير كلّ النقوش الخاصّة به أينما وُجِدت... وحظروا ذكره في كلّ السجلّات».

بلا شكّ، نجت صور وسجلّات ونقوش دوميسيان (العديد من تماثيله نُقِلت إلى المستودعات، تمهيداً لتقطيعها وتحويلها إلى تماثيل لغيره)، تماماً كسواه من الأباطرة اللّاحقين العديدين الذين لُعِنَت ذكراهم. هذا الإجراء أدّى بطرق عديدة إلى نتائج تناقض الهدف المرجوّ منه، فكلّ تمثال مشوّه أو قاعدة آخر فارغة، تحوّل إلى تذكار جديد عن الشخصيّات الملعونة، يحرّض الناس على تذكّرها باستمرار، ويؤكّد على وجودها. عندما يُطلَب من الشخص (س) ألّا يذكر اسم الشخص (ع) على لسانه إطلاقاً، سيضطرّ (س) بكلمات المؤرّخ تشارلز دبل يو. هدريك إلى أن «يتذكّر أن ينسى»: «إن كان على المرء أن يتذكّر باستمرار ألّا يذكر شخصاً آخر، فلن ينساه بكلّ تأكيد... العقوبة تدوم فقط بقدر ما يبقى أولئك الملعونون في الذاكرة». لم يفت أيٌّ ممّا سبق أعضاء مجلس الشيوخ، ولا بدّ أنّ بليني وسوتونيوس أدركا حتماً أنّ التدمير سيخلق سجّلاً جديداً عن وجود دوميسيان، عندما كتبا عن تدمير تماثيله وصوره.

إذن، لم ينجح «لعن الذكرى» في أفضل الأحوال إلّا بتلطيخ ذكرى الملعون بالعار وليس بمحوها، ولربّما نجح كنمط من «تحريم ذِكر» الملعون أيضاً، نظراً لأنّه فُرِض بأساليب عنيفة، لكنّ فرصته بالديمومة -كغيره من أساليب قمع الأفكار- كانت معدومة. إنّه جدير باهتمامنا، لأنّه يعدّ أحد أبكر الأمثلة عن الجهود الهادفة إلى محو كائن بشريّ عن الوجود لأسباب سياسيّة، وتحت رعاية الدولة. ستالين محا تروتسكي من صور القادة

البلاشفة الأوائل، كما دمّرت الحكومة الأوكرانيّة آلافاً من تماثيل لينين في حقبة التسعينيّات من القرن الماضي. هذه الإجراءات تقوّي عادة الوعي بوجود الشخصيّات المُحقَّرة، وبذلك تبقى هويّتها حيّة، أي أنّها إجراءات عديمة الجدوى. على الرغم من ذلك، كان الخطر حقيقيّاً، ومضاعفاً: خطرٌ تشعر به الدولة، وآخر تفرضه على مواطنيها. لا يمكن استئصال الأفكار المُستهدَفة، لكنّ الأمر يستحقّ المحاولة من وجهة نظر السلطات الرقابيّة.

انتهاك العذراوات، وصلبان من نور: من المسيحيّة الباكرة إلى قسطنطين

لم يهتمّ المسيحيّون الأوائل كثيراً بالماضي، فقد جاء المسيح وصُلِب وبُعِث، وها هي مملكة الربّ قد أصبحت قريبة. الزمان والمكان على وشك أن ينتهيا، بماذا ستفيد إذن المعرفة المتراكمة عبر القرون الماضية؟! أُتلِفَت النصوص الوثنيّة بغية ترسيخ الإيمان الجديد، وتدمير الشرّ الكامن في صفحاتها. قمعُ الكتبِ والأفكار التي لا تتماشى مع الدين الجديد –خاصّة بعد أن اكتسب قوّة دنيويّة– تحوّل إلى نمط شائع من العنف المقدّس، يهدف إلى تحطيم المعارضة، والبرهان على حماس من اعتنقوه لتوّهم، وإضفاء القداسة على سلطة الكنيسة التي ستتبّنى فيما بعد تطبيق الرقابة طيلة الألفيّة اللّاحقة، دون أن تتّعظ بالاضطهاد الرهيب الذي عانته الأجيال الأولى من المسيحيّين على يد الرومان، أو تتعلّم التسامح.

بدأ ذلك مع بولس الرسول عندما زار مدينة إفسوس، وأذهل سكّانَها بمعجزاته. لاحظ بعض السحرة اليهود ممّن يمارسون طردَ الأرواح نجاحه، فبدأوا باستخدام اسم يسوع لتعزيز تأثير طقوسهم. ارتدّت محاولتهم تلك سلباً عليهم، خاصّة عندما حاولوا طرد روح شرّيرة تلبّست جسد رجل تعيس الحظّ، إذ «ردّت الروح عليهم قائلة: يسوع أعرفه، وبولس أعرفه، لكن من أنتم؟!». عندها، قام الرجل المُبتلى بمهاجمتهم، ففرّوا عراة مثخنين بالجراح. دفعت تلك الحادثة أهلَ إفسوس إلى اعتناق الدين الجديد بالمئات، بمن فيهم مشعوذون آخرون أحرقوا كتبهم السحريّة بعد ذلك على الملأ.

قام آخرون من ممارسي السحر الأسود بإحراق كتبهم أيضاً، كبرهان على صدق إيمانهم الجديد، لكنّ دوافعهم لم تكن نزيهة دائماً. في القرن الثالث للميلاد، اعتنق الساحر سيبريان الأنتيوخيّ المسيحيّة، بعد أن فشل سحره بإغواء عذراء مسيحيّة تقيّة تدعى جوستينا[6]، ويقال إنّه أضرم النار في كتبه بعد أن سمع بقصّة بولس الرسول وطاردي الأرواح في إفسوس. قيامه بتدمير كتبه، كما في المثال السابق بالضبط، كان وفق ما أورده أحد المصادر: «استعراضاً صريحاً لتحوّله... لقد نبذ الشياطين واعتنق الربّ. آه، يا للفرحة!». لا بدّ أنّ العذارى المسيحيّات كنّ منيعات على السحر، لأنّ الشياطين التي استحضرها ساحران آخران هما لوسيانوس ومارسيانوس، فشلت بإغواء عذراء أخرى بممارسة الجنس معهما. عندها، آمن الساحران بالمسيح، وأحرقا كتبهما الوثنيّة في استعراض متكلّف على الملأ.

القمع الذي واجه به الرومان المسيحيّة الباكرة كان مروّعاً، لكنّه استهدف المسيحيّين أنفسهم، وليس تدمير كتبهم. انقلب مسار الأحداث انقلاباً جذريّاً في أواخر القرن الثالث الميلاديّ، عندما تحوّل الدين الجديد –على الرغم من اضطهاد أتباعه– من مجرّد فرق مبعثرة متفرّعة عن اليهوديّة، إلى شبكة واسعة من الكنائس التي يشرف عليها رجال دين رفيعو الثقافة عادة. تمّ تأليف قسم ضخم من النصوص المسيحيّة المقدّسة والأدب المرافق لها إبّان تلك الحقبة، وانتشرت على نطاق واسع. بالتالي، لن تنجح أيّة محاولة لقمع المسيحيّة من دون الهجوم على تلك الكتب، التي تنأى بالمسيحيّين عن آلهة الرومان وتقاليدهم.

بدأ ما يُعرَف بـ «الاضطهاد العظيم» في عام 303 م، عندما قرّر الإمبراطور ديوكلسيان بعد استشارة العرّافين، أنّ المسيحيّة تمثّل تهديداً خطيراً للإمبراطوريّة، فقرّر اجتثاثها كليّاً. انطلق «الاضطهاد العظيم» من نيقوميديا في الأناضول، وترأّس ديوكلسيان شخصيّاً برفقة الإمبراطور –الشريك

6- فيما بعد أصبح سيبريان أسقفاً، وجوستينا رئيسة دير. ألقي القبض عليهما في حقبة اضطهاد المسيحيّة إبّان حكم الإمبراطور ديوكلسيان، وقُطِع رأساهما في نيقوميديا. تمّ تطويبهما لاحقاً قدّيسَين. المترجمة

غاليريوس[7]، عمليّةَ التدمير الطقوسيّ للنصوص المسيحيّة المقدّسة. هناك، تمّ تفتيش إحدى الكنائس، وصودرت الكتب والأغراض المقدّسة الموجودة فيها وأُحرِقَت، ثمّ سويّت الكنيسة بالأرض. استناداً لما أورده أحد السجلّات: «كان المشهد مزيجاً من الدمار والرعب والحيرة». ترافق ذلك الطقس مع مراسيم طُبِّقَت بدرجات متفاوتة في أرجاء الإمبراطوريّة، تأمر بتدمير الكنائس وإحراق النصوص المسيحيّة المقدّسة. الاضطهاد الذي دام ثماني سنوات، تضمّن هجمات وحشيّة نُفِّذَت بطرق عديدة على المسيحيّين أنفسهم- مات منهم حوالي ثلاثة آلاف شخص بالمجمل - لكنّ عمليات التعذيب والقتل والحرق لم توقف انتشار الدين الجديد، بل ضاعفت أعداد القدّيسين والشهداء، ومات العديد منهم ميتة بطوليّة حاملين كتبهم المقدّسة بين أيديهم، كالقدّيس يوبليوس الصقليّ الذي سلّم نفسه للرومان عام 304 م مطالباً بالاستشهاد، فلبّوا رغبته. بعد أن خضع إلى تعذيب مرعب، مضى يوبليوس إلى حتفه والكتاب المقدّس معلّق حول عنقه. ظهرت أساطير كثيرة في تلك الحقبة عن معجزة الكتب المسيحيّة المحروقة التي تترمّم من تلقاء ذاتها، بل وتعاقب الرومان أيضاً، وكيف يقفز بعضها من اللهب إلى السماء، مروّعة المتفرّجين الذين يسارعون لاعتناق الدين الجديد. بعض المسيحيّين كانوا يضرمون النار بالمراسيم التي تحظر ديانتهم كدليل على إيمانهم، فيُكافؤون بالاستشهاد المجيد مباشرة.

قداسة المسيحيّة مثّلت تهديداً لديوكلسيان، لكنّها كانت ما يحتاجه الإمبراطور قسطنطين بالضبط لترسيخ سلطته على الإمبراطوريّة بأسرها. في عام 312 م، عشيّة اليوم السابق على اشتباكه مع خصمه ماكسِنتيوس في معركة

7- مرّت الإمبراطوريّة الرومانيّة بوقت عصيب خلال القرن الثالث للميلاد، عانت فيه من الحروب الأهليّة والاضطرابات والضغوط الخارجيّة، كما أنّ رقعتها توسّعت كثيراً وصار من الصعب حكمها، خاصّة بوجود عدد كبير من الحكّام المحليّين عديمي الكفاءة الذين لم يبقوا في مناصبهم طويلاً. لذلك، قرّر الإمبراطور ديوكلسيان أن يقسّم الإمبراطوريّة إلى اثنتين، شرقيّة وغربيّة. حكم هو الإمبراطوريّة الشرقيّة، وسمّى جنراله المخلص غاليريوس «إمبراطوراً شريكاً» تابعاً له على الإمبراطوريّة الغربيّة. المترجمة

جسر ميلڤيان المصيريّة، أتته رؤيا ظهر فيها صليب متوهّج في السماء، يحمل النقش التالي: «In hoc signo vinces» (بهذه العلامة تغلب)، فأمر جنوده أن يصنعوا نموذجاً عنه باستعمال أوّل حرفين من كلمة «المسيح» بالأحرف اليونانيّة Christos (يُدعى هذا النموذج بـChi Rho[8])، وأن يرسموا النقش ذاته على دروعهم. وهكذا، هزم جيشُه المُحصَّن ماكسِنتيوس، وقبل انقضاء زمن طويل، أصبح قسطنطين الحاكم الأوحد لشطري الإمبراطوريّة الشرقيّ والغربيّ (من نافل القول إنّ «ذكرى» ماكسِنتيوس بدوره لُعِنَت أيضاً!). مقتنعاً بأنّ الإله المسيحيّ وهبه النصر، وأنّه يدين «بحياته كلّها»، بل «بكلّ نَفَس من أنفاسه» إلى ذلك الإله، انقلب قسطنطين إلى مؤمن بالمسيحيّة على الرغم من أنّه لم يُعمَّد إلّا بعد ذلك بفترة طويلة، ووضع روما على طريق تبنّي المسيحيّة بوصفها ديانتها الرسميّة. المسيح، لا جوبيتر، أصبح حاكم الكون.

جسامة تلك الأحداث، وتأثيرها على تاريخ العالم، هما أمران لا يمكن إنكارهما. تحوُّلُ روما إلى المسيحيّة كفل للديانة الجديدة أن تهيمن على مسرح الإيمان في أوروبا، ومن ثمّ في العالم بأسره لاحقاً. مع ذلك، دوافع قسطنطين لاعتناقها كانت تتعلّق بسياسة القوّة أكثر منها بالتوق الروحانيّ. لقد تحالف مع الإله المسيحيّ بالدرجة الأولى لأنّ هذا الإله قدّم له الحماية ووهبه نصراً ساحقاً في المعركة، مبرهناً على أنّه أقوى من الآلهة الأخرى جميعها. حياة المسيح المتواضعة على الأرض لم تجذب اهتمام قسطنطين كثيراً، ولا بدّ أنّ معاناة يسوع على الصليب كانت عسيرة على فهمه، لأنّ الصليب من وجهة نظره كان رمزاً للنصر قبل كلّ شيء، وليس للإذلال. مع ذلك، إحساسه بالارتباط مع المسيحيّة كان حقيقيّاً، وكذلك جهوده في تسخير الدين الجديد وكنائسه بغية توحيد الإمبراطوريّة المشظّاة من جديد، على الرغم من العقبة التي واجهته، والتي تتلخّص بأنّ المسيحيّة كانت مرتهنة لصراعاتها الداخليّة. الرقابة الصارمة التي فرضها قسطنطين لخلق كنيسة موحَّدة تخدم مصالح الدولة الرومانيّة، وإصرار الكنيسة بدورها على

8- أحد أوّل أشكال الرموز المسيحيّة، يُرسَم بأخذ أوّل حرفين من المفردة اليونانيّة «المسيح» ΧΡΙΣΤΟΣ، وهما XP ودمجهما بحيث تمرّ الذراع القائمة لـ P (Rho) في مركز X (Chi). المترجمة

فرض رقابة مشدّدة بعد أن اكتسبت قوّة وسلطة، سيتحوّلان إلى نموذج يحتذيه حظرُ حريّة التعبير في القرون التالية.

***

الفصل الثاني

النارُ دواء: الرقابة منذ أواخر العصر القديم إلى غوتنبرغ

لا بدّ أنّ ما حصل يسبّب الذهول: طيلة ما ينوف على القرن، قمعت روما المسيحيّين بقسوة، وبلغت الإعدامات وإحراق الكتب ذروتها إبّان «الاضطِهاد العظيم»، أمّا الآن في عام 313 م، فقد انتهى التعذيب فجأة، وانتفع المسيحيّون من التسامح الرسميّ معهم. ارتياحهم هذا توازى مع الارتباك الذي انتاب سكّان روما الوثنيّة، وهم يشاهدون الكنائس المسيحيّة -الكنائس ذاتها التي دُمِّرَت في السابق لأنّها نواقل للتلوّث- تُرمَّم على نفقة الدولة! أكثر ما سبّب لهم الصدمة، هو أنّ الإله الذي كان أتباعه يُحرَقون بالآلاف إلى عهد قريب جدّاً، أصبح الآن ذاك الذي يدّعي إمبراطورهم قسطنطين بأنّه «مُخبّأ في صدري»، ويعلن نفسه خادماً له.

لا بدّ أنّ الوثنيّين في الشوارع والمعابد لم يستوعبوا ما يحصل حولهم، بل حيّرهم هذا الدين الجديد: ما هي «المسيحيّة» تحديداً؟ وبماذا يؤمن المسيحيّون؟! الوثنيّون متأكّدون من شيء واحد فقط، وهو أنّ المسيحيّة لا تشبه الطوائف الرومانيّة الرسميّة، بل هي بالأحرى مجموعة من الفرق المبعثرة، تقارب إيمانها مقاربات متناقضة للغاية، ويكره أبناء كلٍّ منها الفرقَ الأخرى بقدر ما كانت الدولة الرومانيّة تبغضهم جميعهم حتّى زمن قريب. كان هذا لغزاً محيّراً من وجهة نظر الجماهير الوثنيّة، ومشكلة سياسيّة بالنسبة لإمبراطورها قسطنطين، الذي ظنّ بأنّ مؤسَّسة موحَّدة تابعة له تعتنق دوغما وحيدة، هي فقط ما سيتيح له توحيد إمبراطوريّته،

لكنّ مساعيه لإنهاء الانقسامات المستعصية في المسيحيّة باءت بالفشل الذريع، إذ أثبت الولاء الطائفيّ المسيحيّ أنّه عصيّ على الهزيمة، وأقوى من أعتى الجيوش.

وسط تلك النزاعات الدينيّة، ومع توسّع المسيحيّة وتعزيز دورها بوصفها الدِين الرسميّ للإمبراطوريّة، سنجد عاملاً ثابتاً وهو الرقابة الشديدة التي تُطبَّق بعنف في أغلب الحالات. سيستمرّ الحظر الذي ساد طيلة القرون الماضية، لكنّه سيصبّ الآن لمصلحة المسيحيّة وليس لمصلحة الدِين الرومانيّ التقليديّ، على الرغم من أنّ تحالف الدولة مع هذه الفرقة المسيحيّة أو تلك، كان متقلّباً باستمرار ومضطرباً. بغضّ النظر عن الطائفة أو الدوغما التي ستحرز الغلبة في لحظة ما، وبغضّ النظر إن تولّت الكنيسة أم الدولة أم كلتاهما فرض الحظر، من غير المستغرب أن تجد الجماعاتُ التي لا تتمتّع بحظوة السلطات معتقداتِها ونصوصها وقد صُنِّفَت على أنّها «غير شرعيّة»، فضلاً عن أنّ حياة أفرادها تصبح مهدّدة بالخطر.

لم يكترث الإمبراطور قسطنطين بتفاصيل القضايا اللّاهوتيّة، ولم يؤرّقه التفكير حول ما إذا كانت ليسوع المسيح وللآب الطبيعةُ الأساسيّة ذاتها، على الرغم من أنّ هذا السؤال وغيره من التساؤلات اللّاهوتيّة الغامضة مزّقت المسيحيّة. على سبيل المثال، آريوس –وهو قسّ من شمالي إفريقيا– اكتسب شعبيّة واسعة تنامت باطّراد، على خلفيّة وجهة نظره القائلة بأنّ –وأنا أعرضها هنا بشكل مبسّط للغاية– المسيح وُلِد من صُلب الآب، وبالتالي «لم يكن موجوداً» في زمن ما، ممّا يقودنا إلى الاستنتاج بأنّه لا ينتمي إلى جوهر الربّ الأبديّ ذاته. تعرّضت وجهة نظره هذه للهجوم من قبل خصومه، لأنّها تقوّض برأيهم الأساس التوحيديّ الذي تقوم عليه المسيحيّة، علماً أنّ الجدل حول تلك التفاصيل اللّاهوتيّة الدقيقة لم ينحصر بالقساوسة أو المثقّفين، بل امتدّ النقاش بحماس إلى كلّ طبقات المجتمع، كما يروي غريغوري أسقف مدينة نيسا: «في كلّ مكان، في الساحات العامّة، عند تقاطع الطرقات، في الشوارع، في الحارات... سيوقفك الناس ويتناقشون معك دون تمهيد عن الثالوث. إن طلبتَ شيئاً ما من صيرفيّ، سيناقشك إن كان المسيح مولوداً أم غير مولود. إن سألتَ الخبّاز عن سعر الخبز، سيجيبك بأنّ الآب أعظم

من الابن، وأنّ الابن تابع له. إن ذهبتَ لتأخذ حمّاماً، سيقول لك المشرف الأنوميانيّ[1] إنّ الابن جاء ببساطة من اللاّ شيء...».

كان اللّاهوت قضيّة ملحّة في خضم الاضطرابات الدينيّة، التي عصفت بالقرن الرابع للميلاد عندما ناضلت المسيحيّة من أجل تعريف نفسها. لم يرغب قسطنطين كما أسلفنا بالانشغال كثيراً بتلك المسائل، لكنّه وجد نفسه مضطرّاً لحسمها كي يتسنّى له تسخير الدين الجديد لمصلحته. في عام 325 م، استدعى ألفاً وثماني مئة أسقف من أرجاء المسكونيّة كي يجتمعوا في مدينة نيقية (في تركيا حاليّاً)، ويحسموا ما سيسّمى لاحقاً بـ «الخلاف الآريوسيّ». انزعج الإمبراطور لأنّ دعوته لم تلقَ صدى واسعاً، إذ لم يحضر إلّا بضع مئات من الأساقفة فقط، كما أغضبه استمرار الانقسامات المذهبيّة. العديد من الأساقفة حضروا متسلّحين بإدانات مكتوبة بعضهم ضدّ بعض، لكنّ قسطنطين أحرقها على الفور دون أن يقرأها، «وكأنّ عرائض المعارضين لم توجد قطّ، ووحدة الكنيسة لم تشبها شائبة» كما كتب الأكاديميّ ديرك رومان.

ما إن انعقد المجمع المسكونيّ الأوّل هذا في نيقية، حتّى تبنّى قسطنطين ما يُعرَف بـ «قانون عقيدة نيقية» الذي يتلخّص -بشكل مبسّط أيضاً- بأنّ الربّ الآب ويسوع الابن من طبيعة واحدة، ثمّ قام بنفي آريوس، وأرسل قوّاته لتعقّب النصوص الآريوسيّة وغيرها من النصوص التي تخالف عقيدة نيقية. ظلّت الآريوسيّة صامدة، وطالب الأسقفُ آريوس بعد عدّة سنوات الإمبراطورَ قسطنطين بأن يعترف به، وإلّا فإنّه سينشقّ ويؤسّس كنيسته المستقلّة. النتيجة: فرض قسطنطين حظراً تامّاً على مؤلّفات آريوس، وأمر بقطع رأسِ أيّ شخص لا يسلّم ما بحوزته من النصوص الآريوسيّة إلى السلطات، كي يتمّ إحراقها.

كلّ ما سبق لم يؤثّر على شعبيّة آريوس التي استمرّت بالتزايد، كما أنّ

1- Anomoeanism: فرقة مسيحيّة قديمة تعدّ شكلاً متطرّفاً للمذهب الآريوسيّ، تعتقد بأنّ الفرق الرئيس بين الآب والابن هو أنّ هذا الأخير قد خلقه الآب في وقت ما، أمّا الآب فموجود دائماً. صُنِّفت على أنّها فرقة مهرطقة، واختفت عمليّاً بعد القرن الرابع للميلاد. المترجمة

الآريوسيّة ستصبح العقيدةَ الرسميّة للدولة في انقلاب صاعق للأحداث بعد موت قسطنطين، أمّا العقيدة النيقيّة فستعدّ هرطقة طيلة عقود، إلى أن تنهزم الآريوسيّة مجدّداً فيما بعد... لكنّني أستبقُ الأحداث! ما يهمّنا حاليّاً هو أنّ الآريوسيّة وسواها من الخلافات اللّاهوتيّة، تعني بكلّ تأكيد أنّ لا مركزيّة العقيدة ستؤدّي إلى ظهور «أديان» مسيحيّة عديدة، فكلّما نشأت كنيسة جديدة، ستكون لها الكلمة الفصل -على الأقلّ نظريّاً- في مسائل العقيدة، فضلاً عن أنّها ستقوم بمحاكمة كلّ الجماعات المسيحيّة الأخرى التي تعارضها، مستعينة بعضلات الإمبراطوريّة الرومانيّة. طيلة مئتي عام بعد موت قسطنطين، أحرقت الدولة النصوصَ غير الشرعيّة اثنتي عشرة مرّة على الأقلّ، وبدءاً من عام 385 م حين وافقت الكنيسة على قطع رأس أسقف مهرطق، أصبحت حياة المسيحيّين المعارضين مهدّدة بالخطر من قبل إخوانهم في الدين. بغضّ النظر عن الجهة التي ستتولّى القمع، كانت الغاية واحدة: اجتثاث المعارضة، تبرير السلطة، وتنصير المهرطقين والوثنيّين.

تدمير النصوص الممنوعة كان بمنزلة استعراض للإيمان بالإله المسيحيّ، فضلاً عن أنّه سلاح ضدّ الشياطين التي تستوطن كلماتها: «إن أردتَ أن تصبح مسيحيّاً» قال الراهب هيباسيوس لأحد الوثنيّين الراغبين باعتناق المسيحيّة، «اجلب لي كتبك». حذّرت القوانين الكنسيّة أفرادَ الرعيّة، وأمرتهم بتجنّب المعارف الوثنيّة، أمّا القدّيس أوغسطين -وهو أعظم المفكّرين تأثيراً على المسيحيّة- فقد نصح بقمع الهرطقة بعنف. «هناك اضطهاد ظالم يفرضه الشرّير على كنيسة المسيح» كما كتب، «وهناك اضطهاد عادل تفرضه كنيسة المسيح على الشرّير». ذلك النمط الثاني من الأحكام «نابع من المحبّة»، ويُطبَّق «لإنقاذ الأرواح»، أمّا التسامح فليس خياراً مطروحاً على الإطلاق، لأنّه يضاعف لعنة الأفكار المحظورة.

أدان بعض آباء الكنيسة كلّ النصوص غير الإنجيليّة -أي في الواقع، كلّ المعارف التحليليّة- لأنّها تنمّي موقفاً فضوليّاً تجاه العالَم، يقود المسيحيّين إلى الضلالة. «لا نعدّ مؤمنين إن تساءلنا، لأنّ الإيمان يضع العقل في حالة راحة» كما كتب يوحنّا فمُ الذهب رئيسُ أساقفة القسطنطينيّة (طوّب قدّيساً لاحقاً) بما يخصّ نزعة الإغريق إلى البحث والمناظرة، أمّا عقائد الفلسفة

الوثنيّة وطرائقها المختلفة -على الأقلّ تلك التي تتناقض مع العقيدة المسيحيّة- فقط أُطِّرَت على أنّها أنماط من الجنون يجب إبعادها عن حياة المسيحيّين، لأنّها تشجّعهم على الفضول.

لم تكن الأديان القديمة قد اجتُثَّت بعد عندما اندمجت الكنيسة والدولة الرومانيّة معاً، لذلك تبنّت الدولة سياسة قمع المعارف الوثنيّة، وأصدرت بناء على إلحاح المسؤولين الكنسيّين قوانين تحظر كلّ ما يتناقض مع وجهة نظر الكتاب المقدّس عن الكون، بما في ذلك النصوص الفلسفيّة والعلميّة... إلخ. في عهد الإمبراطور ثيودوسيوس الأوّل (حكم من عام 379 إلى 384 م) على سبيل المثال، عُدَّت كلّ المعتقدات غير الكاثوليكيّة جنوناً وهرطقة، وكلّ من يملك نصوصاً ممنوعة ولا يقوم بإتلافها على الفور كان يساق إلى الإعدام، إلّا إن وشى بمؤلّفها. إبّان عهد جوستينيان الأوّل (حكم ما بين 527-565 م)، حُظِرَت المعارف الوثنيّة كلّها، ولم تضم مكتبة إشبيلية -أكبر مكتبة معروفة في أوروبا آنذاك- إلّا بضع مئات من الكتب فقط في القرن السابع للميلاد.

فرْضُ الرقابة بأسلوب عنيف بغية حظرِ المعارف غير المسيحيّة، واستهدافِ الخصوم السياسيّين، شكّل سمة مميّزة لما سيعرف لاحقاً بـ «محاكمات السحر»، التي انطلقت عام 369 م في عهد الإمبراطورَين ڤالِنز وڤالنتينيان الأوّل. في الشرق، بدأت تلك المحاكمات بعد أن ثار غضب الإمبراطور ڤالِنز، عندما علم أنّ بعض العرّافين في أنطاكيا استأنفوا مجدّداً التنبّؤ بتاريخ موته واسم خليفته، ففرض الإعدام والتعذيب على نطاق واسع (كان الفلاسفة من بين ضحاياه أيضاً) فضلاً عن هجوم مباشر محكم على الكتب: فتّش جنوده البيوت واحداً واحداً بحثاً عن كتب السحر والهرطقة، وأحرقوها بالجملة، جنباً إلى جنب المؤلّفات الوثنيّة التي تتناول الفلسفة أو القانون أو الفنون الحرّة[2]. مجرّد امتلاك أيٍّ ممّا سبق، كان دليلًا على الخيانة

2- في العصور القديمة في كلّ من اليونان وروما، عُدّت دراسة الفنون الحرّة ضروريّة للمواطنة التامّة والمشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعيّة، وهي سبعة «تخصّصات»: النحو، المنطق، الحساب، الخطابة، الهندسة، الموسيقا، والفلك. المترجمة

يسوق المرء إلى حتفه. «كثرت الإعدامات في كلّ مكان» كما روى المؤرّخ أميانوس مارسِلينوس، «وكان الوضع أشبه بمسلخ للماشية».

هلع الناس، وحاولوا أن يتخلّصوا من الكتب الممنوعة قبل أن تعثر عليها السلطات بحوزتهم. «في أرجاء المقاطعات الشرقيّة» يتابع أميانوس، «أحرق الناس مكتباتهم بأكملها، وكان رعبهم شديداً»، بينما رمى آخرون كتبهم في الأنهار. ذات مرّة، عندما اجتاح جنود الإمبراطور مدينة أنطاكيا بحثاً عن الكتب المشبوهة، كان يوحنّا فم الذهب الشابّ وصديقه يتمشيان على ضفّة نهر العاصي، وانتشلا من الماء ما اعتقدا أنّها قطعة قماش طافية، فإذ بها مخطوطة عن الفنون السحريّة، ممّا يعني حكماً فوريّاً بالإعدام إن وُجِدَت بحوزتهما! في تلك اللحظة، مرّ بهما جنديّ. «ها نحن أولئك» كتب يوحنا فم الذهب لاحقاً، «وقد شلّنا الخوف! من سيصدّقنا لو قلنا إنّنا وجدناها في النهر؟! لقد كان الناس جميعهم آنذاك، حتّى غير المشتبه بهم، تحت المراقبة المشدّدة». خبّأ يوحنّا المخطوطة في عباءة صديقه، من ثمّ ألقى الرجلان بها إلى العاصي مجدّداً ما إن ابتعد الجنديّ.

سُخِّر عنف الدولة الرومانيّة وسلطتها أيضاً لتحقيق نبوءة القدّيس سمعان العمودي الأصغر (521–592 م)، وهو ناسك يداوي بالمعجزات، أمضى جلّ حياته جالساً على قمّة أحد الأعمدة في مدينة أنطاكيا. من يعيش هكذا، سيصبح حادّ الطباع بلا شكّ: ثار غضبه ذات مرّة عندما حطّم الوثنيّون أيقونة تصوّره، نُصِبَت له بعد أن شفى أحدَ الحرفيّين من مرض في رئته، فتنبّأ بأنّ زعيماً رهيباً سيأتي إلى المدينة كي يطرد الوثنيّة والهرطقة من قلوب سكّانها، و«يجلب الموت للعديد منهم، بعد أن يعذّبهم عذاباً رهيباً». بعد ثلاثة أشهر، عُيِّن حاكم جديد لأنطاكيا، قام بإحراق آلاف التماثيل والكتب الوثنيّة في مدرّجها، بما فيها كتب «الهرطقات الشنيعة» أي تلك التي تتناول العلوم والفلسفة الطبيعيّة، وأعدم المجرمين في المكان نفسه أيضاً.

كما هو الحال مع «محاكمات السحر»، قصّة انتقام سمعان العمودي توضّح تداخل الغايات ما بين إملاءات المسيحيّة بتطبيق الرقابة، وما بين سياسة القوّة التي تتبعها الدولة الرومانيّة: تدمير النصوص الوثنيّة والهرطقيّة عزّز احتكار الكنيسة للإيمان، بينما عزّزت الدولة في الوقت ذاته سلطتها من

خلال الرعب والترهيب. لطالما أُحرِقَت كتب السحر والتنبّؤات دوريّاً في روما طيلة قرون، بسبب خشية الحكّام من أنّ النبوءات السلبيّة قد تتحقّق فعلاً، أو أنّها -على الأقلّ- قد تشجّع المؤامرات الخبيثة ضدّهم، لكنّ طموحات الرقابة توسّعت بامتياز بعد أن أُدرِجَت كتب العلوم والفلسفة ضمن ما يُعدّ خطراً على الدولة، كما شكّل تنصيرُ روما خطوة عظمى على طريق الغرب نحو استخدام آليّات الدولة الناضجة للتحكّم بالأفكار.

كلّ ما سبق، فضلاً عمّا تلاه لاحقاً من جهود الرقابة، مضى أبعد من مجرّد حظر بضعة كتب متفرّقة. في القرون اللّاحقة لوفاة جوستينيان، نُسِخَ القليل جدّاً فقط من النصوص ما قبل - المسيحيّة خارج الأديرة في أوروبا، ولا ننفي أنّ المفكّرين قاموا بمراجعتها (بغية دحض محتوياتها بالدرجة الأولى)، لكنّ الضغوط الهادفة إلى منع تدريسها كانت هائلة أحياناً. في عام 601 م، طالب البابا غريغوري الأكبر بأن يمتنع المسيحيّون عن دراسة العلوم الكلاسيكيّة بما فيها النحو، وهي «مناشدة» تحوّلت إلى قانون سارٍ في معظم أرجاء أوروبا، بعد أن أعلن الإمبراطور شارلمان في مجموعة المراسيم المسّماة Admonitio Generalis عام 789 م، بأنّ «الكلمات المقدَّسة هي التي ستُقرَأ وتُنسخ فقط» في المقاطعات الفرانكيّة.

من حظر الكنيسة للدراما، إلى الدراما داخل الكنائس

امتدّ الحظر من النصوص إلى أنماط الدراما الوثنيّة في نهاية المطاف، إذ لم ينفتح التفكير المسيحيّ كثيراً على التسالي المسرحيّة المتغلغلة في صميم الحياة الرومانيّة. باستثناء عروض المجالدين وقتال الوحوش، ركّزت معظم الاستعراضات أثناء الحقبة المسيحيّة الباكرة على الجنس والشهوانيّة، وغالباً ما عكست حياة المباغي. على سبيل المثال، مهرجان الربيع الشعبيّ المعروف بـ «مهرجان فلوراليا[3]» كان فعليّاً أشبه بمعرض لتجارة

3- مهرجان شهير أقيم سنويّاً في روما القديمة تكريماً للإلهة فلورا، ربّة الزهور والنباتات والخصوبة، يسود فيه جوّ من الحسيّة والمتعة، ويتضمّن ألعاباً مشهورة تسمّى «ألعاب فلورا» تبدأ في 27 أو 28 نيسان، وتدوم ستّة أيام. المترجمة

الجنس، تتقاتل العاهرات خلاله في الحلبات كأنّهن مجالدات، فضلاً عن تقديمهنّ اسكتشات هزليّة وضيعة، ومقاطع أداء صامت في المسارح. لم تقدّم العاهرات استعراضاتهنّ تلك عاريات، لكنّهن لم يرفضن قط مطالب الحضورِ بخلع ملابسهنّ. يُذكَر أيضاً أنّ الإمبراطور هليوغابالوس كان يأمر الممثّلين بممارسة الجنس على خشبة المسرح، إن لم تستثره المسرحيّة كثيراً. فضلاً عن كلّ ما سبق، لم تنظر الكنيسة أصلاً بعين الرضا إلى ممارسة الجنس بهدف المتعة، لذلك كانت إدانتها للمسرح حتميّة في نهاية المطاف. لا يفاجئنا أنّ الممثّلين ردّوا على نظرة الكنيسة بالسخرية من المسيحيّة، خاصّة طقس المعموديّة، كجزء من استعراضاتهم.

على الرغم من معارضة آباء الكنيسة -ترتوليان، القدّيس أوغسطين، وتاسيان- الصارمة للمسرح، لكنّ الرعيّة لم تقاوم إغراء العروض. قرّع ترتوليان المسيحيّين، وطالبهم بالتخلّي عن تسالي المسرح الدنيويّة، وبالالتفات إلى «حقيقة» نصوص الكنيسة، والانتظار إلى يوم الدينونة لرؤية استعراضات حسيّة أكبر، لكنّ إغراءاته هذه على الرغم من «جاذبيتها»، فشلت بإبعاد المسيحيّ العاديّ عن خشبة المسرح، وعندها وجدت الكنيسة نفسها أمام معضلة: ستصادق على الخطيئة إن تغاضت عن ولع الرعيّة بالمسرح، لكنّها ستخاطر بخسارة العديد من أتباعها إن هدّدت أولئك الذين يرتادون الاستعراضات المسرحيّة بالحرمان الدينيّ.

عوضاً عن ذلك، بدأت الكنيسة بفرض القيود تدريجيّاً على ارتياد المسرح، والمشاركة في استعراضاته. في البداية، منعت رجال الدين من دخول المسارح، وحظرت على أفراد الرعيّة أن يصبحوا ممثّلين، أو أن يرتادوا المسرح في أيّام الآحاد أو أيّام الأعياد المسيحيّة. لاحقاً، مُنِع الممثّلون من ارتداء زيّ الراهبات، ومن التواجد بصحبة النساء والأطفال المسيحيّين. سيتطلّب الأمر مئةَ عام أخرى، واجتياحَ الإمبراطوريّة الغربيّة من قبل البرابرة الذين يفضّلون «رقصات السيوف وموسيقا القربة» على حدّ قول المؤرّخ جون هاريس، كي تتراجع شعبيّة الدراما عن مستواها المعهود طيلة الألف عام السابقة دون أن تنقرض كليّاً، إذ إنّ فِرَق التمثيل الصامت والفرق الغنائيّة، جنباً إلى جنب البهلوانيّين ومؤدّي ألعاب الخفّة وغيرها

من التسالي (كالمشي على الطوّالات)، استمرّت بتقديم عروضها خلال القرون الوسطى، على الرغم من شجب الكنيسة الصارم للمسرح. بالإضافة إلى ذلك، استمرّ تقديم المسرحيّات اللّا دينيّة والهزليّة وتلك المعتمدة على نصوص مكتوبة مسبقاً[4]، على الرغم من أنّ الكنيسة أدانت البعض منها أحياناً. في عام 679 م، اعترض مجلس روما الكنسيّ على «النكات والحيل المازحة» jocos vel ludos، وأمرَ الأساقفةَ الإنجليز بمنعها بطريقة ما أو بأخرى. بعد حوالي القرن، أصدرت الكنيسة قانوناً هدّدت فيه أيّ ممثّل يتجرّأ على تجسيد شخصيّة قسٍّ، بالعقاب الجسديّ والنفي. تجاهلت الرعيّة هذه الأوامر غالباً أو نسيتها، فقد استمرّت الفرق الغنائيّة بتقديم عروض التسالي و«الأغنيات التي تمدح الأفعال النبيلة»، كما أنّ الإمبراطور الرومانيّ المقدّس لويس الأوّل استمتع شخصيّاً بعروض المسرح الصامت عام 835 م، وتذكر السجلّات أنّ طلّاب جامعة أوكسفورد في عام 1250 م كانوا يرتدون الأقنعة، ويشاركون في «المصارعة وغيرها من التسالي الوضيعة في المقابر، وفي العروض المسرحيّة، والاستعراضات القذرة».

في أوائل القرن التاسع للميلاد، تبدّل موقف الكنيسة من المسرح تبدّلاً جذريّاً، فقد شاع تقديم مسرحيّات دراميّة مقتبسة عن قصص الكتاب المقدّس، يؤدّيها القساوسة أنفسهم أثناء القداديس في الكنيسة. هدفت تلك العروض إلى شرح ألغاز القدّاس الذي يُتلى باللّاتينيّة للرعيّة الأميّة التي لا تفهم تلك اللغة، وإيضاحها بطرق يمكن فهمها غريزيّاً. لعلّ هذه الممارسة بدأت مع طقوس تكريس الكنائس الجديدة، التي يُقدَّم خلالها استعراض عن نزول المسيح إلى الجحيم كي يحرّر الأتقياء: يأخذ الأسقف دور المسيح، ويقرع على الأبواب الغربيّة للكنيسة (ترمز إلى أبواب الجحيم)، التي يختبئ خلفها قسّ يلعب دور الشيطان. عندما تنفتح الأبواب أخيراً، يندفع القسّ – الشيطان نحو الحشد مجسّداً طردَ الشرّ من المبنى الجديد. سرعان ما أُضيفَت «آلام المسيح» إلى القائمة، إذ يلعب الأساقفة دور يسوع،

4- كمسرحيّات سوفوكليس ويوربيدس مثلاً التي يؤدّي فيها الممثّلون النصّ المحفوظ بحذافيره غالباً، على العكس من عروض الفرق الجوّالة المذكورة آنفاً، التي تعتمد بالدرجة الرئيسيّة على الارتجال وفقاً لتجاوب الجمهور. المترجمة

بينما يجسّد أفراد الكهنوت الآخرون الحواريّين وغيرهم من الشخصيّات، مستعينين بالإيماءات والإشارات والنبرات كي ينقلوا القصّة إلى الرعيّة. ما سبق لم يكن «مسرحيّات» بالمعنى الحرفيّ، لكنّ رجال الكنيسة قاموا عموماً بما يتعدّى مجرّد إلقاء نصوص محفوظة بلغة مفهومة، ودعوا أفرادَ الرعيّة إلى اعتناق الأساطير المؤسِّسة للمسيحيّة اعتناقاً شعوريّاً، ومن هنا نشأت الدراما الليتورجيّة.

هذا التطوّر وفقاً للمؤرّخ جون هاريس «كان له تأثير صاعق على الرعيّة، ساهم بإيقاظ المسيحيّة من الخمول الذي بدأت تغرق فيه»، لكنّه أثار اعتراضات شعواء من قبل بعض مسؤولي الكنيسة، الذين أدانوا أداء أعضاء الكهنوت للأصوات الأنثويّة والتنهدّات والإيماءات الهستيرية، فضلاً عن تقليد آلام المُعذَّبين وحشرجات الموت. تزايدت شعبيّة وتأثير هذا التيّار المسرحيّ الجديد، إلى حدّ أجبر الكنيسة على الاستسلام، فقلب البابا إنوسنت الثالث في عام 1207 م القانون الكنسيّ العتيق رأساً على عقب، وأعلن أنّ المسرحيّات وعروض التسالي التي تُقدَّم لغايات العبادة، تُعدّ مقبولة ما لم تضمّ مشاهد وضيعة. في نهاية المطاف، أصبحت الموهبة الدراميّة ورقة رابحة على صعيد المناصب الكهنوتيّة: في عام 1313 م، عُيِّن والتر رينولدز شبه الأمّيّ رئيساً لأساقفة كانتربيري، لأنّه استناداً إلى أحد السجلّات «بارع في الأداء المسرحيّ»، على عكس خصمه الأجدر منه بالمنصب!

الصور –حيّة وميتة– في الإمبراطوريّة البيزنطيّة

موقف المسيحيّة الباكرة الكئيب من الدراما، يوازي موقفها من الصور. لقد رفض الدين الجديد خلال أوّل قرنين من وجوده كلّ الفنون البصريّة، خاصّة رسم الشخصيّات، كي يميّز نفسه عن عبادة الأصنام الوثنيّة أوّلاً، وكي يمتثل امتثالاً صارماً للتحريم الذي يفرضه الكتاب المقدّس على «الصور المنقوشة». كلُّ شبيهٍ –أي بالأحرى: أيّة هيئة– هو صنم كما قال ترتوليان، «سواء نُحِت من الصخر، أو رُسِم بوضع الأصبغة جنباً إلى جنب،

بغضّ النظر عمّا يجسّده». سرعان ما تبخّر هذا الموقف الجافّ، لأنّ جاذبيّة الصور المشخّصة كانت طاغية، سواء كوسيلة لمقاربة توق الروح إلى إدراك اللّا معلوم، أو كجسر علاجيّ يصل بين البشريّة وبين الإلهيّ. بذل اليهود أقصى جهودهم آنذاك كي يعيشوا بمعزل عن الصور المنقوشة، بينما استسلم المسيحيّون ببساطة، من ثمّ حوّلوا الصور والأشكال إلى أدوات للتقوى الغيور.

بدءاً من القرن الرابع للميلاد تقريباً، بدأ تقديس كلٍّ من الصليب ورفات القديسيّن وعبادتهما، وهما محوران دينيّان لم يرد تحريم صريح لهما في الكتاب المقدّس. تذكّروا أنّ الإمبراطور قسطنطين نسب الفضل في انتصاره في معركة جسر ميلڤان إلى رؤيا الصليب التي راودتـه، وهي تحديداً الأسطورة التي قدّمت الدافع الرئيسيّ لتقديس الصليب وانتشاره كرمز للمسيحيّة. بحث الورعون عن قطع «الصليب الحقيقيّ» الذي صُلِب عليه المسيح -يشاع أنّ القدّيسة هيلانة، أمّ الإمبراطور قسطنطين قد عثرت عليه إبّان حكمه- وصلّوا لها بحماس. في الوقت ذاته، ازدانت جدران الكنائس العارية بصور المسيح ومريم العذراء والحواريّين والقدّيسين العديدين، الذين قدّمت نظراتهم العزاء للعابدين بتأكيدها على أنّ تضرّعاتهم من أجل الأمان أو الصحّة أو الخلاص كانت مسموعة، لا من قبل إله مجهول وغير مرئيّ، بل من قبل هيئات بشريّة يمكن تمييزها. سرعان ما عَلَت مرتبة بعض تلك الصور، فتمّ وضعها في مواقع مميّزة بداخل الكنائس، وفوق عتبات الأبواب، وفي المنازل والشوارع، وتعامل معها الناس بورع شديد.

منذ مطلع القرن السادس للميلاد على الأقلّ، بدأ العابدون علانيّة بتقديس الأيقونات في ذاتها (كلمة أيقونة Icon مشتقّة من المفردة اليونانيّة eikôn، التي تعني «صورة»)، واستجابت الأيقونات لهم: في نهاية ذلك القرن، شاعت القصص عن أيقونات تستجيب لتضرّعات الأتقياء، ممّا قوّض الفرق بين الصور والشخصيّات التي تجسّدها، كما أصبحت الأيقونات «حيّة»، تشارك بنشاط في الحياة الشخصيّة للعابدين الورعين الذين يعبدونها، وفي مصير المدن، بل وفي مصير الإمبراطوريّة البيزنطيّة أحياناً. بعد ذلك، منذ أواخر القرن السادس وطيلة القرن السابع للميلاد، انتشرت عبادة الأيقونات

على نطاق أوسع، كما أصبحت القصص التي تروي معجزاتها منمّقة أكثر وأشدّ حماساً، فتحوّلت الأيقونات في نهاية المطاف إلى مسألة فائقة الأهميّة على الصعيدين السياسيّ والعسكريّ.

حيثما نُصِبَت الأيقونات في الشرق البيزنطيّ، انحنى المؤمنون أمامها وقبّلوها، أشعلوا الشموع وحرقوا البخور أمامها، تضرّعوا إليها طلباً للمعجزات، وحفظوا سجلّ ما حقّقتْه منها بأكمله، مهما كان طويلاً. قيل إنّ الروح القدس صنع العديد منها، وإنّ بعضها طالب المؤمنين بأداء مهمّات ما، كما في حكاية غريغوري أسقف تورز عن صورة المسيح المصلوب عارياً، والذي طالب المؤمنين بإلباسه. نزف بعضها أحياناً، كصورة المسيح التي ثقبها أحد اليهود، واعتنى بعضها الآخر بالأبرار، كما في قصّة المرأة الورعة التي فاضت بئرها الجافة بالماء، بعد أن دلّت فيها صورة القدّيس تيودور. شفَت أيقونات أخرى الأمراض، كما روى أحد المرضى بعد أن تبارك جسده عندما دهنه بالشمع المصهور، الناتج عن إذابة ختم يحمل صورة القدّيس آرتميوس.

آمن الناس أيضاً، بأنّ الأيقونات تتعامل مع أمور تتعدّى الاحتياجات الشخصيّة. في عام 544 م مثلاً، عندما هاجم الفرس مدينة إديسا (أورفه الحاليّة في تركيا)، قيل إنّ صورة المسيح ظهرت من تلقاء نفسها على قطعة قماش مربّعة، ولعبت هذه المعجزة دوراً أساسيّاً في دحر العدوان. في التنويعات اللّاحقة على القصّة ذاتها، أرسلت صورة المسيح ريحاً نفخت النار على الفرس، وأبادتهم قبل أن يشنّوا هجومهم الأخير. قطعة القماش تلك جعلت المسيح «ملموساً» و«حاضراً» في ذلك اليوم في إديسا، كي يكافئ أتباعه الأتقياء بإنقاذ حياتهم. مع تنامي خطر الإمبراطوريّة الإسلاميّة في الشرق وخطر القبائل البلقانيّة وخانات بلغاريا، أخذ المسيحيّون يحملون صور المسيح والعذراء وسواهما من الشخصيّات المقدّسة الأخرى، ويسيرون بها في مواكب دوريّة طلباً لحمايتها، على الرغم من أنّها لم تستجب لهم دائماً!

فشلُ الصور المقدّسة بحماية الإمبراطوريّة البيزنطيّة من أعدائها، هو ما حرّض إلى حدٍّ ما موجتين من «تحطيم الأيقونات» بدأهما الإمبراطور ليو

الثالث حوالي عام 730 م، وتابعه الأباطرة اللّاحقون. أسباب ما حصل ظلّت محطّ جدل طيلة قرون، لأنّها غير قطعيّة، والسجلّات الباقية عنها لا تخلو من المبالغة. بأيّ حال، وقوع الإمبراطوريّة تحت ضغوط خارجيّة غير مسبوقة، وتعرّضها إلى هزائم عسكريّة قاسية، هما أمران لا يقبلان الجدل. في خضمّ هذه الأوضاع، أصوات منتقدي تقديس الأيقونات، الذين استندوا في معارضتهم لها إلى الكتاب المقدّس، بدأت تلاقي آذاناً صاغية: سمح الربّ بهزيمة الجيوش البيزنطيّة، لأنّ الإمبراطوريّة عادت إلى ممارسة الطقوس الوثنيّة. تقديس الأيقونات جلب ذات يوم الحظّ الجيّد للإمبراطوريّة، وتدميرها سيحقّق الغاية ذاتها الآن. في عام 727 م، وصلت جيوش الخليفة الأمويّ بعد سلسلة الانتصارات إلى مشارف مدينة نيقية، التي لا تبعد سوى أميال معدودة عن القسطنطينيّة. هزيمة نيقية ستفتح الطريق أمام الغزاة إلى العاصمة، وستعجّل بسقوط الإمبراطوريّة البيزنطيّة في نهاية المطاف. أثناء الحصار، لمح ضابط بيزنطيّ صورة للعذراء علّقها المؤمنون على أسوار المدينة طلباً لحمايتها، فداسها إلى أن تحطمّت قطعاً، وسرعان ما انسحب الغزاة قبل انقضاء زمن طويل. لا بدّ أنّ المعارضين لتقديس الأيقونات، قد حسبوا الحادثة رسالة من عليين.

فسّر الإمبراطور ليو هذه الواقعة وسواها من الأحداث -كثوران بركان مهول في سواحل بحر إيجه مثلاً- على أنّها علامة على عدم رضا الربّ، أقنعته بلا شكّ أنّ عبادة الأيقونات التي ازدهرت خلال القرنين الماضيين، قد تجاوزت الحدّ المقبول. لا بدّ أنّ ليو رغب أيضاً بتأكيد سلطته المطلقة على الكنيسة، وبأنّه يفوقها مرتبة، فتبنّى الصليب كرمز وحيد للإيمان لا يشاركه شيء -وهي إشارة متعمّدة إلى قسطنطين- ممّا نقل رسالة واضحة لم تخفَ على أحد. استناداً إلى المؤرّخ بيتر براون: «دفعُ الصليب إلى الواجهة، بحيث يحلّ محلّ كلّ الصور الأخرى، كان دليلاً على أنّ الإمبراطوريّة المسيحيّة تتحضّر للمعركة، وبأنّها اتّحدت مع ماضيها المظفَّر. تحت ظلّ الصليب وحده، ومن دون مساعدة الأيقونات، سيعيش الأباطرة المسيحيّون الحقيقيّون من جديد انتصارات قسطنطين العظيم».

حوالي عام 730 م تقريباً، استبُدِلَت أيقونة للمسيح بصليب فوق بوّابة

القصر في القسطنطينيّة، كما تروي السجلّات كيف تمّ تحطيم الأيقونات في أرجاء الإمبراطوريّة، باستثناء تلك التي تصوّر الصليب أو الإمبراطور ليو شخصيّاً، وأُعدِم كلّ من عارض تحطيمها. اعتلى ابن ليو -الذي سُمِّيَ قسطنطين الخامس تيمّناً بسلفه- العرشَ في عام 741 م، فاسترجع المناطق التي استولت عليها جيوش الخلفاء الأمويّين والعبّاسيّين، وتابع نهج والده بتحطيم الأيقونات. على العكس من الأب الذي لم ينتظر أن تصادق الكنيسة على سياسته، رتّب قسطنطين الخامس مجلساً هدفه إعلان موافقة الكنيسة على ما يقوم به من الناحية اللّاهوتيّة. لاحقاً، جُرَّ القدّيس ستيفن الأصغر، وهو أحد أبرز المناصرين للأيقونات، في شوارع القسطنطينيّة بناء على أوامره، وضُرِب حتّى الموت بالهراوات، وسُجِن المئات من أتباعه وعُذّبوا وقُطِّعت أوصالهم. في مفارقة ساخرة، وجدت أجزاء جسد ستيفن المختلفة طريقها إلى الأماكن المقدّسة، حيث عبدها المؤمنون بوصفها رفاتاً مقدّساً!

تلا وفاة قسطنطين الخامس فاصلٌ مطوّل سُمِحَ خلاله بتداول الصور الدينيّة، لكنّ الستارة أُسدِلَت عليها مجدّداً عام 811 م، حين هزم الخانُ كْرَم البلغاريّ الإمبراطورَ البيزنطيّ نيسِفوروس وقتله، وصنع من جمجمته قدحاً للشراب. ذُعِر الإمبراطور الجديد ليو الخامس من مصير سلفه الشنيع، وحاول أن يتجنّبه. سبب تلك الكارثة برأيه هو «عبادة الصور، ولا شيء سواها»، كما أنّ فرص القادة الذين يؤيّدون تحطيم الأيقونات بالموت ميتة طبيعيّة، أفضل من فرص أولئك الذين يعبدونها، «وهم من قرّرتُ أن أقلّدهم»، كما قال. حُظِرَت الأيقونات مرّة أخرى، واستمرّ ذلك إلى أن خفّت الضغوط الخارجيّة على الإمبراطوريّة.

في عام 843 م، سمحت الكنيسة الأرثوذكسيّة الشرقيّة باستخدام الأيقونات مجدّداً، التي تحوّلت بكلمات المؤرّخ روبرت كورماك إلى «علامة الأرثوذكسيّة ورمزها». بَطَلُ إحياء عبادة الأيقونات كان الراهب يوحنّا الدمشقيّ، الذي جادل بأنّ تلك الصور تساعد الناس -بكلّ ما في نفوسهم من ضعف- على إدراك الحقائق التي ستخفى عليهم لولاها، وتقودهم إلى معرفة الربّ على نحو أفضل. في عام 867 م، نُصِبَ للمرّة الأولى موزاييك يصوّر العذراء ويسوع الطفل في حضنها بداخل آيا صوفيا، تلك الكاتدرائيّة

العملاقة التي شيّدها الإمبراطور جوستنيان قبل قرون، وسرعان ما غصّت الكنائس في أرجاء العالَم البيزنطيّ بالصور، خاصّة الموزاييك ولوحات الفريسكو. لقد عاد القدّيسون إلى بلاط السماوات المرئيّ، وها هم يحرسون الأتقياء مجدّداً، ويردّون على رغباتهم مباشرة.

أسباب وأبعاد المئة والسبعين عاماً تلك، التي تناوب خلالها تقديس الأيقونات مع تحطيمها في الإمبراطوريّة البيزنطيّة، هي محطّ خلافات عميقة. الأكاديميّون جميعهم على ما يبدو حاولوا أن يشرحوها، بمن فيهم المؤرّخون الماركسيّون وعلماء الاجتماعيّات، الذين أطّروا ما حصل كنمط من صراع الطبقات. بأيّ حال، فَهْمُ التفاصيل الدقيقة لتلك النقاشات لا يهمّنا كثيراً، فغايتي هنا هي الإيضاح بأنّ المسؤول عن تدمير الفنّ البيزنطيّ، كان الأنظمة السياسيّة المقتنعة بأنّ عبادة الأيقونات تشكّل خطراً على بقائها، سواء كان خطراً مصدره الربّ أو السيف. سيعاني الغرب من تدميرٍ أعنفٍ للأيقونات خلال مرحلة الاضطرابات الدينيّة التي تلت الإصلاح البروتستانتيّ في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكذلك إبّان الثورة الفرنسيّة عندما أصبح الدِين بحدّ ذاته هدفاً للهجوم. في كلّ حالة من الحالات السابقة، لم تُفهَم الصور على أنّها مجرّد رسومات: على الرغم من أنّها «ليست حيّة» تقنيّاً، لكن لا بدّ من قتلها!

الكتب المقدّسة، طالع المسيحِ، وعلم المنطق

مقولة الكاتب المسرحيّ الرومانيّ تِيرنس «رجال كثيرون، آراء كثيرة»، لم تجد مكاناً لها في أروقة السياسة خلال العصور الوسطى وبدايات عصر النهضة. آنذاك، لم يُسمَح إلّا باعتناق رأي واحد فقط، واستُهدِفَت المعارضةُ على اختلاف أنماطها بالحظر، لا بسبب الأفكار التي قد تطرحها فحسب، بل لأنّ مجرّد «وجود» خلافات فكريّة بحدّ ذاته، قد يقوّض السلطات الدينيّة والدنيويّة. كالعادة، الدافع الرئيسيّ للسلطات كان حماية نفسها، وبالتالي عُدَّت أيّة أفكار لا تتماشى مع توجهّاتها تحقيراً لها.

من الصعب أن نُصنّف اليهود على أنّهم عوامل معارضة فعّالة آنذاك،

لكنّهم كانوا -هم وكتبهم المقدّسة- أكثر المستهدفين هشاشة وعرضة للقمع. إنّهم مهرطقون بالضرورة لأنّهم أنكروا يسوع المسيح، لذلك عانوا من التحقير شبه الدائم، ومن الترحيل والعنف. لقيت كتبهم المقدّسة المصير ذاته، خاصّة التلمود، وهو مجموعة عملاقة من الكتابات والشروحات القانونيّة، تعدّ عماد الحياة اليهوديّة. التلمود هو -وبكلّ مرارة- مجموعة النصوص الوحيدة التي تمّ إحراقها طيلة تسعة قرون على التوالي، علماً أنّ المسيحيّين لم يكونوا أعداءه الوحيدين، إذ إنّ بعض اليهود أنفسهم كانوا من أوائل المنادين بتدميره. القرن الثالث عشر للميلاد يقدّم لنا مثالاً موثّقاً عن ذلك، فقد عاقب حاخام فرنسيّ عالماً يهوديّاً اسمه نيكولاس دونِن بالحرمان الدينيّ، وسرعان ما ندم على قراره بعد أن اعتنق دونِن الكاثوليكيّة، وكرّس حياته للانتقام.

في عام 1236 م، توجّه دونِن إلى البابا غريغوري التاسع، وأبلغه بأنّ التلمود يضمّ عشرات الهرطقات، بما فيها بذاءات وافتراءات ضد يسوع ومريم، ممّا يجعل اليهود وفقاً لادّعائه «فاسقين غدارين». مباشرة، أمر البابا غريغوري السلطات في كلٍّ من فرنسا، إنكلترا، قشتالة، آراغون، والبرتغال، باجتياح المعابد اليهوديّة ومصادرة كلّ كتب التلمود وسواه من النصوص اليهوديّة، مستنداً في قراره إلى اتّهامات دونن فحسب. تلا ذلك «محاكمة» للتلمود بحدّ ذاته في بلاط الملك الفرنسيّ لويس التاسع، ترأسها مسؤولو الكنيسة. مصطلح «محاكمة» هو تسمية خاطئة، لأنّه يفترض ضمناً درجة من العدل، أمّا في هذه الحادثة فقد ثبتت التّهمة قبل أن تأخذ المحاكمة مجراها. لعب دونن دور المدّعي العامّ، وعُيِّن أربعة حاخامات يهود كمدافعين عن التلمود. عرض دونن بشكل مغلوط عمداً، مقاطعَ منتقاة من التلمود البالغ عدد صفحاته ستّة آلاف صفحة، بأسلوب أراد منه أن يُلهِب المشاعر، أمّا الحاخامات الذين كانوا محتجزين في زنزانات فرديّة، وعاجزين بالتالي عن التواصل فيما بينهم، فلم يتعدَّ دفاعهم الاحتجاج بأنّه لا غنى لليهود عن المقاطع المذكورة كي يفهموا الكتاب المقدّس. أسفرت تلك المحاكمة وقرار القضاة بإحراق التلمود، عن سلسلة من الأحداث التي أدّت إلى إحراق آلافٍ من نسخ التلمود، خاصّة في فرنسا، على الرغم من نجاة بعضها من

هذا المصير بلا شكّ. طيلة القرون اللّاحقة، وقع التلمود والكتب اليهوديّة المقدّسة ضحيّةً لهجمات دوريّة تزايدت شراستها باطراد، وتعرّضت حياة اليهود للخطر. خلال الحملة الصليبيّة المسمّاة بـ «حملة الرعاة» عام 1251 مثلاً، تمّت إبادة كلّ اليهود في جنوبي فرنسا تقريباً، وفي عام 1629 م تبجّح أحد الكرادلة بتدمير عشرة آلاف كتاب من الكتب اليهوديّة المحظورة.

لم يكن دونن اليهوديّ الوحيد الذي دعا إلى إخضاع الكتب اليهوديّة للرقابة، فالعديد من العلماء اليهود نادوا بحظر كتاب «دليل المحتارين»، الذي ألّفه الفيلسوف اليهوديّ البارز موسى بن ميمون حوالي عام 1190 م باللغة العربيّة، وما لبث أن تُرجِم إلى العبريّة. أحد أهداف الكتاب كان التوفيق بين اليهوديّة وتعاليم أرسطو والاكتشافات الجديدة في مجال العلوم الطبيعيّة. استقصى فيه ابن ميمون أسئلة عديدة، كأساس الأخلاق وخلود الروح ومفهوم الربّ، مجادلاً بأنّه من الممكن مقاربة الديانة اليهوديّة منطقيّاً وروحانيّاً في آن واحد. أراد ابن ميمون أن يرشد العلماء اليهود إلى فهم أعمق للفلسفة من دون المساس بالتزاماتهم الدينيّة، لكنّ الكثير منهم قاربوا تلك النقطة من زاوية مختلفة تماماً، وأجمعوا على أنّه لا مكان للنظريّات في الفكر اليهوديّ.

في مونبلييه في فرنسا عام 1232 م، شنّ العالم التلموديّ سليمان بن أبراهام هجوماً على «دليل المحتارين»، وتمكّن بمساعدة الحاخامات الفرنسيّين الآخرين وبعض علماء التوراة الإسبان البارزين، من حظر تداول الكتاب بين اليهود تحت طائلة الحرمان الدينيّ. فضلاً عن ذلك، توجّه الحاخاماتُ إلى الرهبان الدومينيكانيّين المشهورين بإحراق المهرطقين، كي يساعدوهم على منع اليهود من دراسة الفلسفة. «أنتم تقضون على المهرطقين الموجودين بينكم» ناشدهم ابن أبراهام، «ساعدونا إذن كي نقضي على المهرطقين بيننا». لم يكن رهبان محاكم التفتيش هؤلاء بحاجة إلى إقناع، فشنّوا حملة لتفتيش بيوت اليهود واحداً واحداً بحثاً عن مؤلّفات ابن ميمون، وأحرقوا في عام 1233 م كلّ نسخ «دليل المحتارين» التي عثروا عليها، وهي أوّل محرقة رسميّة للكتب العبريّة كما يقول المؤرّخ وليام بوبر. بعد ما ينوف على الشهر، تمّ إحراق اثني عشر ألف مجلّد يهوديّ في باريس،

وسرعان ما تحوّلت الكتب العبريّة إلى فريسة مشروعة تتصيّدها الكنيسة والغوغاء على السواء.

المفكّرون المسيحيّون الذين درسوا الكتاب المقدّس اعتماداً على علم المنطق، قوبلوا بالعداء أيضاً. في القرن الثاني عشر للميلاد مثلاً، اضطهدت السلطاتُ الدينيّة بيتر أبِلار، وهو قامة بارزة في الفلسفة وعلم المنطق، يتذكّره التاريخ الآن بشكل رئيسيّ على خلفيّة علاقة الحبّ التراجيديّة الملعونة، التي جمعته بالراهبة إلواز المولودة في مدينة أرجنتي[5]. أحد أسباب اضطهاده، كان محاولته التوفيق بين النصوص المقدّسة ومنطق أرسطو. كسلفه ابن ميمون، لم ينكر أبلار الإيمانَ بل سعى بالأحرى إلى تعميقه من خلال علم المنطق والتحليل الديالكتيكيّ، لكنّ مقاربته تلك اصطدمت بالدوغما الدينيّة السائدة في عصره، فأجبره مجلس سواسون الكنسيّ في عام 1122 على إحراق مؤلّفاته. بعد عشرين عاماً تقريباً، حُرِم أبلار كنسيّاً، وأصدر البابا إنوسنت الثاني أمراً بإحراق مؤلّفاته حيثما وُجِدَت.

في السنوات اللّاحقة، بعد أن انتشرت في أرجاء أوروبا ترجمات وشروحات جديدة لفلسفة أرسطو أذهلت المفكّرين، حاولت الكنيسة في عدّة مناسبات متفرّقة أن تحظر دراسة الفلسفة الطبيعيّة المرتكزة على تعاليم أرسطو، لكنّها لم تنجح بذلك. في عام 1277 م، وضع أسقف باريس قائمة بمئتين وتسعة عشر «خطأً واضحاً بغيضاً» -أي: أفكار- وحظر تدريسها في جامعة باريس تحت طائلة الحرمان الكنسيّ. العديد من تلك المفاهيم كان مستمدّاً من فلسفة أرسطو والفلسفة الطبيعيّة، وتضمّن أطروحات

5- بيتر أو بيار أبلار هو فيلسوف ولاهوتيّ فرنسيّ لامع (1079-1142) من مؤسّسي جامعة باريس، أصبح مدرّساً لإلواز عام 1113، ونشأت بينهما علاقة حبّ، انتهت بزواجهما سرّاً عام 1118 ومن ثمّ ولادة طفلهما. غضب أقارب إلواز عندما علموا بما حصل، فأرسلوا مجموعة من الرجال هاجموا بيت أبلار وقاموا بإخصائه. بعد ذلك، انضمّ أبلار إلى صفوف الرهبان في دير القديس دينيس، وأجبر إلواز أن تصبح راهبة ضدّ إرادتها في دير أرجنتي. إلواز كانت بدورها فيلسوفة متميّزة، وكاتبة، وضليعة باللغات تتحدّث الفرنسيّة والعبريّة واللاتينيّة، أثّرت فلسفتها على أبلار وعلى سواه من المفكّرين والكتّاب كيجفري تشوسر، توما الإكوينيّ، فولتير، وروسو، وأصبحت لاحقاً رئيسة دير ذات نفوذ سياسيّ ودينيّ واسع. المترجمة

مختلفة مثل «الفراغ مستحيل»، «اللّاهوت لا يقدّم معارف أخرى»، «العالَم لم يُخلَق»، وفي إيماءة صريحة إلى طلّاب الجامعة: «الاستمتاع بالأفعال الجسديّة لا يُضعِف الذكاء، ولا يقلّل النشاط». بلا شكّ، حظرُ تلك الأفكار يؤكّد على أنّها كانت منتشرة بقوّة آنذاك. إن ظنّت الكنيسة أنّها قادرة ببساطة على القضاء على التحليل المنطقيّ (أو المنشورات الإيروتيكيّة) بمجرّد إصدار أمر بذلك، فهي مخطئة: استمرّت دراسة أرسطو وشرح مؤلّفاته بحماس... وكذلك ممارسة الجنس بين الطلّاب.

في الفترة ذاتها تقريباً، باشرت كلٌّ من الكنيسة والدولة مهمّة «حظر الكتاب المقدّس»، وركّزتا اهتمامهما على النصوص المقدّسة المترجمة إلى اللّغات المحليّة. عُدَّت تلك الترجمات بمنزلة هرطقات سامّة، لكنّ الدافع الرئيسيّ لفرض الرقابة كان سعي الكنيسة إلى الدفاع عن حقّها الحصريّ بالتحكّم بقنوات الإيمان وأدواته، وأهمّها الكتاب المقدّس كما هو واضح. جيمس الأوّل ملك آراغـون، وهو «من أقسى الشخصيّات» كما يصفه المؤرّخ هنري لِي، كان أحد أوائل الحكّام الذين حظروا ترجمة النصوص المقدّسة إلى اللغات المحليّة، إذ أصدر في عام 1234 م أمراً فرض فيه على كلّ من يملك نسخة من العهد القديم أو الجديد باللغة الرومانشيّة[6]، أن يقوم بتسليمها على الفور إلى الأسقف المسؤول عنه تمهيداً لإحراقها، تحت طائلة اتّهامه بالهرطقة إن امتنع عن ذلك، كما عُدَّ الترويج لتلك الترجمات هرطقة بحدّ ذاته أيضاً.

في القرن الرابع عشر، أعلن العالم اللّاهوتيّ وأستاذ جامعة أوكسفورد جون ويكليف (يُعدّ من أوائل المصلحين الدينيّين، ما قبل حقبة الإصلاح البروتستانتيّ) بأنّ النصوص المقدّسة، وليس الكنيسة، هي صاحبة السلطة العليا في قضايا الإيمان، وناصر بحماس ترجمة الكتاب المقدّس من اللّاتينيّة إلى اللغات المحليّة. أشرف ويكليف شخصيّاً على ترجمة الكتاب المقدّس إلى الإنجليزيّة الوسطى، مجادلاً بأنّ الناس العاديّين يجب أن

6- Romansh language أو Romancio: تعود أقدم النصوص المكتوبة بهذه اللغة إلى القرن الثاني عشر للميلاد، وما زالت حيّة حاليّاً في شمالي إيطاليا وسويسرا، خاصّة وادي الراين. المترجمة

يكونوا قادرين على فهمه بأنفسهم من دون تدخّل الكنيسة. لهذا السبب، بالإضافة إلى خلافه مع السلطات الكنسيّة حول نقاط عديدة، أدانه الڤاتيكان باستمرار وحظرَ مؤلّفاته وأتلفها، كما منع أيضاً تداول ترجمات الكتاب المقدّس غير الموافَق عليها. من الجدير بالذكر أنّ ويكليف عاش حياته آمناً، أمّا جسده فلم يعرف السلام: في عام 1415 م، أي بعد أربعين عاماً من وفاته، نُبِشَت عظامه وأُحرِقَت، ونُثِرَ رمادها في أحد الأنهار. شقاء ويكليف، وإعدام أتباعه المعروفين بـ «اللولارديّين»، يبيّنان لنا كيف دافعت الكنيسة بشراسة عن سلطتها المطلقة على النصوص المقدّسة.

بالمثل، لم تتسامح الرقابة مع تحدّي سلطة البابا السياسيّة، وهو ما يتوضّح لنا من مقاربتها لكتاب «عن المَلَكية» الذي ألّفه الشاعر الفلورنسيّ دانتي أليغييري حوالي عام 1310 م، وأدانته الكنيسة في عام 1329 م. على الرغم من أنّه كاثوليكيّ ورع، لكنّ دانتي كان يخوض صراعاً مع الكنيسة قبل أن يؤلّف كتابه ذاك بزمن طويل (البابا بونفيس الثامن الذي نفاه من مدينة فلورنسا، انتهى به الحال في الدائرة الثامنة من «الجحيم»). شنّ دانتي في «عن المَلَكية» هجوماً مباشراً على السلطات البابويّة، خاصّة ادّعاء الڤاتيكان بأنّ القادة السياسيّين يستمدّون سلطتهم من البابا، ممّا يخدم مصالح هذا الأخير بكلّ تأكيد، كما جادل بأنّ النصوص المقدّسة لا تهب الكنيسةَ سلطة على المسائل غير الدينيّة، وهو ما أصاب وتراً حسّاساً في روما، فأُحرِق الكتاب المذكور بأمر من البابا شخصيّاً، وظلّ محظوراً على الكاثوليكيّين طيلة ستمئة عام.

لعلّ الڤاتيكان خشي من أنّ كتاب دانتي سيفاقم المعارك المحتدمة أصلاً بينه وبين القادة الدنيويّين، وهو محقّ بذلك، أمّا تنبؤات الطبيب المنجّم فرانسيسكو دِغلي ستابيلي المشهور بسيسكو الأسكوليّ، فلم تمثّل خطراً داهماً. لطالما أوقعته تلك التنبّؤات في مشاكل مع السلطات، لكنّ الجريمة التي كلّفته حياته كانت قيامه بحساب طالع المسيح، وهو برج الميزان استناداً إلى يوم ميلاده، ممّا يعني أن صلبه كان محتوماً. أُحرِق سيسكو وكتاباته المُهينة، وهُدِّد أيّ شخص يقرؤها بالحرمان الكنسيّ. عندما اتّقدت نيران المحرقة، اجتمع حشد غفير راقبه بإمعان، كي لا تفوته رؤية الشياطين إن

جاءت لإنقاذه! إن حدث ذلك فعلاً، فلا بدّ أنّها أنقذت روحه غير المرئيّة فقط، لأنّ النار أتت على جسده وكتبه وأبراجه كلّها.

وصلت الرقابة في فلورنسا إلى ذروتها بما يتعلّق بقضيّة جيرولامو ساڤونارولا، القائد الدينيّ الكاريزميّ، والنبيّ الزائف، والمجنون كما تدلّ الوقائع كلّها، الذي عاش حياة ملؤها الاضطرابات، ومات ميتة شنيعة. نمط المسيحيّة الذي اعتنقه هذا الراهب الدومينيكانيّ كان متقشّفاً وبغيضاً، فقد أثار كلّ شيء اشمئزازَه: علم المنطق، الشِعر، الثروة، العظماء الذين يحكمون فلورنسا... والڤاتيكان أيضاً. آمن ساڤونارولا بأنّ العالَم بحاجة ماسّة إلى تنظيف بيته الروحانيّ، وبأنّه هو شخصيّاً من أوكل إليه الربّ قيادة حملة التنظيف تلك، وكلّما تزايد حجم الحشود التي تأتي لسماع عظاته الهذيانيّة، تعاظم إيمانه بمهمّته المقدّسة. ألهمته سلسلةٌ من الرؤى نبوءاتٍ في شتّى المجالات، بدءاً من الغزو الفرنسيّ لإيطاليا، مروراً بظهور صليب ذهبيّ فوق مدينة القدس، وانتهاء -وهو ما أثار ضجّة كبرى- بعودة المسيح راكباً على عربة، ومن خلفه يتساقط المهرطقون الذين أُحرِقت كتبهم وحُطِّمت صورهم. دوّن ساڤونارولا معظم تنبؤّاته واحتجاجاته في كتابه «Compendium Revelationum»[7] عام 1495 م، وأكّد فيه أنّ الربّ أرسله إلى فلورنسا كي «يطهّر كنيسته بعذاب عظيم».

طيلة سنوات عديدة وحتّى عام 1479 م، نظّم ساڤونارولا «محارق الأباطيل» الشهيرة في ساحة فلورنسا الرئيسيّة -المعروفة بساحة بياتزا ديلا سينيورا- التي التهمت أعمال أفلاطون، أوڤيد، دانتي، وبوكاتشيو، فضلاً عن ألعاب الشطرنج والزهر، القياثر، باروكات الشَعر المستعار، وصور مريم العذراء التي لم تكن «محتشمة» بما يكفي. تعالت ألسنة اللهب على وقع موسيقا الأبواق وأغاني الأطفال، واقتحم أتباع ساڤونارولا البيوتَ لمصادرة ما فيها من «أباطيل»، على الرغم من أنّ مالكيها وصانعيها لم يتورّعوا عن إلقائها بأيديهم إلى النار. لا يسعنا إلّا أن نشعر بالأسى العميق إزاء ما فعله الرسّام ساندرو بوتشيللي، الذي كان «مناصراً متعصّباً لساڤونارولا» وفق

7 - «ملخّص الكشوفات» أو «جامع الرؤى». المترجمة

ما أورده كاتب سيرته الذاتيّة جورجيو ڤازاري، إلى حدّ أنّه هجر الرسم نهائيّاً، ولم تنجُ رائعتاه «الربيع» و«مولد ڤينوس» من الدمار، إلّا لأنّهما كانتا موجودتين آنذاك في قصر تعود ملكيّته لآل ميديتشي خارج فلورنسا، ولم يستطع أتباع ساڤونارولا ولا بوتشيللي نفسه الوصول إليهما.

لم ينقضِ وقت طويل، حتّى انضمّ ساڤونارولا شخصيّاً إلى «الأباطيل» على المحرقة. بحلول عام 1498 م، بعد أن تعب المواطنون من تنمّره الذي لا ينقطع ومن أوامره بالزهد، أعلن ساڤونارولا بأنّ البابا ليس مسيحيّاً صدوقاً ولا بابا حقيقيّاً، وعندها نفد صبر الكنيسة التي تحمّلت عظاته التوبيخيّة على مضض طيلة سنوات. تمّ اعتقاله بناء على أوامر البابا شخصيّاً بتهمة الهرطقة والانشقاق، وأُجبِر على الاعتراف تحت التعذيب من ثمّ شُنِق، وأُحرِقت جثّته جنباً إلى جنب مؤلّفاته في البقعة ذاتها من ساحة بياتزا ديلا سينيورا حيث كانت محارقه تتّقد إلى عهد ليس بالبعيد، من ثمّ نُثِر رماده في نهر آرنو. بعد مئة عام، أُضيفَت كتبه إلى «مسرد الكتب الممنوعة» في الڤاتيكان.

حروب السيطرة على مناطق النفوذ، والخيانةُ في إنجلترا

لم يرد ذكرٌ لفرض قيود على حريّة التعبير في الماغنا كارتا[8] عام 1215، لكنّ الحدود الخفيفة التي فرضتْها على حقّ الملك بالسيطرة على الأراضي، أتاحت للطبقات الدنيا أن تتخيّل نفسها وهي تستولي على الفضاءات العامّة، كي تعبّر عن سخطها من الظلم الذي تعانيه. صانت هذه الوثيقة –وكذلك «قانون الغابات» الصادر عام 1217 م– جزئيّاً حقوق العامّة بالوصول إلى المراعي والغابات، الأمر الذي كان مصيريّاً بالنسبة للجماهير التي تعتمد في معيشتها على الأرض. مع ذلك، لم تنجح تلك الخطوة الصغيرة بحلّ مشكلة

8- Magna Carta Libertatum وثيقة تعدّ أول دستور مكتوب في التاريخ الحديث، أقرّها الملك جون لاكلاند عام 1215م، وتمّ بموجبها تنظيم العلاقة بين القوى الرئيسية الثلاث في إنجلترا آنذاك (الملك، البارونات، الكنيسة). أعلن الملك فيها التزامه بحماية حقوق الكنيسة، وحق البارونات بعدم سجنهم دون سبب مشروع، وتخفيف الضرائب التي يدفعها الإقطاعيّون للتاج. تمّ تعديلها عدّة مرّات خلال السنوات اللّاحقة. المترجمة

عدم رضا الشعب. المجاعة التالية لوباء الطاعون في حقبة 1340، الضرائب الفاحشة، تدنّي الأجور، وخيلاء الطبقة العليا الدائم، كانت عوامل جعلت غضب العامّة يبلغ حدّ الغليان، ممّا أدّى إلى اندلاع «انتفاضة القرويّين» عام 1381 التي تعدّ أوّل انتفاضة شعبيّة كبرى في التاريخ الإنجليزيّ. اجتاح المتمرّدون الأسواق التي تسيطر عليها الحكومة، وبذلك استحوذوا -ولو لفترة وجيزة- على امتياز النخبة بالتحكّم بـ«مركز التواصل» الأحدث والأشدّ فعاليّة في المملكة.

خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ازدهرت الأسواق في إنجلترا وتزايدت أعدادها، وتحوّلت إلى مؤسّسات اجتماعيّة نشطة نابضة بالحياة. لم تكن مجرّد أماكن للبيع والشراء، بل مراكز يختلط فيها الفلّاحون والحرفيّون والتجّار والقساوسة... إلخ، ويتبادلون النميمة والأخبار، وتعلن فيها السلطات عن وجودها. وُجِدَت الأسواق بكلّ تأكيد قبل هذا التاريخ، لكنّها كانت قليلة العدد، وغائبة عن الأرياف حيث يعيش معظم السكّان. استغلّت الدولة تلك التجمعات لنشر البروباغاندا لمصلحتها، من خلال إرسال منادين وموظّفين يعلنون رسمياً عن مجريات الأحداث في المملكة وفي الحكومة. بعض تلك الإعلانات كان عادياً (كتبنّي ختم ملكيّ جديد)، وبعضها الآخر آنياً (كأخبار الحروب على سبيل المثال)، لكنّها هدفت جميعها إلى التأكيد على سلطة الملك، ودوره الذي لا غنى عنه كضامن للأمان.

في السابق، لم يجد الملوك الإنجليز سبباً هامّاً يدفعهم إلى التواصل مباشرة مع عامّة الشعب. أمّا الآن، فقد أصبحت الدولة أكثر تعقيداً، فضلاً عن أنّ بعض الإجراءات الحكوميّة، كاستدعاءات المحكمة أو البحث عن المعلومات، تطلّبت مشاركة شعبيّة أوسع. «مسألة استثمار ولاء قاعدة المجتمع، والوصول إلى مواردها، كانت محور تشكيل الدولة في تلك الحقبة» كما يشرح المؤرّخ جيمس ماسكيل، «للمرّة الأولى، دُعي الفلّاحون وأبناء البلدات إلى المشاركة في شبكة الاتّصالات والمعرفة، التي كانت حكراً في السابق على السادة والنبلاء». آنذاك، لم يوجَد من يتحقّق من الوقائع المُعلَن عنها، وغالباً ما قام المسؤولون عن قنوات التواصل في الأسواق بتحريف الأخبار تحقيقاً لغايات الدولة. في عام 1310 على سبيل

المثال، بعد أن تمّ إجبار الملك إدوارد الثاني على الموافقة على القيود التي تحدّ من سلطاته، قام رجاله بنشر الخبر في الأسواق على أنّه هو من اقترح تلك التعديلات، وأنّه لم يرضخ لها قسراً وإنّما عن طيب خاطر، إرضاء لمصلحة المملكة.

كانت الأسواق أيضاً مسرحاً للعقاب والإذلال، فمعظمها كان مجهّزاً بـ «أعمدة التشهير[9]»، المخصّصة للصوص، أو العاهرات اللواتي ينشرن الجدري، أو أولئك الذين يبيعون أسماكاً فاسدة. إن لم يكن مصيرهم التعليق على تلك الأعمدة، سيجد المذنبون بانتظارهم «منصّة القدمين» (لوح خشبيّ فيه فتحتان لتثبيت القدمين)، أو «أطواق العنق» (حلقات معدنيّة تُطبِق على العنق وتُربَط بسلسلة إلى الأعمدة) أو العربات المستخدمة لنقل الروث التي ستطوف بهم عبر السوق، وغيرها من أساليب الإخزاء. لم تكن تلك الأدوات مؤذية بحدّ ذاتها، لكن السلطات سمحت للعامّة بأن يعاملوا المذنبين المُشهَّر بهم في الأسواق بخشونة، وهو ما لم يكن نادراً.

إجراءات التوبة التي تفرضها الكنيسة، أخذت مجراها أيضاً في الأسواق، إذ كان من الشائع رؤية الخطأة ملفوفين بالملاءات، وهم يسيرون حفاة الأقدام أمام القساوسة الذين يقومون بجلدهم، ويسردون اعترافاتهم علناً أمام المتفرّجين الذين يهينونهم. أيّاً كانت العقوبة أو التشهير المفروض، أهداف السلطة الرئيسيّة (إخزاء المذنبين، تحذير المواطنين، واستعراض قوّتها) تحقّقت كلّها لأنّ العقاب علنيّ يُطبَّق على مرأى ومسمع الناس.

لا عجب إذن أنّ الدولة تحكّمت بالأسواق تحكّماً مطلقاً، فلا يمكن أن يُدار السوق من دون مرسوم ملكيّ، تنظّم الحكومة بواسطته كلّ ما يجري بحرص شديد. مع ذلك، كان لا بدّ للدولة من الدفاع باستمرار عن سلطتها هناك: من خلال فرض هيمنتها بفعاليّة على الأسواق، وتحويلها إلى قناة للبروباغاندا والعقاب، خلقت الحكومة لنفسها نقطة ضعف، فأيُّ تطفّل غير

9- يحمل عمود التشهير لوحاً عريضاً من الخشب في أعلاه، فيه فتحات يُحشر فيها الرأس واليدان. يُثبّت المتّهم عليه أثناء تعذيبه أمام الملأ، أو يُكتفى أحياناً بوضعه عليه لفترة محدّدة كعقاب بحدّ ذاته. المترجمة

مسموحٍ به على دائرة سيطرتها تلك، أو استغلال السوق لغايات التواصل ضدّ الحكومة، يعني بالضرورة خسارتها للسلطة. أدرك القرويّون -ولو ضمنيّاً- ماهيّة الأبعاد السياسيّة للأسواق، فحوّلوها خلال تمرّدهم الآنف الذكر إلى قنوات خاصّة بهم، تنقل خطابهم وبروباغاندتهم وانتقامهم. في مدينة سانت ألبانس مثلاً، توجّه الفلّاحون والحرفيّون إلى ساحة السوق، حيث عبّروا بأسلوب عنيف عن نقمتهم من تحكّم الدير بهم. في بداية الانتفاضة، طالبوا بحقّ الانتفاع من الغابات المجاورة، وأكّدوا على مطلبهم هذا لاحقاً بصلب أرنب مسكين على عمود التشهير. بعد ذلك، أجبروا رئيس الدير على إطلاق سراح السجناء من السجن، من ثمّ قطعوا رأس أحدهم، وعلّقوه على عمود التشهير ذاته، كي «يبدو واضحاً للجميع أنّ الفلّاحين قادرون على فرض قوانين جديدة» كما يقول أحد المصادر. استخدامُ الحيوان الذي يرمز إلى المطالبة بحقوق الصيد، وتحريرُ السجناء، كانا رسالة واضحة بما يكفي، لكنّ صلب كلٍّ من الأرنب والرأس المقطوع على العمود، نقل رسالة أخرى حاسمة: السوق بما يحويه من أدوات العقاب، بات الآن في قبضة المتمرّدين.

في اليوم ذاته، قبض المتمرّدون في قرية لايكنهيث على ضحيّة أهمّ: السير جون كافِندش، رئيس القضاة في «محكمة مقعد الملك[10]»، الذي يجسّد شخصيّاً أعلى مراتب الظلم. هاجمه الغوغاء وقطعوا رأسه، وسرعان ما تضخّمت أبعاد استهداف تلك الشخصيّة البارزة أكثر، عندما حمل القرويّون الرأس المقطوع مسافة خمسة عشر ميلاً إلى سوق «بوري سانت إدموندز»، وعلّقوه هناك على عمود التشهير كي يراه الناس ويسخروا منه، في استعراض ينطوي على مفارقة خبيثة: الظُّلم الذي يُفرَض روتينيّاً على

10- تدعى أيضاً بـ«محكمة الملك أمام الملك نفسه» (أو محكمة الملكة أمام الملكة نفسها، وفقاً لمن يجلس على العرش)، وكانت محكمة متنقّلة تتبع الملك (أو الملكة) في رحلاته أينما ذهب. تمّ إنشاؤها في أواخر القرن الثاني عشر للميلاد، وعُدَّت المحكمة الأعلى في إنجلترا آنذاك، اختصّت بفصل نزاعات النبلاء أو الشخصيّات البارزة التي تتمتّع بحقّ أن تحاكم فقط أمام الملك أو الملكة شخصيّاً، كما يحقّ لهذه المحكمة أن تصحّح أخطاء المحاكم الأخرى. المترجمة

الطبقات الدنيا، انقلب على المضطَهِدين الآن. فضلاً عن ذلك، وكما حدث في سانت ألبانس، اختيار مكان نشر الأخبار كان بحدّ ذاته إعلاناً يؤكّد أنّ السلطات الحاكمة قد خسرت سيطرتها على السوق. الرسائل تُنقَل الآن من الأسفل إلى النظام الحاكم، لا من الأعلى إلى الفلّاحين، ومن خلال قناة الملك ذاتها.

أُنزِل رأس كافِنديش عن العمود بعد ثمانية أيّام، وسُحِقَ التمرّد. على الرغم من ذلك، يسعنا القول إنّ تطوّر حريّة التعبير في إنجلترا قطع مرحلةً أولى مفصليّة آنذاك. لم تكن الأسواق الفضاءَ العامّ الوحيد الذي يمكن للقرويّين أن يجتمعوا فيه معاً في أواخر العصور الوسطى، الشوارع وساحات البلدات وغيرها من الأماكن كانت موجودة أيضاً بالطبع، لكنّ الأسواق تحوّلت إلى مراكز تواصل فريدة من نوعها، تتحكّم بها الدولة كما مرّ معنا آنفاً. عرضُ رموزِ التمرّد الدمويّة فيها، يوضّح لنا أنّ المتمرّدين أدركوا أنّ الاستيلاء عليها كان بحدّ ذاته خطاباً تحريضيّاً ضدّ الدولة، فمن خلال احتلال ساحة السوق لفترة وجيزة -ولو أنّه تمّ بأسلوب فجّ- وتحويلها إلى قناة ناقلة لخطابهم، قام متمرّدو انتفاضة القرويّين بما يتعدّى التعبير عن سخطهم: لقد هاجموا أداة مهمّة من أدوات السلطة بحدّ ذاتها. السيطرة على الفضاءات العامّة ما تزال الشرارة التي تفجّر الصراع في معارك حريّة التعبير حتّى يومنا هذا، حيث يستمرّ الصراع ضمن شبكة الإنترنت وخارجها.

في غضون ذلك، تطوّرت القوانين التي تعرّف الخيانة، وكان لها أثر هامّ على حريّة التعبير في إنجلترا، ومن ثمّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. مرّ معنا كيف ساوى بعض الأباطرة الرومان بين صحّتهم السيكولوجيّة ومصلحة الدولة، وكيف وسّعوا أبعاد الخيانة كي تشمل الإهانات الموجَّهة إليهم. بدءاً من القرن الرابع عشر للميلاد وطيلة أكثر من أربعة قرون لاحقة، تمّ تطبيق الآليّة ذاتها في إنجلترا، إذ وسّعت الدولة مراراً مفهوم الخيانة العظمى كي يشمل «التخيّلات» ضدّ الملك، لكنّ استغلال هذا المفهوم الموسّع -وهو أمر حتميّ!- دفعها إلى اختصاره مجدّداً.

عقوبة الخيانة كانت شديدة القسوة: يُقطَّع الخونة إلى أربع قطع، وتُعلَّق أشلاؤهم ورؤوسهم المقطوعة في مختلف زوايا لندن. عدم وجود نصّ

كتابيّ صريح يُحدّد ما هي «الخيانة»، أتاح للعرش مصادرة أملاك المحكوم عليهم، وكذلك عقد المحاكمات عشوائيّاً -الصيد دون رخصة في غابات الملك مثلاً، عُدّ «خيانة» أيضاً- وكما قال القاضي سير ماثيو هايل في تصريحه الرائع، غياب النصّ المكتوب سبّب «حيرة ومتاعب جمّة». في عام 1351 م حاول البرلمان أن يصلح الوضع، فأقرّ للمرّة الأولى نصّاً كتابيّاً هو «قانون الخيانة»، حصر فيه تعريف الخيانة بالأفعال التي تستهدف الحكومة مباشرة، وهو ما يشمل أولئك الذين «يتخيّلون موت سيّدنا الملك أو موت عائلته، أو يخطّطون لذلك». هذه الفقرة استهدفت في الأصل «التخيّلات الخائنة» التي تترافق مع أفعال صريحة ضدّ الحاكم، لكنّ الملوك اللّاحقين تغاضوا عن هذا الشرط.

الملك ريتشارد الثاني، الذي وصمت انتفاضةُ القرويّين المرعبة بداياتِ عهده، عدّل القانون الآنف الذكر في عام 1397 م، وحذف منه شرط «الفعل الصريح». النسخة المعدّلة الجديدة -التي تُعرِّف في جوهرها «جريمةً فكريّة»- ظهرت إلى الوجود في حقبة تصارع خلالها ريتشارد مع المؤامرات التي استهدفته، وسعى إلى تجريد البرلمان من سلطاته، وتصفية حساباته بوحشيّة مع العديد من خصومه القدامى. في ذلك الجوّ المتوتّر، الإعدام وتقطيع الأوصال عقاباً على كلمة أو نيّة في غير محلها لم يكونا احتمالاً، بل حقيقة واقعة، فكما قال المؤرّخ جيمس ستيفن: «من العسير أن نفهم الغاية من ذلك القانون، إلّا على أنّه وسيلة لتحويل الخيانة إلى كلمات، أو إلى ما قد يشير بأيّة طريقة كانت إلى العداء للملك». في الواقع، حتّى «محاولة» نقض قانون الخيانة الجديد، تحوّلت بأمر من الملك ريتشارد الثاني إلى «خيانة» بحّد ذاتها.

أيّاً كانت نوايا ريتشارد الثاني الحقيقيّة (سلامته العقليّة في تلك الفترة ما تزال محطّ جدل)، لكنّ القانون الجديد فشل في حمايته، فقد خُلِع عن العرش عام 1399 م، ومات اغتيالاً على الأرجح بعد سنة. خليفته، الملك هنري الرابع، أعاد شرط «الفعل الصريح» إلى جريمة الخيانة، «إذ لم يعرف أيّ رجل في عهد الملك ريتشارد كيف ينبغي عليه أن يتصرّف، أو ماذا يفعل أو يقول، خشية اتّهامه بالخيانة» كما يشرح السير ماثيو هايل. تجربة الملك

ريتشارد في مضمار «التخيّل هو خيانة» دامت سنتين لا أكثر، لكنّ الحكومة الإنجليزيّة اعتمدت عليها كأداة رقابيّة مراراً وتكراراً خلال القرون التالية. ببساطة، بعض الملوك اللّاحقين -خاصّة هنري الثامن وجورج الثالث- لم يقاوموا رغبتهم بمعاقبة أولئك الذين يتخيّلون سقوطهم، أو يخدشون هيبتهم، أو يثيرون الاضطرابات بغية الحصول على حقّ الاقتراع، وقدّمت لهم عبارة «تخيّل موتِ الملك» الهلاميّة، الذريعةَ التي تلزمهم للانقضاض على كلّ من سبق.

بعد مئتي عام من موت ريتشارد الثاني، أثارت ذكرى هزيمته وموته بحدّ ذاتها ردود أفعال وِسواسيّة. في الطبعات الأولى من مسرحيّة شكسبير «حياة وموتُ ريتشارد الثاني»، حُذِف المشهد الذي يُخلَع فيه «جلالتُه المُرهَق» عن العرش، مراعاة كما قال البعض للملكة إليزابيث، التي لمست شبهاً لا يبعث على الارتياح بين الملك ريتشارد وبينها. هذا الإجراء الرقابيّ الصغير كان على ما يبدو «تحفّظاً ذاتيّاً» حصيفاً من قبل صاحب المطبعة شخصيّاً، لم تفرضه الحكومة. بالمقابل، لم تتردّد الدولة إزاء المؤرّخ جون هايوارد، فبعد أن كتب عام 1599 منشوراً وصف فيه سقوط الملك ريتشارد الثاني وموته، أمرت الملكة إليزابيث شخصيّاً بحبسه هو والناشر في برج لندن.

قبل أن تقع كلّ تلك الأحداث، يوهان غوتنبرغ المثقل بالديون والضغوط، تناول أوّل صفحة مطبوعة من أوّل آلة طباعة ذات أجزاء متحرّكة في حوالي عام 1450 (لم يكترث بتسجيل التاريخ بدقّة)، ومعها اكتملت مسيرةٌ بدأت قبل آلاف السنين باستخدام الأختام الأسطوانيّة المنقوشة وألواح الطين. بدأ العالم الحديث جدلاً في تلك اللحظة، ودخلت الرقابة بدورها طوراً جديداً من أطوارها.

***

الفصل الثالث

زلزالُ الطباعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر

«لعلّ خوفكم من إصدار الحكم عليّ، أعظم من خوفي من سماعه». وجّه جيوردانو برونو -أحد أبرز فلاسفة عصر النهضة في إيطاليا- هذه الكلمات للقضاة وهو يساق إلى ساحة كامبو دي فيوري في روما، حيث أُحرِق حيّاً مع كتبه. إعدامه على يد الكنيسة الكاثوليكيّة عام 1600 م، وضع نهاية مبكّرة لحياته التي جسّدت حقبة خضعت فيها كلّ المعتقدات للمراجعة، سواء تلك المتعلّقة بطبيعة الكون، أو بسلطة الدولة، أو بدور الكنيسة المتمثّل بإملاء الدِين على الناس. مع اختراع آلة الطباعة، تسارعت حركة الأفكار وأصبحت أشبه بالإعصار، ممّا دفع الدولة إلى ملاحقة الأفكار الناشزة بإجراءات أثبتت أنّها عديمة الجدوى، وشديدة الوحشيّة. لم يشكّل بورنو تهديداً مباشراً للكنيسة، لكنّ مؤلّفاته التي قُرِئَت على نطاق واسع شكّكت بالعقائد، ممّا قوّض واجهة العصمة التي تعتمد عليها سلطة الكنيسة. برونو اختفى مع كتبه بسهولة، أمّا خوف القضاة فظلّ باقياً.

عاش جيوردانو برونو حياة متقلّبة، في عصر مضطرب: تحوّل من قسّ في طائفة الدومينيكان، إلى كالڤنيّ عُوقِب بالحرمان الكنسيّ، كما كان مناصراً مخلصاً لكوبرنيكوس. تجوّل في أرجاء أوروبا الكاثوليكيّة والبروتستانتيّة، تحايل على الرقباء، أعطى الدروس، ونشر نظريّاته عن كون لا مركز له، يضمّ عوالم سماويّة لا نهائيّة، حيث يظهر الربّ في حبّة الرمل، وفي أشكال الحياة كلّها، وفي النجوم التي لا حصر لها. في مفهومه هذا، لا وجود لحقيقةٍ

مطلقة ولا حدود للمعرفة، ومن يؤمن بالعكس واهمٌ. الكتاب المقدّس؟! تعاليمه الأخلاقيّة قيّمة، أمّا ما عداها... فلا. عندما سئل أثناء محاكمته عن عقيدة الثالوث، أجاب بأنّه يشكّك بها، وعندما دُعي إلى إنكار أطروحاته عندما كان على شفا الموت، بعد سبع سنوات سُجِن خلالها في قبو، رفض ذلك. بالنسبة له، التخلّي عن المعتقدات التي توصّل إليها بواسطة التحليل المنطقيّ مستحيل، خاصّة إن كان البديل دوغما سخيفة.

روح برونو كانت نتاج حقبة فشل خلالها مركز المجتمع الأوروبيّ -باستعارة كلمات ييتس- بالحفاظ على تماسكه، إذ شهدت أوروبا إبّان وفاته تداعياتِ الإصلاح البروتستانتيّ، وإجراءاتِ الكنيسة الكاثوليكيّة المناوئة له، والحروبَ المستمرّة التي أعادت رسم خريطة القوى. أبحاثُ كوبرنيكوس زعزعت إحداثيّات الكون الثابتة، والرحلاتُ الاستكشافيّة أثبتت بطلان الخرائط وفتحت آفاقاً جديدة للنزاع. الحقائق القديمة أخذت تختفي، وبدأ مناخ فكريّ جديد طازج بالتبلور، مناخ لا يقبل بأيّ شيء استناداً إلى الإيمان وحده، بل يشجّع على النقاش والاستقصاء العقلانيّ. على الرغم من القيود الهائلة التي فُرِضَت آنذاك، نُشرِت الكتب والكتيّبات الجديدة، وحرّضت النقاشات في كلّ مكان، وكلّ مرسوم رقابيّ نجح الناس بالالتفاف عليه ذكّر السلطات بمحدوديّة قواها. محاكم التفتيش دمّرت كلّ مؤلّفات برونو التي عثرت عليها، لكنّ بعض النسخ نجت من ذلك المصير، وكان لها تأثير هامّ على المفكّرين من أمثال سبينوزا وليبنيز في السنوات اللّاحقة، وما زلنا نقرؤها على شبكة الإنترنت اليوم.

مقدّمات رياضيّة، مارتن لوثر، والقيود الأولى

معظم الكتب التي ظهرت في بدايات عصر الطباعة، لم تتناول الكون أو الأفكار الجديدة، بل شملت مؤلّفات كلاسيكيّة يونانيّة ورومانيّة، وكتباً إرشاديّة في الحساب واللغة اللّاتينيّة، و«أدلّة عمليّة» لكتابة الرسائل. تداول تلك الكتب أدّى إلى ازدهار نمط من التعليم غير الرسميّ للمهارات الأساسيّة، غذّى بدوره الطلب على كتب أخرى تتناول مجالاً أوسع من

الموضوعات. طُبِع ما لا يقلّ عن ثلاثين ألف طبعة بدءاً من عام 1500 م في أوروبا، وبدأت ملامح شبكة توزيع دوليّة بالظهور. مئات المطابع كانت تصدر طبعات تضمّ كلٌّ منها ألف كتاب أو أكثر، وباللغات المحليّة غالباً، فضلاً عن طبعات متعدّدة للعناوين التي تحظى بالشعبيّة. قبل عصر الطباعة، كانت قلّة من الناس قادرة على امتلاك أكثر من بضعة كتب، أمّا الآن فقد ظهرت المكتبات الضخمة، كمكتبة ابن كريستوفر كولمبوس على سبيل المثال، التي احتوت في عام 1539 م على ما يزيد عن خمسة عشر ألف عنوان. تزايدُ عددِ الكتب المطبوعة، وانخفاضُ سعرها، أتاح لعامّة الناس كالبقّالين والحرفيّين امتلاكَ ما لا يقلّ عن عشرة أو عشرين كتاباً مطبوعاً باللغة التي ينطقون بها، وهو حلم لم يكن في متناول جيل آبائهم.

حجم المادّة المطبوعة أدّى إلى انتشار مدهش للمعرفة، فضلاً عن تأثيره الذي لا يقلّ أهميّة على التبادل الفكريّ: قبل أن تتيح آلة الطباعة للناس أن ينشروا آراءهم، اعتمدت النقاشات غالباً على تبادل الرسائل، أو على اللقاء وجهاً لوجه، بالتالي استغرقت الآراء ووجهات النظر المعارضة لها زمناً طويلاً كي تنتشر. الطباعة وضعت الأفكار كلّها دفعة واحدة أمام جمهور ضخم، وأتاحت لأيّ شخص أن يردّ على ما يقرأه، أو أن يتابع النقاش الدائر ببساطة، أو أن يشارك فيه بإسهاماته متى شاء، وكلّ ذلك في غضون زمن قصير جدّاً قد لا يتعدّى أسابيع قليلة. تأثير التداول السريع للمادّة المطبوعة في تلك الحقبة، يماثل تأثير شبكة الإنترنت في عصرنا الحاليّ الناجم عن نقل التناقضات ونشرها على نطاق واسع. «لعلّ رجال عصر النهضة لم يكونوا مولعين بالجدال أكثر من أسلافهم» يعلّق الأكاديميّ بول غرندلر، «لكنّ الطباعة ضخّمت كلماتهم إلى حدّ هائل».

لم تغفل المؤسّسات الدينيّة والعلمانيّة عن إدراك قدرة الطباعة على إحداث النزاع، ففي عام 1501 م مثلاً، أعلن البابا ألكساندر السادس أنّ الطباعة قد «توسّع تأثير المؤلّفات الخبيثة»، واستنتج بأنّه لا مناص من «السيطرة التامّة على المطابع». سرعان ما بدأت الحكومات بسنّ قوانين تقيّد عمل المطابع، ووضعت معايير غامضة للرقابة، إذ قامت حكومة أنتويرب مثلاً في عام 1529 م بحظر «العقائد الشرّيرة أو الأخطاء اللّاهوتيّة»،

وصدر في عام 1531 قانون فرنسيّ ضدّ «العقائد الزائفة»، وانشغلت مقاطعة زوريخ السويسريّة على نحو غريب بـ«السخرية من رباط الزوجيّة». إنّها إجراءات لطيفة بالمقارنة مع تلك التي استهدفت الراهب مارتن لوثر المشاكس، الذي هاجم الكنيسة بلا هوادة، وترجم الكتاب المقدّس إلى اللّغة الألمانيّة، ممّا انتهك هيمنة الكنيسة الكاثوليكيّة على العقيدة، وحرّض الإصلاح البروتستانتيّ، وقلب البنى السياسيّة والدينيّة في أوروبا رأساً على عقب... لقد نالت السلطات كفايتها! لوثر والطباعة، لقد خُلِق كلٌّ منهما من أجل الآخر: اعتمد لوثر على أسلوب سهل عاطفيّ، وألّف الكتيّبات بسرعة البرق، فبمجرّد أن يردّ أحد خصومه على نقد مطبوع طاله، سيجد السوق وقد غرق بنسخ من ردّ لوثر الجديد، الذي يفوق سابقه استفزازاً. لم يكن الإصلاح البروتستانتيّ ليحدث من دون لوثر، ولكان لوثر -وهو أوّل نجم إعلاميّ- نكرة من دون آلة الطباعة!

في عام 1520 م، بعد فترة قصيرة من قيام لوثر كما يشاع بتعليق فرضيّاته الخمس والتسعين على باب كاتدرائيّة ويتنبيرغ، أصدر البابا ليو العاشر مرسوماً أمر فيه بإحراق كتب هذا الراهب جميعها، ووصفه بـ«الطاعون» و«الخنزير البرّيّ»، و«المرض السرطانيّ»، فردّ عليه أتباع لوثر بإحراق المرسوم وغيره من الكتب الكاثوليكيّة، وبإحراق دمية تمثّل ليو الذي لقّبوه بـ«الأعور الدجّال». في عام 1521، عوقب لوثر بالحرمان الكنسيّ، وتلا ذلك في العام نفسه إصدار «مرسوم وُورمْز» من قبل تشارلز الخامس إمبراطور هابسبورغ، الذي اشتمل على قانون ينظّم الطباعة، وحُظِرَت بموجبه أعمال لوثر، فضلاً عن أيّة مؤلّفات تهاجم الكنيسة أو الأمراء أو «الأشخاص النزيهين». مع انتشار الإصلاح البروتستانتيّ، عزّز كلٌّ من الكاثوليكيّين والبروتستانتيّين مواقعهم، فانقسمت أوروبا وازدهرت قوانين الرقابة. حشر الكاثوليكيّون صفحاتِ الكتاب المقدّس المترجم إلى اللغات المحليّة، في أفواه وجروح البروتستانتيّين بعد أن ذبحوهم، وحافظت محاكم التفتيش والأمراء الكاثوليكيّون على المحارق متّقدة لإحراق الأدبيّات البروتستانتيّة. من ناحيتها، لم تقلّ السلطات البروتستانتيّة عنهم صرامة بفرض الرقابة، فاستهدفت النصوص الكاثوليكيّة واليهوديّة،

فضلاً عن استهداف البروتستانتيّين أنفسهم بعضهم لأدبيّات بعض، بعد أن تعدّدت طوائفهم.

بعد نصف قرن من الفوضى، أعدّت السلطات الكاثوليكيّة نظاماً منهجيّاً للرقابة، فأصدرت كتالوجات للكتب المسيئة، ووضعت معايير للتراخيص يتمّ بموجبها قبول النصوص أو رفضها قبل طباعتها، كما فرضت قيوداً على استيراد الكتب. أهمّ تلك الكتالوجات كان «مسرد الكتب الممنوعة» Index Librorum Prohibitorum، الذي أصدره الڤاتيكان عام 1559 م كي «يطرد من الذاكرة البشريّة» أسماء المهرطقين، وأصحاب المطابع المُصنِّفين على القائمة السوداء، وناشري الأعمال الإباحيّة، والموادّ المسيئة كالأناجيل المترجمة إلى اللّغات المحليّة. لم تكن تلك القائمة الأولى من نوعها، فقد سبق للبابا جِلاسيوس الأوّل مثلاً أن أرشف في عام 496 م ستّين كتاباً «سيّئاً»، لكن «مسرد الكتب الممنوعة» كان الأشدّ تطرّفاً، فقد حظر أعمال 550 مؤلِّفاً، بمن فيهم مارتن لوثر، جون كالڤن، ماكياڤيللي، وفرانسوا رابليه، كما حظر مؤلّفات العلماء البروتستانتيّين أيضاً، لا بسبب آرائهم الهرطوقيّة بالضرورة، بل لأنّ عقيدتهم ستلوّث كلّ عملهم العلميّ.

كان «المسرد» بنسخته الأولى شديد القسوة حتّى بالنسبة للكنيسة ذاتها، التي اضطرّت إلى تعديله في عام 1564 بعد أن رفضت العديد من المدن تطبيقه. المسرد الجديد –الذي تمّ تحديثه دوريّاً، حتّى إلغائه نهائيّاً في عام 1966– فرض قواعد الحظر القديمة ذاتها، فضلاً عن إضافة قواعد دقيقة تختصّ بشروط ما قبل النشر وتعزّز الحظر، لكنّه سمح لبعض الكتب الممنوعة سابقاً بالتسلّل من جديد: ستوافق الكنيسة على نشر الكتاب إن كانت «مادّته الرئيسيّة جيّدة»، حتّى ولو تضمّن بعض الأخطاء، بشرط حذف المقاطع المسيئة. سمحت هذه السياسة بنشر بعض الكتب العلميّة التي ألّفها بروتستانتيّون، لكنّها أدّت إلى نتائج غريبة أحياناً خاصّة بما يتعلّق بالتلمود، إذ سمح «المسرد الجديد» بتداول التلمود بشرط حذف «الافتراءات والإهانات الموجَّهة إلى الديانة المسيحيّة». عمليّاً، هذا يعني حذف كلّ الإشارات إلى يسوع أو أعماله (بقدر ما كانت موجودة)، وأيّ ذكرٍ لروما، أو لمفهوم «المسيح» في اليهوديّة، وكذلك –ويا للغرابة!– كلمة «الشرّ».

بأخذ كلّ تلك العناصر المشطوبة معاً بعين الاعتبار، أصبحت بعض مقاطع التلمود غير مفهومة على الإطلاق. بأيّ حال، تمكّن علماء التلمود من إيجاد طرق للالتفاف على الرقابة المفروضة، وذلك بكتابة المقاطع المحذوفة بخطّ اليد في هوامش النصّ، أو تنظيف الحبر المستخدم لشطبها ببساطة، ونجحوا بذلك إلى أن أمر الباباوات والسلطات الكنسيّة بإحراق النصّ بأكمله من جديد.

في أوروبا المشظّاة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث رُسِمَت الحدود مراراً وتكراراً وفقاً لنتائج الحروب، سواء كانت حروباً دينيّة أم لا، لم يكن من الصعب تجنّب مراسيم الرقابة أو تجاهلُ «المسرد»، كما نشأت شبكات سريّة مصمّمة بعناية، هدفها تلبية الطلب على الكتب الممنوعة التي تزايدت شعبيّتها لأنّها محظورة. عندما أُدرِج كتاب غاليليو «حوار عن نظامَين للعالَم» ضمن «المسرد» في بدايات القرن السابع عشر، اندفع الناس جميعهم لشرائه -حتّى الرهبان الكاثوليكيّون- ممّا رفع سعر النسخة في السوق السوداء إلى عشرة أضعاف سعرها الأصليّ. أحد الناشرين الدهاة في ألمانيا مثلاً، كان يطلب من المؤلّفين «أن يكتبوا عن أيّ شيء ممنوع». إن اصطدم المؤلّفون بعراقيل في مكان ما، بوسعهم دائماً الانتقال إلى مكان آخر، كما أنّ إضافة صفحة عنوان زائفة، أو دفع رشوة للشخص المناسب كان كافياً عادة لمرور «البضاعة الممنوعة» عبر الحدود. فضلاً عن ذلك، قام العلماء بجمع بعضهم أعمال بعض على الرغم من قوانين الحظر القاسية، جيان ڤينسنزو بينِللي -مكتبته الشخصيّة كانت الأضخمَ من نوعها في إيطاليا على الأرجح- كتب ذات مرّة إلى صديق له في باريس عام 1574 م، طالباً منه أن يشحن إليه كتباً عبر فرانكفورت إلى مقاطعة ڤينيسيا، لأنّ «الأب المفتّش هنا في ڤينيسيا صديقي». في الواقع، ما فعله بينِللي لا يتعدّى ما كان الآخرون يقومون به يوميّاً آنذاك: اللجوء إلى القليل من «الفساد»، لإبقاء الأفكار قيد التداول.

محنة وليام تيندايل، وهو أوّل من ترجم الكتاب المقدّس إلى ما يشبه الإنجليزيّة الحديثة، توضّح لنا وحشيّة الرقابة في تلك الفترة، فضلاً عن عدم جدواها، وكيف تبدّل أسلوبها بتبدّل التيّارات السياسيّة. تيندايل كان

قسّاً درس في كلٍّ من أكسفورد وكامبريدج، وتمتّع بمواهب فكريّة استثنائيّة. في عام 1522 م، اطلع على ترجمة لوثر غير الشرعيّة للعهد الجديد إلى الألمانيّة، وقرّر أن يقوم بالمثل بلغته الأمّ، فسعى إلى طلب الإذن من أسقف لندن كَثبِرت تَنستول، الذي رفض لأنّ هذه الترجمة هي هرطقة بموجب العقيدة الكاثوليكيّة، ممّا دفع تينذايل إلى مغادرة إنجلترا إلى أوروبا القارّيّة كي يباشر مشروعه هناك.

نُشِرَت ترجمة تينذايل الأولى للعهد الجديد إلى الإنجليزيّة في ألمانيا عام 1526 م، وتمّ تهريب آلاف النسخ إلى إنجلترا. أحرقت السلطات الإنجليزيّة مباشرة كلّ النسخ التي وقعت بقبضتها، وأعدمت أحد المطبعيّين لقيامه ببيعها، وعاقبت من قرأوها بالتعذيب والإعدام، لكنّ تهريب النسخ لم ينقطع، فقرّر الأسقف تَنستول أن يشتري النسخ بالجملة كي يتلفها. يقال إنّ تينذايل شخصيّاً باع نسخاً من ترجمته إلى وكلاء الأسقف، كي يحصل على تمويل لعمله، ممّا أدّى إلى ازدهار التهريب أكثر فأكثر. في نهاية المطاف، سلّمه الوشاة غدراً إلى الكنيسة التي عاقبته بالحرمان الدينيّ، ثمّ أحرقته حيّاً هو وترجمته عام 1536 بالقرب من بروكسل، وكانت كلماته الأخيرة هي «يا ربّ! افتح عينَي ملكِ إنجلترا!». في لحظة إعدامه، كانت هناك خمسون ألف نسخة تقريباً من ترجمته للعهد الجديد تطوف في إنجلترا.

لم يتأثّر الملك هنري الثامن بأمنية تينذايل الأخيرة، لكنّ المشهد السياسيّ الإنجليزيّ آنذاك، ورغبته بالطلاق من كاثرين ملكة آراغون، نجحا بتغيير مسار الأحداث: لقد اعتُقِل تينذايل بعد أن استقلّ هنري عن الڤاتيكان الذي رفض منحه الإذن بالطلاق، وأسّس «كنيسة إنجلترا» الخاضعة له شخصيّاً. بالتالي، عندما أصبح الملك عدوّاً للكنيسة الكاثوليكيّة، لم يعترض على ترجمة تينذايل، التي أُدرِجَ قسم كبير منها فيما بعد ضمن «الإنجيل العظيم» الذي صدر في عام 1538 بمباركة هنري، وكذلك ضمن «إنجيل الملك جيمس» بعد مئة عام تقريباً.

اليوم، يعدّ تينذايل شهيداً من شهداء الإصلاح البروتستانتيّ، ومهندسَ اللغة الإنجليزيّة الحديثة جنباً إلى جنب شكسبير، فالعديد من العبارات التي نستخدمها اليوم من ابتكاره: «fall flat on his face» (يُخفق بأمر ما بشكل

يسبّب له الإحراج)، «pour out one's heart» (يبوح بمكنونات قلبه)، «the apple of his eye» (قرّة عينه)، «fleshpots» (الثراء والرغد)، «go the extra mile» (يتكبّد عناء إضافياً لتحقيق أمر ما)... إلخ، وكلّها تعابير مدهشة! لكنّ تيندايل كان ضحيّة توقيت سيّئ، فلو أنّه تأخّر بترجمة الكتاب المقدّس بضع سنوات فقط، لرحّبت به إنجلترا مجدّداً. عوضاً عن ذلك، دفع حياته ثمناً لقيامه بخرق قوانين الرقابة، التي سرعان ما ستتغيّر وترجح كفّتها لمصلحة العمل الذي قام به. في عام 1994، دفعت المكتبة البريطانيّة ما يزيد على مليون جنيه لقاء نسخة أصليّة مزدانة بالرسوم من ترجمته للعهد الجديد، ووصفتها بأنّها «أهمّ كتاب مطبوع باللغة الإنجليزيّة».

قوالب خشبيّة، زجاج مكسور، وأرغن محطّم: تدمير الصور والأيقونات

خضعت الصور المطبوعة بدورها، إلى رقابة مشدّدة إبّان الإصلاح البروتستانتيّ. آنذاك، كان الجزء الأكبر من المجتمع الأوروبيّ ما يزال أميّاً، ممّا يعني أنّ الصور قادرة على نقل الرسائل إلى شريحة من المتلقّين أوسع بكثير ممّا تنقله الكلمات، كما أنّ تأثيرها عليهم سيكون أقوى، وهو ما أدركه المصلحون اللوثريّون غريزيّاً، فرسموا البابا وأعضاء الكهنوت الكاثوليكيّين كشياطين فاسقين غارقين بالنعيم غير المشروع، في الصور التي طُبِعَت بالجملة باستعمال القوالب الخشبيّة. أشرف مارتن لوثر عام 1521 م على طباعة Passional Christi und Antichristi (آلام المسيح والأعورُ الدجّال)، وهو كتيّب صغير من تأليفه أُرفِق بصور توضيحيّة رسمها لوكاس كراناش، وطُبِعَت باستعمال القوالب الخشبيّة، يظهر فيها يسوع المسيح المثاليّ، بينما يظهر البابا في الصفحة المقابلة له مجسّداً الأعور الدجّال. في مطبوعة أخرى، يظهر لوثر وهو يدرس النصوص المقدّسة بتواضع، وإلى جانبه البابا الذي يلتهم الطعام بشراهة، والرهبان الذين يتقيّؤون بسبب التخمة. انتشرت صور مارتن لوثر الشخصيّة بانتشار اللوثريّة، وغالباً ما رُسِم مع هالة حول رأسه يقال إنّ أتباعه كانوا يقبّلونها بتوقير. نظراً لكلّ ما سبق،

أصدر الإمبراطور تشارلز الخامس «مرسوم وورمز» الذي فرض الرقابة على «كلٍّ من الموادّ المطبوعة والمصوَّرة»، كما حاولت السلطات الكاثوليكيّة مراراً وتكراراً أن تحظر الصور غير المسموح بها.

لم يعارض اللوثريّون وجود الفنّ المقدّس في الكنائس، لكنّ قادة الطوائف البروتستانتيّة الأخرى، كجون كالڤن وأولريخ زويغلي، كان لهم رأي آخر، وسرعان ما اندلعت أحداث الشغب في أرجاء أوروبا البروتستانتيّة في موجة جنونيّة من تدمير الأيقونات، طالت كلّ الصور المقدّسة، فضلاً عن آلات الأرغن، الشمعدانات، النوافذ المصنوعة من الزجاج المعشّق الملوّن، كؤوس القربان المقدّس، وغيرها من العناصر المرتبطة بالكاثوليكيّة. من وجهة نظر أولئك البروتستانتيّين، تلك الأشياء تخرق الوصيّة الثانية في الإنجيل عن الصور المنقوشة، ولا مكان لها وسط الإلهيّ السامي، بل هي بالأحرى رموز لثروة الكنيسة الكاثوليكيّة البغيضة، وعودتِها إلى عبادة الأصنام، وإصرارِها على أنّها الوسيط الوحيد بين البشريّة والمقدّس. بالنسبة لمحطّمي الأيقونات، تدمير الصور والأشياء كان تعريفاً للإيمان: إحراق الكتب الوثنيّة في أواخر العصر القديم كان جزءاً لا يتجزّأ من اعتناق المسيحيّة، وتحطيم الصور الآن هو عمليّة تهدف إلى القضاء على الشياطين التي زرعتها الكنيسة الكاثوليكيّة في روح الإنسان.

أحداث الشغب التي اندلعت عام 1566 م في أنتويرب، هي مثال نموذجيّ عن سعار Beeldenstorm أي «عاصفة الصور» في هولندا، التي حرّضها إلى حدّ ما قساوسة كالڤنيّون كانوا يعظون الحشود في الهواء الطلق... لكن سرعان ما خرجت الأمور عن نطاق السيطرة. استناداً إلى ما أوردته صحيفة «ويلشمان» البروتستانتيّة: «كلّ الكنائس والمُصلَّيات ودور العبادة تعرّضت للتخريب، ولم يسلم أيّ شيء بداخلها، بل تعرّض للتحطيم والتدمير التامّ»، كما يروي كاثوليكيّ إنجليزيّ مفزوع كيف دُمّرت كاتدرائيّة سيّدة أنتويرب بالكامل تقريباً: «ألقى أتباع ذلك المذهب الجديد بالصور أرضاً، وحطّموا الأيقونات، لا في كاتدرائيّة سيّدة أنتويرب فحسب بل في كلّ كنائس المدينة. مزّقوا الستائر، هشّموا المنحوتات الحجريّة والمعدنيّة، كسّروا المذابح، ومزّقوا الأثواب والأردية، اقتلعوا القضبان الحديديّة، وسرقوا كؤوس

القربان أو كسروها، كما اقتلعوا الصفائح النحاسيّة عن شواهد القبور. حتّى زجاج النوافذ لم يسلم منهم... وماذا أقول عن القرابين المقدّسة على المذبح؟ يا لهول ما سأقول! لقد لطّخوها ببولهم النتن!».

تلك كانت أحداث ليلة واحدة فحسب، وفي مكان واحد، خلال صيف طويل لاهب من الدمار! تقف شبكة متداخلة من الأسباب السياسيّة والاقتصاديّة خلف تلك الأحداث، دون أن ننسى النبلاء البروتستانتيّين الذين ألهبوا مشاعر الناس ضدّ الكاثوليكيّة وضدّ الإسبان لخدمة مآربهم الشخصيّة، لكنّ التعصّب الدينيّ كان المحرّض الرئيس على ما جرى، فالإنسان عادة لا «يلطّخ ببوله النتن» خبزَ وخمر القربان المقدّس بغية تحقيق أهدافٍ ماديّة لغيره. بتحطيم الصلبان أو التماثيل إلى قطع، أو بتهشيم زجاج النوافذ المعشّق، سعى «محطِّمو الأيقونات» إلى القضاء على التقاليد الدينيّة التي ارتدّت إلى الوثنيّة من وجهة نظرهم، ولن يتسنّى لهم أن يحرّروا الألوهيّة من الموادّ التي سُجِنَت بداخلها، إلّا من خلال إيضاح أنّ ما يحطّمونه هو مجرّد خشب أو زجاج أو معدن لا قيمة له.

سرعان ما اندلعت موجات من تحطيم الأيقونات في إنجلترا، بعد أن استقلّ الملك هنري الثامن عن روما عام 1536، بلغت ذروتها عام 1547 بعد أن جلس ابنه إدوارد السادس ذو العشر سنوات على العرش. في ذلك العام، أشرف رئيس أساقفة كانتربري توماس كرانمر على سلسلة من مراسيم تحطيم الأيقونات، بدأت بتوصية عن «حظر الوثنيّة والخرافات» أمرت الكهنة بـ «إزالة مجموعة من الصور والأشياء، وتدميرها تدميراً تامّاً»، تتضمّن ما يلي: «الأضرحة، الطاولات كلّها، الشمعدانات، الشموع على اختلاف أشكالها، الصور، اللوحات، وكلّ نُصُب عبادة الأصنام والخرافات، بحيث لا يبقى لها أثر على الجدران أو زجاج النوافذ أو في أيّ مكان آخر». دُمِّرَت الصور في كاتدرائيّة القدّيس بول وفي العديد من كنائس لندن، واستمرّت هذه الإجراءات في عهد الملكة إليزابيث الأولى، وبلغت حدّاً مروّعاً خلال الحرب الأهليّة الإنجليزيّة ما بين عامي 1641-1651، إذ تمّ مثلاً تحطيم ألف صورة من الصور المشغولة بالزجاج المعشّق في كنيسة كلير في سافولك في يوم واحد، وهذا مجرّد مثال واحد لا غير!

حجم الدمار الرهيب الذي نجم عن «تحطيم الأيقونات» إبّان الإصلاح البروتستانتيّ يصيبنا بالصدمة، وكذلك المنظر المروّع لتمثال مسيح مصلوب يعود إلى القرون الوسطى، قام المصلحون الإنجليز بقطع قدميه ويديه وذراعيه في القرن السادس عشر. عندما طبّق الرومان «لعن الذكرى»، أرادوا أن يشطبوا الشخص الملعون نهائيّاً من ذاكرة الناس. عندما قصفت جماعة طالبان تماثيل بوذا باميان العملاقة في أفغانستان عام 2001، كان لديها العديد من الأهداف، وتكريم البوذيّة ليس واحداً منها بلا شكّ. في السياق ذاته، لربّما أراد من قطّعوا أوصال تمثال المسيح ذاك أن «يحموا» المخلّص من خلال تدمير صورته... لكنّهم صلبوه من جديد في واقع الحال!

المزيد من الصور الخائنة

قَمَع الملكُ هنري الثامن المعارضةَ بكلّ الوسائل الضروريّة، دون أن يكترث كثيراً بالتفاصيل. في عام 1529 م، أصدر شخصيّاً قائمة بالكتب المحظورة، فأرسى بذلك القيود الأولى في إنجلترا على مهنة الطباعة بغية اجتثاث «الآراء التي تحرّض على التمرّد» بالدرجة الأولى، كما فرض عقوبات ضارية على كلّ من يتجرّأ على عصيانه أو إهانته. لا يهمّ إن كان الكلام المستهدف دينيّاً أم سياسيّاً، فقد تلاشى الفرق ما بين السياسيّ والدينيّ بعد أن أخضع الملكُ الكهنوتَ لسلطته: هنري هو الكنيسة، وهو دولة إنجلترا، وسيدافع عن مكانته السامية في النطاقين كليهما بعنف وريبة.

في هذا الصدد، قلّد الملك سلفَه ريتشارد الثاني، فأصدر قوانين حوّلت الآراء التي تخدش أناه المتضخّمة إلى خيانة. الآن، صار ممكناً بقْرُ بطنِ أيّ شخص وتقطيعُ أوصاله لا بجرم التحريض على التمرّد فحسب، بل إن قال أو كتب ما «يتخيّل» أو يشرح فيه «أمنيتَه أو رغبته أو محاولته» إيذاء الملك، أو يعلن من خلاله أنّ الملك مهرطق أو مغتصب للعرش أو طاغية أو منشقّ عن الكنيسة، أو يقول «كلمات تجرّد الملك من كرامته». وصل عدم اليقين في المحاكم آنذاك حدّاً ارتعب معه أطباء هنري من فكرة إعلان مرضه، خشية أن يتسبّب ذلك بإعدامهم! مع تعدّد زيجات الملك الفاشلة، والمصير

البغيض الذي لاقته زوجاته الواحدة تلو الأخرى، سُنَّت قوانين إضافيّة ضدّ الخيانة لإبقاء الجماهير خانعة تحت رحمة مزاجه المتقلّب، فبعد أن طلّق كاثرين ملكة آراغون وتزوّج آن بولين، أُعدِم كلّ من شكّك بشرعيّة الزيجة الجديدة بتهمة الخيانة. من ثمّ، بعد أن قُطِعَ رأس آن، طالت تهمة الخيانة كلّ من يعتقد بأنّ زواج هنري من كاثرين أو من آن بولين كان قانونيّاً، أو أنّ أبناءه من هذه أو تلك هم أبناء شرعيّون. أيّ شخص رفض أن يقسم على صحّة ما سبق، عدّ بدوره مذنباً بجريمة الخيانة العظمى!

قوانين الخيانة العليلة تلك نُقِضَت بعد موت هنري، وعادت إنجلترا إلى صيغة القانون الأصليّة لعام 1351، التي عرّفت الخيانة على أنّها «تخيُّلُ موتِ الملك، أو التآمر لتحقيق ذلك»، لكنّ الهفوات على صعيد الحقوق المهمّة، مهما كانت وجيزة، لا بدّ أن تترك ندباتها على القانون، إذ تتراجع الحماية التي يوفّرها بينما يشتدّ القمع غالباً. توسيع تعريف الخيانة على يد الملك ريتشارد الثاني في القرن الرابع عشر، كي يشمل الكلمات أو الأماني المحضة لم يدم طويلاً، لكنّه شكّل سابقةً أتاحت للملك هنري القيام بالمثل بعد قرن من الزمن. بعد انتهاء عهده، لم يُطبَّق قانونه هذا إلّا مرّات قليلة في الثلاثمئة عام التالية، لكنّ ذلك «ذكّر الناشرين والمطبعيّين بالمصير الذي ينتظر من يخرق القانون» كما قال المؤرّخ فريدريك سايبرت. «الفعل الصريح» سيُصبح ضروريّاً من جديد لإثبات تهمة الخيانة، لكنّه شرط يتحقّق بمجرّد كتابة أو طباعة موادّ تتناول موضوع الثورة، كما أنّ مجرّد مناصرة الكاتب أو المطبعيّ للفكرة تكفي لسوقه إلى حتفه، بغضّ النظر إن اندلع تمرّد بسببها أم لا.

مصير جون توين العاثر هو مثال على ما سبق، وهو مطبعيّ نشر كتيّباً غفلاً عنوانه «مقال عن تنفيذ العدالة»، يجادل كاتبه بأنّ الملك تشارلز الثاني يتحمّل المسؤوليّة أمام رعاياه، ومن حقّ الشعب أن يثور عليه لو رفض ذلك. محاكمة توين التي انعقدت عام 1664 في محكمة «أُولْد بايلي» في لندن كانت مثيرة للشفقة، إذ بدا توين مشوّشاً بسبب ما يدور حوله، ومنذهلاً من فكرة أنّ حياته معلّقة بخيط رفيع، فادّعى بأنّه «رجل فقير للغاية»، وبأنّه لم يقرأ الكتيّب المسيء المذكور، وتوسّل بأن «يحاكموه أمام الربّ» وبأن يتولّى محامٍ الدفاع عنه. أجابه رئيس المحكمة بأنّ الربّ موجود في القاعة، وبأنّ

«القضاة سيقدّمون له النصيحة» نظراً لعدم وجود محام يتولّى قضيّته. نصيحة القضاة لم تنفعه على ما يبدو، فقد أعلن رئيس المحكمة لهيئة المحلّفين بأنّ عنوان الكتيّب وحده كاف لإثبات تهمة الخيانة، وكلّ جملة في متنه هي «خيانة عظمى مطلقة لم أسمع بمثلها من قبل... ويا لها من أمر رهيب!».

قرار المحكمة كان معدّاً مسبقاً، فحكمت على توين بالإعدام لمجرّد أنّه طبع الكتيّب، من دون وجود ما يثبت أنّه حرّض على التمرّد، بل عدّت الكتيّب بحدّ ذاته بمنزلة إعلان الحرب على الملك، وكأنّ توين «حشد جيشاً لتنفيذ ذلك» وفقاً لما قاله محامي الادّعاء. بعد إدانة توين، أبلغه القسّ المسؤول عن السجن بأنّه قد ينقذ حياته لو سلّم كاتب المنشور للسلطات، لكنّه رفض بشهامة مدهشة سيسجّلها له التاريخ، قائلاً إنّه «من الأفضل أن يعاني شخص واحد فقط، على أن يعاني الكثيرون»، ودافع عن براءته وجهله باسم الكاتب حتّى النهاية: ضُرِبَ عنقه، وقُطِّع جسده إلى أربعة أقسام، ثمّ غُرِز رأسه على رمح فوق «لودغايت» وهي البوّابة الموجودة في أقصى الجهة الغربيّة من سور لندن، وعُرِضت أشلاؤه فوق بقيّة البوّابات.

في مثال آخر، قُطِع رأس ألجيرنون سيدني بسبب ما يمكن أن نسمّيها «أفكاراً خائنة». على العكس من توين البائس، كان سيدني شخصيّة مرموقة، فهو عضو في البرلمان، سبق له أن قاتل إلى جانب أوليڤر كرومويل و«ذوي الرؤوس المستديرة»[1] إبّان الحرب الأهليّة الإنجليزيّة، من ثمّ أصبح معارضاً صلباً لتشارلز الثاني بعد أن انتصرت الملكيّة. اعتقلته السلطات عام 1683 م بتهمة التآمر ضدّ الملك تشارلز، وعثرت بعد تفتيش منزله على مخطوط غير منشور عنوانه «نقاشات حول الحكومة»، وهو وثيقة جادل فيها سيدني ببلاغة لمصلحة حقّ الشعب باختيار نمط الحكومة، وحقّه بأن يثور عندما يخون الحاكم ثقته، وهو ما كان السبب في مثوله أمام المحكمة، نظراً لعدم

1- هم مناصرو البرلمان في الحرب الأهليّة الإنجليزيّة (1515-1642)، قاتلوا تحت قيادة أوليڤر كرومويل ضدّ الملك تشارلز الأوّل وأتباعه، بهدف فرض سيطرة البرلمان المطلقة على الإدارة التنفيذيّة في المملكة. لُقِّبوا بـ «ذوي الرؤوس المستديرة» (صفة تحقيريّة) لأنّهم كانوا يحلقون شعر رؤوسهم قصيراً جدّاً، في تناقض صارخ مع العادة السائدة آنذاك في بلاط تشارلز بترك الشعر مسترسلاً مجعّداً. المترجمة

وجود أدلّة أخرى تدينه. خلال المحاكمة، اعترض سيدني على استغلال ما يتسلّى به بمفرده لإدانته. «إنّه حقّ من حقوق الإنسان» قال، «أن يكتب بداخل مكتبه ما يشاء كمذكّرات شخصيّة»، وهي مذكّرات لن تسبّب ضرراً على الإطلاق لأنّها لن تُنشَر، لكنّ القاضي ردّ عليه بالقول: «لا تسبَّ الملك، لا في أفكارك ولا في غرفة نومك، وإلّا ستنقل العصافير ما قلتَ». أُعدِم سيدني، لكنّ العصافير طارت بعيداً، فقد قرأ الآباء المؤسّسون للولايات المتّحدة الأمريكيّة «نقاشات حول الحكومة» بحماس، وستوصَف هذه الوثيقة لاحقاً كـ «مرجع للثورة» في أمريكا.

قيود أخرى على حريّة التعبير في إنجلترا: أنوف مجدوعة، التحريض على التمرّد، وخطورة الحقيقة

لا بدّ أنّ إعدام كلٍّ من توين وسيدني كان مشهداً مروّعاً: رأسان يتدحرجان، وبطنان يُبقَران، بسبب كلمات وأفكار! لكن في خضم الجوّ السياسيّ المشحون في تلك الحقبة، لا بدّ أنّ ذلك المشهد الوحشيّ حرّض التمرّدَ بالأحرى عوضاً عن كبحه، فضلاً عن أنّ اللجوء إلى آليّة قانون الخيانة المعقّدة ضدّ كلّ من يثير المشاكل، لم يكن عمليّاً بالنسبة للسلطات، إن أخذنا بعين الاعتبار الانتشار الواسع للموادّ التي تتضمّن افتراءات. لذلك، لجأ كلٌّ من التاج والبرلمان إلى وسائل أقلّ قسوة، لإسكات المنتقدين وترهيب الجماهير: إن كان قطع الرؤوس وتقطيع الأوصال مستفِزّاً أكثر مما يجب، الأفضل إذن ضبطُ حرفة الطباعة، وحبسُ كتّاب المنشورات وتعذيبهم، خاصّة عندما ينطقون بالحقيقة.

أوّلاً، سيطرت الحكومة سيطرة مطلقة على مهنة الطباعة، من خلال «نقابة الناشرين». منذ عهد الملكة إليزابيث الثانية وحتّى القرن السابع عشر، كان من المستحيل طباعة أيّ شيء، بل لا يمكن لأيّ مطبعيّ أن يمارس حرفته، دون الحصول على موافقة مسبقة من النقابة، التي تمتّعت أيضاً بسلطة غير مشروطة للبحث عن المواد التي طُبِعت من دون رخصة وإتلافها، أو تلك التي تشكّل خطراً على السلطات الدينيّة أو المدنيّة، فضلاً عن اعتقال من

يخرقون هذا القانون وتدمير مطابعهم. قام موظفو نقابة الناشرين بزيارات مفاجئة متكرّرة لدور الطباعة اللندنيّة، كي يستطلعوا ماذا يُطبَع فيها، لكنّها مهمّة عرّضت حياتهم للخطر، إذ كثيراً ما هاجمهم أصحابها، فضلاً عن أنّ النقابة اضطرّت لدفع تكاليف الدعاوى التي ترفعها على أولئك المعتدين.

المواد المسيئة كانت تؤخذ إلى قاعة نقابة الناشرين عادة، وتُحرَق هناك، لكنّ النصوص الممنوعة تسرّبت من بين أصابع المفتّشين، كما حدث في عام 1579 مع منشور أثار غضب الملكة إليزابيث، يحمل عنواناً لافتاً هو: «اكتشاف ثغرة فاغرة قد تبتلع إنجلترا من خلال زواج فرنسيّ آخر، إن لم يمنعه الربّ القدير بجعل جلالتها ترى الخطيئة والعقاب الذي يليها». المحامي جون ستابس هو في حقيقة الأمر مؤلّف هذا المنشور الغفل، الذي كان صرخة من القلب ضدّ مشروع زواج الملكة إليزابيث من دوق آنجو، أخي ملك فرنسا.

لم تكن نوايا الملكة جديّة على الأرجح تجاه ذلك الارتباط –تراهن المقامرون في لندن على تحقّقه بـ«3 مقابل 1»[2]– لكنّ احتمال زواجها من كاثوليكيّ، بل وكاثوليكيّ فرنسيّ، كان كافياً لجعل أيّ بروتستانتيّ مثل ستابس يصاب بالجلطة الدماغيّة!

جادل منشور «الثغرة الفاغرة» بأنّ هذا الزواج سيعرقل مكاسب الإصلاح البروتستانتيّ، ولن يصبّ في مصلحة إنجلترا. فضلاً عن ذلك، احتدّ ستابس ضدّ الدوق الذي «يهسهس ويلثغ»، وتحدّث عن «عزيزتنا إليزابيث... التي تساق معصوبة العينين كحَمَل مسكين إلى المسلخ»، وقارن ذلك الارتباط بـ«الاقتران غير المتكافئ ما بين ثور أصيل وبغل هجين»، بالإضافة إلى أنّه –وكأنّ تلك المقارنات الانفعاليّة لم تكن كافية لإغضاب إليزابيث– امتلك من الوقاحة ما جعله يناقش قدرة الملكة ذات الستّة والأربعين عاماً على الإنجاب! لم تغضب إليزابيث من النقاط الواردة في الكتيّب فحسب، بل

2- كانت الرهانات تسلية شعبيّة في إنجلترا في ذلك العهد، تنظّمها قوانين ومراسيم عديدة، ويديرها أشخاص متخصّصون كأيّة مهنة أخرى. الرهان «3 مقابل 1» يعني أنّ المراهن سيحصل على ثلاثة أضعاف ما دفعه إن ربح الرهان. المترجمة

ثارت ثائرتها من صفاقة هذا الرجل الذي ينتمي إلى رعيّتها، ويتجرّأ على انتقاد قراراتها. لذلك، أصدرت ادّعاء مطوّلاً عنيفاً ضدّ الكتيّب، واتّهمته بـ«نشر الفتنة والتحريض على التمرّد... وإثارة خوف رعايا جلالتها على سلامتهم الشخصيّة»، وأمرت نقابة الناشرين بالبحث عن المطبعيّ الذي طبع الكتيّب، وإتلاف كلّ النسخ الموجودة. سرعان ما تمّ اعتقال ستابس، وحُكِم عليه بعد محاكمة سريعة بقطع يده اليمنى. قبل أن يُنفَّذ الحكم، قدّم ستابس اعتذاره لإليزابيث، معبّراً عن حزنه لأنّه أغضبها أكثر من حزنه على خسارة يده، وبعد أن قُطِعت يمناه مباشرة، رفع قبّعته بيده الأخرى السليمة وصاح: «ليحفظ الله الملكة!».

لقد عوقب ستابس بموجب قانون يجرّم «مَن يؤلّفون الكتابات التي تنطوي على قدح وتشهير بالغير، ويروّجون لها»، ولو أنّه نشر كتيّبه ذاك بعد عدّة عقود لعوقب بتهمة «التحريض على التمرّد» التي كانت إحدى أشدّ أدوات الرقابة كفاءة في إنجلترا، ولاحقاً (بأشكال مختلفة) في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وُلِدت هذه التهمة في دهاليز محكمة «قاعة النجم»[3] عام 1606 م، وتسبّبت بالجَلد والوسم وتقطيع الأوصال والحبس لمدّة غير محدّدة، كعقاب على الكلام الذي يعدّ إهانة للحكومة أو الكنيسة، حتّى ولو كان صحيحاً (أو لأنّه صحيح بالأحرى!). الفكرة هنا هي أنّ السلطات معصومة، إنّها موجودة من أجل مصلحة الشعب، ولا بدّ من حظر كلّ ما يقلّل من هيبتها، كما شرح قاضي القضاة الإنجليز جون هولت في قضيّة تتعلّق باتّهام الحكومة بالفساد عام 1704: «لا يمكن لأيّة حكومة أن تدوم، إن كان رأي الشعب بها سلبيّاً». الوقائع المثبتة ستثير ازدراء الشعب للحكومة أكثر ممّا تفعل الادّعاءات الكاذبة، وهو ما يحدو بالسلطات إلى إدانتها. عقوبة «التحريض على التمرّد» لم تَمسّ حياة الذين انتقدوا الحكومة، لكنّ أنوفهم المجدوعة، ووجناتهم الموسومة، وآذانهم المبتورة، كانت شهادة صارخة لا تُمحى عن مخاطر انتقاد السلطة الحاكمة.

3- اشتقّ اسمها من سقف القاعة المزيّن بنجوم مذهّبة، يترأسها مستشارو الملك الشخصيّون فضلاً عن القضاة. المترجمة

من أشهر قضايا «التحريض على التمرّد» في تلك الحقبة، تلك التي طالت المحامي البيوريتانيّ وهادم اللذّات الذي لا يكلّ ولا يملّ، وليام برين، الذي أقحمه هجومه على زينة الكنائس وعاداتها آنذاك في صراعات متكرّرة مع السلطات الكنسيّة والدنيويّة. كتابه ذو الألف صفحة المعنون بـ «هستريوماستيكس» Histriomastix (يُترجَم عادة إلى «محنة اللّاعب» أو «مأساة الممثّل») الذي نُشِر عام 1632، كان هجوماً هستيرياً على العروض المسرحيّة وغيرها من «الألاعيب التي لا تُطاق»، كالصيد، وطقوس الكريسماس، والرقص، لكنّه فُسِّر كهجوم على الملك تشارلز الأوّل وزوجته الملكة، اللذين شاركا بتمثيل مسرحيّة قبل فترة وجيزة من صدور الكتاب. حوكم برين أمام محكمة «قاعة النجم»، وأُجبِر على الإقرار بذنبه، من ثمّ وُضِع على عمود التشهير، وغُرِّم، وسُجِنَ، وقُطِعَت أذناه.

كان الأجدر بالمحكمة أن تقطع أصابعه، لأنّه استمرّ بالكتابة وإدانة شطط كنيسة إنجلترا، ووليام لود رئيس أساقفة كانتربيري، وسواه من الأساقفة، فحوكم مرّة أخرى بتهمة التحريض على التمرّد، وقُطِع جذمورا أذنيه، ووسِم خدّاه بالحرفين SL للدلالة على جريمته، وعوقب بالسجن مدى الحياة. في المرّة الأولى، بالكاد لفتت عقوبته الانتباه، أمّا خلال تطبيق العقوبة الثانية فقد اجتمع –ويا لدهشة السلطات!– حشد ضخم راقب ما يجري بهلع. صمود برين أمام هذه المعاملة القاسية، قوّى دعم الناس للبيوريتانيّين، وعداءهم لوليام لود وبقيّة الأساقفة.

المحرّك الأخير لقمع حريّة التعبير في إنجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان البرلمان ذاته، إذ حاول بعنف منع العامّة من معرفة مجريات جلساته، كما عاقب الإهانات التي تستهدفه أو تستهدف أعضاءه على السواء. ما يثير السخرية هو أنّ ذلك القمع تولّد من مطالبة البرلمان نفسه بحريّة الكلام ما بين جدرانه، وفي تعاملاته مع التاج! بدءاً من القرن الرابع عشر، كان خطيب مجلس العموم يفتتح الجلسة ملتمساً عفو الملك مسبقاً على أيّ شيء قد يزعجه في كلامه، خشية إغضابه. إبّان عهد هنري الثامن، تحوّل ذلك الالتماس إلى عريضة تطالب بحريّة النقاش في البرلمان، لم تحظَ بالاعتراف الرسميّ إلّا في عام 1689، عندما كفل

«قانون الحقوق» الإنجليزيّ أنّ «حريّة الكلام والمداولات في البرلمان لن تُنتهَك، وهي حقّ غير قابل للنقاش من قبل أيّة محكمة كانت، أو أيّة جهة خارج البرلمان».

من الجدير بالذكر أنّ تلك الضمانة لم تشمل المواطنين أو الصحافة، بل تمّ تكريسها مع تنامي قوّة البرلمان إلى تعطيل حريّة التعبير أكثر فأكثر. على الرغم من أنّ البرلمان عملياً يمثّل الشعب، لكنّه رفض مفهوم «مسؤوليّته أمام الشعب»، ممّا يساعدنا على أن نفهم لماذا سعى جاهداً إلى حظر التقارير التي تغطّي مجريات مداولاته، فقد حظر مجلس اللوردات كلّ التقارير عن النقاشات أو عمليّات التصويت التي تدور ضمنه، كما منع مجلسُ العموم الخطباءَ من نشر خطاباتهم دون إذن، لكنّه سمح في عام 1681 بإصدار تقارير رسميّة عن مجريات التصويت بداخله، بشرط أن تخضع لرقابة الأعضاء. على الرغم من تلك المحظورات كلّها، تسرّبت أخبار البرلمان باستمرار لأنّ الأطراف المتنافسة حاولت دائماً أن تحشد تأييد الشعب لمصلحة قراراتها، ونُشِرَت عادة فيما عُرِف بـ«نشرات أخبار المقاهي»[4]. ذات مرّة، ضُرِب أحد محرّري تلك النشرات الإخباريّة من قبل عضو في مجلس اللوردات، لم يرق له ذكره (بطريقة سلبيّة بلا شكّ) في أحد الأعداد. في عام 1667 م، حاكم مجلس اللوردات رجلاً يدعى وليام كار لأنّه نشر خبراً «فضائحيّاً وتشهيريّاً» في إحدى النشرات الإخباريّة، ممّا أثار استياء اللورد جيرارد

4- في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت «مقاهي القهوة» في مدن إنجلترا أشبه بنواد اجتماعيّة يلتقي فيها الناس (الرجال غالباً) لاحتساء القهوة وتبادل الأخبار حول الأحداث المحليّة والدوليّة، ونقاش موضوعات الفلسفة والعلوم الطبيعيّة، كما يربط المؤرّخون بينها وبين التقدّم الفكريّ والعلميّ في عصر النهضة، إذ يعدّونها بمنزلة فضاء بديل رديف للجامعات الرسميّة. فضلاً عن ذلك، كانت تلك المقاهي مكاناً يمكن للسياسيّين والتجّار وأصحاب المصالح أن يتابعوا أعمالهم ونشاطاتهم الماليّة والتجاريّة والسياسيّة منه، ويتلقّوا بريدهم فيه. كانت تلك المقاهي مفتوحة أمام الناس جميعهم، يمكن للزبون أن يحتسي القهوة ويقرأ الصحف وأن يبقى قدر ما يشاء لقاء بنس واحد فقط، وكان لكلّ مقهى مشهور «نشرة أخبار»، أي ما يشبه صحيفة خاصّة به، وزبائن دائمون، فضلاً عن سعاة ينقلون الأخبار من أرجاء المدينة ومن المرافئ ومن المقاهي الأخرى. المترجمة

ممثّل براندون. صدر الأمر بإحراق النشرة الإخباريّة المعنية، وعوقب كار بدفع غرامة، وبوضعه على عمود التشهير، وبحبسه فترة غير محدّدة.

أُقِرَّت قوانين الترخيص الإنجليزيّة وأُلغيَت مراراً، من ثمّ تمّ إلغاؤها نهائيّاً في عام 1694، وبعدها أصبح من النادر أن تعاقَب المعارضة المحضة بجرم الخيانة، إلى أن أعيد إحياء هذه التهمة مجدّداً إبّان عهد جورج الثالث في نهاية القرن الثامن عشر. مع ذلك، لم يكد يمر عام دون أن يواجه بضعة كتّاب أو خطباء أو ناشرين عاثري الحظّ، تهمةَ التحريض على التمرّد. في أواخر حقبة 1760، عندما نشر وليام بلاكستون كتابه الهامّ «تعليقات على قوانين إنجلترا»، كانت القاعدة قد ترسّخت: لن تُفرَض قيود مسبقة على الكلام، لكنّ الإجراءات القانونيّة ستُتَّخذ ضدّه بعد أن يُطبَع إن عُدَّ محرّضاً على التمرّد، وفي تلك الحالة كما كتب بلاكستون: «حريّة الصحافة، إن فهمناها على نحو ملائم، لم تُخرَق ولم تُنتَهك بأيّ شكل أياً كان».

البدايات الخجول للجدل المؤيّد لحريّة التعبير

الفوضى التي عمّت بريطانيا في القرن السابع عشر -الصراع الدينيّ، قطع رأس الملك بجرم الخيانة، الحرب الأهليّة... إلخ- حفّزت التفكير بطبيعة حريّة التعبير، والغاية منها، وكيف يجب تنظيمها. آنذاك، ظهرت الفكرة القائلة بأنّ حريّة التعبير وحريّة التفكير همّا بحدّ ذاتهما حقّ من حقوق الفرد، وأنّ دور الحكومة يتلخّص بحماية هذا الحقّ، لا باختزاله عشوائيّاً. حرص مناصرو هذه الفكرة بالدرجة الأولى على سلامتهم الشخصيّة وسلامة شركائهم، لكنّهم بدؤوا بصياغة جدالهم بتعابير تناولت حريّة التعبير كقيمة عالميّة تهدف إلى تطوير الأفراد، وكمكوّن من مكوّنات المجتمع العادل. توجّب على هذه المبادئ المثاليّة الانتظار إلى القرن التالي، قبل أن تجد طريقها إلى القوانين الناظمة لحكم الدول، فضلاً عن أنّ أشدّ الليبرتاريّين إخلاصاً للفكرة في ذلك العصر لم يشعروا بالراحة إزاء توجيه حريّة التعبير مباشرة ضدّ الدولة، لكنّ أولئك الذين قاوموا الرقابة وجدوا بحوزتهم قاموساً جديداً يفرض نفسه، وظّفوه في صراعهم.

نجم عن الثورة البيوريتانيّة والحرب الأهليّة الإنجليزيّة انهيارٌ غير مسبوق لسلطة الدولة على الصحافة في إنجلترا، على الرغم من أنّه كان وجيزاً وفوضويّاً. «بكلّ بساطة» كما تشرح المؤرّخة مارغريت جايكوب، «آليّة الرقابة -ككلّ ما عداها- انهارت تحت وطأة الحرب الأهليّة». إلغاء محكمة «قاعة النجم» عام 1641 حرّر مهنة الطباعة من السيطرة الملكيّة، أمّا «نقابة الناشرين» فقد غرقت في الحيرة والتخبّط. تلك الثغرة الحاصلة (استمرّت إلى أن أقرّ البرلمان ضوابط جديدة بعد فترة قصيرة)، سمحت بتدفّق موجة من المنشورات غير المرخّصة، تعدّ شكلاً أوليّاً للصحف سمّيت بـ «كتب الأخبار»، تزايد عددها من أربعة في عام 1641 إلى 722 في عام 1645، كما ازدهرت الكتيّبات التي تناول العديد من مؤلّفيها أسئلة من قبيل هل يجب تنظيم حريّة التعبير، أم لا؟ وكيف ينبغي أن يتمّ ذلك؟

بعض من أهمّ أولئك المؤلّفين كانوا أفراد تنظيم راديكاليّ معارض يُدعى لِڤلرز Levellers، ناهض الرقابة والتراخيص بلا هوادة، ودعم حريّة الدِين والسيادة العامّة. العديد من مؤلّفاتهم -تصفها المؤرّخة مارغريت آتود جَدسن بـ «الانطلاقة العظيمة الأولى في التاريخ للأفكار الديمقراطيّة»- جادلت من أجل «تخفيف القيود على الصحافة»، إذ لا يمكن للناس أن يتمتّعوا بالحريّة من دون أن «يتكلّموا ويكتبوا ويطبعوا وينشروا أفكارهم بحريّة». مع ذلك، حتّى وليام والْوين نفسه -وهو أحد أكثر أفراد اللڤلرز راديكاليّة- لم يستطع أن يحمل نفسه على اعتناق نظام يُسمَح فيه بقول «كلّ» الكلام. في كتابه «السامريّ الرحيم» عام 1644، جادل والوين ضدّ نظام التراخيص التي تصدرها الدولة، الذي أُعيد إلى حيّز التطبيق في العام السابق، مطالباً بحريّة الفكر وحريّة التعبير، لكنّه لم يكن مستعدّاً بعد لاعتناق الحريّة الكاملة. «الموادّ التي تعدّ خطرة أو فضائحيّة بالنسبة للدولة» كما يقول، «يجب أن تُحظَر بناء على قواعد عادلة صائبة».

في عام 1644 نشر الشاعر البيوريتانيّ جون ملتون كتاب «آيروباجيتيكا» Areopagitica، -لعلّه كان الهجوم الأقسى على الرقابة في تلك الحقبة- الذي ألّفه بعد أن وقع في مشاكل مع نقابة الناشرين، على إثر قيامه بنشر كتيّبات دون ترخيص، تدافع عن الحقّ بالطلاق بعد أن هجرته زوجته. جادل

ملتون في الآيروباجيتيكا بالدرجة الرئيسيّة لمصلحة «حريّة الطباعة من دون الحاجة إلى تراخيص»، وقدّم في الوقت نفسه دفاعاً مبهراً عن حريّة العقل والسعي غير المقيَّد إلى إيجاد الحقيقة من خلال «تصادم الآراء»، كما انتقد استبداد السلطات التي تصرّ على فرض مذهب فكريّ واحد.

مستنداً إلى حالات سابقة تمتدّ إلى اليونان القديمة (عنوان الكتاب مأخوذ من خطاب للخطيب اليونانيّ «إيسقراط»)، جادل ملتون بأنّ «ذاك الذي يدمّر كتاباً جيّداً، يقتل صورة الربّ كما تراها العين»، أمّا بالنسبة له هو شخصيّاً، فقد طالب بحريّة التعبير قائلاً: «هَبوا لي حريّة أن أعرف، حريّة أن أنطق، وأن أجادل كما يملي عليّ ضميري، قبل كلّ الحريّات الأخرى». هذا مثير للإعجاب، لكن هناك مآخذ عديدة عليه، تبدأ من استخدام ملتون لضمير المتكلّم، فالحريّة التي طالب بها لا تشمل إلّا الأفكار التي تنساب من عقول وأفواه البروتستانتيّين، ولا يوجد «قانون يسمح» بالتداول الحرّ لأفكار الكاثوليكيّين أو الملحدين أو غير المسيحيّين -أي معظم البشريّة!- بل يجب بالأحرى «اجتثاثها كليّاً». على الرغم من أنّه كان أيضاً معارضاً لا يلين للقانون الذي يفرض حصول أيّ منشور على موافقة مسبقة قبل طباعته، لكنّه وافق على ضرورة تدمير «الموادّ العابثة والافترائيّة»، معتبراً أنّ «النار والجلّاد هما أفضل الأدوات المتاحة بيد الإنسان للوقاية». يبدو أيضاً أنّ الحريّة التي دعا إليها ملتون، لا تشمل إلّا الكتب الجادّة وتلك الأكاديميّة، وليس صحافة العوام الناشئة. في عام 1651، تسلّم ملتون وظيفة «الرقيب الرسميّ» على كتابَي أخبار اثنين على الأقلّ!

قبل أن نتسرّع بالحكم على ملتون أو والوين، دعونا نتذكّر عدم وجود تقليد يدعم حريّة التعبير الشاملة في القرن السابع عشر، كما أنّ مطالبة كلّ منهما بقبول بعض أشكال التعبير المعارض أو غير المسموح به على خلفيّة قرون من الرقابة العنيفة، هي بحدّ ذاتها محاولة رائدة، سواء بجرأتها أو بمحاكمتها العقلانيّة. مجرّد المطالبة بحريّة التعبير والفكر كحقّ بحدّ ذاتها عُدَّت أمراً فائق الراديكاليّة وغير مسبوق، فضلاً عن أنّها ترافقت بخطر حقيقيّ على حياة من يدعو إليها.

لعلّ الهجوم الأقوى من نوعه لمصلحة حقّ الفرد بحريّة التفكير، جاءنا

من أمستردام. ففي كتابه «تراكتوس» أو «رسالة في اللّاهوت والسياسة» Tractatus Theologico – Politicus الصادر عام 1670، جادل الفيلسوف باروخ سبينوزا بأنّه يجب أن يُسمَح لأيّ فرد في الدولة الحرّة بأن «يفكّر كما يشاء، وأن يقول ما يفكّر به»، لأنّ كلّ شخص هو «سيّد أفكاره الخاصّة بموجب الحقّ الطبيعيّ المطلق». يستنتج سبينوزا أنّه «من المستحيل أن يخضع العقل كليّاً لسيطرة عقل شخص آخر»، وبالتالي لا فائدة ترجى من أن تحاول الحكومة ذلك، «فكلّما تعاظمت جهودها لحرمان الناس من حريّة التفكير، سيكرّرون المحاولة بعناد أكبر». بالتالي، «يمكن منح الحريّة دون عوائق، حريّة السلام العامّ، وحريّة العبادة، والحقّ بالسيادة... ولا بدّ من منحها إن كنّا نريد الحفاظ على هذه الأمور».

مع ذلك، لم يدافع سبينوزا عن المطالبة بإسقاط الحكومة، أو التمرّد على القوانين، أو حريّة التعبير التي قد «تحرّض كراهية الشعب للسلطات». يجب أن يكون الناس أحراراً بالمطالبة بالتغيير، لكن بواسطة الجدل العقلانيّ فقط. إن لم ينجح ذلك، إذن نقطة انتهى! أثار كتاب سبينوزا الذعر على الرغم من هذه الهفوات، إذ وصفته الكنيسة الكاثوليكيّة بأنّه «كتاب أُعِدَّ في الجحيم على يد يهوديّ مارق، وبمساعدة الشيطان»، فحُظِر –مع مؤلّفات سبينوزا الأخرى– ما لا يقلّ عن خمسين مرّة. لم تكن هذه المناسبة الأولى التي يتعرّض فيها سبينوزا للإخزاء بسبب أفكاره الناشزة، فقد عوقب قبل أربعة عشر عاماً تقريباً من نشر «التراكتوس»، بالحرمان الدينيّ من قبل الجالية اليهوديّة – البرتغاليّة في أمستردام.

في غضون ذلك، وعلى الضفّة الأخرى من المحيط الأطلسيّ، تبنّت المستعمرات الأمريكيّة كلّ القوانين الإنجليزيّة التي تحظر حريّة التعبير. «الشعب الأمريكيّ ببساطة» كما يعلّق المؤرّخ ليونارد ليڤي، «لم يفهم أن حريّة التعبير والتفكير تعني حقّاً متكافئاً له وللآخرين، خاصّة أولئك الذين يكره أفكارهم».

أقيمت إحدى أولى محارق الكتب في بوسطن عام 1650، حيث أحرق

المدّعي العامّ كتابَ وليام بينشون «ثمنُ خلاصنا الجدير بالتقدير» لأنّه «عاصٍ» و«غير صحيح» و«هرطوقيّ». بينشون، وهو تاجر فراء ثريّ وأحد أجداد الروائيّ توماس بينشون، كان معارضاً ضارياً للبيوريتانيّين الذين يديرون مستعمرة ماساشوستس باي، وكتابه الصغير المكثّف ذاك لم يسهّل الأمور، إذ إنّه لم يكتفِ بالتشكيك في العديد من مبادئ اللّاهوت البيوريتانيّ، بل أقدم على ما هو أسوأ: تحدّى احتكار الكهنوت المحليّ لتفسير الكتاب المقدّس، وطالب ضمنيّاً بالتسامح الدينيّ، وهو ما عدّه البيوريتانيّون تهديداً مباشراً لهم، لكنّ بينشون نجح بالهرب إلى إنجلترا قبل أن تتفاقم الأوضاع أكثر وتتعرّض حياته للخطر.

أوّل صحيفة متعدّدة الصفحات في المستعمرة حملت عنوان «الوقائع العامّة، الأجنبيّة والمحليّة»، لكنّها أُغلِقت في عام 1690 بعد أن نشرت عدداً واحداً فقط، بحجّة طباعته دون الحصول على ترخيص. السبب الحقيقيّ كان على الأرجح استياء حاكم ماساشوستس من مضمون المقالات، بما فيها مقال يتّهم ملك فرنسا بإقامة علاقة جنسيّة مع كنّته، خدش حياء أفراد الرعيّة المرهف من وجهة نظر الكهنوت البيوريتانيّ، ولم تصدر أيّة صحيفة أخرى في بوسطن إلّا بعد عشرة أعوام. ناشر «الوقائع العامّة، الأجنبيّة والمحليّة»، بنجامين هاريس، كان ضحيّة مشكلات قانونيّة طيلة سنوات على خلفيّة القصص التي يغطّيها، ولم يكن هذا المأزق الأخير الذي يواجهه. قبل انتقاله إلى ماساشوستس، عوقب في إنجلترا بوضعه على عمود التشهير ومن ثمّ بالسجن لنشره مقالاً دعا فيه إلى حلّ البرلمان، وبعد أن عاد إلى هناك في عام 1695، استأنف نشر المقالات التحريضيّة واعتُقل عدّة مرّات.

بأيّ حال، الأزمة الأسوأ التي عكّرت النسيج الاجتماعيّ في ماساشوستس، كانت «محاكمات الساحرات» بين عامي 1692-1693، حين اتُّهِم مئات الأشخاص بممارسة السحر وأُحرِق عشرون منهم. قلّة من الأشخاص تجرّأت آنذاك على انتقاد هستيريا المستعمرة الدمويّة، وكان أشجعهم على الإطلاق توماس مول، وهو كويكريّ سيُصَنَّف لاحقاً على أنّه أوّل مناصر لحريّة الصحافة في أمريكا. بعد عامين من انتهاء المحاكمات، كتَبَ مول «الحقيقة كما تُقدَّم وتُصان وفقاً لشهادة الأنبياء المقدَّسين، يسوع

وحوارِيّيه، كما سُجِّلت في الكتب المقدّسة»، شنّ فيه هجوماً لاذعاً -وممّلاً كما يوحي عنوان الكتاب- على نبلاء المستعمرة الذين قادوا محاكمات الساحرات، وتركوا الأمور تخرج عن نطاق السيطرة، قائلاً إنّ الربّ سيتدخّل في الوقت الملائم وسيطبّق انتقامه الخاصّ. تمّ اعتقال مول على الفور، وأُحرِق كتابه، ثمّ سجن لمدّة عام. أثناء محاكمته، وجّه القضاةُ هيئةَ المحلّفين لاتّخاذ قرار بإدانته لكنّهم رفضوا، وقرّروا أنّه غير مذنب. عندما طُلِب منهم تبرير قرارهم، قال الناطق باسمهم إنّ «القساوسة» هم من يجب أن ينظروا في القضيّة، وليس القضاة ولا المحلّفين المدنيّين.

لم يتطرّق أحد إلى حريّة الصحافة آنذاك، أوّلاً لأنّ محاكمة مول عُدَّت على ما يبدو مسألة تتعلّق بضمير هيئة المحلّفين الدينيّ، وثانياً بسبب أدائه المسرحيّ العاطفيّ خلالها. مرّة أخرى أذكّر بأنّه لا مفردة «حريّة التعبير» ولا العقليّة اللّازمة لها كانت موجودة في ذلك العصر، ولا دليل على أنّ مول -الذي آمن بالساحرات في الواقع- كان يفكّر بـ«حريّات» تتعدّى حريّته الشخصيّة، وربّما حريّة بقيّة الكويكريّين، لكنّ الحكم ببراءته، واستعداد هيئة المحلّفين لتجاهل تعليمات القضاة، أشعلا بارقة صغيرة من الضوء أنارت درباً طويلاً جدّاً نحو حريّة التعبير في أمريكا.

***

الفصل الرابع

الثورة والسيطرة في القرن الثامن عشر

اختبر القرن الثامن عشر فكرة حريّة التعبير، ولم تعجبه النتائج. إبّان تلك الحقبة، تعاظمت الضغوط لفتح أبواب النقاش الحرّ دون قيود، وقادتها غالباً جماعاتٌ تسعى إلى الفوز بالسلطة، لكنّ تلك الجماعات ذاتها أوصدت الأبواب ما إن تحقّقت أهدافها السياسيّة. نحن ندين بالفضل للقرن الثامن عشر على صعيد مرتكزات أساسيّة، كـ«التعديل الأوّل للدستور الأمريكيّ»[1]، و«إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الفرنسيّ، على الرغم من أنّ المبادئ العامّة التي شرحتها هاتان الوثيقتان، لم تصبح حقيقة واقعة إلّا بعد انقضاء زمن طويل.

شهد المجتمع تغيّرات جوهريّة آنذاك، تفوق مقدرة أيّ فرد على التأثير بها سلباً. الانتشار غير المتكافئ للرخاء وللتعليم، بدء الهجرة الكبرى من الأرياف إلى المدن مع انطلاق الثورة الصناعيّة، وتدفّق المعلومات عبر الحدود وعبر طبقات المجتمع، كلّ هذا أدّى إلى زعزعة أساسات المؤسّسات، وأدّت التحوّلات الجديدة إلى إضعاف المبرّرات القديمة التي بُنيَت عليها سلطة الدولة. سرعان ما تأجّجت الروح الثوريّة في كلّ مكان، واندلعت الثورات على أرض الواقع، وحرّضت الناس على المطالبة بالمزيد

1- تمّ إقراره في عام 1791، ومنع الحكومة الأمريكيّة من سنّ أيّ قانون ينظّم إنشاء الأديان، أو يمنع ممارسة أيّ دين بحريّة، أو يقيّد حريّة الصحافة أو حريّة التعبير أو حريّة التجمّعات، أو حريّة مطالبة الحكومة بإعادة النظر في قرار سبّب ضرراً عامّاً. المترجمة

من الإصلاحات. ردّاً على ذلك، حاول النظام البريطانيّ والنظام الجديد في كلّ من فرنسا وأمريكا بجنون أن يحافظا على السلطة، من خلال تقييد حريّة الصحافة وحقّ الأفراد بالتعبير. «الكلام» لم يحظَ يوماً إلّا بحماية جزئيّة عابرة من قبل القانون، لكنّ «حريّة التعبير» تحوّلت إلى مطلب توحّد الناس حوله، وطالب مناصروها – من كتّاب المنشورات المشهورين والمغمورين على السواء – بالتغيير السياسيّ، رافعين أصواتهم للمرّة الأولى كي يجادلوا لمصلحة هذا الحقّ.

«الحكّام الخبثاء وحدهم يخافون ما يُقال عنهم»، كما كتب مؤلِّفا المقالات المعروفان معاً باسمهما المستعار «كاتو»[2]. لا شكّ في أنّ الخوف ساد آنذاك، فالمفهوم الذي ينصّ على أنّ الحكومات تستمدّ سلطتها من المحكومين، وأنّها مسؤولة عن أفعالها أمام الشعب، شكّل تهديداً مباشراً للسلطة القائمة، لذلك انطلقت آلة القمع بأقصى طاقتها علّها توقف انتشار تلك الأفكار. في عام 1755 على سبيل المثال، مُنِع الصحفيّون من تغطية مداولات البرلمان الإنجليزيّ المتعلّقة بتمرّد المستعمرات الأمريكيّة، ومنعتْ كلٌّ من إسبانيا، روسيا، باڤاريا، والنمسا كلَّ الكتابات التي تدور حول الثورة الفرنسيّة، كما حُظِرَت كلّ الكتب القادمة من فرنسا أحياناً. الأحداث التي وقعت في فرنسا آنذاك روّعت الحكومة البريطانيّة، إلى درجة أنّها سجنت مطبعيّاً لقيامه بنشر كلمات أغنية شعبيّة تحتفل بسقوط الباستيل، وحاكمت مجنوناً بجرم الخيانة لأنّه تنبّأ بسقوط الإمبراطوريّة البريطانيّة.

مع ذلك، تشابهت الأنظمة ما قبل الثورة وما بعدها كثيراً! في عام 1792، أي بعد ثلاث سنوات من إعلان الثورة الفرنسيّة بأنّها تكفل حريّة التعبير وحريّة الصحافة، عادت الرقابة بقوّة، فأُحرِقت الكتبُ، وحوكم الكتّاب

2- ما بين 1720 و1723، اشترك كلٌّ من جون ترنشارد وتوماس غوردون بكتابة سلسلة من 144 مقالاً أسبوعيّاً، نُشِرت في صحيفة «لندن جورنال»، واستعملا الاسم المستعار «كاتو» كأنّهما كاتب واحد (تيّمناً برجل الدولة الرومانيّ الذي تحدّى يوليوس قيصر)، تناولا فيها قضايا عديدة من بينها حقّ الفرد بالقتال ضدّ امتيازات الشركات، والثورة على الطغاة. سأشير إلى «كاتو» هنا بضمير المفرد، جرياً على عادة الأدبيّات التاريخيّة المختلفة. المترجمة

الذين لا يوالون النظام وأُعدِموا. في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، في عام 1798 -أي بعد بضع سنوات فقط من الاحتفال بإقرار التعديل الدستوريّ الأوّل- أقرّ الكونغرس قانوناً يتعلّق بالتحريض على التمرّد، حوّل معظم أشكال المعارضة السياسيّة إلى جريمة. عندما أُلغي هذا القانون، أصدر الرئيس توماس جيفرسون عفواً عن أولئك الذين أدينوا بسببه، لكنّه سعى سرّاً إلى تقديم من انتقدوه إلى المحاكمة.

هناك هوّة واسعة ما بين الجدل الذي يطالب بحريّة التعبير، وتبنّيها كسياسة حكوميّة، وغالباً ما ينسى أولئك الذين يقاتلون في سبيل الوصول إلى السلطة، أنّ حقّ خصومهم بحريّة التعبير جدير بأن يُصان، لأنّ «حريّة التعبير هي حصن الحريّة، إنّهما تزدهران معاً وتموتان معاً» كما كتب كاتو في عام 1721 م. القرن الثامن عشر شهد في آن واحد ازدهارَ مبادئ التسامح وموتَ الكثيرين، لأنّهم قالوا أو كتبوا ما يجول في خاطرهم.

قمعُ «إملاءات العقل الطبيعيّة» في بريطانيا

تناقضات الرقابة في بريطانيا، أذكت مفاهيم متضاربة حول طبيعة سلطة الحكومة وحريّة الفرد. على أحد طرفي هذا الجدل، نجد مثيري الشغب ذوي الشعبيّة الواسعة، مثل «كاتو» الذي نهل من أفكار جون لوك وغيره من الفلاسفة، وأكّد أن كلّ شخص يتمتّع منذ الولادة بحريّات طبيعيّة لا يجوز مصادرتها، ولا يمكن للحكومة أن تقيّدها إلّا في حالات استثنائيّة. هذه الحريّات تتضمّن الحقّ بـ«السعي خلف ما يمليه العقل، وأن يفكّر المرء بما يريد، ويتصرّف كما يفكّر»، وكذلك حقّ المواطنين بإنهاء الاستبداد من خلال فضح استغلال الحكومة لهم. المنشورات التي تروّج لتلك الأفكار كانت تُرمى على الطاولات في الحانات والمقاهي، وأضيفت إليها في نهاية القرن تقريباً أعمال توماس باين (1737-1809) التي تناولت موضوع الثورة، وحظيت بشهرة واسعة للغاية. أفكار كاتو وباين وسواهما حرّضت الجماهير المتململة، وكانت مشؤومة بالنسبة للتاج والبرلمان.

على الطرف الآخر من الجدل، وُجِدت شخصيّات عديدة تمثّل النظام

المحافظ، كالقاضي المتنفّذ وليام بلاكستون، الذي وافق على أنّ القانون يجب أن يحمي الحقوق الأساسيّة غير القابلة للنقض، لكنّه كتب في الوقت نفسه أنّ الحريّة الفرديّة الطبيعيّة هي حالة «همجيّة ومتوحّشة»، وهي بكلّ تأكيد ليست محبّذة بقدر «طاعة القانون والانصياع له»، لأنّ المجتمع المنظَّم يتطلّب «الخضوع للتراتبيّة، بحيث يميّز الناس أولئك الذين يفوقونهم مرتبة كي يقدّموا لهم الاحترام والطاعة الواجبة». بمعنى آخر، يعتمد استقرار المجتمع على أن تدرك كلّ طبقة موقعها، وأن تبقى فيه. بالتالي، «التجديف، أو الّلاأخلاقيّة... أو التحريض على التمرّد» لا تعكس الحريّة الفرديّة، وإنّما هي شهوات يجب معاقبتها (بعد محاكمتها) بغية «الحفاظ على السلام والنظام الحَسَن، على صعيد الحكومة والدِين». يجب أن يكون الناس أحراراً بقول ما يشاؤون دون أن يطلبوا إذن الحكومة أوّلاً، لكنّ كلامهم قد يتحوّل إلى جريمة إن قوّض احترام السلطات.

إلغاء شرط الحصول على ترخيص قبل الطباعة في عام 1694، أدّى إلى فيضان من الصحف والمطبوعات المختلفة، خاصّة في شارع ويست ستريت، ذلك الزقاق اللندنيّ الفقير الذي ينشط فيه الكتّاب والناشرون والمطبعيّون المتواضعون. «الحريّة للجميع» لم تدم طويلاً مع ذلك! مستنكرة «شرور الافتراءات الزائفة والشائنة تلك، التي تضرّ بأيّة حكومة»، حثّت الملكة آن البرلمانَ في عام 1712 على إنهاء مهنة الصحافة، وهو ما حاول البرلمان تطبيقه من خلال فرض سلسلة من «مراسيم الأختام الضريبيّة»[3]. معبّراً عن قلقه بسبب قوانين الصحافة هذه، كتب جوناثان سويفت –وهو

3- هدفها الأساسيّ جمع العائدات الضريبيّة من المستعمرات الأمريكيّة لتمويل الجيش البريطانيّ المتمركز في أمريكا الشماليّة. صدر أوّلها في عام 1765، وفرض أن تتم طباعة كلّ المنشورات والوثائق الرسميّة وغير الرسميّة في أمريكا، سواء كانت العقود أم الصحف أم الكتب أم التقاويم السنويّة أو حتّى ورق اللعب... إلخ، على أوراق ممهورة بـ«الختم الضريبيّ» الخاصّ، تشتريها المستعمرات بالجنيه الإسترلينيّ حصراً. لم تحظ هذه المراسيم برضا المواطنين في المستعمرات، بل عدّوها خرقاً لحقوقهم الدستوريّة لأنّهم يدفعون الضرائب في هذه الحالة للتاج دون أن يكون لهم ممثّلون في البرلمان البريطانيّ، ممّا أدّى إلى حركات احتجاجيّة واسعة وتمرّد عارم، ساهم في نهاية المطاف بنشوب الثورة الأمريكيّة. المترجمة

أحد قاطني شارع ويست ستريت- إلى صديق له قائلاً: «هل سمعتَ أنّهم أعلنوا عن موت ويست ستريت وزواله في الأسبوع الماضي؟! لا أعرف كم سيصمد!». لقد صمد طويلاً كما اتّضح، على الرغم من أنّ الضرائب أصبحت مرهقة للغاية، ممّا جعل الكتّاب المأجورين كجوناثان سويفت، دانيل ديفو، وهنري ميدلنغ أكثر تساهلاً بقبول الرشاوى ممّا هم عليه أصلاً، كما أنّ الناشرين استغلّوا دهاليز القانون الجديد بدهاء، فاستمرّت عمليّة الطباعة، وسرعان ما تحوّل غْرَب ستريت من بقعة جغرافية، إلى مصطلح يختصر كلّ أنواع النشر الوضيعة.

فضلاً عن ذلك، لجأت الحكومة البريطانيّة إلى استخدام سلاح الاتّهام بالتحريض على التمرّد، والدعاوى البرلمانيّة، ضدّ من يثيرون المشاكل بأقوالهم أو كتاباتهم، وفرضت على الكتّاب والناشرين الحبس والغرامات وغيرها من العقوبات التي تحطّ من كرامتهم. هنا، وجدت عبارات بلاكستون «الخضوع الواجب للمرتبة» و«الحفاظ على النظام الحَسَن على صعيد الحكومة والدِين» طريقها إلى التنفيذ. لقد تداخلت تلك الأفكار مع المفهوم القائل إنّ طاعة الملك -أو الحكومة كلّها بالأحرى- واجبة، فضلاً عن أنّه ينبغي احترامه احتراماً صريحاً، فنقده ينتهك خطّة الربّ التي أعدّها للمجتمع المنظَّم تنظيماً حَسَناً. النبرة شبه الدينيّة في تهمة التحريض على التمرّد، تتوضّح لنا من قضية شهيرة عام 1735 في مستعمرة نيويورك (التي طبّقت القانون الإنجليزيّ آنذاك)، حيث اتُّهم الصحفيّ جون بيتر زنغر بتحقير حاكم المستعمرة، وقيل لهيئة المحلّفين إنّ الكلمات التي تهين مسؤولاً حكوميّاً -حتّى ولو كانت صحيحة- هي «أسوأ» من تلك التي تهين مواطناً عاديّاً، لأنّها تؤذي الحكومة في هذه الحالة، وهنا استشهد المدّعي العامّ بالقديس بولس، الذي قال إنّ انتقاد الدولة هو جريمة بحقّ الربّ: «لأَنَّهُ مَكْتُوبٌ: رَئِيسُ شَعْبِكَ لاَ تَقُلْ فِيهِ سُوءًا» (سفر أعمال الرسل 23: 5).

المبدأ الذي ينصّ على أنّ الملك وحكومته هما فوق النقد، وبوسعهما أن يسجنا أيّ شخص يثير استياءهما، أدّى إلى انعقاد المحاكمات باستمرار بتهمة التحريض على التمرّد، وترافقت تلك المحاكمات غالباً بالغارات والتفتيش والحبس قبل صدور الحكم، إمعاناً بالترهيب. لم يُسمَح لهيئة

المحلّفين إلا بأن تقرّر هل طُبِعَت الموادّ المسيئة أم لا، أمّا القضاة (أعضاء في الحكومة بطبيعة الحال) فهم من سيقرّرون إن كانت تلك المطبوعات قانونيّة أم لا، وبالتالي تزايدت وتيرة الإدانات. ثار غضب هيئة المحلّفين أحياناً، ورفضت القيام بدورها ذاك، كما حدث في محاكمات «جونيوس» الشهيرة ما بين عامي 1769-1770. «جونيوس» هو الاسم المستعار لشخص كتب رسالة لاذعة وجّهها إلى الملك جورج الثالث، انتقده فيها، وحذّره من احتمال نشوب ثورة. نُشِرت تلك الرسالة في صحيفة هنري وودفول «the Public Advertiser»، ونفدت الطبعة بأكملها خلال ساعات، من ثمّ نُشِرَت الرسالة في خمس صحف أخرى. لم تعثر الحكومة مطلقاً على جونيوس ذاك، فصبّت غضبها على الناشرين الستّة وعلى بائع كتب في شارع بيكاديللي، شاء حظّه العاثر أن يبيع نسخة من إحدى الصحف المذكورة إلى موظّف حكوميّ، واتّهمتهم جميعهم بالتحريض على التمرّد.

أُدين بائع الكتب مباشرة، أمّا المحاكمة التالية فمثُل فيها وودفول، وافترض المدّعي العامّ أنّها ستكون في غاية السهولة بدورها، لكنّ هيئة المحلّفين الجديدة لم تتعاون معه كثيراً، بل أحرجته: في تحدٍّ لتوجيهات القاضي، أعلنت هيئة المحلّفين أنّ وودفول مذنب بـ «طباعة ونشر الرسالة فقط»، فدبَّت الفوضى في مجريات المحاكمة، وهو ما أنقذه من السجن في نهاية المطاف. محاولة إعادة المحاكمة فشلت، لأنّ أحد أعضاء هيئة المحلّفين غادر حاملاً معه النسخة الوحيدة التي تملكها الحكومة من عدد صحيفة وودفول ذاك. لاحقاً، خلال محاكمة اثنين من الناشرين المذكورين، أعلنت هيئة المحلّفين إعلاناً صريحاً أنّهما «ليسا مذنبَين»، فاتّخذت الحكومة قراراً حكيماً بالحدّ من خسائرها، ولم يمثل الناشرون الثلاثة الآخرون أمام القضاء.

نقلت الصحافة المحليّة مجريات رفضِ أفراد هيئة المحلّفين لإدانة ابن بلدهم، لحظة بلحظة. تلك التغطية الصحفيّة ضخّمت مشاعر الجماهير، وأوضحت بجلاء أنّ تهمة التحريض على الخيانة لم تعد سلاحاً موثوقاً ضدّ انتقاد الحكومة، لكنّ هذا لا يعني أنّها سلاح ميت، فقد استمرّت المحاكمات والإدانات في طول البلاد وعرضها، كما أنّ احتمال أن يعاقب المرء بالسجن

أو بالغرامة أو بعمود التشهير لأنّه انتقد الحكومة أو نشر «قصيدة» لا توحي بالموالاة، جعل الكثيرين يطبّقون الرقابة ذاتياً على أنفسهم. تخيّلوا ما حصل عندما مَثُلَ جيمس مونتغومري، وهو شاعر وناشر صحف إسكتلنديّ، أمام المحكمة لأنّه طبع كلمات أغنية عنوانها «أغنية وطنيّة ينشدها كاهن من بلفاست»، تحتفل بانطلاق الثورة الفرنسيّة. نشر مونتغومري تلك الأغنية عام 1794، أي بعد عامين من تأليفها، وبعد عام من اندلاع الحرب بين بريطانيا وفرنسا، وهو السبب الأهمّ في إدانته. قال القاضي لهيئة المحلّفين إنّ الأغنية كانت بريئة نوعاً ما عندما نُشِرت للمرّة الأولى (أي إبّان فترة السلام النسبيّ بين البلدين)، لكنّ تغيّرَ الظروف يجعلها «تحريضيّة للغاية»، فقد تُفَسَّر على أنّها تروّج لهزيمة إنجلترا، وبالتالي فهي ضدّ القانون. مدفوعين بحمّى الحرب بلا ريب، وافق أعضاء هيئة المحلّفين على ما قاله القاضي، وذهب مونتغومري إلى السجن.

من أكثر الشخصيّات إثارة للاهتمام، التي استهدفَتها الملاحقة القانونيّة باستمرار بتهمة التحريض على التمرّد، عضو البرلمان الراديكاليّ الكاريزميّ المشاغب جون ويلكس (1725–1797)، الذي حوّلته عقوبات حكومة الملك جورج الثالث وسوء معاملتها له، إلى بطل حريّة الصحافة على ضفّتي الأطلسيّ. ويلكس كان عبقريّاً يفور بالطاقة، حوّل جلسات محاكماته إلى استعراضات للتسلية. بعد أن التقاه المؤرخ إدوارد غيبسون، وصفه –كما وصفه آخرون آنذاك– بـ «رجل ملطّخ بالرذائل كلّها»، «مهرطق وسوقيّ»، «مصمّم على استغلال زمن الخلافات هذا كي يجمع ثروة». مع ذلك، اضطرّ غيبسون –ذلك النبيل المثقّف– إلى الاعتراف بأنّه «لم يلتقِ بصحبة أفضل من ويلكس إلّا فيما ندر»، وأنّ هذا الأخير هو «صاحب فطنة وطرافة لا متناهية». نادراً ما يكون اللّاعبون الأساسيّون في قضايا الحقوق المدنيّة، شخصيات يُقتدى بها. بالمثل، نادراً ما يكون أولئك الذين يقضون حياتهم خاضعين للقوانين خضوعاً مطلقاً، مستعدّين للإقدام على مخاطرة بغية إحداث تغيير. ويلكس لم يكن مثالاً يُحتذى للاستقامة، وشخصيّته كانت مزيجاً مغناطيسيّاً من الأسلوب الاستعراضيّ والانتهازيّة، لكنّه تمكّن من حفر أخاديد جديدة في واجهة العصمة التي تتسلّح بها الحكومة.

طامحاً إلى جني بعض المال وزيادة شعبيّته بعد أن انتُخِب عضواً في البرلمان، أسّس ويلكس صحيفة «نورث بريتون» North Briton عام 1762، واقتبس في العدد الأوّل منها عن كاتو: «حريّة الصحافة هي حقّ بالولادة لكلّ بريطانيّ، ومن الإنصاف وصفها بأنّها أمنع حصن للحريّات في هذا البلد، ولطالما ارتعب منها الوزراء السيّئون جميعهم». فصاحته المميّزة، وهجومُه الذي لا يلين على أعدائه في الحكومة، وجدا صدىً بين الناس، وسرعان ما أخذت «نورث بريتون» تصدر بطبعات أسبوعيّة ضخمة. عندما سُئلَ ويلكس عن الحدّ الذي بلغته حريّة الصحافة في إنجلترا، أجاب: «لا يمكنني أن أخبركم، لكنّني أحاول أن أعرف!». وجد الإجابة عام 1763 مع صدور عدد نورث بريتون الخامس والأربعين، الذي قرّع فيه الملكَ وبعضَ الوزراء على عدم كفاءتهم بإدارة قرار إنهاء حرب السنوات السبع. اعتقاله هو وعشرات الأشخاص الذين يعملون بطباعة الصحيفة وبيعها، أطلق سلسلة من المعارك تحت قبّة البرلمان وفي قاعات المحاكم حظيت باهتمام شعبيّ واسع، وبذل ويلكس في كلٍّ منها أقصى جهوده بغية كسب تعاطف الناس معه. عندما تمكّن من تخليص نفسه أخيراً من سجن برج لندن بفضل ثغرة قانونيّة، رافقه عشرة آلاف شخص من مناصريه المتحمّسين إلى منزله وهم يهتفون: «ويلكس والحريّة!»، لكن لا مجال للشكّ بقرار المحكمة: بعد سلسلة من الجلسات، عُدّ العدد الخامس والأربعون تحريضاً على التمرّد، وصدر الأمر بإحراقه.

حظّ ويلكس لم يسعفه عندما عُرِضَ كتاب غير منشور عنوانه «مقالة عن المرأة» في جلسة للبرلمان، وهو محاكاة تهكميّة لعمل الشاعر ألكساندر بوب «مقال عن الرجل»، اشترك ويلكس في تأليفه (إليكم نموذجاً عن محتواه الفجّ: «لنمارس الجنس بما أنّ الحياة لن تقدّم لنا أكثر / من بضع مضاجعات قبل أن نموت»). لم يحظَ الغلاف لا بإعجاب البرلمان ولا الملك، إذ إنّه يصوّر قضيباً ضخماً وصفته مقدّمة الكتاب بأنّه العضو التناسليّ لأحد الأساقفة. ممّا يثير الفضول أنّ الكتاب قُرِئ بأكمله أمام مجلس اللوردات الذي اتّهم ويلكس بالتجديف، ففرّ إلى فرنسا حيث صدر الحكم بإدانته غيابيّاً. عاد ويلكس إلى إنجلترا مفلساً وجائعاً للشهرة

في عام 1768، حيث انتُخب عضواً في البرلمان مرّة أخرى، وسُجِن بسبب تهمته القديمة، فتابع وخز أعدائه بقلمه من زنزانته، وحرّض اعتقاله ما عُرِف بـ «شغب حقل القدّيس جورج». طُرِد ويلكس مجدّداً من البرلمان، لكنّه عاد ثانية إلى صفوف مجلس العموم بوصفه أحد أكثر الأعضاء شعبيّة... إلى أن طُرِد مجدّداً! عندها انخرط في المشهد السياسيّ اللندنيّ، وأصبح عضواً في بلديّة لندن، وحشد عصابة من مؤيّديه كي يناصروا جهوده (التي نجحت) بالحصول على إذن مطلق للصحف بنقل مجريات مجلس العموم.

تقلّبات حياة ويلكس لم تنته هنا، لكنّ تفاصيلها لا تهمّنا كثيراً بقدر ما تهمّنا صورته. من وجهة نظر العديد من أعدائه -وهم محقّون بها- كان ويلكس رجلاً خسيساً مثيراً للشغب، أمّا برأي من يدعون إلى حريّة التعبير وأولئك الذين ينتقدون استغلال السلطة، فقد كان مُلِهماً لا يعرف الخوف، مستعداً لرمي نفسه بين براثن الحكومة المحافظة المصمّمة على حراسة امتيازاتها، وسجن من يعارضونها. جنباً إلى جنب «جونيوس»، أصبح اسم ويلكس مرادفاً للشجاعة بين قادة الثورة الأمريكيّة، واستلهمت المستعمراتُ تحديّه للبرلمان والتاج عندما تمرّدت على وطنها الأمّ إنجلترا.

في إنجلترا، المناصرُ الأشدّ حماساً للثورة الأمريكيّة، وأكثر كتّاب المنشورات تأثيراً وجرأة بلا منازع، كان توماس باين. ألّف كتابه المعنون بـ «المنطق السليم» إبّان وجوده في المستعمرات الأمريكيّة عام 1776، وشنّ فيه شجباً مباشراً للملكيّة ودفاعاً صريحاً عن استقلال أمريكا عن الحكم البريطانيّ. حظي الكتاب بشعبيّة واسعة للغاية، كما اقتبسه توماس جيفرسون مطوّلاً عندما كتب «إعلان الاستقلال» لاحقاً في العام نفسه. كرّس باين شهرته لدعم الثورة الفرنسيّة بعد أن عاد إلى إنجلترا، فنشر كتاب «حقوق الإنسان» بين عامي 1791-1792 احتفالاً باعتراف الجمعيّة الثوريّة الفرنسيّة بحقّ «التكلّم والكتابة والنشر بحريّة»، مشدّداً على أنّ «الكلام هو حقّ لا يزول من حقوق الإنسان الطبيعيّة». مضى برنامجه الثوريّ أبعد من ذلك، فاقترح إصلاحات لفرض الضرائب على الأغنياء، وتخفيف عبئها عن الحرفيّين والطبقات العاملة، كما أيّد التعليمَ المجّانيّ، ومَنْحَ رواتب تقاعديّة لكبار السنّ والمحاربين القدماء، وتقديمَ وجبات طعام مجّانيّة للفقراء،

والكثير بعد. في أطروحاته تلك، بوسعنا أن نتلمّس بذرة فكرة جديدة: على الحكومة أن تهتمّ برخاء المواطنين، خاصّة المعوّزين.

كان «حقوق الإنسان» الكتاب الأنسب لعصره، حقّق مبيعات ساحقة، ألهم تشكيل جمعيّات سياسيّة، وأصبح أحد النصوص التأسيسيّة لـ «حركة الطبقة العاملة الإنجليزيّة». بكلمات المؤرّخ ليونارد ليڤي: «باين، هو الكاتب المفضّل بالنسبة إلى عمّال البناء والعاهرات والجنود العاديّين الذين يعرفون القراءة. حتّى الأميّون منهم، قادرون على فهم كتاباته فوراً إن قرأها أحد على مسامعهم». لم تغفل الحكومة الإنجليزيّة عن أرقام المبيعات الضخمة، ولا عن ترديدِ «حقوق الإنسان» للخطاب الثوريّ السائد في فرنسا، فردّت عليه بقسوة بالغة: انهالت البروباغاندا ضدّ «توم المجنون» من كلّ القنوات الحكوميّة، وتعرّض باعة الكتاب إلى المضايقات، كما صرّح رئيس الوزراء وليام بِت بأنّ الكتاب يدعو إلى «تدمير الملكيّة والدِين، والانقلاب التامّ على نمط الحكم القائم».

بعد أن أُدينَ الناشر بتهمة التحريض على التمرّد، غادر باين إنجلترا إلى فرنسا (إلى أين غيرها؟!)، وصدر الحكم عليه غيابيّاً بالتهمة ذاتها. جادل المدّعي العامّ بأنّ الكتاب تحريضيّ، لا بسبب مضمونه وإنّما لأنّه موّجه إلى «أولئك الذين لا يُفترَض بعقولهم أن تتحاور مع موضوعات من هذا القبيل»، ولأنّه رخيص الثمن. أي بعبارة أخرى، «حقوق الإنسان» يخاطب مباشرة أولئك الذين ينوي كاتبه تحسين ظروفهم. على الرغم من المناورات العبقريّة الاستعراضيّة التي لجأ إليها محامي باين، وهو توماس إرسكين -أغمي عليه أثناء مرافعته الختاميّة التي دامت أربع ساعات- لكنّ النتيجة كانت متوقّعة: أدين باين! منذ تلك اللحظة فصاعداً، أيّ بائع كتب يروّج لـ «حقوق الإنسان» سيخاطر بأن يُساق إلى المحكمة، وهو ما تكرّر كثيراً.

مُنِحَ باين الجنسيّةَ الفرنسيّة، وتمّ انتخابه في «المؤتمر الوطنيّ الفرنسيّ» في الجمهوريّة الجديدة، لكنّ حظوته سرعان ما تلاشت لأسباب عديدة، أهمّها اعتراضه الصريح على قطع رأس الملك لويس السادس عشر، وبالكاد نجا من المقصلة هو شخصيّاً لولا تدخّل أصدقائه الأمريكيّين.

في أواخر القرن الثامن عشر، تحوّل الخطاب السياسيّ إلى مسألة في غاية الخطورة أحياناً. أعلنت الحكومة البريطانيّة رسمياً بأنّها «مصدومة» بسبب تطوّرات الأحداث في فرنسا الثوريّة، لكنّها لم تتورّع عن تقليد أسلوب الثورة بتصفية المعارضين، فقد سعى التاج عام 1794 إلى تطبيق عقوبة الإعدام بتهمة الخيانة، بحقّ اثني عشر شخصاً من قادة الحركة المتنامية التي نادت آنذاك بإصلاح البرلمان، وحصول الذكور في كلّ مكان على حقّ الاقتراع. الظروف المباشرة التي أحاطت بتلك المسألة آنذاك، كانت قطع رأس الملك لويس السادس عشر، الحرب مع فرنسا، والخوف المبرَّر من المؤامرات التي يحوكها عملاؤها ضدّ تشارلز الثالث، فضلاً عن دخول الحرفيّين وأبناء الطبقات العاملة إلى المشهد السياسيّ البريطانيّ، وهو عامل لم يقلّ أهميّة عمّا سبق. الحركات السابقة التي دعت للإصلاح البرلمانيّ (لم يطالب أيّ منها بحقّ التصويت للجميع)، كانت ضمن نطاق اهتمامات «بضعة رجال ذوي عقول متفوّقة» كما وصفهم لورد لانسداون، وليست «رفضاً شعبيّاً» على حدّ تعبير إيرل لودردايل حرّضه باين وأمثاله. الحالة الأولى صحيّة، أمّا الثانيّة فدعوة للتمرّد. بالتالي، باشرت الحكومة البريطانيّة باعتقال قادة حركة الإصلاح الجديدة، واقتحام منازلهم، وزجّهم في سجن برج لندن، وبما أنّها كانت مصمّمة على ترك انطباع لا يمحى على الشعب، لذلك نفضت الغبار عن قانون الخيانة القديم الذي يعود للقرن الرابع عشر، واتّهمت الإصلاحيّين بجريمة الخيانة العظمى المتمثّلة بتخيّل موت الملك. لم تقدّم الحكومة دليلاً على أنّ المتّهمين امتلكوا نوايا لاغتيال الملك أو أنّهم تحرّكوا فعلاً لتنفيذها، لأنّه لا وجود لتلك الأدلّة أصلاً. وجهة نظر الحكومة هنا، هي أنّ التحدّيات التي طرحتها حركة الإصلاح على الوضع السياسيّ القائم هي بحدّ ذاتها خيانة، لأنّها ترقى إلى مستوى تهديد لـ «أمّةِ» الملك جورج. جادل محامو الادّعاء بأنّ أولئك الذين يسعون إلى تعديل النظام السياسيّ -خاصّة عندما يخاطبون الطبقاتِ الدنيا- يستحقّون أقصى العقوبات، بغضّ النظر إن شكّلوا خطراً ملموساً على حياة الملك أم لا.

لم تقبل أيّة هيئة محلّفين بهذه الترّهات الميتافيزيقيّة. في المحاكمة الأولى، عيّن التاج ثمانية محامي ادّعاء ضدّ الحذّاء والسياسيّ توماس

هاردي، لكنّ القضيّة باءت بالفشل على الرغم من كلّ جهودهم، إذ لم يستطيعوا أن يقدّموا أكثر من بضعة أدلّة ضعيفة، بما فيها تبنّي هاردي وزملائه لنظريّات باين، وتصوّراتهم عن حكومة من دون ملك أو مجلس لوردات، كما اتّهموهم من دون دليل على الإطلاق بأنّهم يخطّطون لانقلاب دمويّ على الملكيّة، وتأسيس جمهوريّة. لدعم اتّهاماتهم، قدّم محامو الادّعاء لهيئة المحلّفين... أغنية! باستعراض مبالغ فيه، أبرزوا ورقة عثروا عليها في منزل هاردي، مطبوعة عليها كلمات أغنية «قسِّ براي»، التي تُفتَتح على النحو الآتي:

لماذا نضيّع زهوة شبابنا عبثاً؟! / ونكرّر معاناتنا؟ / تعالوا، هبّوا إلى السلاح، آن الأوان / لمعاقبة من اعتدوا على حقوقنا. / يُقال إنّ الملوك لا يخطئون، / لكنّ جرائمهم تثبت العكس / وبما أنّنا منبع سلطتهم، / إذن لدينا الحقّ بتجربتها.

لم يعانِ محامي الدفاع توماس إرسكين –الذي سبق له الدفاع عن باين– صعوبة تذكر بتفنيد اتّهامات التاج، بل إنّه اتّهم الادّعاءَ العامّ بأنّه «يتخيّل موت الملك» من خلال إصراره على الاستمرار بتوجيه تهمة الخيانة. «آمل» قال إرسكين، «ألّا أسمع هذا يتكرّر: دعوة الناس للاجتماع السلميّ كي يطالبوا بحقّ من حقوقهم الشخصيّة، قد تؤدّي إلى موت الملك! أسوأ أعداء الملك في الحقيقة هم من يتبنّون هذه اللغة!». انتهت المحاكمة هنا، وحمل حشدٌ مهلّل هاردي الذي نجا من تهمة الخيانة، وطاف به شوارع لندن. أُسقِطَت الاتّهامات بحقّ اثنين من المتّهمين في القضية ذاتها –جون هورن توك وجون ثيلْوول– بعد فترة وجيزة من إغلاق قضيّة هاردي، من ثمّ أسقطت الحكومة ما تبقّى من الدعاوى دون جلبة.

على الرغم من ذلك، لم يكن بمقدور التاج أن يتغاضى عن «الكلام كخيانة»، خاصّة بعد أنّ تعرّض للهزيمة أمام الإصلاحيّين الحقيقيّين، لذلك سعى إلى تحقيق انتصار أسهل على متطرّف دينيّ مختلّ عقليّاً. في عام 1795، ريتشارد برذرز الذي يدّعي بأنّه «أميرُ اليهود»، و«ابن أخي الربّ»، اتُّهِم بجريمة تخيّل موت الملك في كتابه الذي حقّق شعبيّة سريعة «كشوفات المعارف عن التنبّؤات والأزمان، كُتِبت بتوجيه من الربّ، ونُشِرت بأمره

الإلهيّ»، وفيه يدّعي برذرز أنّه تواسط عند الربّ لإنقاذ لندن (سمّاها بـ«بابل الروحيّة») من الدمار الإلهيّ، لكنّه لن يهبّ لنجدتها مرّة أخرى قبل أن يتخلّى اللندنيّون عن حياتهم الآثمة، وقبل أن تنسحب إنجلترا من حربها التي تُعدّ خطيئة ضدّ فرنسا. في نسخة عام 1795 من الكتاب، وجّه برذرز الطلب التالي للملك: «أمرني الربّ بأن أبلغك يا جورج الثالث، بأن تسلّم عرشك لي مباشرة بعد أن يعلنني ملكاً على اليهود في لندن، ويجب أن تنتهي سلطتك وقوّتك بأكملها على الفور... بسبب ازدرائك لي، أمر الربُّ بأن يتمّ اجتياح بلدك وتدمير قوّتك».

لم تقتنع الحكومة بسلطات برذرز الإلهيّة، فاعتقلته بعد فترة وجيزة من صدور كتابه، وهو ما مدحته صحيفة التايمز التي وصفت برذرز بأنّه «عميل للشقاق، تمّ توظيفه لإغواء الناس، ونشر الرعب والقلق»، كما أعلن الموالون للملكيّة بأنّه واجهة لمؤامرة أعمق «مثيرة للريبة على وجه الخصوص» على حدّ قول المؤرّخ جون بارل، «لانعدام الأدلّة عن وجودها أصلاً». على الرغم من تخيّل برذرز الصريح -ولو أنّه منفصل عن الواقع- لموت الملك، لكنّ القضية لم تنته كما يرغب التاج: أعلنت المحكمة أنّ برذرز هو مجنون يعاني من الاختلال العقليّ منذ فترة طويلة، وبالتالي لا يتحمّل مسؤوليّة قانونيّة بجرم الخيانة. مع ذلك، حكمت عليه بالسجن أحد عشر عاماً، وظلّ كتابه قيد التداول.

محاكمات الخيانة تلك شحذت عزيمة حركة الإصلاح، وزادت عداء الشعب للملك. في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني 1795، عقد الإصلاحيّون اجتماعاً في لندن حضره مئات آلاف الأشخاص، وبعد ثلاثة أيّام غصّت شوارع المدينة بالحشود التي اجتمعت كي تهزأ من الملك أثناء توجّهه بعربته المبهرجة إلى البرلمان، «معظمهم ينتمي إلى أحقر طبقات المجتمع» كما وصفتهم صحيفة التايمز. عندما مرّت العربة هتف الناس «يسقط جورج!»، «لا نريد ملكاً»، وشتموه بإهانات مقذعة وهم يرجمون عربته بالحجارة والطين، فاعتقد الملك أنّ أحدهم أطلق النار عليه عندما اخترق حجر زجاج النافذة، كما انهالت الحجارة والشتائم عليه في طريق عودته أيضاً. على إثر هذه الحادثة ومحاكمات الخيانة الفاشلة، صدرت

سلسلة من القوانين الجديدة تُعرَف بمجملها بـ «مراسيم تكميم الأفواه»، حدّدت بصرامة حجم التجمّعات العامّة الأقصى المسموح به، وأعادت تعريف الخيانة كي تشمل «أيّة كلمات أو عبارات تثير الشعب، أو تحرّضه على كراهية أو ازدراء شخص جلالة الملك».

الجهود الهادفة إلى فرض الرقابة على الخطاب السياسيّ ومنع التجمّعات، لم تفلح بقمع النقاشات المعادية للحكومة، بل ألهبت بالأحرى مشاعر طبقات العمّال والحرفيّين، الذين تأكّدوا أنّ حكومتهم غير شرعيّة، فضلاً عن أنّها تعمل ضدّهم، ويتوجّب عليهم أن يحموا بأيّ ثمن مهما كان حقَّهم بمناقشة الظلم الذي يعانون منه.

فرنسا: أرواح ثائرة ورؤوس مقطوعة

في عام 1757، أصدر مجلس الملك لويس الخامس عشر مرسوماً يحكم بالموت على كلّ من يتورّط بكتابات قد «تحرّض المشاعر»، أو تنتقص السلطة الملكيّة، وهو مرسوم قوبل بالتجاهل بأيّ حال، خاصّة من قبل كبير رقباء فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، غيوم -كريستيان دو لاموانيون دو ماليرب، الذي وظّف نفوذه للسماح بنشر تشكيلة من الكتب، كانت «تحريضيّة للغاية» في حقيقة الأمر. عقب انطلاق الثورة الفرنسيّة مباشرة في عام 1789، كفلت «الجمعيّة الدستوريّة الوطنيّة» حريّةَ التعبير والتفكير، فانهال فيضان من المطبوعات الجديدة، لكن سرعان ما عادت الرقابةُ على الكلام وتطبيقُ عقوبة الإعدام بعد بضع سنوات، كما شنّت الحكومة حملة لإحراق الكتب الممنوعة وتحطيم الأيقونات- استهدفت الفنّ ما قبل الثورة - من ثمّ حاولت أن تحافظ عليها كي تملأ بها متحف اللوفر الجديد!

تدلّ هذه التناقضات على تخبّط السياسات الرقابيّة في فرنسا القرن الثامن عشر، إذ لم تكن قوانين الحظر فعّالة إطلاقاً على أرض الواقع، بل تداخلَ الأدبُ الحديث وذلك المحظور معاً غالباً. علّق ماليرب في عام 1788، بعد أن انتهت وظيفته الرسميّة كمراقب بفترة وجيزة: «الرجل الذي لا يقرأ إلّا النصوص الموافَق عليها رسميّاً، سيتأخّر عن أقرانه قرناً على

الأقلّ». ملاحظته صحيحة، لكنّها لم تلغِ المخاطر التي قد تنجم عن آلاف النصوص المدانة. العقاب العشوائيّ لم يكن أرحم من ذاك الذي تفرضه قوانين منطقيّة، وهو درس تعلّمه في باريس كلٌّ من بائع كتب وصبيّ بقّال في عام 1768، حين اعتُقِلا وهما يتاجران بكتب ممنوعة: قُيِّدا بالسلاسل أمام العامّة ثلاثة أيّام، وكلٌّ منهما يحمل لافتة تقول: «ناشرُ افتراءات لا أخلاقيّة»، ثمّ حُكِم عليهما بالسخرة في سفينة لسنوات عديدة، بعد أن وُسِما بالأحرف GAL (اختصار لـ galérien، أي عبد في سفينة)، ونُفيا من فرنسا.

في إنجلترا، أُلغي شرطُ الحصول على رخصة مسبقة قبل الطباعة منذ بداية القرن الثامن عشر، على العكس من فرنسا التي تعاظمت فيها بيروقراطيّة التراخيص باطّراد. بذلت الحكومة الفرنسيّة جهدها لمواكبة الانفجار الهائل في عدد المطبوعات، فازداد عدد الرقباء من عشرة عام 1660، إلى مئة وثمانين رقيباً عام 1789. سيفحص أولئك الرقباء الكتبَ الصادرة حديثاً بعناية، واحداً واحداً. من ثمّ، إمّا أن يمنَحوا الكتاب «موافقة تامّة ممتازة» -أي دعوة رسميّة لقراءته في الواقع- أو أن يُصَنِّفوه في إحدى الفئات التالية وفق الترتيب التنازليّ لمستوى الموافقة: «إذنٌ ضمنيّ»، «إذن البوليس»، «إذن بسيط»، «مقبول» (موافقة مضمرة على أنّ رجال البوليس سيغضّون النظر عن تداول الكتاب في الخفاء)، وأخيراً الكتب المحظورة حظراً مطلقاً في جميع الحالات.

المعايير التي حدّدت التصنيفات السابقة كانت غامضة، وحيّرت الجميع بمن فيهم رجال البوليس أحياناً. في عام 1771 مثلاً، طلب أحد موظّفي الجمارك على الحدود الفرنسيّة - السويسريّة الإرشاد من رئيسه بما يتعلّق بتحديد الكتب الممنوعة، فتلقّى إجابة «مهمّة»: «لا أستطيع أن أجيب السيّد بيون إجابة قاطعة حول ما هو محظور. بشكل عامّ، كلّ ما يعارض الدِين أو الدولة أو الأخلاق الحميدة، لا يمكن أن يمرّ عبر الحدود». العديد من العاملين في تجارة الكتب تجاهلوا نظام التراخيص، واتّجهوا مباشرة إلى السوق السوداء، لأنّهم أدركوا استحالة أن تحصل كتبهم على إذن، فضلاً عن الموافقة الرسميّة قد تخفّض نسبة المبيعات. في مفارقة ساخرة، وسمُ الكتاب بعناوين دور طباعة زائفة كـ «طُبِع على حساب الڤاتيكان»، أو «مطبوع عند

علامة الحريّة» أو «مطبوع عند وليام تِل»، كان ببساطة حيلة ناجحة للتملّص من الرقابة، وإن عثر البوليس على بضع نسخ وأحرقوها، فهذا أفضل! لأنّه سيساهم بالترويج للكتاب. في نهاية المطاف، أدركت السلطات أخيراً أنّ إحراق الكتب على الملأ، لا يفيد إلّا بزيادة نسبة مبيعات الطبعات السريّة التي ستظهر حتماً بعد المحرقة.

نادراً ما عرف أحد آنذاك، كيف سيُصنَّف أيّ كتاب في نهاية المطاف بين قطبي الترخيص الرسميّ والطباعة غير القانونيّة، إذ إنّ الأساس الذي سيُبنى عليه القرار قد يتعدّى مجرّد التقييم الصارم لمحتوياته. خذوا على سبيل المثال ڤولتير، المُستهدَف الرئيسيّ بالرقابة في القرن الثامن عشر، والذي أُحرقَت مؤلّفاته سبع مرّات على الأقلّ، وسُجِن بسببها في الباستيل، واضطرّته للفرار عدّة مرّات من فرنسا. أيّ كتاب ينتقد ڤولتير، هو بالضبط نوع العمل الذي ستمنحه الحكومة الفرنسيّة موافقتها بحماس لا نظير له. مع ذلك، توسّل أحد الرقباء إلى ماليرب ذات مرّة كي يوافق على منح أحد تلك الأعمال «إذناً ضمنيّاً» لا أكثر، لأنّه خشي من لسان الفيلسوف اللّاذع وهجمات أتباعه إن ظهر اسمه -أي اسم الرقيب- مرفقاً بختم موافقة أكثر صراحة.

بغضّ النظر عن «سلامة» الرقيب أو احتمال أن يكون الكتاب مسيئاً، حُظِرت أحياناً أعمال لم ترقَ إلى مستوى الجودة المطلوبة. على سبيل المثال، رُفضَ عمل يتناول سيرة حياة الملك فريدريك الثاني، لأنّه لا يتعدّى «مجرّد جمع للوقائع، من دون ذوق ومن دون إيضاح»، ورُفِضَت سيرة حياة للنبيّ محمّد لأنّ كاتبها لم يقم بأبحاث كافية حول موضوعه. رُفضَت رواية رومانسيّة عاطفيّة لأنّها رديئة الأسلوب، وكذلك كتاب يبحث في الرياضيّات لأنّه فشل بالبرهان كما ينبغي على المسائل الواردة فيه. من ناحية أخرى، قد يكون الكتاب -كالنصوص الفلسفيّة- مملّاً جدّاً أو مبهماً للغاية، بحيث لا تكترث الدولة به كثيراً. علّق أحد الرقباء مثلاً على كتاب يتناول ميتافيزيقيا غوتفريد ليبنيز بأنّه عمل قد يكون له «تأثير خطر على الدِين»، لكنّه «مجرّد نزاع فلسفيّ» ولا داعي لحظره.

يقدّم روبرت دارنتون في كتابه «الرقباء في العمل» 2014، وصفاً غنيّاً

لحياة أولئك الرقباء الفرنسيّين، ويوضّح كم كانت مليئة بالضغوط والقلق: لم يكونوا موظّفين رسميّين، بل تمّ انتقاؤهم من بين الكتّاب والأكاديميّين والأطبّاء والمحامين، وكُلِّفوا بمهمّة الرقابة على الكتب. خُصِّصت لهم موارد ضئيلة، مُنِحوا مهلة قصيرة، ولم يتلقّوا أجراً في معظم الأحيان لقاء عملهم. لقد انتموا غالباً إلى الأوساط ذاتها التي ينتمي إليها من تخضع كتبهم للتقييم، وغالباً ما جمعتهم معرفة شخصيّة، فتعاطف بعضهم مع بعض، وتبادلوا المراسلات، وتعاونوا معاً من خلال تقديم اقتراحات لتغيير محتوي النصّ وأسلوبه. «على الرغم من الخلافات التي قد تنشب بينهم أحياناً» يعلّق دارنتون، «لكنّ الرقابة –بوصفها عملاً يوميّاً اعتياديّاً– قرّبت الرقباء والكتّاب بعضهم من بعض، ولم تباعد بينهم». أكثر ما أقلق الرقباء آنذاك، كان احتمال أن يغفلوا عن إهانة مبطّنة أو افتراء موجّه ضدّ وزير ذي رتبة عالية أو ضدّ عشيقته، لأنّهم لا ينتمون إلى أوساط قصر ڤيرساي، ويجهلون بالتالي الآليّات السياسيّة والاجتماعيّة التي تسود هناك. لذلك، عوضاً عن ارتكاب غلطة لا تغتفر، أو إغفال مقارنة بذيئة أو تشابه دالٍّ مع شخصيّة معروفة، رفض العديد من الرقباء النصوص بأكملها أحياناً إن لم يكونوا واثقين من فهمهم لها. ماليرب تدخّل شخصيّاً أحياناً في الحالات التي تستلزم تحفّظاً دقيقاً، ولم يتردّد بالتجاوب مع الشخصيّات التي يتناول العمل المعنيّ حياتها. دوق أورليان مثلاً شكره ذات مرّة، لأنّه حرص على «ألّا يُطبَع أيّ شيء يتعلّق بالدوق الأبِ المتوفّى، قبل أن يتمّ إبلاغ الدوق الابن».

بمجرّد أن يُصنَّف كتاب ما على أنّه محظور، ستنطلق آليّة بوليسيّة دقيقة لمنع طباعته وبيعه أو استيراده من الخارج. غارات الشرطة كانت روتينيّة، واستهدفت العمليّات غير القانونيّة التي تجري في دور الطباعة والمتاجر الموجودة في الحيّ اللّاتينيّ، ومحيط قصر «باليه رويال»، وعدد لا يحصى من الغرف السريّة والعشوائيّات المنتشرة في أرجاء فرنسا، حيث تُنتَج الأعمال الأدبيّة المحظورة أو تباع. بحث مفتّشو البوليس المتخصّصون عن المشاركين في تجارة الكتب عير الشرعيّة، لكنّهم لم يقاوموا دائماً إغراء الانتفاع من الخبرة التي اكتسبوها أثناء عملهم. أحدهم كان يدير إنتاج الكتب الممنوعة، ويصادر بعضها كي يبرهن أنّه يطبّق القانون، من ثمّ يبيع

الباقي من خلال وكلاء السوق السوداء. استمرّ ذلك عدّة سنوات، إلى أن وشى به أحد الوسطاء، فرُمي في السجن ومات في زنزانة بالقرب من باريس عام 1778. بعض تلك «الكتب السيّئة» طُبِع في فرنسا، لكنّ القسم الأكبر منها أُنتِج خارج أراضيها في مطابع كثيرة، توزّعت آنذاك ضمن دائرة تبدأ من الجمهوريّة الهولنديّة وتنتهي في سويسرا، من ثمّ تولّت شبكة تهريب معقّدة نقل الكتب عبر الحدود. السوق السوداء حرمت الاقتصاد الرسميّ من جزء كبير من عائدات الكتب، لذلك حاول ماليرب أن ينشّط التجارة القانونيّة من خلال زيادة عدد «الأذونات الضمنيّة» أو «الأذونات البسيطة»، فكما كتب دارنتون: «الاقتصاد لا يقلّ أهميّة عن السياسة و/ أو الدِين عند تطبيق الرقابة».

ماليرب كان متعاطفاً عموماً مع مفكّري عصر التنوير الفرنسيّين، ويعرف العديد منهم معرفة شخصيّة، فضلاً عن أنّه قرأ أعمالهم بشغف أسوة بغيره من أبناء النخبة. ذات مرّة، تدخّل لمصلحة درّة أعمال عصر التنوير: «الموسوعة» Encyclopédie، وهي مجموعة واسعة من المقالات، أشرف على تحريرها بالدرجة الأولى الفيلسوف البارز دنيس ديدرو، وساهم فيها كتّاب وفلاسفة «خارجون على القانون»، كڤولتير، وروسو، ومونتسيكيو. الموسوعة متعدّدة الأجزاء، قدّمت العرض الأكثر تفصيلاً في تلك الحقبة لمبادئ التسامح الدينيّ والاستقراء العقلانيّ والحكم الديمقراطيّ، التي ينسجم بعضها فقط مع عقيدة الكنيسة أو الدولة. مدخل ديدرو في الجزء الأوّل، يوضّح بجلاء عدم تقديره للملَكيّة المطلقة التي عاش في ظلّها: «لم تهبِ الطبيعة أيّ رجل حقّاً بإعطاء الأوامر للآخرين... القوّة المستمّدة من موافقة الشعوب الخاضعة لها، تفترض بالضرورة شروطاً تجعل استخدامها شرعيّاً ونافعاً للمجتمع، ضمن حدود معيّنة ثابتة».

نُشرَ الجزآن الأوّل والثاني من «الموسوعة» عام 1752، وقوبلا باستهجان شديد، خاصّة من قبل الجزويتيّين ورئيس أساقفة باريس، وأمر مجلسُ مستشاري الملك بمصادرتهما، لأنّهما «قد يدمّران السلطة الملَكيّة، ويغذّيان روح التمرّد والاستقلال... كما أنّهما يمدحان أساسات الخطأ وفساد الأخلاق واللّادينيّة واللّاإيمان». تلك الإدانة زادت اهتمام الناس

بقراءة «الموسوعة»، فحلّقت أعداد المكتتبين عليها، وتدبّر ماليرب في خضمّ هذه المعمعة أن تحصل بقيّة الأجزاء على «إذن ضمنيّ».

آمناً إذن على حياته حتّى الآن، استمرّ ديدرو في مسعاه، فصدرت أجزاء «الموسوعة» تباعاً وصولاً إلى الجزء السابع عام 1757. احتوى هذا الجزء على مقال يهاجم الدِين أغضب كلّاً من الكاثوليكيّين والبروتستانتيّين، فألغى الملك رخصة العمل الهشّة بسبب «الضرر غير القابل للإصلاح، الذي يطال الأخلاقيّات والدِين». أُسقِط في يد ماليرب، فأمر البوليس بالإغارة على مكاتب ديدرو، ومصادرة الكمّيات الهائلة من الأوراق المتعلّقة بالموسوعة التي قد يجدها هناك، لكنّه حذّر ديدرو بأيّ حال قبل الغارة كي ينقل ملفّاته إلى مكان آمن، فانتهى الحال بمعظمها في منزل ماليرب الخاصّ.

تابع ديدرو عمله في الخفاء، فظهرت الأجزاء العشرة الباقية تحت رخصة زائفة، من ثمّ أُضيفَت «الموسوعة» بكامل أجزائها إلى «مسرد الكتب الممنوعة» الڤاتيكانيّ، وظلّت كذلك إلى القرن العشرين.

معظم القرّاء الفرنسيّين لم يهتمّوا عموماً بكتابات الفلاسفة، بل أنفقوا نقودهم على فئة فرعيّة من الكتب الممنوعة لم يبذل ماليرب جهداً لحمايتها، تسمّى «ليبِل» libelles، بلغت أوج ازدهارها في منتصف القرن الثامن عشر، وأولى سنوات الثورة. قدّمت هذه المنشورات حساء دسماً من النميمة والجنس، لكنّها بدأت مع مرور الوقت بتقديم الأخبار، لا كتلك التي تقدّمها صحيفة اللوموند اليوم، بل بالأحرى قصص عن الحياة الشخصيّة للملك وزوجاته وعشيقاته، وغيرهم من أصحاب النفوذ. النتيجة كانت بكلمات دارنتون: «نمطاً باكراً من الصحافة المتنكّرة بقناع التاريخ والببليوغرافيا المعاصر». معظم تلك القصص مختلق، لكنّ العديد منها حصل بالفعل، ممّا دفع بالقرّاء إلى أخذ الـ«ليبل» على محمل الجدّ والإقبال على شرائها، وهو ما عزّزه تصويرها للفساد والفسوق في قصر ڤيرساي، فضلاً عن أنّها ساهمت بإذكاء نيران الأزمات التي أدّت إلى نشوب الثورة الفرنسيّة.

أحياناً، كانت الـ«ليبل» عبارة عن صفحة واحدة كبيرة، مطبوعة أو مكتوبة بخطّ اليد على وجه واحد، تتمّ مراجعتها دوريّاً لإضافة معلومات

جديدة اكتُشِفَت أو اختُلِقَت، أمّا في أحيان أخرى، فقد طُبِعَت على شكل كتاب قد يصل حجمه إلى عدّة أجزاء. بحلول حقبة 1780، أصبحت الـ «ليبل» أطول وأكثر تعقيداً من السابق، فتلك المعنونة بـ «الحياة الخاصّة للويس الخامس عشر»، التي حقّقت أفضل المبيعات على سبيل المثال، تكوّنت من ثلاثة أجزاء، وقدّمت للقرّاء النميمة والطرائف فضلاً عن وصف فريد من نوعه للتاريخ السياسيّ في تلك الحقبة. بغضّ النظر عن أيّ موضوع آخر، «الجنس» كان العامل الأساسيّ لتسويق معظم منشورات الـ «ليبل»، والجنس هو ما قدّمته تلك المنشورات بغزارة، خاصّة ما يتعلّق بلويس الخامس عشر. كتاباً تلو آخر، وصفت الـ «ليبل» بأوصاف فاحشة ملكاً فاسقاً لكنّه عنين، تتصيّده خليلات داعرات وضيعات المنبت، ويتلاعب به أفراد الحاشية. القصيدة التالية مقتطفة من «ليبل» تصف هيمنة الخليلة الحاليّة والعاهرة السابقة مدام دو باري على الملك لويس، دون أن تلجأ مطلقاً إلى المواربة:

من كان ليتخيّل أن تلك العصابة / على الرغم من المنتقِدين جميعهم / استطاعت أن تحوّل فاسقة، عاهرة رخيصة / إلى الحاكمة الجديدة؟! / من كان ليعتقد، ودون أيّ خجل / أنّ لويس سيسلّم الدفّة / لقحبة مثلها / تاركاً سفينة الدولة المنكوبة تغرق؟!

مات لويس الخامس عشر جرّاء إصابته بداء الجدري عام 1774، لكنّ كتّاب الـ «ليبل» لم يتركوه يرقد بسلام، فوصف أحدهم كيف غادرت روحه جسده كي تبحث عن الفردوس، وسألت القدّيسَ دنيس (مات بعد أن قُطِع رأسه) وكذلك مريم المجدلّية عن الاتّجاه، فدلّاه كلاهما على الطريق الخطأ. عندما وصلت روحه أخيراً إلى بوّابات الفردوس، سخر منه القدّيس بطرس لأنّه طلب مساعدة «رجال بلا أدمغة، وعاهرات». هذه المطبوعات، فضلاً عن تلك التي سخرت لاحقاً من الملك لويس السادس عشر وماري أنطوانيت (اتّهمتها الـ «ليبل» باقتراف فواحش مروّعة) صوّرت الملكيّة المنحطّة التي تتداعى وتزداد سوءاً. من المستحيل أن نجزم ما إذا كانت الـ «ليبل» قد أسهمت حقّاً بإسقاط النظام الملكيّ، وإلى أيّة درجة، لكنّها بكلّ تأكيد لم تقدّم العون للملك والملكة. هناك مسألة أخرى أهمّ،

وهي أنّ الدولة الفرنسيّة قرّرت أن كلّ الأخبار عن الحكومة تخالف القانون، فردّ أولئك الذين ينقلونها بالامتناع عن تطبيقِ الرقابة الذاتيّة على أقلامهم. بالإضافة إلى ما سبق، تزايدُ شهيّة الناس للأخبار، خاصّة ما يدور في قصر ڤيرساي، ترافق مع نموّ فكرة جديدة ثوريّة: الشعب «يملك الحقّ» بمعرفة الطريقة التي يُحكَم بها بلده.

انهارت الرقابة في شتاء 1787 / 1788 مع تداعي السلطة الملكيّة. في عام 1789، كفل «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» حريّة الكلام والتفكير كحقّ طبيعيّ لكلّ الناس، فظهرت موجة هائلة من المطبوعات، واتّسعت حريّة الصحافة في فرنسا أكثر بكثير من السابق، إلى أن عاد القمع أقوى من ذي قبل أيضاً في عام 1792 / 1793. إبّان مراحل الثورة المتتالية المضطربة، كان ممكناً أن يُساق المرء إلى المحكمة، بل إلى المقصلة، إن لم تتماشَ آراؤه وكتاباته مع الإيديولوجيا الحاكمة في تلك اللحظة. في عام 1793 على سبيل المثال، صدر مرسوم حَكَم بالموت على أيّ شخص «مذنب بالترويج إمّا لعودة الملَكيّة، أو للهجوم على الممتلكات» سقط الكثيرون ضحيّة له، بمن فيهم ماليرب (قُطِع رأسه عام 1794 لأنّه دافع عن لويس السادس عشر) والصحفيّ بول مارات. عادت بعض الصحف الممنوعة سابقاً –وكذلك الصحفيّون– إلى الظهور تحت أسماء جديدة، وكأنّها على حدّ قول المؤرّخ إيمِت كينيدي «فئران تواجه قطّاً، فتختفي ثمّ تظهر، محاولة أن تتفادى ضربته القاضية».

فضلاً عن إدانة الخطاب السياسيّ، حرّضت الثورة الفرنسيّة موجةً من تحطيم الأيقونات وإحراق الكتب، تدفعها بالدرجة الرئيسيّة الرغبة بالقضاء على رموز النظام القديم والكنيسة الكاثوليكيّة. في آب 1792، بعد أيّام من القضاء على الملَكيّة وقيام الغوغاء بتحطيم تماثيل الملوك، صدر قانون يأمر بالتدمير الشامل: «يجب على الكومونات أن تدمّر فوراً كلّ النُصُب التي تحوي آثاراً للإقطاع، أيّاً كانت طبيعتها وأينما وُجِدَت، سواء في الكنائس

أو الأماكن العامّة أو المنازل»، وهو ما حصل. «كلّ رموز الملَكيّة أو الخرافات أو الجهل» يجب أن تزول، حتّى الكتب الممهورة بشعار «زهرة الزنبق» fleur-de-lys -التي ترمز للملَكيّة الفرنسيّة- أُلقي بها أحياناً إلى المحارق التي استعرت في كلّ مكان. في عام 1793، التهمت محرقة دامت يوماً كاملاً تقريباً «رموز الخرافات» جميعها، بما فيها الكتب الدينيّة الموجودة في باريس. في مرسيليا، أمر المواطنون القيّمَ على مكتبة المدينة بتدمير مجموعة الكتب الموجودة فيها بأكملها، لأنّها «إمّا عديمة الفائدة، أو خبيثة». وزارة الدفاع صنعت خراطيش للطلقات، باستعمال ثلاثة آلاف صفحة من الوثائق التي تعود إلى ملوك فرنسا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. الكنائس بدورها لم تسلم من الهجوم، بل أعيد تكريس العديد منها كـ«معابد للعقل»، أمّا على مذبح كاتدرائيّة نوتردام المنهوبة المُدنَّسة، فقد تُوِّجَت «ملكة الكرنڤال»[4] كما وصفتها البروفيسورة لين هَنْت كإلهة للعقل والحريّة.

كان الهدف هو القضاء على رموزِ العالَم ما قبل الثورة، لكنّ عداء ملموساً للفنّ بحدّ ذاته ساد أيضاً آنذاك، فقد اعتقد الكثيرون بأنّ الفنون هي منتجات عَرَضيّة عديمة النفع للرفاهيّة والرذيلة. جادل أحد المندوبين في «المؤتمر الوطنيّ» الذي عُقِد عام 1793، بأنّ إدخال الفنون الجميلة إلى منهاج تعليم الأطفال، سيجعل مواطني فرنسا في المستقبل جبناء ضعفاء لا يصلحون للعيش في جمهوريّة. لم يتحوّل ما سبق إلى سياسة رسميّة، لكنّ الارتياب بالفنون -أو بفنّ ما قبل الثورة على الأقلّ- تسلّل إلى أوساط الفنّانين أنفسهم. جاك -لويس ديڤيد، وهو أحد أبرز الفنّانين الفرنسيّين في

4- في تشرين الثاني 1793 قرّرت حكومة باريس الراديكاليّة إقامة كرنفال تكريماً لـ«الحريّة»، ما لبث أن تحوّل إلى تكريم لـ«انتصار للعقل»، أقامته في كاتدرائيّة نوتردام كي يكون هجومها على الكاثوليكيّة أوضح، وقرّرت نصب تمثال هناك يجسّد «الحريّة» عوضاً عن تمثال «العذراء المقدّسة سابقاً»، وهذه «الحريّة» ستأخذ هيئة امرأة عاديّة، وليس أيقونة أو تمثالاً يترافق في أذهان العامّة بالخرافات. قلّدت المدن الفرنسيّة الأخرى هذا الإجراء، فاختار الناسُ في كلّ مكان امرأةَ الحريّة كما يختارون «ملكة الكرنڤال» في مهرجانات الربيع، وهي عادة أجمل امرأة في القرية أو الضاحية، تتوّج ملكة ليوم واحد. المترجمة

تلك الحقبة، دعا إلى إحراق «رموز الملكيّة»، وأعلن أنّ الفنون «لن تسوّق نفسها بعد الآن إلى الطغاة المعربدين». نظّمت «كومونة الفنون» الحديثة الإنشاء تحت إشرافه احتفالاً في عام 1794، اشترك فيه الحضور فرداً فرداً بتشويه وإحراق بورتريه لويس جوزيف- الابن البكر للملك - أمّا أولئك الذين رفضوا المشاركة فعدّوا ملوَّثين بـ «ميول معادية للثورة».

ظهر سياق مغاير تماماً في الوقت ذاته، إذ أدركت الأنظمة الثوريّة المتعاقبة أنّها وضعت يدها على كنز من الفنّ الغربيّ، يستحقّ أن تحافظ عليه لقيمته أوّلاً، ومن أجل مجد فرنسا ثانياً. لذلك، تمّ تشييد أحد أبرز المتاحف في العالم، متحف اللوڤر، كي يُحفَظ ذلك الفنّ الثمين فيه. عمليّة بنائه كانت فوضويّة، تشوبها تناقضات كثيرة: أُنشِئت «لجنة النُصب التذكاريّة» عام 1790 لجمع القطع ذات القيمة الفنيّة العالية، لكنّها عانت من نقص عدد الموظّفين وعدم دفع رواتبهم، فضلاً عن المراسيم التي تأمر بتدمير الفنّ، والتي عرقلت جهود اللجنة باستمرار. على سبيل المثال، بذلت اللجنة مجهوداً هائلاً للحفاظ على قبور ملوك فرنسا في بازيليكا سانت دنيس، لكنّ «لجنة السلامة العامّة» أمرتها في عام 1793 بتدمير خمسين ضريحاً، لأنّها «نُصُب للأصنام، ما زالت تغذّي خرافات بعض الفرنسيّين»، فنُبِشَت جثث أصحاب الجلالة الملكيّة ورُميَت في مقابر عاديّة.

ذلك التدمير غذّى المخاوف من أنّ فرنسا تأكل إرثها حيّة، وتحطّ من قدر نفسها كأمّة. يذكر المؤرّخ ستانلي إدزيردا أنّ «بعض الفرنسيّين الشجعان بدؤوا بالتلميح إلى أنّ درب تحطيم الأيقونات الورديّ، يقود إلى جحيم البربريّة»، وقارنوا أفراد الحكومة الذين أشرفوا على عمليّة تدمير الأيقونات، بالقوطيّين والمسيحيّين المتعصّبين الأوائل. عندما اتّضح حجم الخسائر، انقلب الوضع: بدأت أبواق البروباغاندا بإلقاء اللوم على «جنون الأرستقراطيّين» و«أعداء الحريّة» و«الجواسيس الإنجليز» الذين دفعوا الناس إلى تدمير أعمال «كانت ستشهد على تفوّق فنّنا وعلى عبقريّتنا». صدرت قوانين جديدة حظرت المسّ بالأعمال ذات القيمة الفنيّة أو التاريخيّة العظيمة، لكنّها طالبت في الوقت نفسه بتدمير القطع التي تُعَدّ «إقطاعيّة صرفة» أو «ذات علاقة بالتطيّر» أو «مَلكيّة». القطع الفنيّة التي نجت

من ذلك التدمير الأحمق، يجب أن تؤخذ الآن بموجب القانون ذاته إلى «أقرب متحف، كي تُحفَظ هناك».

في متحف اللوڤر الذي افتُتح عام 1793، وفي «متحف النُصُب الفرنسيّة» الجديد، نلمس علاقةَ الثورة التناقضيّة مع الفنّ: في قاعات المُتحَفين الحياديّة، الأعمال التي أُبغِضَت سابقاً لأنّها رموز مشؤومة لـ «الملَكيّة والإقطاع والخرافات»، أصبحت الآن ببساطة «فنّاً» يجب الاحتفاء به بمعزل عن سياقه. اقتراح أحد أفراد «لجنة النُصب» يوضّح لنا ما سبق، فقد أوصى بأن يُحفَظ صولجان ملكيّ نُبِش من قبور سانت دنيس في اللوڤر، «لا كصولجان، وإنّما كمثال على عمل الصاغة في القرن الرابع عشر». كما يُعلّق إيمِت كينيدي، هذان المتحفان كانا «مستودَعين يُحجَر بداخلهما الماضي، كي لا يؤثّر سلباً على الحاضر».

التحرّر من التعريف: حريّة التعبير في المستعمرات الأمريكيّة، وفي الولايات المتّحدة

اتّبعت الرقابة في أمريكا مساراً أشبه بالبوميرانغ، فقد استخدمت حكومات المستعمرات حتّى منتصف القرن الثامن عشر، كلّ أسلحة القانون البريطانيّ كي تقمع النقد، لكنّ الخوف من نشوب تمرّد مناهض للبريطانيّين إبّان الحقبة الثوريّة، أدّى إلى تخفيف القيود المفروضة على الصحافة. بعد أن تبنّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الجديدة التعديلَ الدستوريّ الأوّل والحمايةَ القصوى التي وفّرها لحريّة التعبير، سرعان ما أقرّ الكونغرس قانوناً ضدّ التحريض على التمرّد، كان سيبهر الملك جورج الثالث بقسوته! لم يتوقّف مسار البوميرانغ هنا، لأنّ ذلك القانون حرّض نقاشاً على مستوى الأمّة حول حريّة التعبير، أدّى في نهاية المطاف إلى حريّات لا مثيل لها في أيّ مكان آخر من العالَم... إلى أن تسبّبت أزمات جديدة بفرض المزيد من القمع!

قبل الثورة الأمريكيّة، كان الوكلاء الرئيسيّون لقمع حريّة التعبير هم حكّام المستعمرات وأعضاء المجالس الحاكمة. لا تتوافر بين أيدينا أرقام دقيقة، لكنّهم على الأرجح رفعوا مئات الدعاوى التي استهدفت كلمات

عدّوها «وقاحة» أو «إهانات» أو «تحقيراً»، ولعلّ تلك الدعاوى كانت أشبه بالهوس المَرَضيّ بالأحرى. مع بداية القرن الثامن عشر على سبيل المثال، كانت ذكرى أحد المطبعيّين في ڤيرجينيا ما تزال حيّة في الأذهان، بعد أن مُنِع من مزاولة مهنته جرّاء نشره قوانين تلك المقاطعة مطبوعة دون إذن. في معظم الحالات، صبر المجلس الحاكم كان محدوداً، وهو ما اكتشفه جيمس فرانكلين الذي «لا يُقمَع» (الأخ الأكبر لبنجامين فرانكلين) في بوسطن عام 1722، عندما كتب متهكّماً في صحيفته «نيو إنغلاند كورانت» New England Courant، بأنّ سلاح البحريّة في المستعمرة يرتاح بانتظار الطقس الجميل، كي يغادر الميناء للاشتباك مع القراصنة. سُجن جيمس فرانكلين لأنّه «أهان الحكومة إهانة كبرى»، لكنّه ضاعف قسوة هجماته عليها بعد إطلاق سراحه، فخضع إلى المزيد من الرقابة، وصدر أمر بمنعه من نشر أيّ شيء من دون الحصول على موافقة السلطات المسبقة، وهو ما تجاهله ومضى قدماً بطباعة العدد التالي من صحيفة الكورانت. كي يتجنّب التعرّض للاعتقال، توارى عن الأنظار تاركاً إدارة الصحيفة في غيابه لأخيه بنجامين، الذي لا تنطبق عليه تلك القيود بطبيعة الحال.

لم تتردّد المجالس الحاكمة في المستعمرات كذلك، بمعاقبة أعضائها الوقحين. صامويل ملفورد -الملقَّب بـ«كابتن خطّاف صيد السمك»، لأنّه كان يملأ جيوب بنطاله بخطاطيف صيد السمك كي يبعد النشّالين- طُرِد من المجلس العامّ الحاكم لمقاطعة نيويورك عام 1715 بعد أن نشر أحد خطاباته: لقد ثار غضب هذا المشرّع وصيّاد الحيتان الحادّ الطباع، بعد أن فُرِضت ضريبة جديدة على زيت الحوت، فاتّهم حاكم المستعمرة باختلاس جزء من عائدات هذه الضريبة لجيبه الخاصّ. بحلول عام 1720، عاد ملفورد إلى المجلس، لكنّه طُرِد مجدّداً بعد فترة وجيزة بسبب «كلامه الأرعن» عندما اتّهم زملاءه بمراكمة الديون العامّة. بعد عدّة عقود، سُجِن كاتب بالعدل يدعى صامويل تاونْسِند بسبب «غلطة كبيرة، وإهانة بالغة الوقاحة»: لقد أرسل إلى المجلس رسالة طالب فيها بإغاثة اللّاجئين المُحاصَرين في كوينز كاونتي، ولم يُطلق سراحه إلّا بعدما قدّم اعتذاره بخنوع، وتعهّد بألّا يثير تلك المسألة مرّة أخرى.

عقليّة التحريض على التمرّد كانت حيّة في المستعمرات الأمريكيّة، وعلى الرغم من قلّة عدد المحاكمات التي عُقِدت بسببها، فإن الأحكام التي صدرت في بدايات القرن الثامن عشر تركت انطباعاً مروّعاً. خذوا على سبيل المثال قضيّة رجل من بنسلفانيا، اعتُقِل عام 1723 بسبب إقدامه على تحقير الملك، من ثمّ تجرّأ خلال اعتقاله على التصريح بأنّه لا الملك ولا القضاة يملكون سلطة عليه. إبّان المحاكمة، وجّه القاضي السؤال التالي لهيئةِ المحلّفين: «أولئك الذين يُبغِضون الانصياع، الذين يَلْعَنون ويَنْتَقِدون، أولئك الذين ينكرون سلطة حكّامهم العليا، السلطة الحقيقيّة والشرعيّة غير المشكوك فيها، ألا يستحقّون أقصى العقوبات؟!»، فأجابته هيئة المحلّفين: «بالطبع يستحقّون». وُضِع الرجل يومين على عمود التشهير، من ثمّ رُبِط بحبل إلى عربة جرّته خلفها في شوارع المدينة، كما تلقّى إحدى وأربعين جلدة، وسُجِنَ إلى أن سدّد تكاليف محاكمته بالكامل. علّق المؤرّخ ليونارد ليڤي على هذه الحادثة بقوله: «ما من داعٍ لتكرار عقوبة كهذه، لأنّ تأثيرها المخدّر للمواطنين سيدوم طويلاً».

إن أخذنا هذا الجوّ العامّ بعين الاعتبار، سنجد أن تبرئة الناشر النيويوركيّ جون بيتر زنغر من تهمة التحريض على التمرّد في عام 1735، كانت استثنائيّة. صحيفته «نيويورك ويكلي جورنال» New York Weekly Journal وجّهت انتقادات لاذعة إلى حاكم المستعمرة وليام كروسبي، واتّهمته بالفساد وعدم الكفاءة. حُكم المحكمة بالإدانة كان متوقّعاً: القانون لا يسمح لهيئة المحلّفين بغير أن تقرّر هل نُشِرت المقالات المسيئة حقّاً أم لا، أمّا القاضي فهو من يقرّر إن كانت مقالات تحرّض على التمرّد. فضلاً عن ذلك، إن كان الحاكم كروسبي فاسداً وغير كفء كما تدّعي صحيفة الجورنال، فهذا لن يبرّئ زنغر بل سيوقعه في ورطة قانونيّة أدهى كما شرح المدّعي العامّ لهيئة المحلّفين: «ستتفاقم جريمة زنغر»، إن كانت الاتهامات الواردة في الصحيفة صحيحة. بعبارة أخرى، القانون لم يوضَع كي يساعد على بناء شعب مطّلع على ما يجري حوله، بل لحماية «هالة الأداء الممتاز» التي تعتصم الحكومة بها. النقد الحقُّ، يجعل الأمور أسوأ!

كروسبي لم يكن ندّاً للفريق القانونيّ الذي يساند زنغر، برئاسة آندرو

هاملتون العظيم، الذي كان في الثمانين من عمره آنذاك، بشعره الأبيض المسترسل، وطريقته المفخّمة في الخطابة التي تجعل كلّ كلمة من كلماته أشبه بالتنزيل الإلهيّ. روّع هاملتون قاعة المحكمة بتأكيده أنّ زنغر نشر فعلاً مقالاً يهاجم فيه كروسبي، مشدّداً على أنّ موكّله يملك الحقّ بذلك كأيّ «رجل وُلِد حرّاً»، طالما أنّه ينشر وقائع صحيحة. متحديّاً كلّاً من القاضي والقانون، قال هاملتون لهيئة المحلّفين إنّ «الحقيقة هي التي يجب أن تحكم في قضايا القدح والتشهير»، وإنّ هيئة المحلّفين لا المحكمة هي من يجب أن تبتّ فيها، ويجب أن تصدر قرراها بتبرئة زنغر إن كانت الاتّهامات التي ساقتها الجورنال صحيحة. مرافعة هاملتون الختاميّة، توضّح أبعاد ما سبق: «السؤال المطروح هنا أمام المحكمة وأمامكم، أيّها السادة أعضاء هيئة المحلّفين، ليس شأناً تافهاً ولا شخصيّاً. إنّها قضيّة لا تتعلّق بمطبعيّ مسكين، ولا بنيويورك وحدها... كلّا! تداعياتها قد تؤثّر على كلّ رجل حرّ يعيش في ظلّ حكومة بريطانيا... إنّها القضيّة الأفضل، قضيّة الحريّة! قوانين بلدنا أعطتنا الحقّ بالحريّة، حريّةِ فضح السلطة الغاشمة، وحريّةِ مقاومتِها (في تلك الأجزاء من العالَم على الأقلّ) سواء بقول الحقيقة أو بكتابتها».

بعد عشر دقائق، أعلنت هيئة المحلّفين أنّ زنغر ليس مذنباً، فانفجر الحضور في قاعة المحكمة بالتهليل. هذا القرار لم يغيّر قانون «التحريض على التمرّد» -لن يتحقّق ذلك إلّا بعد انقضاء زمن طويل- لكنّه شكّل محطّة رمزيّة هامّة: هيئة المحلّفين هي التي قرّرت أنّها تمتلك السلطة لتحديد إن حرّض الكلام على التمرّد أم لا، وهي التي قرّرت بأنّ الحقيقة دليل على البراءة. صدر لاحقاً كتاب يروي مجريات المحاكمة، قُرِئ على نطاق واسع في المستعمرات الأمريكيّة وفي إنجلترا، كما أصبحت خطابات هاملتون في قاعة المحكمة جنباً إلى جنب «رسائل كاتو» عمادَ الدفاع الإنجليزيّ - الأمريكيّ عن حريّة التعبير في القرن الثامن عشر.

الحكم في قضيّة زنغر كان رمزاً لحريّة التعبير، لكنّه لم يكن كافياً للدفاع عن الاختلاف بالرأي. حصر حريّة التعبير بـ «قول الحقيقة أو كتابتها»، يعني تشييد معبدها على أساسات واهية، فـ «الحقيقة» من وجهة نظر شخص ما،

هي «خديعة» بالنسبة لشخص آخر، كما أنّ «الحقيقة» تستثني التحيّز والآراء التي تشكّل معظم الحوار بين البشر، وهو حوار لا يجب أن يعتمد على دليل موضوعيّ كي يحظى بالحماية. المحاكمات بتهمة التحريض على التمرّد كانت شائعة في إنجلترا، لكنّ انتصار زنغر كفل بأنّ حدوثها سيصبح نادراً في المستعمرات الأمريكيّة طيلة العقود اللّاحقة.

حقبة الثورات قدّمت الكثير لحريّة التعبير: ما بين 1763–1775، تضاعف عدد الصحف الثوريّة، وساهم الخوف من تمرّد الغوغاء العنيفِ بالحدّ من إقامة المحاكمات بتهمة التحريض على التمرّد، فضلاً عن أنّ المجالس الحاكمة في المستعمرات لم تتمكن من اجتثاث الخطاب المتمرّد نهائيّاً، على الرغم من ملاحقتها الدائمة لمن ينتقدون سلطاتها. احتفظت «الصحافة الوطنيّة»[5] بحقّها بحريّة التعبير، مستوحية كاتو، زنغر، جونيوس، ويلكس، ومن شابههم، لكنّ الصحافة الموالية للبريطانيّين لم تتمتّع بالحقّ نفسه، بل تعرّضت مكاتبها للغارات باستمرار وتلقّى مالكوها تهديدات، فكما علّق قاض غاضب ذات مرّة في ماساشوستس عام 1767: «الوطنيّون مصمّمون على تحقيق حريّة غير مشروطة على صعيد الفكر والفعل، لكنّها مقصورة عليهم حصراً».

خطر التمرّد ضدّ الرقابة كان داهماً، مرسوم «الأختام الضريبيّة» على سبيل المثال –تلك الضريبة البغيضة التي فرضتها إنجلترا على الصحف والوثائق القانونيّة والتجاريّة في المستعمرات، ممّا أذكى المشاعر الثوريّة هناك– أثار معارضة شرسة في الصحف، لكنّ السلطات خافت من الكتّاب ومناصريهم في الشوارع، فلم تجرؤ على تكميم الصحافة. ذات مرّة، كُشِفت هويّة مطبعيّ نيويوركيّ ينشر صحيفة معارضة، لكنّ السلطات قرّرت أنّه من غير الملائم آنذاك ملاحقته قضائياً، خشية «تمرّد الغوغاء، وهو ما يجب تجنّبه بكلّ الوسائل الممكنة»، فقد قال نائب الحاكم في مستعمرة نيويورك: «إنّه وقت غير مناسب للبدء بأيّة إجراءات قضائيّة، نظراً للمزاج العامّ للشعب». فضلاً

5- يطلق هذا المصطلح على صحف المستعمرات الأمريكيّة التي بدأت بعد عام 1765 بنشر مقالات وآراء تهاجم الملك والبرلمان البريطانيّ. «الوطنيّون» المذكورون في هذا السياق، يُقصد بهم أيضاً المعارضون للحكم البريطانيّ للمستعمرات. المترجمة

عن ذلك، لم تحظَ السلطات دائماً بتعاون هيئات المحلّفين الكبرى[6] بعد أن تباشر بتلك الإجراءات القضائيّة. في ماساشوستس مثلاً، حاولت السلطات مراراً وتكراراً ما بين عامي 1771–1772 أن تصدر حكماً بحقّ إيزايا توماس، ناشر صحيفة «ماساشوستس سباي» Massachusetts Spy، –عُرِف مكتبه بـ «مسبك التحريض على التمرّد»– بعد أن نعتت صحيفته نائبَ حاكم المستعمرة بأنّه «خائن حنث بيمينه»، ونعتت الحاكم بأنّه «مغتصب للسلطة»، واتّهمت الملك جورج بإفساد الحكومة، لأنّه لا يتورّع عن تعيين «كلّ أحمق قذر» يعثر عليه. بأيّ حال، رفضت هيئات المحلّفين الكبرى في كلّ مرّة أن تصدر قراراً، كما أنّ المسؤولين الحكوميّين أدركوا في نهاية المطاف أنّه «في ظلّ المناخ العامّ لزمننا هذا، إدانة توماس غير مجدية».

سلسلة المحاكمات ضدّ ألكساندر مكدوغال، تستحقّ فحصها عن كثب. في أواخر عام 1769، صوّت المجلس الحاكم في نيويورك لمصلحة دفع تكاليف إنزال القوّات البريطانيّة في المدينة، وعندها كتب مكدوغال منشوراً غفلاً عنونه بـ «إلى سكّان نيويورك الذين تعرّضوا للخيانة»، دعا فيه المواطنين إلى الانتفاضة ضدّ الإجراءات الظالمة، ومنها دفع تكاليف إنزال القوّات البريطانيّة، ووقّعه بـ «ابن الحريّة». عرض المجلس الحاكم مكافأة ضخمة لمن يكشف عن هويّة الكاتب، أغرت المطبعيّ الذي طبع المنشور المذكور، فوشى بمكدوغال الذي تمّ اعتقاله بتهمة التحريض على التمرّد. عوضاً عن أن يدفع كفالة للخروج من السجن أثناء المحاكمة، اختار مكدوغال البقاء خلف القضبان، ممّا زاد اهتمام سكّان المقاطعة المتململين

6- لهيئة المحلّفين نوعان في النظام القضائي الأمريكيّ: أ) الهيئة الصغرى Trial Jury: تتألّف من 6–12 عضواً، تختصّ عادة بالقضايا المدنيّة أو الجنائيّة، وتكون المحاكمة علنيّة لكنّ مداولات الهيئة خاصّة. يحقّ للمتّهم المثول أمامها، واستدعاء شهوده، وتصدر الهيئة قرارها في النهاية بأنّه «مذنب» أو «غير مذنب». ب) الهيئة الكبرى Grand Jury: تختصّ عادة بالقضايا الكبرى التي يرفعها المدّعي العامّ الأمريكيّ، وتتكوّن من 16–23 عضواً. الجلسة ليست مفتوحة أمام الجمهور عادة، ولا يحقّ للمتّهم المثول أمام الهيئة ولا استدعاء شهود. تقرّر الهيئة الكبرى ما إذا كان هناك «سبب محتمل» يدعو للاعتقاد بأنّ المتّهم ارتكب الجريمة فعلاً، وعندها يُحال إلى المحاكمة. المترجمة

بقضيّته، وبعد عدّة أشهر من احتجازه، رافقه حشد من سجنه إلى المحكمة، لكنّ الشاهد الرئيسيّ توفّي فجأة، فانهارت القضيّة.

اعتقل المجلسُ الحاكم مكدوغال مرّة أخرى بتهمة القدح والتشهير بالمجلس بحدّ ذاته، لكنّ مكدوغال رفض أن يقرّ بأنّه مذنب أو أن يؤكّد براءته، فهدّد المجلس بربطه ممدّداً على الأرض، ووضع أثقال متزايدة فوق صدره إلى أن يتراجع عن موقفه أو يموت، إلّا أنّ مكدوغال أصرّ على الرفض (لم يخضع إلى ذلك التعذيب إطلاقاً). على الرغم من توجيه المزيد من التهديدات والاتّهامات إليه، وتمديد عقوبة السجن، أُطلِق سراحه أخيراً بعد انتهاء الدورة التشريعيّة. بعد ذلك، لقّبه الناس بـ «ويلكس الأمريكيّ»، وأصبح مكدوغال لواء في الجيش القاريّ، ومندوباً إلى الكونغرس. ما بدأ كاحتجاج على إنزال القوّات البريطانيّة، تحوّل إلى انتصار في معركة الحصول على حقّ الاحتجاج بحدّ ذاته. لقد قدّم مكدوغال الكثيرَ للقضيّة الثوريّة عندما هزأ بالسلطات، وخرج حرّاً.

سجلُّ مكدوغال الخطابيّ ضدّ البريطانيّين ممتاز، لكنّه فشل بما يتعلّق بحماية الكلام الذي لم يعجبه. في عام 1775، بعد فترة وجيزة من اندلاع الاشتباكات مع إنجلترا، قاد مجموعة من الرجال المسلّحين لتحطيم مطبعة جيمس ريڤينغتون، وهو ناشرٌ شهير موالٍ للبريطانيّين. في العام التالي، وقبيل إعلان الاستقلال، قاد مكدوغال فريقاً آخر من اللجان الشعبيّة المحليّة للهجوم على صامويل لندن، وهو أيضاً ناشر نيويوركيّ موالٍ للبريطانيّين، طبع ردّاً على «الحسّ السليم» لتوماس باين. كسر أفراد الفريق باب منزل الناشر المذكور، وجرّوه من سريره، وأجبروه على تسليمهم قوالب الطباعة الخاصّة بردّه على باين، ودمّروها. من ثمّ، صدر بلاغ رسميّ يهدّد بـ «بالقتل والتدمير والتحطيم والهلاك» لكلّ من يطبع منشورات تناصر البريطانيّين –وكأنّ كلّ ما قام به مكدوغال لم يكن ترهيباً كافياً– وبالفعل، لم يصدر الموالون لإنجلترا أيّة منشورات بعد ذلك في نيويورك!

بعد أن انتصرت المستعمراتُ في حربها ضدّ بريطانيا، اجتمع مندوبوها في المؤتمر الوطنيّ في فيلادلفيا، في صيف عام 1787 اللّاهب. ضمانات حريّة التعبير التي ستتمخّض عنها جهودهم لم تكن واضحة، والدلائل

كانت مشوّشة. سابقاً في عام 1776، حثّ الكونغرس القاريّ الولاياتِ على إقرار قوانين «تمنع» الناسَ من أن «يُخدَعوا وينجرّوا خلف آراء مضلّلة»، وهو ما قامت به الولايات بالفعل، بما فيها تلك التي تضمّ دساتيرها بنوداً تحمي حريّة التعبير، إذ لم تأخذ أيٌّ منها تلك الضمانات على محمل الجدّ. ماساشوستس مثلاً، شهدت في ذلك العام إدانة عدّة أشخاص دعموا بحماس التمرّد المسمّى بـ «تمرّد شايس»، ومنهم وليام وايتينغ، القاضي اللّامع الذي أُدين بتهمة التحريض على التمرّد. في ولاية ڤيرجينيا، «إعلان الحقوق» ردّد صدى كاتو باعترافه أنّ الصحافة الحرّة هي «حصن الحريّة الأعظم»، ولا يقيّدها سوى المستبدّين، لكنّ ذلك لم يمنع الكومنويلث[7] لاحقاً من سنّ قانون يجرّم «الكسالى الثرثارين، الذين يحوكون شائعات كاذبة وينشرونها».

في الوقت ذاته، انشغل المندوبون في المؤتمر بتشكيل حكومة فدراليّة ذات سلطات محدودة للغاية، لا تشبه تلك القائمة في بريطانيا: أوّلاً، الصلاحيّات التي لن يرد ذكرها صراحة في الدستور، لن تملكها الحكومة فعليّاً على أرض الواقع. ثانياً، حذف المشرّعون كلّ ما قد يخوّل السلطات تنظيمَ حريّة التعبير، أو معاقبَتها. على سبيل المثال، حين قدّم تشارلز بيكني -مندوب كارولينا الجنوبيّة- قبل بضعة أيّام من اختتام المؤتمر، اقتراحاً إلى زملائه المرهقين بإضافة بند إلى الوثيقة الدستوريّة يؤكّد بأنّ «حريّة الصحافة مكفولة، لا يمكن المساس بها»، ردّ عليه مندوب كونيتيكت روجر شِرمان قائلاً: «هذا غير ضروريّ، لأنّ سلطة الكونغرس لا تطال الصحافة». رُفِضَ اقتراحه، وسرعان ما اختُتِم المؤتمر.

صياغة مسوّدة الدستور كانت شاقّة، وكذلك محاولة حَمْلِ الولايات الأمريكيّة على توقيعها، إذ ساد آنذاك مناخ من عدم الثقة بالحكومة الفدراليّة قيد التشكيل، والخشية من أنّها ستتحوّل إلى وحش جائع يفترس حريّات الأفراد وامتيازات الدولة التي قاتلت من أجلها الثورة، حتّى ولو جزئيّاً. ركّز المعارضون

7- الكومنويلث يشير في الفترة المذكورة إلى أربع ولايات كانت مستعمرات بريطانيّة قبل تشكيل الولايات المتّحدة عام 1776، وهي: ماساشوستس، ڤيرجينيا، بنسلڤانيا، وكنتاكي. تحتفظ تلك الولايات بلقب «الكومنويلث» في اسمها الرسميّ منذ ذلك الوقت. المترجمة

لتوقيع مسوّدة الدستور على غياب «وثيقة للحقوق» تحدّ بشكل صريح من سلطات الحكومة الفدراليّة، وتكفل الحقوق المختلفة كحريّة التعبير وحريّة الصحافة. ردّاً على تلك الاعتراضات، قال المشرّعون إنّ تضمين وثيقة مشابهة في المسوّدة، سوف يحدّ من صلاحيّات دستوريّة لم تُمنَح للحكومة الفدراليّة في المقام الأوّل، ومن الخطورة أصلاً الإشارة إلى احتمال وجود صلاحيّات من هذا النوع، فضلاً عن عدم وجود بند في الدستور يقيّد حريّة التعبير. بأيّ حال، فشلت ردودهم تلك بإقناع المعارضين، الذين رفضوا التوقيع على الدستور ما لم تتم إضافة «وثيقة الحقوق» على الفور، وهو ما تحقّق لهم في عام 1791 بإقرار الوثيقة المذكورة التي ضمّت التعديلات العشرة الأولى على الدستور.

«التعديل الأوّل» كان كالتالي: «لن يقرّ الكونغرس أيّ قانون يتعلّق بإنشاء دِين جديد، أو منع ممارسة الدين بحريّة، أو باختزال حريّة التعبير أو الصحافة، أو حقّ الناس بالتجمّع السلميّ، أو الحقّ بتقديم العرائض للحكومة للمطالبة برفع المظالم». إنّها مادّة «عنيدة» بالفعل، لكنّ السؤال ما يزال مطروحاً حول «مدى» حريّة التعبير أو حريّة الصحافة الذي أراده المشرّعون. ممّا يدعو للعجب أنّنا لا نعرف الإجابة حقّاً، ولا يبدو أنّ المشرّعين بدورهم عرفوها! بما يتعلّق بالتعديل الأوّل، اعترف بنجامين فرانكلين بأنّ: «قلّة منّا على ما أعتقد، تملك فكرة واضحة عن طبيعته وأبعاده». الجدالات التي دارت في الكونغرس آنذاك حول «وثيقة الحقوق» لا تقدّم إيضاحاً، إذ غابت عنها بشكل شبه تامّ النقاشات حول ضمان كلٍّ من حريّة التعبير وحريّة الصحافة. مستطلعاً وجهات نظر المشرّعين فرداً فرداً، استنتج المؤرّخ ليونارد ليڤي أنّ الهدف من التعديل الأوّل، كان أن يتماشى الدستور مع القانون الإنجليزيّ آنذاك: لن تُفرَض قيود مسبقة على الكلام، لكنّ أبواب المحاكم ستبقى مشرعة لتهمة التحريض على التمرّد. الأكاديميّون الآخرون، كزكريّا شافي جونيور، يجادلون بأنّ المشرّعين الذين يُعَدّ «جونيوس» و«ويلكس» بالنسبة لهم اسمَين مألوفَين حتماً، أرادوا بكلّ تأكيد أن «يحققوا انتصاراً جديداً بإلغاء الإدانة التي تستند إلى تهمة التحريض على التمرّد». التقييم القانونيّ الأدقّ يقدّمه بروفيسور القانون جيفري ستون، الذي يقول إنّه على الرغم من عدم اتّفاق المشرّعين الواضح على التفاصيل، فإن التعديل الأوّل يجسّد مبدأً عامّاً: «إنّه طُمُوح سيتبلور معناه عبر الزمن».

معظم ما ورد في «وثيقة الحقوق»، لا يقلّ غموضاً وطموحاً عن التعديل الأوّل، إذ إنّها تزخر بعبارات غير دقيقة مثل «العمليّة المتوجّبة»، «حماية متكافئة»، و«البحث والمصادرة غير المنطقيّة»، التي هدفت بالأصل إلى إقرار مبادئ عامّة، وتوجيه تطوّر السياسة عندما تطرأ ظروف تستدعي هذا. على الرغم من ذلك، فالسياسات العدائيّة للجمهوريّة الوليدة، أخضعت التعديلَ الأوّل لاختبارٍ قاسٍ قبل أن تتبلور عقيدة مفيدة، وهو اختبار فشل فيه فشلاً ذريعاً، إذ أدّى كلٌّ من الظهور السريع لأحزاب سياسيّةٍ معارِضةٍ شرسة، واحتمال الحرب مع فرنسا، إلى تمرير قانون وصفه ستون بـ «لعلّه الإهانة الأشنع لحريّة التعبير في تاريخ الولايات المتّحدة»، وهو قانون التحريض على التمرّد لعام 1798. من خلاله، حوّل الحزب الفدراليّ المسيطر في الكونغرس الخطابَ المعارض بأكمله تقريباً إلى جريمة فدراليّة، بدءاً من كتابات أعضاء الكونغرس وانتهاء بثرثرة سكران في مدينة ما.

زعزعت الثورةُ الفرنسيّة السياسةَ الإنجليزيّة، وامتدّت تداعياتها المدمّرة عبر المحيط الأطلسيّ إلى الولايات المتّحدة. من ثمّ، دخلت فرنسا الحربَ ضدّ بريطانيا ومعظمِ الدول الأوروبيّة، فوقفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تلقائيّاً في صفّ بريطانيا، وهو ما كان أحد الأسباب التي دفعت الفرنسيّين للاستيلاء على السفن التجاريّة الأمريكيّة ما بين 1796-1797. بدت الحرب المباشرة مع فرنسا وشيكة، وانتشرت الشائعات عن جواسيس فرنسيّين يخرّبون الولايات المتّحدة من الداخل. هذه التوتّرات كلّها وسّعت الصدوع الحادّة أصلاً داخل الحكومة: الفدراليّون، بزعامة الرئيس جون آدامز وألكساندر هاملتون الذي يمثّل المصالحَ العقاريّةَ لطبقة النخبة، اصطدموا مع الجمهوريّين الذين يمثّلهم نائب الرئيس توماس جيفرسون وجيمس ماديسون -وهما الوجهان المعروفان الرئيسيّان- ومناصروهم هم الحرفيّون والمزارعون بالدرجة الأولى. لا عجب أنّ مجريات الأحداث في فرنسا أقلقت الفدراليّين، الذين دافعوا عن عدم ثقتهم بالإنسان العاديّ، أمّا الجمهوريّون فقد نظروا إلى الثورة الفرنسيّة على أنّها بارقة أمل تبشّر بتوسيع الحريّات الأمريكيّة. العداء بين الطرفين لم يكن إذن مجرّد صراع على السلطة السياسيّة (مع أنّه كان كذلك في معظم الأحيان)، بل خلاف على طبيعة

الأمّة الجديدة: هل ستكون كما يخشى الفدراليّون مسرحاً للشَغَب، تروّع الجماهيرُ فيه طبقةَ الميسورين؟! أم ستكون كما يخشى الجمهوريّون مكاناً يتكرّر فيه الظلم البريطانيّ؟! مع تعمّق الأزمة، أضافت الصحافة الموالية لكلّ من الطرفين أشواكاً جديدة إلى فصاحتها الواخزة أصلاً. صحافة الفدراليّين اتّهمت الجمهوريّين بأنّهم خونة وعملاء للفرنسيّين، أمّا صحافة الجمهوريّين فقد اتّهمت الفدراليّين -خاصّة الرئيس جون آدامز- بنقائص لا حصر لها، عقليّة وجسديّة وسياسيّة. الفدراليّون الذين يتمتّعون بأغلبيّة ذات هامش ضئيل في الكونغرس، هاجموا الجمهوريّين ومناصريهم من خلال فقرة في قانون التحريض على التمرّد الصادر عام 1798، فرضت الغرامة والسجن على «الكتابات الزائفة، الفضائحيّة، والخبيثة» التي تروّج لـ«عدم الاحترام والازدراء» سواء للرئيس أو للكونغرس، دون أن تشمل نائب الرئيس!

القانون السابق كان شديد التحيّز، يسمح بالقدح والتشهير بنائب الرئيس توماس جيفرسون، لكنّ المعارضة تتحوّل بموجبه إلى جريمة إن تناول القدح والتشهير الرئيسَ آدامز أو حكومته. فضلاً عن ذلك، تنتهي صلاحيّة هذا القانون في 3 آذار 1801، أي في آخر يوم من فترة رئاسة آدامز! اتّبع الجدل حول إقراره خطوطاً متوقَّعة، فقد قال الفدراليّون إنّه لا يتعارض مع التعديل الأوّل، الذي يفسّرونه وفقاً لبلاكستون على أنّه يعطّل القيود المسبقة على الكلام، وليس العقوبة على قوله. بالإضافة إلى ذلك، على أيّة حكومة أن تكون قادرة على حماية نفسها من «الغضب والأذيّات التي تتهدّد وجودها» على حدّ قول عضو الكونغرس هاري غراي أوتس. بإضافة لمسة أدقّ على الجدل، قالت صحيفة فدراليّة إنّ القانون ضروريّ لأنّ الجمهوريّين هم «أوغاد يغتالون آباءهم»، فضلاً عن أنّهم «يقتنصون الموارد الحيويّة للبلاد». بأخذ العوامل السابقة مجتمعة، نجد أنّ الفدراليّين فسّروا القانون وفق النموذج البريطانيّ الذي يحظر التحريض على التمرّد، أي النموذج الذي كان مُطبَّقاً آنذاك.

جيمس ماديسون ممثّل الجمهوريّين ومهندس التعديل الأوّل، قدّم ردّاً أكثر استنارة، فقد رفض بصراحة فكرة قيام الكونغرس بمعاقبة ما يقال وفقاً للقانون البريطانيّ، خاصّة أنّ النظام الأمريكيّ -على العكس من نظيره الملكيّ- قد حمّل الحكومة وموظّفيها المسؤوليّةَ أمام الشعب. «إن فشلوا

بأن يكونوا أهلاً للثقة» كما أكّد، إذن «من الطبيعيّ ومن الملائم، استناداً إلى سبب أخطائهم وحجمها، أن يحتقرهم الناس ويزدروهم ويكرهوهم». بموجب التعديل الأوّل، «تفتقر» الحكومة الفدراليّة إلى صلاحيّة تخوّلها تقييدَ الصحافة، أو حمايةَ نفسها من «القدح والتشهير».

وجهة نظر الجمهوريّين كانت الأفضل، لكنّهم افتقروا إلى القوّة، فقبل أن تنتهي صلاحيّة القانون المذكور، تمّ تطبيقه ضدّ خمسة وعشرين جمهوريّاً على الأقلّ، حوكم خمسة عشر منهم رسميّاً، وأُدين منهم عشرة. كان ماثيو ليون من بين المُستهدفَين، وهو مهاجر من أصول إيرلنديّة وجمهوريّ شرس، وصل إلى منصب عضو في الكونغرس عن ولاية ڤيرمونت. خلال حملة انتخابه عضواً للمرّة الثانية عام 1798، كتب ليون رسالة إلى إحدى صحف ڤيرمونت، اتّهم فيها الرئيس جون آدامز بنسيان المصلحة العامّة بسبب «عطشه الذي لا يرتوي إلى الأبّهة السخيفة، والتزلّف الأحمق، والجشع الأنانيّ»، فعوقب برميه في زنزانة قذرة لعدّة أشهر، لكنّه فاز في الانتخابات خلال فترة احتجازه. بالمثل، سُجِن محرّرو أربعٍ من الصحف الجمهوريّة الخمس الأهمّ، ورجلٌ يدعى لوثر بالدوين، كانَ سكّيراً من بلدة نيووارك في نيوجيرسي، أُدين لأنّه قال عند سماعه المدفعيّة تحيّي الرئيسَ جون آدامز بستَ عشرة طلقة: «لا يهمنّي إن أطلقوا نيران مدافعهم عبر مؤخّرته». العقوبة الأطول التي دامت ستّة عشر شهراً، كانت من نصيب ديڤيد براون، وهو محارب جمهوريّ سابق في صفوف الثورة من ماساشوستس، بعد أن شارك بنصب سارية حملت لافتة تقول: «لا لمرسوم الختم الضريبيّ، لا لقانون التحريض على التمرّد، لا لمرسوم الأجانب[8]، لا لضريبة الأراضي، يسقط طغاة أمريكا».

8- مجموعة مراسيم تُعرف بمجموعها كـ«قانون التحريض على التمرّد وقانون الأجانب»، مرّرها الفدراليّون في الكونغرس ووقّع عليها جون آدامز عام 1798، منحت الحكومةَ صلاحيّات جديدة منها ترحيل المهاجرين بسهولة، كما جعلت شروط اندماج المهاجرين أصعب، إذ اشترطت مثلاً أن يقيم المهاجر أربعة عشر عاماً في الولايات المتّحدة كي يحصل على حقّ التصويت، بينما لم تتعدّ هذه الفترة في السابق خمس سنوات. المترجمة

التناقضات التي شابت قانون التحريض على التمرّد، ساعدت جيفرسون على الفوز بالانتخابات الرئاسيّة عام 1800، وعندها أصدر عفواً عن أولئك الذين أدينوا بموجب القانون المذكور. النقطة الأهمّ بما يخصّ موضوعنا، هي أنّ تلك التناقضات حرّضت على ظهور طور جديد أوسع في التفكير الأمريكيّ حول الرقابة وحريّة التعبير. بطرق عديدة، كان ذلك القانون تجسيداً لقضيّة زنغر: تعدّ الحقيقة بمنزلة دفاع عن البراءة، ويعود إلى هيئة المحلّفين تقرير ما إن كانت الكلمات في الحقيقة قدحاً وتشهيراً، لكن عندما يُفرَض قانون التحريض على التمرّد تحقيقاً لغايات سياسيّة، لن تكون هذه التفاصيل كافية لحماية الخطاب المعارض، أو حتّى للسماح بالتعليق على مسار قذيفة.

من ناحية أخرى، استجابة الجمهوريّين للقانون بلورَت فكرة أنّ النقاش السياسيّ الحرّ لا بدّ أن يشمل بالضرورة الخطاب المعارض للحكومة، الذي يجب أن يحميه التعديل الأوّل.

بلا شكّ، لا وجود لعمليّة تاريخيّة «أنيقة»، فقد استمرّت السياسات الانتقاميّة ريثما انتشرت الأفكار السابقة. على الرغم من جداله المشبوب بالعاطفة ضدّ قانون التحريض على التمرّد، بدا واضحاً أنّ التزام جيفرسون بحريّة التعبير بعد أن أصبح رئيساً لم يكن مطلقاً، ففي رسالة وجّهها عام 1803 إلى حاكم بنسلفانيا، ناقش فيها انزعاجه من صحف الفدراليّين، اعترف بما يلي: «لقد فكّرتُ مطوّلاً بأنّ الملاحقة القضائيّة لبعض من أبرز المزعجين، سيكون لها تأثير شامل على ترميم وحدة الصحافة. لا أقصد محاكمة عامّة، لأنّها ستبدو أشبه بالاضطهاد، بل محاكمات انتقائيّة». في عام 1806، وجد ستّة من منتقدي الرئيس جيفرسون في كونيتيكت أنفسهم يدانون بتهمة التحريض على التمرّد، وذلك بمباركة شخصيّة منه على ما يبدو!

***

الفصل الخامس

الحربُ الطبقيّة في القرن التاسع عشر

«البرابرة الذين يهدّدون مجتمعنا» أعلن أحد المشرّعين الفرنسيّين عام 1830، «هم الطبقات العاملة في مدننا الصناعيّة». في فرنسا، وفي سائر أرجاء أوروبا خلال القرن التاسع عشر، صمّمت النخبة على خنق المعلومات التي قد تحرّض الطبقات الكادحة والطبقات الدنيا على المطالبة بحقوقها السياسيّة والاجتماعيّة، وهو ما يوازي التمرّد من وجهة نظر الطبقات العليا. الرقابة على الصحف، المسرح، الكاريكاتير، وأخيراً على السينما في نهاية القرن، كلّها نبعت بدرجة ما أو بأخرى من قناعة مخيفة آمنت بها الطبقة الحاكمة، وهي أنّ الجماهير المطّلعة على ما يجري حولها ستثور، وبالتالي ستحلّ الكارثة بأبناء النخبة.

«أربع صحف معادية، تخيفني أكثر من ألف حربة!» كما قال نابليون بونابرت، «وإن سمحتُ بحريّة الصحافة، فلن أبقى على كرسيّ لثلاثة أشهر أخرى». لورد غْرِنْڤيل أعلن من إنجلترا عام 1817، أنّ «منتجات الصحافة الشريرة المجدّفة» لا تترافق فقط مع خطر إحداث تغيير في الحكومة، بل «تشكّك بضرورة وجود الحكومة في المقام الأوّل». في عام 1819 في النمسا، وصف وزير الخارجيّة كليمنس ڤون مترنيخ الصحافةَ بأنّها «كارثة»، وبأنّها «أعظم شرور هذه الحقبة، لذا يجب أن نتعامل معها بأسرع ما يمكن».

نجت الحكوماتُ بالطبع، لكنّ الرقابة التي طُبِّقت خلال تلك الحقبة كانت وسواسيّة وسخيفة بالمجمل. النمسا مثلاً حظرت طباعة كلمة «حريّة» liberté على صناديق الخزف الصينيّ المستورد، أمّا روسيا فحظرت الإشارة

إلى «الهواء الحرّ في الأفران» في كتب الطبخ. بالغت طبقة النخبة في مخاوفها، لكنّ إيمان العمّال ومن ناصروهم بأنّ الصحافة الحرّة هي الحلّ لمشاكل المجتمع، كان قويّاً. في عام 1842، مدح كارل ماركس الصحافة التي لا تخضع إلى قوانين ناظمة بوصفها «عالَماً مثاليّاً يتدفّق من العالَم الواقعيّ، ثمّ يعود إليه جديداً وحيويّاً وأكثر غنى بالحياة». هذا الوصف كان شعوراً روحانيّاً، سرعان ما انقلب إلى نداء للمعركة على لسان البرلمانيّ الألمانيّ الليبراليّ جورج ڤون بَنسن: «القتال في سبيل حريّة الصحافة هو حرب مقدّسة، بل حرب القرن التاسع عشر المقدّسة». عندما اشتعلت الثورات في أرجاء أوروبا بحلول عام 1894، ماركس -الذي خضع آنذاك للمحاكمة في ألمانيا، بتهمة نشر تعليقات تحقيريّة عن موظّفي الحكومة- قال إنّ «تقويض كلّ أساسات النظام السياسيّ القائم، هو أوّل واجب من واجبات الصحافة». في عام 1910، شجبت صحيفة «هامبورغر إيكو» Hamburger Echo الاشتراكيّة، مقارنةً نابليون للصحف بالأسلحة: «نحن لا نرمي القنابل عندما تندلع الحرب، بل نرمي عوضاً عنها صحفنا بين جماهير الكادحين. متفجّراتنا هي حبر الطباعة».

لم ينظر أحد إلى تلك العبارات على أنّها غطرسة، ولم يستخفّ أحد كذلك بالمخاطر عندما طالبت الطبقات الدنيا بحقّها في أن تقرأ وتشاهد وتقول وتكتب ما تشاء. في حقبة الثورة الصناعيّة المتسارعة، وارتفاع نسبة تعلّم القراءة والكتابة، واتّساع مدى التواصل، وفي مواجهة الثورات المستمرّة وتمرّد العمّال، تحوّل ما يفكّر به الناس العاديّون إلى اهتمام عاجل على أجندة القادة السياسيّين، فضلاً عن أنّ المطالبة بحريّة التعبير لعبت دوراً أساسيّاً في الاضطرابات السياسيّة والمطالبة بالإصلاحات، التي هزّت كلّاً من إنجلترا وفرنسا ووسط أوروبا وروسيا. عوضاً عن أن تدافع عن وجهة نظرها أمام الجماهير، اختارت الحكومات أن تحظر وتعاقب الكلام الذي تخشى من أنّه سيحرّض الشعب، كما شرح أحد الرقباء على الدراما في فرنسا عام 1849: «عندما نصادف مقاطع ذات دلالات سياسيّة أو اجتماعيّة، نسأل أنفسنا: هل يهدف هذا المقطع إلى تحريض الطبقات المختلفة على الاقتتال فيما بينها، أو إلى تحريض الفقراء ضدّ الأغنياء، وإثارة الفوضى؟ من

حيث المبدأ، نحن نسأل أنفسنا هل يجوز السماح بالسخرية من مؤسّسات البلد على خشبة المسرح، كي تصبح هدفاً لضحك الجمهور واستهزائه؟ لا مشكلة لدينا بأن نجيب: لا».

في نهاية القرن التاسع عشر، أصبح المجتمع عموماً أكثر تسامحاً مع التعبير الفنّي والسياسيّ الذي ينتهك الحدود، لكنّ الوصول إلى هذه المرحلة كان عمليّة مليئة بالاضطرابات بلا شكّ... وكيف لا تكون كذلك، عندما تنظر السلطات إلى الرقابة كـ «إجراء تطهيريّ يهدف إلى حماية المجتمع من عدوى العقائد الكاذبة، ويشبه بالضبط الإجراءات المُتّخذة لمنع انتشار الطاعون»، على حدّ قول أحد الأرستقراطيّين الفرنسيّين. كيف لا تكون كذلك، عندما يصرّح الجنرال الإسبانيّ رامون نارڤيز بأنّ «مصادرة الصحف لا تكفي. كي تقضي على الصحف السيّئة، يجب أن تقتل كلّ الصحفيّين». تراخي القيود المفروضة على حريّة التعبير، تلاه دائماً مرحلة من فرض قيود جديدة، أو تعزيز تلك القائمة. في ألمانيا على سبيل المثال، أُقِرّ قانون للصحافة الحرّة عام 1874، لكنّ الأشهر الستّة التالية لصدوره شهدت انعقاد ثماني مئة محاكمة ضدّ الصحف، بتهمة القدح و«الإهانات الافترائيّة».

تركّزت إجراءات الرقابة الأوروبيّة باستمرار، على تحويل مسار الأفكار التي تثير المتاعب بعيداً عن الفقراء. قد تُحظَر مثلاً رواية أو قصّة إن بيعت بسعر زهيد، لكنّها ستحظى بموافقة الرقابة إن كان ثمنها باهظاً، بحيث لا يتاح شراؤها إلّا للأغنياء. في فرنسا وألمانيا، سُمِح بعرض مسرحيّات معيّنة في المسارح المخصّصة للطبقات العليا والوسطى، بينما مُنِع في الوقت ذاته تقديمها في الأماكن التي تستقبل الطبقات الكادحة والفقيرة. الميديا التي تُستهلَك جماعيّاً، أو تلك التي لا تتطلّب معرفة القراءة كالكاريكاتير، ظلّت مصدر قلق بالنسبة للرقابة، ومع ظهور السينما –رخيصة، تُعرَض في الظلام، وتحظى بشعبيّة هائلة بين العمّال والفقراء– سارعت مختلف الدول إلى فرض الرقابة على الأفلام قبل السماح بعرضها، بما فيها تلك البلدان التي ألغت منذ زمن بعيد شرط الحصول على «الترخيص ما قبل الطباعة» بالنسبة للمطبوعات.

مع ذلك، وعلى الرغم من آلاف المحظورات الرقابيّة، والمحاكمات،

والعقوبات التي تراوحت بين السجن والغرامات، لم ينقطع تداول الأفكار والمعلومات نهائيّاً، فقد واجهت السلطات كمّاً هائلاً من الموادّ التي تنبغي ملاحقتها، فضلاً عن أنّ أنظمةَ تقييدِ حريّة التعبير -التي ابتلاها الفساد بدرجات مختلفة، وسوء التطبيق، والمقاومة الصريحة لتطبيقها- كانت غالباً متأخّرة بمراحل عمّا تحاول قمعه. حتّى في روسيا، التي كان نظامها القضائيّ آنذاك كما هو اليوم، القامع الأقسى لحريّة التعبير في أوروبا، اعترف رقيب في منتصف القرن التاسع عشر بأنّه «لن يتعذّر عليك الحصول على أيّ كتاب في سانت بطرسبورغ إن أردته»، وبأنّ «روسيا غارقة في طوفان من الكتب الممنوعة». الوضع ذاته ساد في مجمل أرجاء أوروبا، إذ تسرّبت الكلمات والصور من ثغرات النظام، وتحايلت على الرقابة، وقفزت فوق الحدود، وتزايدت شعبيّتها لأنّها محظورة.

صراعات الرقابة في القرن التاسع عشر، لم تقم فقط بإثارة العداء بين النخبة والطبقات الأقلّ منها مرتبة على السلّم الاجتماعيّ، فقد خشي كثير من أبناء الطبقة العليا من أنّ وصف «السلوك المفعم بالرذيلة»، سيهدم النظام الأخلاقيّ الذي يلحم مفاصل طبقتهم معاً. عدّ الرجال البارزون أنفسهم منيعين أمام تأثيرات الموادّ الإباحيّة، لكنّ موقفهم اختلف تجاه زوجاتهم وأبنائهم، كما انبثقت جمعيّات مكافحة الرذيلة وتطهير المجتمع كالفطر في كلّ مكان، كي تحمي أولئك الأبناء والزوجات من إغواء الخطيئة، وشنّت حملات لسنّ قوانين تفرز نظاماً أخلاقيّاً صارماً. في أوروبا على الأقلّ، لم يكن الهدف هو مجرّد تحصين الطبقات الدنيا ضدّ ما سمّاه لورد ماونت تمبل بـ«الداء المُعْدي البغيض، الذي يبتلي الروح والجسد» الناجم عن وصف الشهوة، بل سعت الرقابة على الموادّ الإباحيّة بالأحرى إلى الحيلولة دون إصابة أولئك الذين يستحقّون الحماية بالانحلال الأخلاقيّ، بمن فيهم النساء المحترمات اللواتي لمحتهنّ صحيفة «الديلي تلغراف» اللندنيّة وهنّ «يسترقنّ النظر عبر واجهات الدكاكين المليئة بالخطيئة... وينحنين فوق صور آثمة بموضوعها وأسلوبها».

عُدَّت الطبقات الدنيا شهوانيّة بطبيعتها، ولا بدّ من تقييد وصول الكتب القذرة إلى أيديها، لأنّ الإثارة الإيروتيكيّة تحرّض الإجرام، ممّا يسبّب

الفوضى وتدمير الممتلكات. من ناحية أخرى، بُذِلَت جهود جبّارة لإبعاد الأدبيّات الرخيصة الثمن المعادية للمسيحيّة عن الفقراء، بغية إبقائهم مسالمين. القبول غير المشروط بالمسيحيّة ضروريّ بالنسبة لهم كي «يتحمّلوا ضغوط البؤس والحظّ التعيس» على حدّ قول مدعٍ عامّ، لأنّهم قد لا يتقبّلون مرارة حياتهم مقابل المكافآت التي تنتظرهم في الحياة الآخرة، من دون العزاء الذي يوفّره الدِين. «التفكير بعواقب هذا الأمر، مخيفة للغاية!» كما أضاف المحامي ذاته.

المطبوعات والمنشورات الجنسيّة كانت متاحة في الخفاء للرجال المقتدرين، لكن ما إن تتاح لغيرهم حتّى تهبّ جمعيّات مكافحة الرذيلة والشرطة والمحاكم إلى العمل. معظم المحاكمات التي عُقِدَت بسبب اتّهامات بالإباحيّة انتهت بإدانة المتّهمين، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى أنّ الطبقات العليا والوسطى -المصابة بنوستالجيا الزمن الذهبيّ الغابر، حين كانت الحدود الأخلاقيّة واضحة، والفظاظة غائبة عن المجتمع المهذّب- أرادت ذلك. بأيّ حال، لم يكن من الضروريّ انعقاد محاكمة رسميّة لتطهير الأدب من المضمون الجنسيّ أو من اللغة البذيئة، إذ إنّ الناشرين والقيّمين على المكتبات بل حتّى الكتّاب أنفسهم، قاموا بتطبيق الرقابة ذاتياً على أعمالهم. إنّه العصر الذي تمّ خلاله تنقيح الكتاب المقدّس وأعمال شكسبير، من المقاطع التي «تُعدّ غير لائقة إن قرأها جنتلمان على مجموعة من السيّدات» على حدّ قول توماس بودلر، العصر الذي شهد تطهير عمل غيبون «تاريخ صعود الإمبراطوريّة الرومانيّة وسقوطها» من كلّ المقاطع التي تصف سلوكاً لا أخلاقيّاً، العصر الذي شهد الروائيّ والمحرّر الصحفيّ وليام ميكبيس ثيكري وهو يعبّر عن امتنانه، لأنّ الكتّاب لا يشعرون الآن «بالإغراء لكتابة ما يجعل وجنات السيّدات تتضرّج بالحمرة».

تطهير الكلام لم يتم كما يجب، لأنّه تزامن مع ظهور نمط جديد من الكتب القذرة، تقدّم فيها نساءٌ خياليّات من الطبقات العليا وصفاً مفصّلاً عمّا جرى معهنّ شخصيّاً في مغامراتهنّ الجنسيّة التي لا تنضب، والتي تدور كلّها في البيوت المحترمة ذاتها التي يُفترَض بالرقابة حراستها. كلّما وضع الرجالُ -على الأقلّ نظريّاً- النساءَ في أقفاص مريحة بالقرب من المدفأة،

تحوّلت شهواتهنّ إلى فيتيشيّة، وارتفعت مبيعات الكتب الممنوعة التي تحتفل بالشبق الأنثويّ غير المقيّد. العذراء أو الزوجة البرجوازيّة التي تمرّ بطور الشهوة، أصبحت موضوعاً نموذجيّاً للإباحيّة في القرن التاسع عشر... لا أحد إذن «يشعر بالإغراء للكتابة»!

الكاتب الروسيّ ألكسندر بوشكين، الذي حُظِرَت روائعه باستمرار وشوّهها الرقباء، تحسّر قائلاً: «وحده الشيطان من فكّر بجعلي أولَد في روسيا مع عقل وموهبة»، أمّا الشاعر اليونانيّ ألكساندروس سوتسوس فقد علّق بمرارة: «الصحافة حرّة طالما أنّها لا تكتب»... لكنّ هذين الرجلين «كتبا» حقّاً! المؤلّفون، المحرّضون على الشغب، والإباحيّون في كلّ مكان، وجدوا جمهوراً على الرغم من القيود الضارية، وبدأت الصحافة الحرّة بالظهور في بعض البلدان.

التجديف، المقاومة، وطبيعة الحقيقة في إنجلترا

لم تكن إنجلترا مكاناً سعيداً في بدايات القرن التاسع عشر، على الأقلّ ليس بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون في الأرض أو في المصانع، إذ إنّ ثمن الانتصار في الحروب النابوليونيّة كان الكسادَ الاقتصاديّ والمعاناة الهائلة بين أشدّ أفراد المجتمع هشاشة. تدنّت الأجور كثيراً، واختفت الوظائف، كما أنّ المواسم الزراعيّة الشحيحة والضرائب التي فُرِضَت لحماية الحبوب المزروعة محليّاً، أدّت إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً جنونيّاً، فوصل العديد من أبناء الطبقات الكادحة إلى شفير المجاعة، وانضمّوا إلى صفوف الراديكاليّين[1]. الحكومة الموالية للملك لم تحاول أن تخفّف البؤس، بل حاولت بكلمات لجنة مجلس اللوردات أن تمنع «النهب العامّ وتقسيم الممتلكات». تضمّن ذلك الضربَ بيد من حديد على الخطاب الذي يدعو للتمرّد، ومنع الاجتماعات بين العمّال الساخطين، وحظر كلّ

1- بدأت الحركة الراديكاليّة في إنجلترا في أواخر القرن 18، مع الدعوة إلى «الإصلاح الراديكاليّ» للبرلمان المتمثّل بتوسيع حقّ الاقتراع ليشمل الرجال جميعهم، وهو ما تحقّق على مراحل خلال القرن التاسع عشر. دفاع الحركة عن حقّ الاقتراع للعمّال، أكسبها ولاء النقابات واتّحادات العمّال. المترجمة

ما قد يثير الاضطرابات. في الوقت ذاته، تركّز امتعاض الطبقات الدنيا على كنيسة إنجلترا، التي وصفها المؤرّخ جوس مارش بأنّها «فاسدة سياسيّاً، متخمة بالثروات، فوضويّة بشدّة، وغير مبالية على ما يبدو بالمصير الروحيّ للجماهير الحضريّة الجديدة». ركّز مسؤولو الكنيسة بالدرجة الرئيسيّة على توسيع أقبية النبيذ الخاصّة بهم، وجمع الأعشار[2]، وحراسة امتيازاتهم. انعدام اهتمامهم بمعاناة العمّال والفقراء، فاقم شعور هؤلاء بالظلم والنبذ.

«صحفُ البِنْسَين»[3] شقّت طريقها بنجاح في خضمّ هذا التململ، على الرغم من الضرائب العقابيّة التي فُرِضَت بهدف القضاء على المطبوعات الرخيصة. صحيفة وليام كوبِت «بوليتيكال ريجستر» Political Register بدأت كصحيفة من هذا النمط في عام 1816، وسرعان ما بلغ عدد نسخ الطبعة الواحدة منها أربعين ألفاً، وعبّرت بصوت عالٍ عن سخط قرّائها المفلسين. جنباً إلى جنب مجموعة من الصحف التي قلّدتها، هاجمت الريجستر أركان السلطة في بريطانيا، وشنّت هجوماً لاذعاً على الملكيّة والبرلمان ومحدوديّة حقّ الاقتراع. رسالتها الجوهريّة كانت بسيطة وواضحة وفعّالة، فكما كتب كوبِت: «تُعرَف الحكومة الجيّدة من تلك السيّئة بواسطة الاختبار التالي الذي لا يخيب: تحت ظلّ الأولى، الكادحون شَبِعون مكسوّون، لكنّهم جوعى عراة تحت ظلّ الثانية». وفقاً لهذا المعيار، كانت الحكومة الإنجليزيّة سيّئة جدّاً في الواقع. الصحافة الرخيصة شنّت أيضاً هجوماً لا يقلّ ضراوة على الكنيسة، والعقيدة الدينيّة، والأساقفة المتخمين: إنّهم جميعهم أجزاء لا تتجزّأ من آلة القمع ذاتها.

2- يرجع جمع الأعشار إلى العهد القديم، حيث يتوجّب على المؤمنين وفق القانون، تقديم عشر مدخولهم (أو ما يعادله من المحاصيل أو القطعان أو المنتجات العينيّة... إلخ) إلى الكنيسة، التي تصرفه على مستلزماتها، واحتياجات الكهنة، وعلى الفقراء. المترجمة

3- صحف رخيصة الثمن صغيرة الحجم، بدأت طباعتها بأعداد ضخمة منذ مطلع 1830 إثر تطوّر آلة الطباعة البخاريّة، ممّا سمح ببيعها لقاء بنس أو بنسين (الصحف الأخرى كانت تباع لقاء ستّة بنسات آنذاك)، وعدّت تطوّراً ثوريّاً في مجال الصحافة لأنّها أصبحت بمتناول الفقراء والعمّال جميعهم. المترجمة

من وجهة نظر السلطات، الكنيسة والدولة يعتمد كلٌّ منهما على الآخر، والهجوم على إحداهما هو بمنزلة هجوم على الأخرى. منذ قيام الثورة الفرنسيّة، ارتكزت السياسات الراديكاليّة في إنجلترا والقارّة الأوروبيّة على عدم الثقة بالمؤسّسات الدينيّة، وعلى التشكيك في أركان العقيدة المسيحيّة. استناداً إلى ما قاله قاضٍ إنجليزيّ عام 1819، كانت تلك الثورة زمناً مظلماً «أُهمِلت خلاله عبادة المسيح»، ممّا أدّى إلى «تمزّق روابط المجتمع، وظهور جوّ مرعب من الدماء والفوضويّة والارتباك». فرنسا هُزِمَت، لكنّ «شبح» إهمال الدِين ظلّ قائماً حيثما ظهرت التحدّيات ضدّ السلطة في إنجلترا. «كلّ شيء في القرن التاسع عشر» كما علّق المؤرّخ البريطانيّ إي. بي. تومسون، «تحوّل إلى ساحة معركة بين الطبقات».

كوبِت كان متحيّزاً بكلّ تأكيد، لكنّه كان محقّاً عندما كتب أنّ الإصلاح السياسيّ هو ثورة من وجهة نظر أساقفة إنجلترا، و«الثورة تعني هنا ثورة مشابهة لتلك التي قامت في فرنسا، وجرّدت الكنيسة من كلّ ممتلكاتها، بما فيها الأعشار». الآليّة القانونيّة في إنجلترا كانت مُصمَّمة لمنع حصول ذلك، وبدأت بفرض الرقابة على الخطاب غير الدينيّ. القاضي اللندنيّ ذاته الذي تحسّر على إلحاد الثورة الفرنسيّة، وبّخ بصرامة ناشراً راديكاليّاً لأنّه انتقد الدِين: «أنت تقف في محكمة تحافظ على الديانة المسيحيّة، كما تحافظ على القانون الدنيويّ بالضبط» صرخ، «وحيث لا يُسمَح لأيّ رجل باحتقار تلك الديانة».

في عام 1817، اعتقلت الشرطة الإنجليزيّة ما ينوف على العشرين مطبعيّاً، وبذلك بدأت سلسلة من مئات المحاكمات التي دامت عقوداً ضدّ الراديكاليّين بتهمة التجديف، وهي تهمة اكتشف القضاة أنّ تسويقها إلى هيئات المحلّفين (ينتمي أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى) أسهل بكثير من تهمة التحريض على التمرّد، على الرغم من أنّ هذه الأخيرة كانت عادة مشمولة ضمن الأولى. وليام هُون، كان أوّل من حوكم بتهمة التجديف آنذاك، علماً أنّه لم يكن ممّن يحطّمون الصلبان أو يثيرون الشغب، بل بائع كتب وأنتيكات مغمور، يتمتّع بحسّ فكاهيّ وقح، عُدَّ تهكّمه الرخيص على الدِين والمليءُ بالغمز واللمز السياسيّ، بمنزلة تحريض قويّ للطبقات

الدنيا، لكنّ التاج أخطأ عندما استهدفه: عوضاً عن أن يُرمَى خلف القضبان، تحوّل هون بعد ثلاث محاكمات عُقِدَت خلال ثلاثة أيّام متتالية إلى شخصيّة شهيرة على صعيد حريّة التعبير، ناصره آلاف الأشخاص وابتاعوا مؤلّفاته.

المحاكمة الأولى اختصّت بـ «التعاليم الشفهيّة للراحل جون ويلكس، كما وجّهها لأحد الأساقفة»، وهي نقد هجائيّ ساخر تناول فيه هون التعاليمَ الدينيّة الشفهيّة و«صلاة أبانا الذي في السماوات» والوصايا العشر، ورصّعه بإشارات لاذعة إلى أعضاء الحكومة. أعلن هون أمام هيئة المحلّفين أنّ نيّته في العمل المذكور لا تتعدّى «السخرية من الأساقفة»، لكنّ الحكومة ركّزت على مقطع يحقّر المسيحيّة، وشدّد المدّعي العامّ على أنّ سعر «التعاليم» الرخيص يجعلها في متناول «الطبقات الدنيا الجاهلة، وغير المطّلعة، وغير المؤهّلة للتعامل مع موادّ تجديفيّة كهذه». إذن، لا بدّ من حظر هجائيّات هون، وإلّا فإنّها ستدفع بأولئك القرّاء إلى نبذ احترامهم للمسيحيّة وللكنيسة، فينبذون بالتالي طاعتهم للقانون. بعبارة أخرى، السخرية من الدِين تُضعف تأثيره المخدّر للشغَب، ممّا يؤدّي إلى الفوضى.

إن أخذنا بعين الاعتبار التزام أفراد هيئة المحلّفين (الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى كما أسلفنا) القويّ بالدِين، فلا عجب لو ظفر المدّعي العامّ بالفوز، لكنّ هون نجا في ختام المحاكمة الأولى بفضل ثلاثة جوانب من استراتيجيّة الدفاع التي ارتجلها، وأسلوبه بالحديث دون توقّف. الجانب الأوّل كان درس التاريخ الذي ألقاه عن الهجاء الدينيّ، إذ تلا على هيئة المحلّفين بأسلوب بليغ مفخّم مقاطع من كتابات مارتن لوثر، جون ملتون، رئيس أساقفة كانتربيري، وأحد وزراء الدولة، وغيرهم ممّن سَخِروا من النصوص المقدّسة دون أن يُدان أيٌّ منهم بتهمة التجديف. ثانياً، استغلّ هون طرافة كتاباته، فكلّما قُرِئت عبارة مسيئة من هجائيّاته بصوت عال على هيئة المحلّفين، انفجر الحضور في القاعة بالضحك دون أن تنجح تهديدات القاضي بإسكاتهم، «لا شيء» كما شرح المؤرّخ جوس مارش، «ساهم بتبرئة هون أكثر من الضحك!». ثالثاً وأخيراً، انتصر أداء هون الاستعراضيّ الذي لا يكلّ ولا يملّ، فقد تكلّم طيلة خمس ساعات تقريباً من دون توقّف، وأبهر هيئة المحلّفين بأسلوبه المسرحيّ، وحثّهم على الوقوف بوجه النظام

القضائيّ الظالم. بعد مداولة لم تدم سوى خمس عشرة دقيقة، أعلنت هيئة المحلّفين بأنّه غير مذنب.

في المحاكمتين التاليتين، اتّبع هون استراتيجيّة الاستعراض الماراثونيّ ذاتها، لكن أمام جمهور أضخم غصّت به قاعة المحكمة هذه المرّة، فضلاً عن آلاف الأشخاص الذين تجمهروا في الشوارع المحيطة بالمبنى. عندما صدر قرار هيئة المحلّفين للمرّة الثالثة بأنّه غير مذنب، لم يكترث القاضي حتّى بمحاولة إخماد التصفيق في القاعة. هون، بثيابه الرثّة وفطنته الحادّة، تمكّن بمفرده من هزيمة سلطة التاج القضائيّة بكلّ ثقلها. بعد أن حقّق انتصاراته تلك، لم يعد استخدام الفكاهة للسخرية من التاج أو الكنيسة، تهمة يمكن استغلالها لرمي شخص ما في السجن. الضحك على الأقلّ، أصبح آمناً نوعاً ما.

لم يدّع هون إطلاقاً أنّه يحارب في سبيل حريّة التعبير ولا حريّة التجديف، فمع موارده الضئيلة، وعشرة أطفال ينبغي إطعامهم، كان لا بدّ له من استنباط طرق يدافع بها عن نفسه. اختلف الحال تماماً بالنسبة إلى ريتشارد كارلايل: سَمكَرِيّ، ملحد، مثير للشغب، وناشر راديكاليّ كرّس حياته لخوض معارك قانونيّة في سبيل حريّة التعبير والترويج لمؤلّفات توماس باين المعادية للكنيسة، خاصّة «عصر المنطق» الذي نُشِر على ثلاثة أجزاء في أعوام 1794، 1795، و1807، وخضع للحظر باستمرار. «هدفي الوحيد والأشمل، منذ البداية إلى النهاية» كتب بأسلوبه المفخَّم المميّز، «كان حريّة الصحافة وحريّة النقاش»، لكنّه دفع ثمناً باهظاً لقاءه، فقد أمضى تِسع سنوات تقريباً في السجن، وعاش فقيراً هو وعائلته، وأقيمَت ضدّه وضدّ أتباعه ما يزيد على مئة محاكمة بتهمة التجديف. هون ربح معركته خلال أيّام معدودات، أمّا كارلايل فقد شعر بالرضا من خلال تقويض السلطة بالتدريج، فبعد عقد تقريباً من محاكمته هو وأنصاره بتهمة التجديف، ظلّ «عصر المنطق» قيد التداول، على الرغم من انتقاده العنيف للمسيحيّة ولكنيسة إنجلترا.

انضمّ كارلايل إلى الحركة الراديكاليّة بعد أن خسر مهنته كسمكريّ عقب المشاكل الاقتصاديّة التي وقعت عام 1816، وسرعان ما أصبح ناشراً ينشر أعمال هون وباين وسواهما، ويخطب في الاجتماعات الشعبيّة على الرغم

من أسلوبه المتعثّر بالكلام. بحلول عام 1819، تراكمت ضدّه تهم بالتجديف وبالتحريض على التمرّد، لكنّه لم يمثل بسببها أمام المحكمة. تغيّر ذلك في شهر آب بعد مذبحة بيترلو، عندما لقي أحد عشر عاملاً بريطانيّا مصرعهم، وجُرح مئات آخرون تحت حوافر أحصنة الخيّالة البريطانيّة، إبّان احتجاج جماهيريّ في مانشستر. كارلايل، الذي كان من المفترض أن يلقي خطاباً آنذاك، نجا من الاشتباكات وفرّ مع عربة البريد إلى لندن، ثمّ نشر في غضون أيّام وصفاً زاخراً بالعواطف عن مجريات المذبحة في صحيفة «شِرونز ويكلي بوليتيكال ريجستر» Sherwin's Weekly Political Register. أُغلِقَت الصحيفة على الفور وصودِرت مطبعتها، فسارع كارلايل إلى نشر المقال ذاته في صحيفة «ريبيلكان» the Republican، قبل أن يتمّ اعتقاله وتقديمه للمحاكمة في قضيّة ربطت بشكل مباشر ما بين عدم الإيمان بالإله المسيحيّ، وما بين السياسة الراديكاليّة. في الوقت ذاته تقريباً، أقرّ البرلمان «المراسيم الستّة» السيئة الصيت، التي فرضت ضرائب جديدة على صحافة البنسَين، وحظرت الاجتماعات العامّة.

توثيق كارلايل لمذبحة بيترلو، ومطالبته بـ«تقديم الجناة إلى العدالة»، تندرجان تحت تعريف «التحريض على التمرّد»، لكنّ محامي الادّعاء ركّزوا على قيام كارلايل بإعادة إصدار «عصر المنطق» بطبعة رخيصة، لاعتقادهم -نظراً للمناخ العامّ السائد آنذاك- أنّ خطاب كارلايل المناهض للحكومة لن يُغضِب هيئة المحلّفين، بقدر ما سيغضبها هجوم باين على الربّ. الهجمات التي شنّها باين على المسيحيّة، وعلى «أكاذيب» الكتاب المقدّس و«سخافاته» و«بذاءاته» و«تناقضاته» قدّمت قاعدة واسعة ارتكز عليها محامو الادّعاء في قضيّتهم، لأنّ باين نعت المسيحيّين بأنّهم مشركون، وأطّر المسيحيّة على أنّها ميثولوجيا وثنيّة، كما قال إنّ «الحبَل بلا دنس» قصّة فاحشة عن امرأة شابّة «يغتصبها شبح»، معلناً أنّ الدِين بحدّ ذاته هو سلاح سياسيّ يهدف إلى سحق الناس العاديّين.

ركّز محامو الادّعـاء في قضيّة كارلايل، على تأثير الأفكار السابقة على الفقراء، لأنّهم «المُبشَّرون بالإنجيل» كما قال المدّعي العامّ، مضيفاً أنّ الهدف من القضيّة هو «حماية الأميّين وأبناء الطبقات الدنيا من إفساد

إيمانهم» و«الحفاظ على التزامهم بقوانين الربّ وقوانين بلدهم». حاول كارلايل أن يوضّح أنّ الانتقادات التي وجّهها باين إلى الكتاب المقدّس صحيحة، لكنّ القاضي منعه: «لا يمكنني السماح بتبرئة الناس من جريمة خرق القانون لأنّهم غير مؤمنين»، وعندما أشار كارلايل إلى التناقضات الواردة في الكتاب المقدّس، رفض القاضي مجدّداً أن يسمعه: «لا يحقّ لك مناقشة حقيقة الديانة المسيحيّة... أنت لا تملك حرّيّة أن تقوم بأيّ شيء يشكّك في أصلها الإلهيّ».

خسر كارلايل القضيّة ورُميَ في السجن، لكنّه حقّق هدفه مؤقّتاً على الأقلّ: قواعد المحكمة سمحت له بتلاوة «عصر المنطق» كاملاً من على منصّة الاتّهام، فضلاً عن أنّ القانون يسمح بنشر مجريات المحاكمة، وهو ما تصدّت له جين زوجة كارلايل، فباعت خلال بضعة أسابيع عشرة آلاف نسخة من «عصر المنطق»، طُبِعَت بصيغة «تقرير» عمّا دار ضمن قاعة المحكمة. الأهمّ من ذلك كلّه، هو أنّ محنة كارلايل أثارت جدلاً واسعاً حول معنى حرّيّة الصحافة، ولم يكن السؤال المطروح هنا هل آراء باين صحيحة أم لا، وإنّما هل يجب سجن كارلايل لأنّه نشرها؟! تبنّى جيش صغير من المؤيّدين له قضيّته، بينما تولّت جين إدارة مطبعته في شارع «فليت ستريت» بنفسها، وسُجِنت أربع مرّات على الأقلّ. استمرّ مناصرون آخرون للقضيّة بنشر مؤلّفات كلٍّ من باين وكارلايل، فحوكموا وأُدينوا جميعهم دون استثناء تقريباً، كما انتهى العديد من العاملين في مطبعة كارلايل والكثير من المؤيّدين له في سجن نيوغايت برفقته، حيث أطلقوا من هناك مجلّة «نيوغايت مَنثلي» Newgate Monthly، التي ظلّت تصدر من مطبعته طيلة عامين تقريباً.

هامفري بويل كان أحد العاملين في مطبعة كارلايل، والأكثر شغباً بينهم. مَثُلَ عام 1822 أمام محكمة أولد بايلي لقيامه ببيع أعمال باين التجديفيّة، فضلاً عن منشورات أخرى تتّهم الكتاب المقدّس بالإباحيّة. وصف بويل نفسه على أنّه «ميكانيكيّ متواضع، ذو ثقافة محدودة»، لكنّه تولّى الدفاع عن نفسه ببراعة، فخاطب هيئة المحلّفين بشغف متحدّثاً عن اللّامساواة التي تفرضها الحكومة، وعن حقّ البشريّة النبيل الطبيعيّ بالتعبير عن نفسها، لكنّه

وقع في ورطة بأيّ حال عندما حاول أن يثبت أنّ الكتاب المقدّس يزخر فعلاً بالمقاطع الإباحيّة. «هل أعطيكم مثالاً» قال مخاطباً هيئة المحلّفين، «عن ذلك المشهد المقرف الذي يصفه الكتاب المقدّس بين لوط وابنتيه؟! هل آخذكم إلى غرفة نوم أونان وثامار؟!»[4].

قبل أن يتاح له التوسّع في تقديم تلك المقاطع بما تحويه من وصفٍ مفصّل لزنا المحارم، وهدرِ «البذرة البشريّة» بقذفها على الأرض، وغيرها من الانحرافات الجنسيّة، قام القاضي بإخراج كلّ النساء واليافعين من قاعة المحكمة، لأنّ آذانهم على ما يبدو شديدة الرهافة، لا تحتمل سماع تلك الاقتباسات من الكتاب ذاته الذي عدّته المحكمة قبل سنة واحدة فقط في قضيّة كارلايل، كتاباً سماويّاً منزّهاً عن الخطأ. ممانعة القاضي للسماح للنساء واليافعين بسماع كلمات الكتاب المقدّس، تبرهن على أنّ بويل محقّ بوجهة نظره، لكنّ هيئة المحلّفين غفلت عن هذه المفارقة الساخرة، وانكمش أفرادها على أنفسهم وهم يصغون إلى ما يقرأه بويل، الذي أُدين في نهاية المطاف ورُميَ في السجن. من الجدير بالذكر أنّ محاكمته جرت في العام نفسه الذي نشر فيه توماس باودلر نسخة منقّحة من الكتاب المقدّس، روّج لها على أنّها «نسخة تصلح للعائلة».

إجمالاً، نظرت المحاكم الإنجليزيّة في مئتي قضيّة بتهمة التجديف، كان المتّهمون فيها جميعهم تقريباً من أتباع الحركة الراديكاليّة، الذين عُدّت أفكارهم قادرة على تحريض الطبقات الدنيا. انتهت تلك المحاكمات عموماً بحلول منتصف القرن، لكنّ إساءات جديدة ضدّ الدِين ظهرت في عام 1883 وكانت أخطر من أن يتجاهلها التاج، أرست تداعياتها الإطار العامّ لتقييم اللغة طبقيّاً حتّى بدايات القرن العشرين. المُتّهم الرئيس هذه المرّة كان جي. دبل يو. فوت ومجلّة «المفكّر الحرّ» Freethinker الرخيصة الثمن التي ينشرها. في عددها الأوّل، وصف فوت مجلّته بأنّها «شرسة»، و«أداة غير مسيحيّة مكرّسة لشنّ حرب لا تخمد ضدّ الخرافات عموماً، وضدّ خرافات المسيحيّة خصوصاً». وُجِّهت اتّهامات له ولعدد من العاملين معه في المجلّة

4- سفر التكوين، الإصحاح 8، الآيات: 8-10. المترجمة

بالتجديف، بسبب ثمانية أعداد من «المفكّر الحرّ» وصفتِ الربَّ على أنّه متعطّش للدماء، بربريّ، ومستبدّ. عُلِّقت تلك الاتّهامات لاحقاً، فقام فوت بنشر عدد الكريسماس من المجلّة منتهكاً فيه كلّ الحدود، إذ اتّهم رواةَ الأناجيل -متّى، مرقص، يوحنّا، ولوقا- بالتجديف، وكرّر ادّعاء باين بأنّ الربّ أنجب ابناً غير شرعيّ بعد أن اغتصب مريم العذراء. اتّهم فوت أيضاً -وكأنّ كلّ ما سبق غير كافٍ- يسوعَ المسيح بالتجديف لادّعائه أنّه الربّ، وبالتالي... اتّهامات جديدة، ومحاكمة ثانية!

لكانت تلك المحاكمة انتصاراً سهلاً بالنسبة للمدّعي العامّ، لولا أنّ فوت طالب بتقديم دليل على عدم رضا الربّ عن كلامه. أدانته المحكمة هو وزملاؤه بسبب بعض التّهم فقط، لكنّ خطاب رئيس القضاة الإنجليز جون كوليريدج إلى هيئة المحلّفين في القضيّة الثانية، غيّر مسار الأمور، فقد قال إنّ المسيحيّة لم تعد القانون الذي يحكم البلاد كما كان الحال سابقاً، فضلاً عن أنّ يهوديّاً هو بنجامين دزرائيلي وصل إلى منصب رئيس الوزراء. لذلك، «تهمةُ» انتقادِ حقيقة الدِين المسيحيّ لا تكفي حاليّاً لإدانة أيٍّ شخص. على الرغم من ذلك، يجب أن يُقدَّم هذا الانتقاد بحرص: «أنا أعلن القانون الآتي: إن تمّ احترامُ قواعد النقاش المحتشم، يُسمَح بمهاجمة كلّ شيء، بما فيها أسس الدِين، من دون أن يُتَّهم الكاتب بالتجديف». بعبارة أخرى، الخطاب التجديفيّ مسموحٌ به إن تمّ تقديمه من خلال «اللغة المحتشمة» التي تتخاطب بها الطبقات الوسطى والعليا.

هيئة المحلّفين التي حيّرها قرار القاضي كوليريدج، عجزت عن التوصّل إلى حكم، فتمّ إسقاط التهم عن فوت في هذه القضيّة نظراً لأنّه أدين في تلك التي سبقتها. بأيّ حال، هذه القضيّة أرست معياراً جديداً للخطاب غير الدينيّ: أصبح التجديف على حدّ قول المؤرّخ جوس مارش «جريمة طبقيّة لغويّة»، ترتكز على اختيار المفردات بالأحرى، أكثر منها على الأفكار التي تعبّر عنها، وهو معيار «يستحيل أن يلاحظه ذوو الثقافة المتدنيّة».

الحكم الذي أصدره القاضي كوليريدج في قضيّة مجلّة «المفكّر الحرّ»، ينمّ عن درجة متطرّفة من التحيّز الطبقيّ، لكنّه مثّل مع ذلك تقدّماً تدريجيّاً على طريق إنقاص القيود المفروضة على حريّة التعبير. لقد أصبحت إنجلترا

بلداً يتقبّل التعايش بين الأطراف المختلفة أكثر من السابق، ولا بدّ من إفساح مجال أكبر للآراء (المصاغة بطريقة حسنة!) التي عُدّت ملعونة في الماضي. «القانون ينمو» قال القاضي كوليريدج، «ويجب أن تتلاءم مبادئه مع الظروف المتغيّرة عبر الزمن». قراره ذاك الذي صدر عام 1883 تناول حريّة الخطاب الدينيّ، لكنّه ظهر في زمن خضعت خلاله أهداف الرقابة وكفاءتها على الجبهات الأخرى للجدل، لا من قبل الراديكاليّين في الطبقات الكادحة فحسب، بل من قبل المفكّرين الذين ينتمون إلى طبقات المجتمع العليا أيضاً.

المفكّر الأبرز بينهم كان الفيلسوف وعضو البرلمان لاحقاً جون ستيوارت مِل، الذي نشر كتابه «عن الحريّة» عام 1861، وعرض فيه جدلاً مقنعاً للغاية حول الأسباب التي تحدو بالحكومة إلى التسامح مع التدفّق الحرّ للآراء والأفكار، بما فيها تلك اللّاأخلاقيّة، أو غير الورعة، أو الخاطئة. باختزاله إلى عناصره الأساسيّة، جدل مِل يقدّم سبباً واحداً فقط يسمح لـ «البشريّة» بأن تحدّ بشكل مشروع من حريّات الأفراد، وهو «حماية النفس»، أي أنّ سلطة الفرد على أفعاله مُصون طالما أنّه لا يؤذي الآخرين ولا يضرّ بالدولة. مضى مِل أبعد من ذلك، فجادل بأنّ معظم القيود المطبّقة على حريّة التعبير تضرّ بالمجتمع، لأنّها تحرمه من مصادر محتَملة للحقيقة، أي ما أطلق عليها «مصادر السلامة العقليّة للجنس البشريّ».

مردّداً صدى كلمات بروتاغوراس حول محدوديّة قدرة البشر على الفهم، حذّر مِل من أنّ الفكرة التي تبدو لنا الآن خبيثة أو سخيفة، قد تصبح مفيدة ذات يوم بطرق نعجز حاليّاً عن استيعابها: «إن اتّفق كلّ البشر باستثناء شخص واحد على الرأي ذاته، لا تملك البشريّة حقّاً بإسكات هذا الشخص الذي يعتنق رأياً مناقضاً، يفوق حقّه بإسكات الناس أجمعين لو كان قادراً على ذلك... الشرّ العجيب الناجم عن تقييد حريّة التعبير عن رأي ما، يتجلّى بحرمان الجنس البشريّ -سواء الأجيال الحاليّة أو تلك القادمة- منه، وحرمان أولئك الذين يعارضونه بدرجة أكبر من أولئك الذين يؤيّدونه. إن كان ذلك الرأي صحيحاً، سيُحرَم البشر من فرصة استبدال الخطأ بالصواب. إن كان خاطئاً، سيخسرون ما يوازي بأهميّته فائدة ذلك الرأي، وهو الإدراك الأصفى والتعبيرُ الأشدّ حيويّة عن الحقيقة، اللذان يتولّدان عن صدامه مع

الخطأ». الحقيقة ليست ثابتة، وقيام الدولة بـ«تعطيل النقاش» -حتّى ولو أسكتت رأياً شاذّاً يعتنقه شخص واحد فقط- هو «افتراض خطير بأنّها معصومة»، إذ يجب أن تنبثق الحقيقة ممّا يدعوها مِل بـ«عمليّة الصراع بين خصوم يتقاتلون تحت راية شعارات عدائيّة». القاضي كوليريدج شدّد على «الحشمة» في النقاش حول التناقضات، أمّا وجهة نظر مِل فتتلخّص بأنّ القانون لا علاقة له إجمالاً بتنظيم كيفيّة شرح الأفكار.

مناداة مِل (المصاغة بجمال) بتقبّل الأفكار المغايرة، قطعت شوطاً لا بأس به صوب المبادئ المعاصرة لحريّة التعبير بوصفها حقّاً عالميّاً لكلّ الناس، لكنّها لم تبلغ هذه الدرجة بالضبط. أوّلاً، لم يتركّز اهتمامه على أولئك الذين يعبّرون عن أفكارهم، وإنّما على حماية الأفكار التي تقدّم منفعة للمجتمع، فقد اعتقد أنّ إسكات الآراء المختلفة هو خطأ، لأنّ ذلك يضرّ بالمصلحة العامةّ عموماً، وليس لأنّه ينتهك حريّة الفرد بالتعبير عن نفسه بحريّة. ثانياً، تقبّلُه للأفكار اعتمد على موقع أصحابها: كاشفاً عن نخبويّته الكولونياليّة، حصر مِل مبادئ حريّة التعبير بمجتمعات معيّنة -كبريطانيا مثلاً- وصل مواطنوها إلى مرحلة «نضج الملكات العقليّة»، وأصبحوا «قادرين على أن يتطوّروا بفضل النقاش الحرّ المتكافئ»، أمّا أولئك الذين يعيشون في «مراحل اجتماعيّة متخلّفة، ولم يبلغ عِرقهم بحدّ ذاته سنّ الرشد بعد» -أي الشعوب التي تحكمها بريطانيا- فلا يستحقّون أيّاً من الحريّات التي نادى بها. بالنسبة لأولئك «البربريّين» كما وصفهم، «الاستبداد هو نمط شرعيّ من أنماط الحكم». أخيراً، من هو المخوّل بأن يقرّر إن كانت الفكرة ستسبّب ضرراً أم لا؟! لا عجب أنّ مِل انتدب أشخاصاً على شاكلته لتلك المهمّة: «الفلاسفة واللّاهوتيّون» قال، هم الوحيدون القادرون على توجيه «العقول البسيطة» إلى فرز الآراء الحقيقيّة عن الزائفة، وحمايتها من الضلال.

ما يزال «عن الحريّة» أحد أكثر الكتب تأثيراً في الفكر الغربيّ، منادياً بتقبّل الأفكار التي لا تشكّل أغلبيّة، لكنّ مِل كان بكلّ تأكيد نتاجاً لعصره وبلده وظروفه، فلو جادل لمصلحة منح حريّة التعبير التامّة للناس جميعهم، لاضطرّ إلى القبول بتفكيك الكولونياليّة البريطانيّة، وهذا مستحيل، ولو

أقرّ بأنّ الناس جميعهم يجب أن يمتلكوا الحقّ بقول ما يريدونه دفاعاً عن مصلحتهم الخاصّة، بغض النظر إن قدّمت أفكارهم فائدة ملموسة للمجتمع أم لا، لخان إذن ولاءه لمبادئ المذهب النفعيّ الذي بنى عليه فلسفته: ما لم تقدّم الفكرة فوائد لشريحة عريضة من الناس، فلا قيمة لها من وجهة نظره.

هناك مفكّر بريطانيّ مستفزّ آخر أثّر على الجدل الرقابيّ في عام 1883، وتحدّى مِل، دافعاً العقلانيّة خطوة أخرى صوب تقبّل الأفكار. في مقاله «حظرُ الآراء المسمومة»، ليزلي ستيفن -كاتبٌ، ومتسلّق جبال، ووالد ڤيرجينيا وولف- رفض رأي مِل بأنّ الرقابة تقوّض الحقيقة، لا لأنّ الرقابة شرعيّة بل لأنّها غير فعّالة. كي تصبح الرقابة فعّالة كما يجادل ستيفن، لا يجب «تدمير الأعمال السامّة فحسب»، بل إنّ الأفكار الواردة في تلك الأعمال (سمّاها بـ«الطور العقليّ») يجب أن تُمحى كليّاً من أذهان الناس، وهي مهمّة تتطلّب مستوى عالياً من الاضطهاد، يستحيل تحقيقه عمليّاً. «لو فكّرنا بتحقيق هذه الفرضيّة الجنونيّة» كتب ستيفن، «الجهد المطلوب يعني قمع التفكير بحدّ ذاته، وليس هذه النظريّة أو تلك فقط»، وما لم تصبح الدولة قادرة على شلّ التفكير -وهي غير قادرة على ذلك بلا شكّ- فلتدع التفكير وشأنه!

مقال ستيفن يقدّم حجّة لتقبّل الآراء المغايرة، أقوى من تلك التي يقدّمها «عن الحريّة». جون ستيوارت مِل يفترض أنّ حظر حريّة التعبير يسبب الضرر لأنّه فعّال، أمّا ستيفن فيبني أطروحته على أنّ الاضطهاد بطبيعته هو إجراء ناقص، من ثمّ يمضي أبعد من ذلك: «تقييد الرأي، أو تقييد التعبير عنه تعبيراً حرّاً... هو جوهر الاضطهاد» كما يستنتج، «وكلّ المساعي التي تستهدف تحقيق ذلك لا أخلاقيّة». مع ذلك، ستيفن -وهو ابن طبقته ومركزه- شارك بدوره بقمع حريّة التعبير عندما اعتقد هو وأقرانه أنّ ذلك ضروريّ. بوصفه محرّر «مجلّة كورنْهِل» Cornhill Magazine، طالب بتنقيح مقاطع عديدة من رواية توماس هاردي «بعيداً عن الحشد الصاخب»، فمن غير اللّائق بالنسبة لمجلّة تقوم على «النأي بنفسها تماماً عمّا يسيء» بكلمات مؤسّسها وليام ثاكيراي، أن تقدّم شيئاً «لا يليق بابنة قسيس ريفيّ أن تقرأه».

ثيران عند البوّابة: الرقابة في أوروبا القاريّة

كما في إنجلترا، كانت الرقابة في أوروبا القاريّة واحدة من سلسلة أدوات لجأت إليها السلطات الحاكمة، كي تضمن هيمنتها على الحشود التي ازداد تململها تدريجيّاً. قلق النخبة له ما يبرّره، الثورة الفرنسيّة عام 1789، الانتفاضات المرعبة التي قامت عام 1830 (في فرنسا أيضاً)، وفي عام 1848 (في عدّة بلدان أخرى)، وفي عام 1871 (فرنسا مرّة أخرى)، وأخيراً عام 1905 (في روسيا)، برهنت بوضوح على خطر الطبقات الدنيا المُسيَّسة. كلّ اضطراب من الاضطرابات السابقة تلته مرحلة من تخفيف القيود المفروضة على حريّة التعبير، لكنّها كانت مؤقّتة غالباً، نظراً لأنّ التأثير المخرّب الناجم عن الكلام الذي لا يخضع إلى قوانين، كشف عن نفسه.

السلطة كما تبلورت في إطار القرن التاسع عشر، نظرت إلى الجماهير على أنّها «خَطَر»، وسخّرت موارد وطاقات هائلة للتحكّم بما يقرأه الناس العاديّون وبما يقولونه، ولمنع انتشار المعلومات التي قد تثير سخطهم. قال فريدريك ملك الدانمارك عام 1833، إنّ على الفلّاح ألّا يتعلّم سوى واجبه تجاه الربّ والملك والآخرين، وإلّا «ستتولّد الأفكار في رأسه»، أمّا رئيس فرنسا أدولف تيير فقد عبّر عن رأيه بصراحة أكبر، فحدّد الهدف من التعليم بـ«إفهام الطبقات الدنيا بأنّ الغنيّ لا يرسل الحمّى كي تصيب الفقير»، بينما رفض رئيس وزراء إسبانيا خوان براڤو موريللو إنشاء مدارس للفقراء، وصرّح في عام 1851: «لا نريد هنا رجالاً يفكّرون، بل ثيراناً تكدح».

التعليم الابتدائيّ لعامّة الشعب لم يصبح متاحاً قبل أواخر القرن التاسع عشر، لكنّ معدّلات تعلّم القراءة والكتابة ارتفعت على الرغم من ذلك، بالتزامن مع توسّع مدى الاتّصالات وسرعتها، وانتشار الثورة الصناعيّة. إمبراطور النمسا فرانز الأوّل رفض في حقبة 1830 السماح بمدّ سكك الحديد، خشية «أن تصل الثورة إلى البلد»، لكنّ سكك الحديد وصلت إلى كلّ أرجاء النمسا، وإلى غيرها من البلدان، فضلاً عن أنّ الأخبار صارت تسافر أسرع من القطارات البخاريّة. مع ذلك، ظلّت الثروة والسلطة متمركزتين بأيدي قلّة قليلة، أمّا الفقراء الذين يعيشون ويكدحون كالحيوانات، فقد رأوا

ما ينقصهم بوضوح أكثر من السابق، ولم يعجبهم ذلك. «تزايدت مطالب الكادحين المشروعة، لأنّ الريفيّين صاروا يدرسون أكثر، ويعرفون أكثر، ويرَون أكثر» كما شهد قرويّ هنغاريّ عام 1890، «كيف لكم أن تلومونا؟! لقد تعلّمنا كيف نقرأ ونكتب، ونحن نريد الآن أن نرتدي ملابس أفضل، وأن نأكل كما يأكل البشر، وأن نرسل أبناءنا إلى المدارس»، «الثيران» لم تعد راضية بالبقاء تحت النير!

حُرِم الفقراء من التعليم، ومن حقّ الاقتراع أيضاً. اعتقد المؤرّخ البريطانيّ توماس ماكولاي أنّ توسيع حقّ الاقتراع كي يشمل الناس جميعهم، سيدفع الجماهير إلى أن «تنهب أيّ رجل يلبس معطفاً جيّداً، ويملك سقفاً فوق رأسه»، وستكون النتيجة على حدّ قول المؤرّخ الألمانيّ هاينرينش ڤون تريتشكه «تفوّق العاملين على أرباب العمل». بالمثل، تمّ أيضاً تقييد الحقّ بالتجمّعات العامّة وبتشكيل النقابات، فقد كانت معظم أنماط التجمّعات والتنظيمات محظورة، أو تتطلّب الحصول على إذن مسبق. خلال القرن التاسع عشر، قُمِعَت النقابات والتنظيمات الاشتراكيّة والإضرابات العمّاليّة روتينيّاً باستخدام العنف، وكما يعلّق المؤرّخ جون غوتش، المسألة التي حظيت بالأولويّة بالنسبة للجيوش الأوروبيّة كانت أن تتحوّل إلى «وكيل محليّ للقمع».

تداخلت الإجراءات السابقة، مع الضغوط المتزايدة على الصحافة. قوانين الصحافة الفرنسيّة على سبيل المثال بلغت حدّاً من التعقيد تطلّب إصدار عشرة كتب على الأقلّ ما بين 1830-1880، لمساعدة الصحفيّين والمحامين المحتارين، كما اضطرّت صحيفة روسيّة في نهاية القرن إلى توظيف خبير يرشدها على تلمّس طريقها ما بين آلاف التعميمات الحكوميّة المتعلّقة بتغطية الأخبار والشؤون العامّة، إذ إنّ خرق أيٍّ منها قد يتسبّب بإغلاق الصحيفة على أقلّ تقدير. في عام 1881، صدر في فرنسا قانون صحافة جديد، ألغى ما يزيد على ثلاثين قانوناً يتألّف كلٌّ منها من مئات البنود المستقلّة، تراكمت خلال الخمس والسبعين سنة الماضية، لكنّ القيود المطبّقة على الصحف والموادّ الإباحيّة والكاريكاتير والمسرح والسينما، ظلّت سارية المفعول على الرغم من تخفيف القيود الحكوميّة السابقة.

أحياناً، كانت المحظورات في الصحافة والفنون واضحة. في روسيا، مُنِع مؤلّفو المسرحيّات والأوبـرا من توظيف مئات الموضوعات في أعمالهم، كالإشارة إلى قياصرة آل رومانوف، مجاعة عام 1892، والرقابة بحدّ ذاتها. بعد الإطاحة بنابليون عام 1814، سرعان ما منعت فرنسا بصرامة كلّ الإشارات المسرحيّة إلى الإمبراطور المهزوم. ذلك التحديد الدقيق كان نادراً عموماً، إذ إنّ معايير الرقابة تراوحت آنذاك ما بين المبهمة، والمبهمة إلى حدّ السخافة. فرضت محاكم برلين مثلاً في أواخر القرن حظراً على المسرحيّات التي قد تقوّض «الثقة بتطبيق القانون»، وكذلك على المقاطع التي تلمّح إلى أنّ «الحكومة لا تمنح المواطن حقوقه الفرديّة»، وصدر قانون نمساويّ منع كلّ المطبوعات التي قد تخلق «تأثيراً غير مستحبّ على أخلاقيّات الناس، أو وطنيّتهم، أو تعليمهم». صُمّمت تلك القوانين بحيث تكون غامضة عمداً، مما يتيح مجالاً واسعاً أمام السلطات كي تهاجم أيّة مادة تعتقد أنّها تشكّل خطراً على الدولة أو الأخلاق، سواء صراحة أو ضمناً، قرّرت لجنة برلمانيّة سويديّة أنّ إقرار قوانين ذات صيغة عموميّة ضروريّ لمنع المنشورات «الضارّة بسلامة المجتمع»، لأنّ هناك «أساليب في الكتابة تعتمد على التلميح أو الإشارات أو المقارنات أو المفارقات، لا يمكن التنبّؤ مسبقاً بتفاصيلها الدقيقة في قانون مكتوب يشملها كلّها». في كلّ الحالات، الكتابات الموجّهة إلى الطبقات الدنيا خضعت إلى تمحيص أدقّ. ملفّات الرقباء الألمان اكتظّت بملاحظات من رجال الشرطة حول موادّ مكتوبة، يجعلها «أسلوبها وسعرها الزهيد» متاحة لغالبيّة الناس. الرقابة البروسيّة أمرت بسحب أحد الكتب من الأسواق، لا لأنّه تذمّر من الظلم و«الحكومة السيّئة» فحسب، بل لأنّه مكتوب بأسلوب يخاطب «الطبقات الاجتماعيّة الأدنى ثقافة»، وقد يثير سخطها من الأوضاع الراهنة.

تلك المعايير المبهمة جعلت حياة الرقباء أسهل، وأشدّ عرضة للخطر في آن واحد. لقد كانوا مخوّلين بحريّة التصرّف بما يتعلّق بالمواد التي يقرّرون حظرها، لكنّ أيّة هفوة مهما كانت صغيرة قد ترتدّ عليهم بعواقب خطيرة. في عام 1842، توسّل أحد الرقباء إلى رئيس البوليس السريّ كي يقول للقيصر عن لسانه: «كم هو صعب أن تكون رقيباً! نحن لا نعرف أبداً ما هو المطلوب

منّا... نحن لا نشعر بالأمان على الإطلاق، ولا يمكننا أن نفي بواجباتنا». الخوف المتولّد عن عدم اليقين ذاك، وفقاً لما كتبه المؤرّخ الروسيّ إيه. سكابيشِڤسكي عام 1892، يفسّر «لماذا اكتشفت الرقابةُ الروحَ الثوريّة في كلّ شي، حتّى في كتب الطبخ»، فكثيراً ما حظر الرقباء موادّ لا يمكن أن تُعدَّ مسيئة إطلاقاً. في عام 1832 على سبيل المثال، بعد أن استمرّ حظر مسرحيّة «الملك أوتاكور» الدراميّة طيلة عامين كاملين، سأل مؤلّفُها النمساويّ فرانز غريلبارزر الرقيبَ عن سبب المشكلة. «لا شيء أبداً» أجابه الرقيب، «لكنّني قلتُ لنفسي، لا يمكن للمرء أن يحزر أبداً!».

تفاقم الغموض أكثر، عندما حاولت الدول أن تلبّي متطلّبات الطبقة الوسطى وطبقة التجّار من الموادّ التي لم تكن في متناول الفقراء. في أزمنة مختلفة، أعفت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وروسيا الكتبَ الغالية الثمن من شروط الرقابة، لكنّها استمرّت بتطبيقها على الكتب والكتيّبات والصحف الرخيصة. في كلٍّ من النمسا وروسيا، كان من الممكن حظر الكتاب إن طُبع بمفرده كنسخة رخيصة، بينما يُسمَح بتداوله إن تمّ تسويقه كجزء من مجموعة باهظة الثمن لا تباع إلّا كاملة، وهو ما حدث مع النوڤيلا المستفِزّة نوعاً ما «سوناتا كروتزر» لليو تولستوي، بعد أن توسّلت زوجته صوفيا إلى القيصر كي يسمح بنشرها ضمن مجموعة أعماله الكاملة، «إذ لا يستطيع كلّ الناس شراء المجموعة كلّها»، كما لاحظ القيصر شخصيّاً. في الوقت ذاته، سُمِح بتداول الكتب التي تدور عن موضوعات إشكاليّة للغاية، إن عدّها الرقباء شديدة التعقيد لا تستطيع الطبقات الدنيا الجاهلة أن تفهمها، وهو ما حدث -في مفارقة ساخرة لذيذة- عام 1867 مع الكتاب الذي تحوّل إلى حجر أساس الماركسيّة: «رأس المال» لكارل ماركس، فقد سمحت السلطات الروسيّة بتداوله بنسخته الألمانيّة وبترجمته الروسيّة معاً، لأنّه «صعب» و«من المستحيل فهمه»، كما أنّ الرسائل الاشتراكيّة الواردة ضمنه مدفونة عميقاً بين «كميّات هائلة من الجدليّات العسيرة الغامضة أحياناً».

خشيت السلطات بشكل خاصّ من وسائط الميديا التي لا تتطلّب معرفة القراءة، كالمسرح واللوحات والكاريكاتير، التي تتواصل مع شريحة أوسع

وأفقر من تلك التي يصلها النصّ المكتوب، فضلاً عن أنّها تملك تأثيراً غريزيّاً أقوى. في العديد من البلدان، دامت الرقابة الفائقة على المسرح والفنون الغرافيكيّة زمناً طويلاً، حتّى بعد أن رُفِعت القيود عن الصحافة، ففي أواخر القرن التاسع عشر بات النصّ المطبوع وسيط التواصل الأقلّ خطورة من وجهة نظر السلطات، لأنّ الكثير من الفقراء كانوا ما يزالون أمّيّين أو أشباه أمّيّين آنذاك، فضلاً عن أنّ الكتاب المطبوع هو مُنتَج يُستهلَك على نطاق فرديّ وليس في جماعات، ويتطلّب مقداراً من التفكير لفهم رسالته. مع ظهور السينما في نهاية القرن، فُرِضَت مجموعة جديدة من الضوابط الشاملة على عجلٍ لتقييد ما تعرضه الشاشة الفضيّة، ولم يكن مسموحاً عرض أيّ فيلم ما لم يحصل على موافقة مسبقة، حتّى في ظلّ أنظمة سياسيّة ليبراليّة نسبيّاً، كتلك القائمة آنذاك في السويد، الدانمارك، وفرنسا.

سواء في المسرح، أو الأوبرا، أو الأفلام، أو حتّى الأغاني، الخطر المتمثّل بالتواصل الفوريّ من دون وسيط، تداخل مع واقع أنّ أنماط الميديا السابقة تُستهلك كلّها جماعيّاً، أي أنّها على حدّ قول الأكاديميّ روبرت غولدشتاين «قد تحرّض ردّ فعل فوريّ، على العكس من المادّة المطبوعة التي تُقرَأ في خصوصيّة البيوت (بيوت الطبقة الوسطى غالباً)»، وهو ما شرحه رقيب نمساويّ عام 1795: «يجب أن تكون الرقابة على المسرح أشدّ صرامة من نظيرتها العاديّة المطبّقة على موادّ القراءة المطبوعة... قوّة الانطباع الذي يتركه المسرح غير محدودة، لأنّه يوظّف العيون والآذان، ويحاول اختراق إرادة المتفرّج كي يحقّق التأثيرات العاطفيّة المطلوبة، وهو ما لا تستطيع القراءة أن تحقّقه. الرقابة على الكتب تجعلها متاحة لفئة معيّنة من القرّاء فقط، أمّا المسرح فهو على النقيض من الكتب، مفتوح لجمهور بأكمله يشمل كلّ الطبقات وكلّ المهن وكلّ الأعمار».

عندما يشترك الناس البسطاء بالتجربة السابقة المذهلة في قاعات مظلمة، كما قال رقيب مسرحيّ فرنسيّ عام 1862، تزداد خطورة الفوضى: «سيسري تيّار كهربائيّ في المسرح، يعبر من الممثّل إلى المشاهِد، ويُشعلهما كليهما بحبّ مفاجئ، ويهبهما جرأة غير متوقّعة. الجمهور أشبه بمجموعة أطفال، كلٌّ منهم على حدة عذب وبريء وخائف أحياناً، لكن اجْمَعْهم كلّهم معاً

تجد نفسك أمام مجموعة صاخبة وقحة وخبيثة غالباً. المجموعة مجهولة الهويّة، والشجاعة -أو بالأحرى: الجُبن- المتولّدة عن هذه النقطة هي قوّة لا يستهان بها».

إيقافُ ذلك «التيّار الكهربائيّ»، شغل رقباء المسرح طيلة القرن، ففرضوا رقابة أشدّ صرامة على المسارح الرخيصة، علماً أنّهم أخضعوا المسرحيّات كلّها للتمحيص، بغضّ النظر عن طبقات المجتمع التي ستُقدَّم أمامها، أو سويّة المسرح الذي ستُعرَض عليه، وحظروا أيّ عرض مسرحيّ يشكّك بشرعيّة السلطات الحاكمة. طالب الرقباء النمساويّين مثلاً بتجسيد أدوار الملوك بلباقة، كما طُلب من منتجي التراجيديا الشكسبيريّة «الملك لير» عام 1826 أن يعيدوا كتابتها بحيث لا يموت الملك لير في نهايتها، على الرغم من أنّ حبكة المسرحيّة أصبحت غير مفهومة. من وجهة نظر الرقابة، عرضُ ملكٍ يموت بحالة من الجنون المطبق هو خيانة!

الرقابة الفرنسيّة في القرن التاسع عشر توضّح كلّاً من شطط الجهود الرامية إلى حظر حريّة التعبير في القرن التاسع عشر، وكذلك الأساليب التي لجأ إليها الكتّاب والناشرون للالتفاف عليها. بدأ ذلك مع نابليون، فبعد شهرين فقط من وصوله إلى السلطة عام 1799، قام بإغلاق خمسين صحيفة من صحف باريس الثلاث والستّين، ومنع إصدار صحف جديدة، دون أن يلقى معارضة تقريباً من الشعب الفرنسيّ المرهق الذي لا ينشد إلّا القليل من الاستقرار، بعد ما ينوف على عقد من الاضطرابات.

أُوكِلَت إلى البوليس الفرنسيّ مهمّة تطبيق رقابة صارمة على الصحافة، ونشر الكتب، والمسرح، وباعة الكتب، لكنّ هذا لم يكن كافياً برأي نابليون (المهووس بالسيطرة على كلّ شيء)، ممّا أدّى إلى حظر استخدام مفردات عديدة كـ «مغتصِب للسلطة»، «طاغية»، «العقد الاجتماعيّ» في الطباعة، وكذلك الإشارة إلى هزائم الفرنسيّين العسكريّة. «وجود الرقابة» بحدّ ذاته خضع إلى الرقابة، ففي عام 1806 وبّخ نابليون وزير الشرطة جوزيف فوشيه، لأنّه سمح بطباعة كتاب معيّن وفق شروط تعني ضمناً أنّ سواه من الكتب يُحظَر عادة، كما صرّح نابليون في السنة ذاتها: «لا وجود للرقابة في فرنسا»، لكنّ الحقيقة كانت واضحة وكذلك الأكاذيب التي نشرها نظامه عبر سلسلة

من «البلاغات ال3يّة»، إلى حدّ أنّ عبارة «كاذبٌ كبلاغ إخباريّ» أصبحت مقولة شائعة.

فضلاً عن ذلك، أخذ نابليون شخصيّاً على عاتقه القيام بفرض الرقابة على الكلام والفنون، فتألّق كرقيب إلى جانب واجباته كإمبراطور وقائد أعلى للقوّات المسلّحة في زمن الحروب العامّة، إذ انكبّ على نصوص الفلك والشعر والتاريخ والأدب، وأمر بحظر الأعمال التي «تعكّر سلام الدولة»، كمؤلّفاتِ الفلكيّ البارز جيروم لالاند التي حُظِرت بحجّة أنّه «عالِم ملحد»، وهو ما سيضرّ المجتمع برأي الإمبراطور. أعمال الفيلسوف القديم تاسيتوس لم تقلّ خبثاً في عينَي نابليون عن أعمال لالاند، فحظر تدريسها خشية أن ينعكس نقد المؤرّخ الرومانيّ للاستبداد سلباً عليه. المسرحيّات التي حظيت بالموافقة الرسميّة آنذاك «لا تتميّز إلّا بتزلّفها المفرط فقط لا غير» كما يقول المؤرّخ جي. هولاند روز، وهو تزلف بلغ حدّاً جعل الحضور يطردون الممثّلين عن خشبة المسرح أحياناً.

مع تسع حكومات مختلفة تناوبت على السلطة في فرنسا خلال القرن التاسع عشر، تذبذبت سياسة الرقابة الفرنسيّة بشدّة، وعلى الرغم من دور الصحافة السريّة في حشد المعارضة، وتراخي الرقابة الذي يتلو عادة تغيّر الحكومة، لكنّ أولئك الذين يصلون أخيراً إلى السلطة سيعيدون فرضَ القيود مجدّداً في كلّ مرّة: نجح كتّاب المنشورات مثلاً في عام 1830 بالتحريض على نشوب الثورة التي وضعت الملكَ لويس فيليب الأوّل على العرش في شهر تموز من العام نفسه، والذي نفّذ وعده بإلغاء القيود الرهيبة التي فرضها سلفه على حريّة التعبير، كما أعلن في مرسوم ملكيّ أنّ «عودة الرقابة مستحيلة». مع ذلك، شهد العام التالي حملات قمع واسعة، رُفِعت خلالها أكثر من مئة قضيّة ضدّ صحيفة واحدة فقط هي «لا تريبيون» La Tribune المعارِضة المواليّة للجمهوريّين. الرقابة على الكاريكاتير تقلّبت أيضاً مع تقلّب الحكومات، فقد أُلغي شرط حصول الكاريكاتير على موافقة مسبقة قبل نشره في عام 1814، ثمّ أعيد تفعيل هذا الشرط في عام 1820، تُرِك العمل بموجبه عام 1830، أعيد تفعليه مجدّداً عام 1835، أُلغيَ نهائيّاً عام 1848، أعيد إقراره عام 1852، أُلغي مرّة أخرى عام 1870،

ثمّ أُقِرّ من جديد في العام التالي، حتّى إلغائه نهائيّاً في عام 1881! لم يكن رسّامو الكاريكاتير في مأمن حتّى في الفترات التي عُلِّقَت فيها الرقابة، أونوريه دومييه مثلاً سُجن ستّة أشهر بسبب كاريكاتير نشره عام 1831 رسم فيه الملكَ لويس فيليب جالساً على كرسيّ مرحاض يمثّل العرش، وهو يلتهم الطعام والتقديمات التي يجلبها له الفقراء، من ثمّ يتبرّز الثروات إلى مناصريه الأرستقراطيّين.

لطالما أولى الرقباء اهتمامهم إلى الرذيلة، لكنّهم ركّزوا أكثر في تلك الحقبة على تقييد وصول الطبقات الدنيا إلى المعلومات السياسيّة، فاستهدفوا الصحفيّين ومحرّري الصحف بالضرائب فضلاً عن الغرامات والسجن، ممّا كفل للرقابة بأنّ ما نشرته الصحف خلال معظم القرن التاسع عشر لم يمتّ للسياسة بصلة عموماً. على سبيل المثال، أوّل صحيفة فرنسيّة تحقّق انتشاراً جماهيريّاً «لو بتي جورنال» Le Petit Journal، لم تنشر أيّة أخبار سياسيّة إطلاقاً، لذلك نجت من الضرائب الباهظة وبالتالي بيعَت بسعر زهيد. الأخبار العاطفيّة خضعت للقيود بدورها، لأنّ الرذيلة المرعبة وقصص الجرائم قد تحرّض الإجرام الكامن في نفوس أبناء الطبقات الدنيا.

على الرغم من كلّ ما سبق، آليّة الرقابة الدقيقة التي تبنّتها الدولة الفرنسيّة لم تكن فعّالة كما يتراءى لنا للوهلة الأولى، خاصّة بما يتعلّق بالمنشورات الرخيصة للغاية، التي تمثّل المستوى الأشدّ انحطاطاً لحريّة الطباعة. الفساد، وعدم الاتّساق بفرض الرقابة، تسبّبا بإحداث ثغرات في النظام استغلّها باستمرار الناشرون العارفون ببواطن الأمور، وأولئك الجريئون ممّن يعملون في مهنة الطباعة، ومنهم أنطوان تشاسينيون، الذي أدار مطبعته من دكّان صغير قذر يقع في «الضفّة اليسرى»[5] من باريس، وتخصّص بطباعة الـ «كانار» canards، وهي مطبوعة من صفحة واحدة موجّهة للطبقات الدنيا، تقدّم قصص الجرائم الوحشيّة والإعدامات. نظراً لسعرها الزهيد للغاية، كانت الـ «كانار» مصدر الأخبار الوحيد المتاح أمام شريحة عريضة

5- الجزء الواقع جنوبي نهر السين، الذي يشطر باريس إلى شطرين. المترجمة

من المجتمع، ولذلك ارتأت الدولة الفرنسيّة أن تقوم بتنظيم هذا المصدر بكلّ حرص. استطاع تشاسينيون أن يستمرّ بإصدار الـ «كانار» لمدّة أحد عشر عاماً دون ترخيص، دون أن يدخل السجن على الرغم من اعتقاله عدّة مرّات. في عام 1844، اعتقلته السلطات لقيامه ببيع كتاب محظور هو «مغامرات دوق روكولور»، وعثرت على ألفي نسخة من العمل المذكور بداخل دكّانه بعد أن قام بتوزيع آلافٍ غيرها بواسطة باعة جوّالين في الشوارع، فحُكِم عليه بعقوبة مبدئيّة هي السجن لمدّة شهر ودفع غرامة باهظة. لم تُطبَّق هذه العقوبة، لأنّه تمكّن من تعليق الحكم وتأجيل البتّ بقضيّته لمدّة سنتين، «تحلّل» خلالها الدليل ضدّه وتعذّر تمييزه: لقد تركه رجال البوليس مسؤولاً عن النسخ الممنوعة التي صادروها، فقام بتخزينها في زاوية رطبة من زوايا دكّانه. في نهاية المطاف، تحوّل الدليل الوحيد على جريمته إلى كتلة أوراق متعفّنة، وأُسقِطَت التّهم عنه.

قضيّة تشاسينيون مثيرة للفضول لكنّها ليست حالة شاذّة، وهي تثبت أنّ القوانين لا تكفي بمفردها لشلّ الصحافة إلّا إذا حرصت السلطات على تطبيقها باستمرار، وهو ما لم يحدث دائماً في فرنسا القرن التاسع عشر. «مقابل كلّ مثال عن صحيفة تدمّرها الغرامات، وكلّ مثال عن كاتب أو ناشر مشهور سُجِن لأنّه نشر عملاً مشكوكاً فيه... هناك مثال معاكس عن مطبعيّين وباعة جوّالين تحايلوا على القوانين»، كما يعلّق المؤرّخ توماس كراجين. عندما تضاعفت القيود على الصحافة، تضاعف أيضاً عدد المطبعيّين الذين يعملون بلا ترخيص، وأولئك الذين تسقط عنهم التّهم بسبب ثغرات قانونيّة، وأولئك الذين يدفعون رشاوى، كما تضاعفت وتيرة الخروقات على كلّ مستويّات النظام. «هذا الفشل المستمرّ بفرض قوانين الرقابة على الصحافة» يستنتج كراجين، «دفع معظم المطبعيّين إلى عدم الاكتراث بها». أنا لا أقول هنا إنّ الرقابة الفرنسيّة على الصحف لم تكن فعّالة إطلاقاً، فهناك الآلاف ممّن أُخرِسوا أو سُجِنوا أو دفعوا الغرامات أو أفلسوا، لكنّ معظم أنظمة الرقابة كانت قابلة للاختراق، وكلّما ازدادت تعقيداً تزايدت فرص اختراقها أكثر.

تكبيلُ الشيطان: الكتب القذرة في إنجلترا، وفرنسا، والولايات المتّحدة

انشغال القرن التاسع عشر بفرض الرقابة على الجنس، توازى مع حظر بقيّة أنماط حريّة التعبير الموجَّه طبقيّاً. خافت إنجلترا من الموادّ الإباحيّة الرخيصة، بسبب قدرتها المزعومة على إطلاق «الحيوانيّة الكامنة في الطبقات الكادحة، وإثارة شهواتها الإجراميّة» بكلمات المؤرّخ إم. جي. دي. روبرتس، لكنّ هذه المخاوف كانت ملطّخة بطبقة سميكة من التحيّز الجنسيّ المتناقض. هدفت قوانين الإباحيّة إلى حماية الإناث الإنجليزيّات اللواتي ينتمين إلى الطبقات العليا والمتوسّطة من شهواتهنّ الجنسيّة الشخصيّة، وانطلقت معظم الهجمات القانونيّة على الموادّ المثيرة جنسيّاً، من الافتراض بأنّ تعرّض النساء للإباحيّة سيوقظ تنين الشبق النائم في أعماقهنّ، الذي سيدمّر عائلاتهنّ وبيوتهنّ وكلَّ ما هو جيّد وحسنٌ في المجتمع. في الصفحة التالية هناك رسم من عام 1801، يجسّد خشية الكثيرين آنذاك من أنّ كتاباً كرواية الرعب الرهيبة «الراهب» لماثيو لويس، قد يحرّض سيّدة محترمة على ارتكاب أمور فظيعة عندما تكون بمفردها... حتّى القطّ في الصورة يبدو مشدوهاً! بالمقابل، العديد من الرجال الذين عملوا جاهدين على منع ذلك الكابوس، أمضوا وقتاً طويلاً بمفردهم على ما يبدو مع صور مشابهة! الموادّ الإباحيّة التي تحتفل بالشهوات الجنسيّة المحمومة لنساء الطبقات العليا والمتوسطة، كانت تُستهلَك على نطاق واسع آنذاك، لكنّ القانون أراد أن يحمي الزوجات والبنات الصالحات، من التعرّض إلى أيّ شيء قد يثير في نفوسهنّ الرغبات ذاتها التي يحلم بها أزواجهنّ وآباؤهنّ.

إحدى المجموعات التي لعبت دوراً رئيسيّاً في إنجلترا بتوجيه مسار المحاكمات في القضايا الإباحيّة، كانت «جمعيّة مكافحة الرذيلة»: مجموعة من الأثرياء الذين كرّسوا حياتهم على حدّ قول أحد الكتّاب الساخرين إلى «اجتثاث رذائل من يقلّ دخلهم السنويّ عن خمسمئة جنيه». شنّت الجمعيّة حرباً طاحنة على الإباحيّة، وسجّلت عدّة انتصارات كبيرة.



LUXURY
or the Comforts of a Rum p ford.

في عام 1845 على سبيل المثال، ألقتِ القبض على تاجر لندنيّ يملك 12346 صورة فاحشة، و393 كتاباً إباحيّاً، ومئاتٍ من قوالب الطباعة النحاسيّة والحجريّة الجاهزة التي يمكن استعمالها لطباعة المزيد في أيّ وقت. من ناحية أخرى، حجم جهودها تلك، يوضّح حجم الموادّ الإباحيّة الهائل الذي كان قيد التداول آنذاك.

أحد أعداء الجمعيّة اللدودين كان وليام دَغدايل، الكاتب الإباحيّ الأبرز في شارع «هوليوِل ستريت»، الذي تصدّر قائمةَ مؤلّفاته كتابٌ حقّق أفضل المبيعات دائماً وأبداً: «مذكّراتُ امرأةٍ متعةٍ» (معروف بعنوانه الشعبيّ: فاني هِل)، فضلاً عن عناوين أخرى مثل «شريكات السرير، أو: الآنسات مانويل الشابّات»، «اعترافات سيّدة شابّة»، «حكاية السيّدات»، ومجلّة «بودوار»، وكلّها تروي قصصاً صريحة عن الحياة الجنسيّة لنساء وفتيات راقيات المنبت. تمكّنت الجمعيّة من إدانة دغدايل قضائيّاً مراراً وتكراراً، لكنّه استمرّ بعمله. بحلول منتصف القرن التاسع عشر، بات واضحاً أنّ ملاحقة الإباحيّين بقضايا تستهدفهم كأفراد هي عمليّة فاشلة، ولا بدّ من تغيير القوانين كي يتمكّن القضاة ورجال الشرطة من مصادرة الموادّ الإباحيّة وإتلافها حيثما وُجِدت.

تحقّقت أمنيات الجمعيّة عام 1875، في قضيّة أخرى رفعتها على دغدايل. قاضي القضاة الإنجليز جون كامبل -الذي لم يسبق له النظر في قضيّة تتعلّق بالإباحيّة من قبل- اكتشف فجأة حجم تجارة الموادّ الإباحيّة، فشعر بالرعب. عندما حكَم على دغدايل بسنة في السجن، هدّده هذا الأخير بالسكّين وفرّ راكضاً إلى مجلس اللوردات، وهو «يقوقئ كدجاجة عجوز» كما وصفه أحد الشهود. كتب القاضي كامبل في تقريره ما كان معروفاً لمعظم الناس آنذاك، وهو أنّ «بيع سموم مميتة أقوى من حمض البروسيك، ومن الستركنين، ومن الزرنيخ -أي المطبوعات الإباحيّة والكتب الفاسقة- يتمّ علانيّة»، واقترح مشروع قانون يتيح لرجال الشرطة بأمر من القضاء، أن يقتحموا أيّ مكان تباع أو تُخزّن فيه تلك الموادّ، والقيام على الفور بـ «بإحراقها، أو بإتلافها بأيّة طريقة أخرى». لقد ظفرت «جمعيّة مكافحة الرذيلة» إذن، بحليفها الرئيسيّ!

القانون المُقترَح لقي معارضة من بعض اللوردات، الذين تخوّفوا من استغلاله لفرض الرقابة على الفنّ والأدب المشروعَين، فردّ عليهم كامبل بأنّه يريد «فرض مشاعر الاحتشام العاديّة» لا غير، وإطارها واضح بحدّ ذاته. كي يقدّم لهم مثالاً عمّا يقصده، عرض عليهم نسخة من رواية ألكسندر دوما الابن «غادة الكاميليا»، قائلاً إنّ هذا الكتاب (يقدّم أمثولة عن عاهرة ذات قلب من الذهب، ألهمت قصّتها لاحقاً أوبرا ڤيردي «لا تراڤياتا» La Traviata) «يلوّث» النفوس لكنّه سيسمح بتداوله، لأنّه لم يُكتَب «ابتغاء لهدف وحيد وهو إفساد الأخلاق». وسط هذا الجوّ المشحون الذي أحاط باقتراحه، والأشبه بـ«رعب خلقته الصحافة عن الجذام الأخلاقيّ، الذي تسبّبه الإباحيّة للنساء واليافعين» كما وصفه المؤرّخ إم. جي. دي. روبرتس، كلام القاضي كامبل كان كافياً لإخماد مخاوف اللوردات المعارضين، خاصّة أنّ المشرّعين رزحوا آنذاك تحت ضغوط هائلة للقيام «بأيّ شيء» يدرأ تأثير الإباحيّة على «العقول النقيّة». أُقِرّ القانون المُقتَرَح تحت مُسمّى «مرسوم المنشورات الإباحيّة لعام 1875»، أو «مرسوم اللورد كامبل»، وظلّ ساري المفعول قرابة قرن من الزمن بصياغات مختلفة. لاحقاً في ذلك العام، دوّن القاضي كامبل في مذكّراته أنّ مهنة نشر الإباحيّة في شارع هوليوِل ستريت انتهت تماماً بعد «عدّة هجمات»، وهو ما لم يستمرّ طويلاً، إذ إنّ دغدايل تابع عمله تحت سلسلة من الأسماء المستعارة، وغيّر موقع دكّانه عدّة مرّات، كما قام بتسويق منتوجاته بواسطة البريد، إلى أن توفّي في السجن عام 1868.

وصل تأثير مرسوم اللورد كامبل إلى أقصاه بعد عقد من الزمن، عندما وُضِع تعريف -ولو أنّه رديء- للإباحيّة. هذه المرّة، «محكمة مقعد الملكة» نظرت في قضيّة «كشفُ الاعترافات»، وهو منشور يتناول «وضاعة» القساوسة الكاثوليكيّين، والأسئلة الشبقة التي يوجّهونها للنساء اللواتي يأتين إلى الكنيسة للاعتراف. المنشور كان معتدلاً مقارنة مع معظم الموادّ الإباحيّة التي تنتشر في لندن، ويهدف بالدرجة الأولى إلى النيل من الكاثوليكيّة، لا إلى الاستثارة الجنسيّة، لكنّ قاضي القضاة آنذاك ألكسندر كَكْبورن استغلّه لترك بصمة لا تمحى على قانون الإباحيّة. لم يحتفظ القاضي برأيه الشخصيّ لنفسه، بل قارن بين تداول الموادّ الإباحيّة والتجوّل

مع طفل مصاب بالجدري في الشوارع: الجدري يعدي الناس جميعهم بغضّ النظر عن مركزهم الاجتماعيّ، أمّا الإباحيّة فلا تلوّث إلّا جماعات معيّنة، يختلف أفرادها عن القاضي ككبورن بلا شكّ، وأقلّ ما يقال عنهم هو أنّ قناعاتهم الأخلاقيّة مهزوزة. كتب القاضي في قراره ما يلي: «أعتقد أنّ المعيار لتحديد ما هي الإباحيّة، هو: هل تميل الموادّ التي نتّهمها بالإباحيّة إلى تخريب وإفساد أولئك الذين تتقبّل أذهانهم تأثيراتها اللّاأخلاقيّة، والذين قد تصل إلى أيديهم موادّ من هذا النوع؟».

قراره هذا، الصادر عام 1868 في القضيّة الآنفة الذكر المعروفة بقضيّة «الملكة ضدّ هِيكْلِن»، أرسى معايير قانون الإباحيّة الإنجليزيّ، من ثمّ نظيره في الولايات المتّحدة الأمريكيّة حتّى بدايات القرن العشرين. تحت ما عُرِف لاحقاً بـ«معيار هِيكْلِن»، أصبح ممكناً حظر كتاب بأكمله إن ورد فيه مقطع واحد قد «يفسد ويخرّب» أيّة شريحة من المجتمع، يُعتقد أن عقول أفرادها هشّة. ذلك المعيار كان حلم المراقبين جميعهم، لأنّه منح السلطات مجالاً واسع الأبعاد كي تستهدف أيّ عمل يثير اعتراضها. لعلّ القاضي كامبل لم يقصد إلّا حظر الأعمال الإباحيّة فقط عندما سعى إلى إقرار اقتراحه في البرلمان، أمّا «معيار هِيكْلِن» فقد فتح الأبواب على اتّساعها أمام تطبيق الرقابة على أعمال الفنّ والأدب الجادّة، بل حتّى على البحث العلميّ.

في الواقع، «معيار هِيكْلِن» لم يكن معياراً على الإطلاق، بل كما نوّه الأكاديميّ هاري وايت: «لم يقم إلّا ببلورة التعصّب السائد بما يتعلّق بالاختلافات الطبقيّة والجندريّة، وأوصى بأن تصدر الأحكام في قضايا الإباحيّة وفقاً لذلك التعصّب». خذوا على سبيل المثال اعتقال ومحاكمة ناشرَين أصدرا دليلاً عمليّاً حول تنظيم الحمل في عام 1877، عنوانه «قطوف الفلسفة»، وهو كتاب كان متوافراً منذ عقود بطبعة باهظة الثمن، لكنّ تشارلز برادلو وآني بِسانت أثارا حفيظة السلطات عندما نشراه ككتيّب سعره ستّة بنسات. أثناء المحاكمة، تحسّر برادلو قائلاً: «إنّه لأمر رهيب أن تهدّدونا بالحبس لأنّنا قدّمنا للفقراء، المعلوماتِ ذاتها التي لن يعاقبنا القانون عليها لو قدّمناها للأغنياء»، بينما جادلت بِسانت بأنّ الكتيّب سيساعد النساء الفقيرات على الاعتناء بصحّتهنّ، من خلال تعليمهنّ كيف يتجنبن عدداً

أقلّ من الأطفال. لم ينفعهما جدالهما، إذ إنّ «الكتاب الوضيع القذر» كما وصفته المحكمة، «يفسد الأخلاق العامّة» لأنّه يسهّل ممارسة الجنس من أجل المتعة بين أفراد الطبقات الدنيا. أرجِئ تنفيذ الحكم بسبب ثغرة قانونيّة هامشيّة، لم تمنع أن يتمّ استغلاله لاحقاً لإدانة بِسانت بوصفها غير مؤهّلة لدورها كأمّ، فسُحبِت منها الوصاية على حضانة ابنتها الصغيرة.

استُخدم كلٌّ من مرسوم اللورد كامبل ومعيار هِيكْلِن أيضاً لحظر الكتب التي لا تسبّب المشاكل بلغتها الأصليّة، لكنّها تصبح خطرة بعد ترجمتها ونشرها بطبعات رخيصة الثمن. من بين هذه الكتب ثلاثة أعمال للفرنسيّ إميل زولا، تسبّبت بإدانة الناشر الإنجليزيّ هنري ڤيزتللي عام 1888. أقرّ ڤيزتللي بأنّه مذنب أمام المحكمة، وسحب الروايات من الأسواق، لكنّه اضطرّ إلى إعادة نشرها مجدّداً عندما واجه خطر الإفلاس، بعد أن قام بحذف المقاطع التي ظنّها مسيئة. مع ذلك، وُجِهت له اتّهامات إضافيّة ورُمي في السجن، وهو ما هلّلت له صحيفة «التايمز»: «سيوافق معظم الناس بلا شكّ على أنّ نشر ترجمات رخيصة الثمن لأسوأ روايات زولا، هو إهانة لا تُغتَفر للأخلاق العامّة، ومن الجيّد أنّ القانون تدخّل لمنع ذلك». من الجدير بالذكر أنّ روايات زولا بحدّ ذاتها لم تكن سبب الضرر، فلو أنّ ڤيزتللي نشرها بلغتها الأصل الفرنسيّة لبقيت قراءتها محصورة بأوساط المثقّفين، ولم يكترث بها أحد، لكنّ إقدامه على «انتهاك الرقابة المسلَّم بها كأمر واقع على حاجز اللغة» على حدّ قول الأكاديميّ مارسيل وونغ -أي قيامه بنشر أفكار أجنبيّة بين جمهور محليّ غير متعلّم- أوقعه في ورطة.

بدورها، أبعِدَت الموادّ العلميّة الخطرة عن متناول الجمهور، خاصّة «الانقلاب الجنسيّ»، وهو كتاب شارك بإعداده الطبيب والباحث في الجنسانيّة هاڤلوك إلِيس، الذي تعرّض إلى هجوم شرس إبّان صدور الكتاب عام 1898. تناول «الانقلاب الجنسيّ» دراسة حالات سبعة وعشرين شخصاً مثليّاً، أي «منقلبون جنسيّاً» وفق مصطلحات ذلك العصر، وهدف إلى تحدّي الافتراضات السائدة التي بُني عليها قانون أقرّ حديثاً، يحكم بالسجن لمدّة سنتين على كلّ من يرتكب «انتهاكات جنسيّة شائنة». في مفارقة ساخرة مريرة، ردّ القضاء بوصم الدراسة بالإباحيّة، وقام بحظرها، كما اتُّهم الناشرَ

-وهو بائع الكتب اللندنيّ جورج بِدبورو- بتلويث المجتمع بمجموعة من المنشورات الإباحيّة «الوضيعة، الشريرة، الوقحة، الفضائحيّة، الفاحشة». جاء في نصّ قرار المحكمة أنّ «الانقلاب الجنسيّ» عملٌ لا يهدف إلى «تطوير المعرفة أو إغناء النقاش»، بل إلى تحريض «المشاعر الشبقة الفوضويّة، وإدخال القرّاء في حالة من الخبث والوضاعة والانحطاط».

كسلفه ڤيزتللي، لم يجد بِدبورو أمامه خياراً سوى الإقرار بأنّه مذنب، لكنّ الجدل الذي أثارته قضيّته هو مثال عن جدل «العلم مقابل الإباحيّة» الذي ميّز تلك الحقبة. دافع بعض أفراد المجتمع العلميّ عن كتاب «الانقلاب الجنسيّ»، بينما كان موقف البعض الآخر غامضاً. مجلّة «لانْسِت» The Lancet البريطانيّة الطبّيّة المرموقة، قالت إنّ موضوع الكتاب يلامس «الحضيض الذي سقطت إليه البشريّة»، لكنّها أقرّت مع ذلك بأنّه بحثٌ مشروع، ومكتوب «بأسلوب علميّ بحت مجرّد من العواطف». في الحقيقة، انزعج محرّرو المجلّة من قيام ناشر غير مختصّ بالموادّ العلميّة بنشر الكتاب، ممّا أوصله إلى «قرّاء عاجزين كليّاً عن الاستفادة منه كعمل علمي، ومؤهَّبين لاستخلاص دروس شرّيرة من مقاطعه المقرفة التي لا غنى عنها». العمل الذي يتناول موضوعاً «بغيضاً» كالمثليّة الجنسيّة ليس فاضحاً بالضرورة، جادلت الـ «لانست»، لكنّه قد يصبح كذلك إن «تمّ بيعه إلى الجمهور العامّ بدافع خاطئ». بإخراج الكتاب من البرج العاجيّ ووضعه بين «الأيدي القذرة»، قام بدبورو بتحويل مجهود هاڤلوك إلِس العلميّ الحقيقيّ إلى قذارة غير مشروعة.

المذهب الطبيعيّ الذي يتبعه زولا في الأدب، انقلب إلى إباحيّة عندما تُرجِم إلى الإنجليزيّة. بالمثل، دراسة هاڤلوك إلِس للمثليّة الجنسيّة أصبحت غير قانونيّة ما إن تمّ تقديمها إلى الجمهور العاديّ غير المختصّ. في كلتا الحالتين، الجمهور هو الذي تغيّر وليس العمل، وكلٌّ من «الوضاعة» و«الخبث» و«الانحلال» عُزيَ إلى عموم الجمهور الذي قرأ العمل. هذا التعريف المتقلّب للإباحيّة، هو بالضبط ما يهدف «معيار هِيكْلِن» إلى إرسائه: شرعيّة العمل لا تعتمد بالدرجة الأولى على مضمونه، وإنّما على من يقرأه، وبوسع القانون أن «يكبّل شيطان الفاحشة بالسلاسل» كما كتب

وليام كون رئيس «رابطة الصحوة الوطنيّة البريطانيّة»، وهو ما سعت الرابطة إلى تحقيقه من خلال تأييد مرسوم اللورد كامبل، ولاحقاً بتوجيه سير قضيّة روايات زولا، لكنّها كانت انتقائيّة: يجب أن يُكبَّل الشيطان بالأصفاد في نفوس أولئك الذين يُعتَقد أنّهم الأضعف أمام شيطناته.

عام 1857 كان عاماً حافلاً في تاريخ الرقابة: في الفترة ذاتها التي أقرّ فيها البرلمان الإنجليزيّ مرسوم اللورد كامبل، شهدت فرنسا إدانة عملين أصبحا الآن حجر الزاوية في الأدب الغربيّ: «مدام بوڤاري» لغوستاف فلوبير، و«أزهار الشرّ» لتشارلز بودلير. في «مدام بوڤاري»، الجمهور الذي خاطبته الرواية، وليس الرواية بحدّ ذاتها، كان الدافع خلف وضع العمل في قفص الاتّهام، تماماً كما حدث في إنجلترا. جمهور الروايات في تلك الحقبة كان «النساء» بالدرجة الأولى، وهنّ «مجموعة طفوليّة، تفتقر إلى المقدرات العقليّة التي يتمتّع بها الرجال لتمييز الواقع عن الخيال» كما توضّح الأكاديميّة إليزابيث لادنسن، وهي نقطة استغلّها فلوبير في روايته تلك، عندما ربط مشاكل إيما بوڤاري بإدمانها على قراءة الروايات، فالمبادئ المثاليّة المستحيلة التي تشرّبتها من الكتب، دفعتها بعيداً عن زوجها إلى أحضان سواه من الرجال ووضعتها على درب الدمار. عندما انتحرت في نهاية المطاف، استعانت إيما بالزرنيخ آملة بموت جميل خالٍ من الألم كما قرأت في المسرحيّات والروايات الخياليّة، لكنّها تجرّعت سكرات العذاب مع طعم الحبر السامّ -الأدب بحدّ ذاته- في فمها.

ركّزت الحكومة على المثال السيّئ الذي يرسمه زنا إيما في الرواية، مقترناً بغياب شخصيّات تجادل بصرامة ضدّ الخيانة الجنسيّة، أو في حقيقة الأمر، بعدم وجود أيّة شخصيّة تثير الإعجاب. «من هم الذين سيقرؤون رواية السيّد فلوبير؟!» تساءل المدّعي العامّ، «هل هم الرجال الذين يشغلهم الاقتصاد الاجتماعيّ أو السياسيّ؟! كلّا! صفحات مدام بوڤاري الناعمة ستسقط في أيدٍ أشدّ نعومة، أيدي فتيات شابّات وأيدي نساء متزوّجات أحياناً». آخذين بعين الاعتبار عقول قارئات الرواية، التي يسهل التأثير عليها، كان الأجدر بفلوبير أن يرفع المستوى الأخلاقيّ لجمهوره لا أن يدفعه إلى الانحطاط، وأن يتجنّب تسخير موهبته لدعوة السيّدات والفتيات إلى «تقليد الطبيعة

بكلّ ما فيها من عري وفظاظة». محامي الدفاع وافق على رأي المحكمة بأنّ الأدب يجب أن يُعلي الأخلاق، لكنّه أصرّ على أنّ الرواية تحقّق هذه النقطة من خلال إظهار الدمار الذي يلحق بالإنسان بسبب الرذيلة. كان جداله مقنعاً للغاية، إلى حدّ أنّ القضاة أسقطوا التّهم عن فلوبير على الرغم من أنّهم ظلّوا ساخطين. «الرواية تستحقّ أقصى درجات اللوم» كما كتبوا، «لأنّها فشلت بتجميل الروح وتطويرها من خلال إعلاء شأن الذكاء وتطهير الأخلاق»، فضلاً عن أنّ فلوبير ارتكب زلّة بتأليف كتاب يعكس «الرذيلة والفوضى»، عوضاً عن أن يكون علاجاً لهما.

أدرك فلوبير مباشرة أنّ الجدل حول «مدام بوڤاري»، فرصة تسويقيّة يحلم بها أيّ روائيّ ناشئ، واستغلّ الضجّة التي أثارتها محاكمةُ باكورةِ أعماله للانطلاق في مسيرته الأدبيّة. قبيل انعقاد المحاكمة، كتب رسالة إلى شقيقه قال فيها إنّ «الجميع» مهتمّون الآن بمدام بوڤاري، و«إن كان كتابي رديئاً، ستجعله المحاكمة يبدو أفضل. على العكس من ذلك، إن كان جيّداً، ستصبح هذه المحاكمة نقطة انطلاقه». بعد شهرين من انتهاء مجريات القضيّة، نُشِرَت الرواية كما هي من دون تنقيح، وبيعت خمسة عشر ألف نسخة منها مباشرة، كما تضمّنت الطبعات اللّاحقة بشكل روتينيّ مقتطفات من المحاكمة.

جمهور بودلير لم يكن النساء، وهو ما أكّده شخصيّاً عندما قال إنّ قصائده التي تدور عن التعفّن، البراءة المفقودة، وفساد العقل والروح والجسد، «لم تُكتَب لزوجاتي أو بناتي أو أخواتي». نساء أوروبا في القرن التاسع عشر –من وجهة نظر الرجال على الأقلّ– كنّ أدنى فكريّاً وغير قادرات على فهم الشِعر الجادّ، بينما اصطفّت أعمال الشعراء العظام على رفوف مكتبات الرجال المثقّفين كما زعمت الخرافة السائدة، وفتحت لهم ممرّاً إلى التأمّل السامي. «أزهار الشرّ»، كانت مجموعة الشِعر الجادّ الأولى التي يُحاكَم مؤلِّفها في فرنسا بتهمة الإباحيّة، وعُقِدت محاكمته بعد فترة وجيزة من إغلاق قضيّة «مدام بوڤاري»، وأمام المدّعي العامّ نفسه إرنست بينار، الذي استأنف الجدل حول منافع الأدب الواقعيّ. صحيح أن قصائد بودلير تخاطب قرّاءً يحسبون أنفسهم أصلب من جمهور الروايات الأنثويّ، لكنّ قيام بودلير

بإدخال ما سمّاه القضاة بـ «الواقعيّة المبتذلة» إلى مملكة الشِعر السامية، جعل انتهاكه أسوأ بل «أشدّ انتهاكاً». «القارئ سيسدّ أنفه، الصفحات تفوح برائحة نتنة»، كما تذمّر أحد النقّاد. هفوة «مدام بوڤاري» كانت تعرية العالَم أمام النساء من دون رسالة تحذيريّة مرفقة، أمّا «أزهار الشرّ» فكانت مسيئة لأنّها لطّخت جدران أرقى قصور الأدب بالطين والقاذورات.

المدعّي العام بينار، المستاء من خسارته أمام فلوبير، حثّ القضاة على إيقاف «تلك النزعات المتنامية» و«الحمّى غير الصحيّة»، التي أخذت بالظهور حاليّاً كي «تصوّر كلّ شيء، وتقول كلّ شيء، وكأنّ القانون ضدّ الإساءة إلى الأخلاق العامّة مُعلَّق، أو كأنّ الأخلاقيّات بحدّ ذاتها اختفت». أطاعه القضاة، ووجدوا الكثير ممّا يدينونه عند بودلير. بأيّ حال، على العكس من «مدام بوڤاري» التي تناولت مسألة شائعة هي الزنا خارج رباط الزوجيّة، قصائد بودلير التي أدانتها المحكمة لا تصوّر شيئاً من هذا العالم. إحداها تدور عن رضاعة الشوكران من «نهد مدبّب» (La Léthé)، وأخرى تهدّد بإحداث «جرح كبير فاغر في خاصرة مندهشة» لامرأة ما (Á celle qui est trop gaie)، بينما وصفت قصيدة ثالثة ممارسة الجنس مع مصّاصة دماء (Les Métamorphoses du vampire). بغضّ النظر عن عدم واقعيّة الموضوع، عُدّت تلك القصائد جنسيّة جدّاً، وغريبة جدّاً، وتؤدي كما قال القضاة إلى «استثارة الحواسّ»، وحُظِرت، لكنّها سرعان ما ظهرت في طبعات غير شرعيّة ملأت فرنسا. انقضى قرن كامل قبل أن تُبطِل إحدى المحاكم الفرنسيّة لاحقاً ذلك الحظر، وعلى الرغم من أنّ فرنسا تخلّصت من معظم القيود على الصحافة بحلول عام 1881، فإن محاكمها نظرت وسطيّاً في خمسين قضيّة تتعلّق بالإباحيّة سنويّاً قبل انصرام القرن التاسع عشر، انتهى معظمها بإدانة المتّهمين.

في أمريكا، معظم سجلّات القرن التاسع عشر عن مقاربة السلطة للإباحيّة، تتركّز على «الحملة الصليبيّة» الأخلاقيّة التي شنّها أنطوني كومستوك، وعلى القانون الفدراليّ الصادر عام 1873 (حمل اسمه بشكل غير رسميّ) الذي يعدّ استخدام البريد الأمريكيّ لنقل أيّ شيء «غير محتشم» ولو نسبيّاً، جريمة. تركيز تلك السجلّات على كومستوك منطقيّ، لأنّ جهوده كانت

مبتكرة، ترقى إلى حدّ الهوس بتطبيق القانون المذكور، كما أنّه أدار آلة رقابة كفؤة لا ترحم طيلة عقود، علماً أنّ الرقابة على الإباحيّة كانت صارمة نوعاً ما، حتّى قبل أن يترك عمله في تجارة البضائع الجافّة[6] كي يطهّر أمريكا: في السنوات الأخيرة ما قبل الحرب الأهليّة، في مدينة نيويورك بشكل خاصّ، عملت السلطات باستمرار على تطبيق إجراءات رقابيّة ضدّ الموادّ الإباحيّة، التي كانت إجمالاً أدباً يحتفي بعواطف نساء الطبقات الوسطى والعليا. أدّت الملاحقة القضائيّة إلى تراجع الاتّجار بها في الشوارع، لكنّ الطلب عليها لم يتلاش، فلجأ البائعون إلى إرسالها بواسطة البريد لمن يطلبونها، وهي طريقة أكثر أماناً أتاحت لهم التوسّع بحجم المبيعات ورقعة انتشارها الجغرافيّة. عندما بدأ كومستوك عمله كرقيب، كان من المألوف إرسال طرود الموادّ الإباحيّة بالبريد، من نيويورك إلى أرجاء الولايات المتّحدة.

على العكس من نظيرتها في فرنسا وإنجلترا، الرقابة الأمريكيّة ما قبل الكومستوكيّة، لم تركّز جهودها بالدرجة الأولى على حماية النساء، أو الشباب، أو الطبقات الدنيا، من التأثيرات الخبيثة للموادّ المثيرة جنسيّاً، بل قامت المحاكم والشرطة بالأحرى بمنع «أيّ شيء قد يخرّب أخلاق أيّ أحد»، وهو المعيار الذي اعتمدت عليه المحكمة في أوّل قضيّة موثّقة ضدّ الإباحيّة في الولايات المتّحدة: الكومنويلث ضدّ شاربلس عام 1815، التي أقرّت فيها محكمة بنسلڤانيا العليا إدانة ستّة أشخاص تقاضوا مالاً لقاء عرض لوحة على انفراد لمن يرغب بذلك في أحد المنازل، يظهر فيها «رجل في وضعيّة فاضحة وقحة وغير محتشمة مع امرأة». عرض اللوحة بتلك الطريقة «يُفسد الأخلاق» كما قالت المحكمة، «ممّا يوهن الروابط التي يعتمد عليها تماسك المجتمع». في الفترة ذاتها تقريباً، صرّحت المحكمة العليا في كونيتيكت: «كلّ استعراض عامّ يخدش الحشمة، أو يصيب الإنسانيّة بالصدمة، أو يتناقض مع الأخلاق العامّة، سوف يُعاقب».

لم ينصبّ تركيز القانون على النساء إذن بالدرجة الأولى، على الرغم من أنهنّ لم يغبن عن بال مستهلكي الموادّ الإباحيّة. أولى الإدانات القضائيّة في

6- تجارة الجملة بالموادّ الغذائيّة الجافّة، كالشاي والحبوب والسكّر. المترجمة

نيويورك بتهمة الإباحيّة، سُجِلَّت عام 1842 ضدّ عدّة رجال يتاجرون بالصور الفاضحة و«كتب النزوات» -أي الكتب الإباحيّة كما كانت تُسمَّى آنذاك- التي يروي معظمها قصصاً بضمير المتكلّم عن نساء خياليّات يستعرضن شهواتهنّ الجنسيّة التي لا تشبع. إليكم تشكيلة من عناوين تلك الكتب، كي تتوضّح الصورة أكثر: «مذكّرات المحظية الملكيّة الشهيرة مدموازيل سيلستين الباريسيّة، وقصّة حياتها ومغامراتها الجنسيّة»، «رُفِعَت الستارة، أو: تعليمُ لورا»، «اعترافاتُ سيّدة شابّة نبيلة شبقة». الاتّهامات التي أوردتها المحكمة تضمّنت مقاطع من تلك الأعمال المسيئة، كالمقطع التالي المأخوذ من عمل ذي عنوان مسهَب هو: «خزانة ڤينوس، التي فُتِحت في سلسة من الحوارات بين لويزا لوڤستون وماريانا غريدي، وكلتاهما عاهرتان مشهود لهما بالموهبة في علوم الحبّ العمليّة»: «آه! يا لتلك النشوة الغريبة المبهجة بعد أن تلقّيتُه، بعد أن اندفع إلى أعماقي وملأ التجويف العميق كليّاً، حيث شعرتُ به ينتفخ وينبض كأنّه سينفجر ما إن قذف بعصارته في داخلي. قاومتُ، وتصارعتُ معه بأقصى قوّتي، كأنّني استلهمتُ قوّة تفوق قواي الطبيعيّة على كلّ الأصعدة. صرختُ بنشوة مفرطة، و... آآآآآه! يا إله الشبق المتفجّر! في الدفقة الأخيرة، عندما طاف بي تيّار البركة الذي اندفع منه إليّ، ذُهِلَت حواسّي كلّها، وبدا عالَم الحبّ بأكمله كأنّه غرقَ في هذيان سماويّ حلو!». لأسباب بديهيّة، امتنع محامو الادّعاء لاحقاً عن تضمين اقتباسات كهذه في متن الاتّهام!

تزايدُ وتيرة الملاحقات القضائيّة بعد القضايا المذكورة سابقاً، جعل توزيع وبيع الموادّ الإباحيّة بالقطعة عملاً ينطوي على خطورة، وقد لا يحول بين بائعها وعقوبة السجن ومصادرة مخزونه منها إلّا الرشاوى الباهظة. في عام 1858، تمّ احتجاز الناشر فريدريك بْرادي في سجن نيويوركيّ سيّئ الصيت يُسمّى «سجن القبور»، وصودر مخزونه من الموادّ الإباحيّة بأكملها، بعدما وشى به الباعة الجوّالون واعترفوا بأنّه المورِّد الذي يزوّدهم بتلك الموادّ. دفع بْرادي رشوة للخروج من السجن، لكنّ مهنته تضرّرت، لذلك انتقل بسرعة هو وأمثاله إلى أسلوب البيع عبر البريد الأكثر أماناً. أسلوب التوزيع الجديد هذا سار على ما يرام، بسبب وجود «جنتلمانات في البعيد» على حدّ قول أحد الناشرين، مستعدّين لدفع المال لقاء مادّة مثيرة تصلهم

مغلّفة بورق أسمر عاديّ. صمّم الناشرون أيضاً موادّ جديدة خصّيصاً للتوزيع عبر البريد، كمجلّة «منوّعات ڤينوس» التي تصل إلى المشتركين بها دوريّاً، وتقدّم رسائل منحولة لنساء محترمات يشرحن تجاربهنّ الجنسيّة المزدهرة مع شركاء من الذكور والإناث.

كلّ ما سبق –فضلاً عن الكثير غيره– هو ما كرّس كومستوك حياته من أجل اجتثاثه. إنّه «فاشل في مهنته، يفتقر كليّاً إلى حسّ الفكاهة، يلهث خلف الشهرة، وجاهل إلى درجة فظيعة» كما وصفه المؤرّخ بول بوير، عثر على ضالّته في الحياة من خلال ملاحقة تجّار الإباحيّة قضائيّاً. محاولاته الأولى أكسبته رعاة أغنياء، وبحلول عام 1831 انضمّ إلى فريق «الرابطة المسيحيّة للشباب» لتشكيل «جمعيّة مكافحة الرذيلة في نيويورك»، وهي أوّل منظّمة من نوعها في أمريكا. هدف الجمعيّة، كما حدّده كومستوك، كان «اصطياد الإباحيّين، كما نصطاد الجرذان دون رحمة». سرعان ما انبثقت جمعيّات مشابهة في مختلف المدن، حظيت بدعم أقطاب الصناعة والمصارف، ومارست تأثيراً قويّاً على القضاء، وعلى القرارات اليوميّة لمحرّري الصحف والناشرين. وباعة الكتب والقيّمين على المكتبات العامّة، الذين تبنّى معظمهم طوعاً تلك القيودَ التي طالبتهم بها تلك الجمعيّات، والتي تقلّص حريّةَ التعبير: إنّهم يسعون جميعهم إلى اجتثاث كلّ التأثيرات الجنسيّة التي تفسد المجتمع، ولن يقبلوا بأقلّ من ذلك!

«جمعيّة مكافحة الرذيلة» لم تكن المنظّمة الوحيدة من نوعها في نيويورك، لكنّ تفاني كومستوك في عمله كان عظيماً، يرتكز على تجربة شخصيّة: لقد مارس العادة السريّة بجنون في صباه، إلى درجة خاف معها أن يموت، فتحوّلت بقيّة حياته على ما يبدو إلى حملة للتوبة عن مُدنَّسات ماضيه. في منشوراته، ككتاب «أفخاخ الشباب»، أعلن كومستوك أنّ «الشيطان يهتمّ بالأولاد أكثر ممّا يهتمّ بهم معظم الآباء»، وأنّ أسلحة الشيطان الرئيسيّة هي الكتب والصور التي تسعى لإيصال القرّاء اليافعين إلى «حالة من الإثارة» تقودهم إلى الاستمناء، وتلك «الرذيلة السريّة» جنباً إلى جنب الشبق الذي يسيّرها: «تلوِّث الجسد، تنتهك الخيال، تفسد العقل، تُضعِف الإرادة، تدمّر الذاكرة، تمزّق الضمير، تقسّي القلب، وتدمّر الروح».

في عام 1873، نقل كومستوك رسالته إلى العاصمة واشنطن، حيث دعا إلى إقرار قانون فدراليّ يجرّم استخدام البريد الأمريكيّ لنقل تلك المتع السريّة. كي يوضح أبعاد المشكلة، رتّب «غرفة الرعب» في مكتب نائب الرئيس شويلر كولفاكس، التي عرض فيها موادّ يُفترَض أنّها تصل إلى الطلّاب بواسطة البريد، تتضمّن على سبيل المثال «كتب النزوات»، مجلّات وضيعة، أجهزة تقوّي القدرة الجنسيّة، و«ضلالات أخرى». طاف المشرّعون في هذه الغرفة المرّة تلو المرّة، وتفحّصوا الموجودات بالدقّة التي تقتضيها فداحة المسألة، من ثمّ ذكّرهم راعي القانون المُقترَح، النائب كلينتون ميريام ممثّل نيويورك، بأنّ هذه «الوحشيّة السوقيّة، تهدّد بتدمير مستقبل الجمهوريّة». هلّلت صحيفة «نيويورك تايمز» لمشروع القانون، وكذلك جمعيّات مكافحة الرذيلة والعظماء الذين يدعمونها، ووقّع الرئيس الأمريكيّ أوليسس. إس. غرانت «مرسومَ كومستوك» في العام نفسه.

كمرسوم اللورد كامبل من قبله، هذا المرسوم الذي يُعرَف رسميّاً بـ«مرسوم حظر تداول الأدب الإباحيّ والموادّ المخصّصة للاستخدام غير الأخلاقيّ، والاتّجار بها»، طُبِّق لحظر ما يتعدّى الموادّ المذكورة: بالإضافة إلى ما يُعَدّ «وضيعاً» أو «فاجراً»، مُنِعَ إرسال كلّ ما هو «غير محتشم» أو «لا أخلاقيّ» بواسطة البريد، وكذلك أجهزة منع الحمل، والمعلومات المتعلّقة بمنع الحمل أو بالإجهاض. تمّ تعيين كومستوك لاحقاً بمنصب «مفتّش بريد»، وهذا المرسوم المسمّى باسمه فضلاً عن قرارات المحاكم الأمريكيّة التي تبنّت «معيار هيكلِن» بما يخصّ تعريف الإباحيّة، وهبه سلطة غير محدودة للضرب بيد من حديد على تجّار الشيطان. مع نهاية الأربعين عاماً التي قضاها بوصفه رقيبَ الأمّة الأوّل، ادّعى كومستوك أنّه صادر ستّة عشر طنّاً من «أدب مصّاصي الدماء»، ونظّم ما ينوف على أربعة آلاف عمليّة اعتقال، وحرص على إدانة ما يملأ ستّين عربة قطار من الأشخاص! بالإضافة إلى الموادّ الإيروتيكيّة، صادر كومستوك وأحرقَ أوراق اللعب المزدانة بالرسوم، مراجع الفيزيولوجيا، الدمى الجنسيّة، أجهزة منع الحمل والإجهاض والمعلومات المتعلّقة بهما، كُتُب «الدليل العمليّ للزواج»، وعدداً لا يستهان به من الأعمال الأدبيّة الجادّة. «لن تفوح القمامة برائحة

أفضل» قال، «إن وُضِعَتْ في نافورة مرمريّة أو في جرّة من الذهب أو الفضّة... المادّة المتفسّخة تسبّب الأمراض، سواء وُضِعَت في حاويات ثمينة أو في براميل قمامة». وفقاً لـ«مرسوم كومستوك»، حُظِرَت أعمال تشوسر، تولستوي، وليام فوكنر، جيمس جويس، إرنست همنغواي، ووليام بورو، والكثير غيرهم.

مشاعرُ مالكي العبيد، والانقساماتُ في داخل الولايات المتّحدة

تسبّب البريد بأزمة خطيرة، حين قام المناهضون للعبوديّة في الشمال الأمريكيّ، بإرسال كميّة ضخمة من الرسائل دفعة واحدة عام 1835 إلى مواطني الجنوب، وحثّوهم بعبارات صارمة على «إنهاء مؤسّسة العبوديّة» الشاذّة. استشاط الجنوبيّون غضباً، وكذلك العديد من الشماليّين، سواء المشرِّعون أو المواطنون العاديّون، ونجمت عن ذلك أحداثٌ وضعت استعدادَ الدولة والحكومة الفدراليّة لفرض الرقابة على الخطاب السياسيّ قيد الاختبار. لقد أصاب الشماليّون وتراً حسّاساً، فالسؤال المطروح حول ما إن كانت الولايات والمقاطعات الجديدة ستسمح بالعبوديّة، هو قنبلة موقوتة، فضلاً عن أنّ التسويات التي تمّ التوصّل إليها بخصوص هذه النقطة، لم تنفع إلّا بتحريض خلافات مريرة. برزت مسألة أخرى أشدّ خطورة، وهي احتمال تمرّد زنوج الجنوب الذين يتجاوز عددُهم تعدادَ السكّان البيض بأضعاف مضاعفة. بالكاد نجحت ولاية ساوث كارولينا بتفادي تمرّد من هذا النوع عام 1822، وفي عام 1829 أرسل ديڤيد ووكر، وهو رجل ملوّن حرٌّ من الشمال، منشورات تحثّ عبيد الجنوب على التمرّد. بعد عامين، قاد المبشّر العبدُ نات تورنر تمرّداً للزنوج في ولاية ڤيرجينيا، خلّف ستّين قتيلاً من البيض ونشر الرعب في أرجاء الجنوب الأمريكيّ، وعندها ألقى جون فلويد حاكمُ ڤيرجينيا، باللائمة فيما حصل على الأدب المناهض للعبوديّة.

خشيت الولاياتُ الجنوبيّة من أنّ تمرّد العبيد التالي قد ينجح فعلاً، وكانت متأكّدة من أنّ المحرِّضين الشماليّين يفاقمون سخط الزنوج، لذلك حظرت

النقاش حول إلغاء العبوديّة ضمن حدودها. ولاية ألاباما على سبيل المثال، أعلنت عقوبة الإعدام لكلّ من يوزّع كتابات «تحرّض على المؤامراتِ أو على التمرّد بين العبيد الملوّنين»، أمّا ولاية ڤيرجينيا فقد أقرّت قانوناً يقضي بسجن كلّ من يوزّع منشورات تهدف إلى «إقناع الأشخاص الملوّنين بالتمرّد، أو إنكار حقّ السادة بمِلكيّة عبيدهم»، وفي نورث كارولينا، تعليمُ العبيدِ القراءة والكتابة كان جريمة... لكن بعد وصول شحنة البريد السالفة الذكر إلى الجنوب عام 1835، بدت القوانين السابقة جميعها غير كافية، لذلك قام مديرو مكاتب البريد في الجنوب وفي بعض الولايات الشماليّة بحظر إرسال الأدب المناهض للعبوديّة، وهو إجراء وافق عليه المدير العامّ لمؤسّسة البريد الأمريكيّ آنذاك آموس كندال، أمّا الرئيس الأمريكيّ آندرو جاكسون -وهو شخصيّاً مالكُ عبيد، فيعتقد أنّ المناهضين للعبوديّة يجب أن يُقتَلوا- فاقترح قانوناً فدراليّاً يحظر استعمال البريد الأمريكيّ لإرسال «مناشدات خبيثة ملتهبة تخاطب مشاعر العبيد». رُفِض اقتراحه بعد جدل حادّ في الكونغرس، إذ صوّت الأعضاء بالأغلبيّة على أنّ الحكومة الفدراليّة لا تملك مثل هذه السلطة الواسعة التي تخوّلها الصلاحيّة لتنظيم كيفيّة استخدام المناهضين للعبوديّة للبريد، على العكس من الولايات التي تتمتّع بتلك السلطة.

طالب المشرّعون الجنوبيّون أيضاً بأن تقوم الولايات الشماليّة بحظر الخطاب المناهض للعبوديّة، وهو ما بدا ممكناً إن أخذنا بعين الاعتبار الخطر الذي يتهدّد النظام العامّ بسبب الهجمات التي يشنّها الغوغاء على المناهضين للعبوديّة في الشمال. في عام 1835 مثلاً، ساقت مجموعةٌ منهم وليام لويد غاريسون -وهو ناشرُ صحيفة الـ«ليبراتر» The Liberator المناهضة للعبوديّة- شبه عارٍ في شوارع بوسطن، وجرّته بحبل ملفوف حول عنقه. بعد ذلك بفترة وجيزة، اغتيل إيليا لوڤجوي في إيلينويز، وهو ناشر صحيفة الـ«أوبزيرڤر» The Observer ومناهض للعبوديّة أيضاً. العديد من رجال السياسة في الشمال كانوا يبغضون المناهضين للعبوديّة، حاكم ولاية نيويورك على سبيل المثال وليام مارسي، ترأّس اجتماعاً شجب فيه مناهضة العبوديّة، ووصف من يدعون إلى إلغائها بأنّهم «يعكّرون السلام العامّ»،

وبأنّهم «خائنون للاتّحاد الفدراليّ»، لكن على الرغم من انتشار المشاعر المعادية لإلغاء العبوديّة انتشاراً واسعاً في الشمال، لم تقم أيّة ولاية شماليّة بإقرار قوانين تحظر النقاش حول هذه المسألة. ردّ جورج وولف حاكم بنسلفانيا كان نموذجيّاً، إذ أقرّ بأنّ الحملات التي يشنّها دعاة إلغاء العبوديّة تطفح «بالتطرّف الخطير المثير للذعر، الذي قد يوقد ناراً يتطلّب إخمادها التضحية بدماء أفضل من في الوطن»، لكنّه أصرّ مع ذلك على أنّه «لا يمكن إقرار قوانين حول هذه النقطة، من دون تعريض بقيّة الحقوق والامتيازات للخطر»، وهذه الحقوق والامتيازات تشمل «حريّة التعبير والصحافة، التي لا يجوز أن ينتهكها أو ينظّمها قانون يهدف إلى معالجة ضرر مؤقّت».

تمكّنت الولايات الجنوبيّة من إحراز نجاح أكبر على صعيد تعطيل النقاش حول إلغاء العبوديّة في الكونغرس، ولو مؤقّتاً. العرائض التي تدعو لإلغاء العبوديّة كانت تتدفّق على مبنى الكابيتول، خالقةَ قنوات جديدة تنتشر عبرها أفكار المناهضين، مشجّعة العبيد على التمرّد كما خشي الكثيرون. آنذاك، كانت هناك مسألة لا تقلّ إلحاحاً، وهي كبرياء مالكي العبيد ومشاعرهم الهشّة، فقد استاؤوا من كونهم محطّ سخرية دائمة لأنّهم يمتلكون «كائنات بشريّة». استناداً إلى السيناتور جون. سي. كَلْهاون، ممثّل ساوث كارولينا ومالك عبيد، تلك العرائض تضمّنت «تأمّلات» تؤذي مشاعره ومشاعر أمثاله، و«يجب علينا ألّا نسمح بإهانة من نمثّلهم في هذا المكان» أي في الكونغرس، كما قال. في عام 1836، سعى مجلس النوّاب الأمريكيّ إلى إعادة «السكينة إلى نفوس الشعب»، من خلال تمرير قرار قضى بعدم النظر بأيّة عريضة تنادي بإلغاء العبوديّة، دُعيَ حرفيّاً بـ«قانون سَدِّ الحلْق». طيلة سبع سنوات غير هادئة إطلاقاً، حُظِر استلام تلك العرائض، ومُنِع النقاش حول العبوديّة وإلغائها في مجلس النوّاب، لكن ذلك لم يوقِف العرائض التي تزايدت أعدادها وتوسّعت أبعادها، فضلاً عن أنّها صارت تطالب أيضاً بإلغاء «قانون سَدِّ الحلْق» لأنّه اعتداء على حريّة التعبير.

في نهاية المطاف، لم ينجح «قانون سَدِّ الحلْق» إلّا بزيادة التأييد الشعبيّ لقضيّة المناهضين للعبوديّة، وتركيزِ الاهتمام على الحقّ بمناقشتها. بحلول عام 1859، أصبح الدفاع الشامل عن حريّة التعبير بما يتعلّق بقضيّة العبوديّة،

جزءاً من برنامج حزب أبراهام لنكولن الجمهوريّ. المساعي الهادفة إلى حظر الأدب المناهض للعبوديّة تحت مظلّة القانون الفدراليّ عموماً، وتلك التي سعت إلى حظره في الولايات الشماليّة، رُفِضَت كلّها، لا بسبب قرار أصدرته محكمة ما، وإنّما بسبب «الموقع المُبجَّل -ولو أنّه مبهم- الذي تحتلّه حريّة التعبير والصحافة في عقول وقلوب العديد من الأمريكيّين» كما علّق البروفيسور مايكل كِنْت كورتيز. المناهضون للعبوديّة آمنوا على حدّ قوله بأنّ «الحقيقة يجب أن تقضي على الخطأ، وأنّ حريّة التعبير يجب أن تدمّر العبوديّة»، لكنّ الحرب الأهليّة برهنت على أنّ المسألة لم تكن بتلك السهولة.

في السنوات الأخيرة ما قبل الحرب الأهليّة، تفاقم قمعُ حريّة التعبير في الجنوب، ففي عام 1849 فرضت ولاية ڤيرجينيا قانوناً يقضي بالسجن والغرامة لكلّ من «يدّعي، سواء قولاً أو كتابة، بأنّ المالكين لا يتمتّعون بحقوق مِلكيّة العبيد»، كما فرضت لويزيانا عقوبة الحبس مع الأشغال الشاقّة لمدّة واحد وعشرين عاماً على أولئك الذين ينخرطون في نقاش «قد يحرّض سخط الأشخاص الملوّنين الأحرار، أو يحرّض العبيد على التمرّد». في أركنساس، أُعدِمَ ثلاثة رجال شنقاً لحيازة نسخة من كتاب هِنتون. آر. هِلبر «الكارثة الوشيكة في الجنوب، وكيف نواجهها» (1857)، وهو كتاب يجادل لإنهاء العبوديّة لأسباب اقتصاديّة وليس على أساس أخلاقيّ، ويطالب بحقّ الاحتجاج عليها. أخيراً، عندما باشر الجنوب بالسير على درب الانفصال عن الاتّحاد الفدراليّ، أصبحت المعارضة للانفصال جريمة عقوبتها الموت في ولاية جورجيا.

ما إن اندلعت الحرب الأهليّة فعلاً، حتّى فُرِضت قيود صارمة على حريّة التعبير في الشمال أيضاً وفي المناطق الخاضعة للجيش الاتّحاديّ. مناهضة الحرب كانت قويّة في الشمال، خاصّة بين المعارضين للتجنيد الإجباريّ، من ثمّ بين المعارضين لتحرير العبيد الزنوج. أُغلِقَت خدمة البريد أمام «المراسلات الخائنة»، وهي فئة شملت العديد من الصحف غير الموالية. في مواجهة ما عدّه أبراهام لنكولن والسلطات العسكريّة بمنزلة مساعٍ لدعم تمرّد الجنوب، تمّ تعليق أوامر المثول أمام المحاكم مراراً، وفُرِض قانون الطوارئ

العسكريّ في مناطق عديدة. الإجراء الأشدّ تطرّفاً يعود إلى شهر أيلول من عام 1862، وتمّ تطبيقه في كلّ أرجاء البلاد ضدّ «كلّ الأشخاص الذين يعارضون التطوّع في الجيش، أو يرفضون التجنيد الإجباريّ، أو يقومون بأيّة ممارسة تنمّ عن عدم الولاء، كتقديم المساعدة والمأوى للمتمرّدين على سلطة الولايات المتّحدة». اعتُقل آلاف الأشخاص على امتداد البلاد، من المعارضين للتجنيد الإجباريّ أو للحرب، وتمّ احتجازهم في سجون عسكريّة من دون محاكمة. الكثير منهم كانوا أشخاصاً لن يؤثّر غضبهم بلا شكّ على المجهود الحربيّ، كمواطن من إلينويز مثلاً قال إنّ «كلّ من يتطوّع في القوّات المسلّحة هو أحمق ملعون»، وآخر من نيوجيرسي أعلن أنّ من يتطوّع «ليس أفضل من زنجيّ قذر». تمّ أيضاً إغلاق مئات الصحف، لأنّها نشرت مقالات تنتقد الحرب، وهو ما لم تنظر السلطات إليه كممارسة لحرّيّة التعبير بل كتحريض على الخيانة. من بين المحرّرين الذين مثلوا أمام القضاء آنذاك، كان إي. إن. فولر، محرّر صحيفة «إيڤِنِنغ جورنال» Evening Journal، التي تصدر في نيوورك، نيوجيرسي. في عام 1864 –أي بعد انقضاء ثلاث سنوات على بداية الحرب الأهليّة، ولا شيء في الأفق سوى المزيد من المذابح– حوكم فولر بتهمة التحريضِ على الشغب، وحثِّ الناس على مقاطعة التطوّع في الجيش، وها هو مقطع من افتتاحيّته التي عُدَّت مسيئة: «لقد وجّه السيّد لنكولن نداء لنصف مليون رجل آخر. أولئك الذين يرغبون بأن يُذبَحوا، من فضلكم تقدّموا للأمام. بالنسبة للآخرين، من فضلكم ابقَوا في منازلكم، وقاوِموا أبراهام العجوز وأتباعه الذين يحاولون انتزاعكم من أحضان عائلاتكم. نأمل أن سكّان نيوجيرسي سيهبّون فوراً، ويصرّون على أنّه لا يجوز إجبار أيّ رجل على الانخراط في مذبحةِ إلغاء العبوديّة... لقد تجاوزت المسألة حدّها، ولا بدّ من وضع نهاية لها. فلننهض كرجل واحد، كي نطالب بوقف هذه المجزرة الجماعيّة».

تلك الاعتقالات أثارت التساؤل حول ما إن كان الشخص الذي يشجّع على عدم احترام القانون، يشترك بالذنب مع ذاك الذي يخرقه. سخطُ فولر بسبب المذبحة، وتعبيره عن استيائه من حملة التجنيد الجديدة، يختلفان كليّاً عن رفض التطوّع في الجيش، لكنّه حثّ الناس على «تحدّي أبراهام

العجوز»، ومن دون قوات كافية ستتضاءل قدرة الاتّحاد على القتال، ممّا يهدّد وجوده بحدّ ذاته. هل تجب حماية حقّ المواطنين بالتعبير عن آرائهم بصراحة، حتّى ولو عرّض ذلك البلادَ إلى الخطر؟! أو كما كتب أبراهام لنكولن عام 1863، تعقيباً على قضيّة مَثُل فيها رجل أمام المحكمة لأنّه يعارض الحرب: «هل يتوجّب عليّ أن أطلق النار على صبيّ بسيط العقل لأنّه فرّ من الجيش، لكن لا يُسمَح لي بأن أمسّ شعرة من رأس الخبيث الذي حرّضه على الفرار؟! في هذه الحالة، أعتقد أنّ إسكات المحرّض وإنقاذ الصبيّ هو تصرّف يتوافق مع الدستور، كما أنّه رحيم رحمة مطلقة».

قاضي المحكمة العليا آرثر غولدبيرغ، علّق في قضيّة تناولت رفضَ التجنيد الإجباريّ عام 1963 بأنّ: «الدستور يمنع انتهاك حقوق الأفراد، لكنّه ليس عقداً انتحارياً»، وهذا منصف نوعاً ما، لكنّ الحدّ الفاصل ما بين حماية حريّة التعبير والحفاظ على الأمن القوميّ ليس واضحاً دائماً، والقرار حول إسكات مثيري الشغب يصبح أشدّ مدعاة للسخط عندما تنزف الأمّة دماً. في عام 1863، عندما أمر اللواء في الجيش الاتّحاديّ آمبروز بيرنسايد جنودَه بإغلاق مكاتب صحيفة «شيكاغو تايمز» Chicago Times الناقدة، قال: «حريّة النقاش والانتقاد مقبولة في زمن السلم، لكنّها تصبح خيانة عندما تُضعِف ثقة الجنود بالحكومة في زمن الحرب». خالفه العديدون بالرأي آنذاك، وعبّر جيفري ستون عن الرأي المضادّ بجلاء حين قال: «تعطيل حريّة التعبير -بما يتعلّق بالقرار حول شنّ حملة عسكريّة أم لا، وكيف يتمّ ذلك- عندما تبلغ الحرب ذروتها، يعني جدلاً قمع ذلك الحقّ عندما يصبح حاسماً بالنسبة للمصلحة العامّة»، فأفراد الشعب، خاصّة أولئك الذين يُطلب منهم حمل السلاح والتضحية بحياتهم، يحتاجون آنذاك إلى اتّخاذ قرارهم بناء على المعلومات التي تردهم عمّا يدور حولهم، وهنا تحديداً يجب أن يؤخذ بجديّة تامّة دفاع جون ستيوارت مِل عن الآراء التي تشكّل الأقليّة، أي تلك البغيضة التي تقدّم حقائق قد لا يفهمها أحد في الوقت الحاليّ.

على الرغم من محاولات تعطيل حريّة التعبير مراراً وتكراراً خلال الحرب الأهليّة الأمريكيّة من قبل السلطات المدنيّة والعسكريّة، لم تتوقّف قط عجلة النقد الشرس لأبراهام لنكولن، وللمجهود الحربي، ولتحرير

العبيد... لكنّ السبب الأساسيّ خلف تعطيل حريّة التعبير في زمن الحرب -الذي قد يبلغ حدّاً تتسبّب الحكومات معه بأزمة وطنيّة، بغية فرض الرقابة على المعارضة- سيظهر مراراً وتكراراً حتّى يومنا هذا.

***

الفصل السادس

مشكلة في العقل: بداياتُ القرن العشرين

في القرن التاسع عشر، تميّزت الرقابة بخوف النخبة من تحدّي الطبقات الدنيا لامتيازاتها وثرواتها، لكنّ المعارك الهادفة إلى تعطيل حريّة التعبير، سرعان ما انتقلت إلى جبهات أوسع وأشدّ عنفاً في النصف الأوّل من القرن العشرين. الحرب العالميّة الأولى غيّرت النظام الجيوسياسيّ فجأة، وجذريّاً، وللأبد: تسبّبت بمحو أربع إمبراطوريّات عن الوجود، خلقت ما يزيد على اثنتي عشرة أمّة جديدة، أشعلت فتيل الثورة الشيوعيّة في روسيا، ودمّرت الأرض التي ستدور عليها بعد عقدين من الزمن حرب أخرى أهمُّ، ستغيّر وجه العالَم بدورها. عندما اندلعت «الحرب الكبرى» في شهر آب من عام 1914، اعتقدت الحكومات أنّها ستكون معركة قصيرة، وسار الجنود إلى الجبهات واثقين من أنّهم سيعودون إلى بيوتهم سالمين بحلول الكريسماس. بعد أربع سنوات وأكثر من أربعين مليون قتيل، فكرة «الثقة بالحكومة» بإطارها التقليديّ، بدت سخيفة بالنسبة للعديدين. لقد سمعوا الكثير من الكذب، وعانوا بسبب عدم كفاءة قادتهم، وشهدوا ما يفوق طاقتهم من الموت البغيض.

في عصر لم تعد فيه الحرب مواجهة بين جيشين، بل بين أمم بأكملها، أصبحت مهمّة إدارة الرأي العامّ أشدّ صعوبة. حُشِدَت وسائل الإعلام لتحريض كراهيّة جنونيّة ضدّ الأعداء، وتغلغلت الرقابة على الآراء وعلى التعبير إلى عمق المجتمع، وأصبحت أوسع، لكنّها كانت أشدّ عقماً كما

ثَبُت في نهاية المطاف. مُنِع تداول صور الجنود البريطانيّين والأمريكيّين القتلى في المعارك منعاً باتّاً، لكنّ ذلك لم يمنع الشعوب من اكتشاف عدد الضحايا الهائل. أفلام البروباغاندا التي تصوّر جنوداً جرحى «لا يندمون إلّا على أمر واحد فقط، وهو عدم قدرتهم على الاستمرار بالقتال»، كانت أفلاماً سخيفة للغاية لم تُقْنِع أحداً، فضلاً عن أنّ الاعتقالات الجماعيّة لمن كانت جريمتهم الوحيدة هي التعبير بصراحة عن معارضتهم للحرب، زادت اهتمام الناس برسالتهم.

تلك الحرب صقلت مجالات الرقابة وتقنيّاتها في العقود التالية، لكنّها افتقدت آنذاك -وما تزال- إلى نظريّة موحَّدة، أو اتّفاق بالإجماع حول لماذا يجب حظر بعض أنماط التعبير أكثر من غيرها. ما كتبه بروفيسور القانون توماس إمِرسون عن مقاربات المحكمة العليا الأمريكيّة، ينطبق على معظم الأنظمة الديمقراطيّة، وهو أنّها «فشلت بوضع مقاربة متجانسة، أو بجمع عقائدها المتعدّدة كلّها في نظريّة واحدة متّسقة». عوضاً عن ذلك، ظهرت موجات مرتجلة مؤقّتة من الحظر، سعت إلى تحقيق أهداف السياسات القصيرة الأجل، تلتها أحياناً فترات من التوبة، من ثمّ موجات حظر جديدة بمجرّد أن انقلبت الظروف السياسيّة مجدّداً. الولايات المتّحدة الأمريكيّة طبّقت الرقابة بحدّها الأقصى على الخطاب السياسيّ في حقبة الحرب العالميّة الأولى، وضمن هذا السياق، المحكمة العليا الأمريكيّة التي أدانت من يعارضون الحرب -علماً أنّهم لم يسبّبوا أذى على الإطلاق- قامت في الوقت ذاته بخلق نظريات متصارعة عديدة، أرست في نهاية المطاف الخطوط العامّة لحماية حريّة التعبير الواسعة في عصرنا الحاليّ. تنظيم حريّة التعبير كان عمليّة فوضويّة، تماماً كالكلام بحدّ ذاته.

خضعت الفنون في كلّ مكان آنذاك، لرحمة السلطات المحليّة ذات الصلاحيّات غير المحدودة. في العقد الأوّل من القرن العشرين، حُظِرَت روايةُ لويس كارول «مغامرات أليس في بلاد العجائب» (1865) في العديد من المدارس الأمريكيّة، لأنّها تحرّض الأطفال على الفانتازيات الجنسيّة والاستمناء كما قيل. في عام 1931، مُنِعت الرواية أيضاً في إقليم هونان الصينيّ، لأنّها تدور على لسان حيوانات ناطقة. «إنّها كارثة!» علّق حاكم

الإقليم، «فكيف تكون الحيوانات والبشر على السويّة ذاتها؟!». لاحقاً، مُنِعت الرواية مجدّداً في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لأنّها تقدّم أمثولة سيّئة للأطفال بسبب اليسروع الذي يدخّن النرجيلة. قبلت المحاكم في كلّ مكان بقرارات الرقابة، وانبرت قلّة من الناس للدفاع عن الأعمال الأدبيّة المستهدفة، سواء طُبِّق الحظر في ألمانيا النازيّة، أم في مدينة نيويورك، أم في مدينة مانشستر البريطانيّة. في عام 1929، حُظِرَت رواية إرنست همنغواي «وداعاً للسلاح» في بوسطن لأنّها «جنسيّة جدّاً»، ولم يمضِ وقت طويل حتّى رُمِيَت إلى لهب محارق الكتب النازيّة لأنّها تدعو للسلام. يُذكر هنا أنّ الأمريكيّين استنكروا قيام النازيّين بإحراق الكتب، علماً أنّ رواية «عناقيد الغضب» لجون شتاينبك حُرِقت آنذاك في العديد من المدن الأمريكيّة، كما أنّ رجال شرطة نيويورك كانوا يتدفّؤون في مقرّاتهم بإحراق الكتب والصور الإباحيّة التي يصادرونها.

عدم وجود نظريّة موحَّدة للرقابة، جعل تطبيقها يتمّ وفقاً للظروف، وبشكل عشوائيّ إلى حدّ ما. لم يُسمَح مثلاً بنشر صور الجنود الأمريكيّين القتلى، إلّا بعد مضيّ سنتين على انخراط الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الحرب العالميّة الثانية، بغية هدف وحيد وهو التلاعب بالرأي العامّ الأمريكيّ وشيطنة العدوّ، لكنّ صور الجنود الأمريكيّين مع العاهرات ظلّت محظورة. فضلاً عن ذلك، طبّقت الحكومة الأمريكيّة رقابة عنيفة على المعلومات المتعلّقة بحجم الموت والمعاناة بعد إلقاء القنبلة النوويّة على هيروشيما وناغازاكي، لكنّها نشرت تقارير وصوراً مرعبة من معسكرات الاعتقال النازيّة... الأعداء فقط هم من يقترفون الشرور!

«الضحيّة الأولى التي تسقط ما إن تندلع الحرب، هي الحقيقة»، كما أشيع عن لسان السيناتور الأمريكيّ هيرام جونسون عام 1917. خلال نصف قرن من الزمن دمّرتْه الثوراتُ والنزاعات المسلّحة، كانت الحقيقة شيئاً يخضع إلى التقنين وكأنّه مورد نادر، أو يُقتَل عندما تقتضي الضرورة. حجم الدمار في تلك الحقبة أدّى إلى صدور تأكيدات محمومة على حريّة التعبير، كالمادّة 19 من «الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان» الصادر عام 1948 عن الأمم المتّحدة: «لكلٍّ شخص حقٌّ التمتّع بحرِيّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا

الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود». بأيّ حال، من دون التزام حقيقيّ بتلك المبادئ المثاليّة، ومن دون الاستعداد لتقبّل الآراء البغيضة، بقيت الكلمات السابقة حبراً على ورق. «إن كان للحريّة الفرديّة معنى، أيّاً كان» كتب جورج أورويل عام 1945، «فهو الحقّ بإخبار الناس بما لا يريدون سماعه». من هذا المنظور، الحريّة كانت نادرة، وكذلك قدرة المرء على التعبير عن آرائه حول الموضوعات التي تنتهك الحدود السائدة، كالجنس أو منع الحمل، خاصّة في السينما.

الجنس والسينما في السنوات ما قبل الحرب

تراخت القيود المفروضة على الصحافة والخطاب السياسيّ نوعاً ما قبيل الحرب العالميّة الأولى، لكنّ القيود الأخلاقيّة ظلّت صارمة، خاصّة على ما يتناول موضوعات حسّاسة كالمثليّة الجنسيّة. منذ عام 1872 على سبيل المثال، اعترفت الحكومة البريطانيّة بحقّ «مخاطبة العامّة» في «ركن الخطباء»[1] في حديقة هايد بارك اللندنيّة، بشرط احترام «مقتضيات الحشمة»، وهو ما لم يتضمّن السماح بالدفاع علناً عن الحبّ بين من ينتمون للجنس ذاته، أو التعاطف مع أوسكار وايلد، إذ إنّ ذكرى إلقائه في السجن ما بين عامي 1895–1897 بسبب «البذاءات الفاضحة» كانت ما تزال حيّة في الأذهان. آنذاك، هلّلت الصحافة والجماهير في الشوارع لقرار المحكمة بإدانته، وعندما اعتلى شخص يدعى هربرت بلايث منصّةَ «ركن الخطباء» عام 1908 كي يشرح الظلم الذي لحق بأوسكار وايلد، اعتقله شرطيّان على الفور ما إن بدأ بالحديث عن السلوك المثليّ، بحجّة استعماله «لغة فاضحة وغير محتشمة».

1- يقع في الزاوية الشماليّة الشرقيّة من حديقة هايد بارك العامّة، مخصّص وفق مرسوم برلمانيّ منذ عام 1872، لإلقاء الخطابات أمام الناس من قبل أي شخص يرغب بذلك، دون أن يتعرّض للملاحقة أو الاعتقال، وهو تقليد ما يزال متّبعاً أيّام الآحاد في عصرنا الحاليّ. الكثير من الشخصيّات التاريخيّة– كارل ماركس، فلاديمير لينين، وجورج أورويل... إلخ – وقفت فيه كي تدعو لحريّة التعبير. المترجمة

في فرنسا، كان من السهل الحصول على الموادّ الإباحيّة إبّان حقبة «نهاية القرن»، على الرغم من أنّ المشاكل مع الشرطة ظلّت احتمالاً وارداً على الدوام. الموادّ التي تصوّر المثليّة الجنسيّة -خاصّة السحاق- كانت الأخطر، على الرغم من أنّ القانون سمح بالعلاقات الجنسيّة المثليّة بين البالغين الذكور منذ ما ينوف على القرن. «القانون تجاهل السحاق كحقيقة واقعة» كما تشرح الأكاديميّة نيكول ألبرت، «لكنّه شعر في الوقت ذاته بأنّه مجبَر على مقاضاة الكتّاب الذين أعطوا السحاق اسماً، وحوّلوه إلى شيء مرئيّ»، كما مُنِعت النساء من ارتداء ملابس الرجال علناً من دون الحصول على إذن خاصّ. رواية Zé' Böim (عمورة)، وهي وراية معتدلة تدور ثيمتها الأساسيّة عن السحاق، بيعَت بصمت لأكثر من اثني عشر عاماً من دون أن تكترث بها الشرطة، إلى أن استخدم الناشر غلافاً جديداً في طبعة عام 1889، يصوّر امرأة مسترخية لا ترتديّ إلّا جوربين طويلين في ساقيها المنفرجتين، ويغطّي عانتها شيء أشبه بالبرق. صادرت الشرطة كلّ النسخ الموجودة بحوزة الناشر، لكنّ الرواية عادت إلى التداول بعد عامين، مع صورة رأس قطٍّ فوق العضو التناسليّ لامرأة الغلاف، وهي طرفة لم تعجب الشرطة أيضاً. فرّ الناشر، وحُكِم عليه غيابيّاً بما يزيد على عام من السجن، مع غرامة باهظة.

الاستعراضات المسرحيّة التي تدور عن السحاق، كانت بدورها نوعاً من التابو في مسارح المنوّعات الفرنسيّة، على الرغم من أنّ هذه المسارح مشهورة بجرأتها. في عام 1907، قدّمت الكاتبة «كوليت» عرضاً إيمائيّاً سمّته «الحلم المصريّ» على خشبة مسرح مولان - روج، برفقة عشيقتها الماركيزة دو مورني، التي لعبت دور عالم آثار يعثر على مومياء أنثى جسّدتها كوليت. تنزع المومياء لفافاتها بطريقة مغوية، من ثمّ «تقبّل» العالم، ممّا أثار ضجّة كبرى احتلّت عناوين الصفحات الأولى في الصحف آنذاك. تحت ضغط عائلة دو مورني، هدّدت الشرطة بإغلاق المسرح إن عادت المرأتان للتمثيل معاً مرّة أخرى، فانسحبت الماركيزة، لكنّ كوليت اعتلت الخشبة مع امرأة أخرى في الليلة التالية، ممّا أدّى إلى منع العرض. في مسرح منوّعات آخر يسمّى «القصر الصغير»، قُدِّم استعراض عنوانه «حلم يقظة الإيتر» عام 1908، ظهرت فيه امرأتان شبه عاريتين في حالة «انتشاء

بغاز الإيتر وبالعاطفة السحاقيّة». حُكِم على كلٍّ من الممثّلتين بدفع غرامة، لأنّهما خاطبتا «الانحطاط الأبشع والأخطر والأشدّ تطرّفاً»، و«العواطف العصابيّة».

في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، تابع أنطوني كومستوك وحلفاؤه في جمعيّات مكافحة الرذيلة و«النظافة الاجتماعيّة» عملهم بحماس مفرط، ساعين إلى القضاء على الموادّ التي وصفتها جمعيّة «ووتش آند وورد» البوسطنيّة بأنّها «تنشر الأمراض الأخلاقيّة، التي تسبّب البؤس والشقاء والجريمة». شنّت تلك الجمعيّة حملة لإدانة رواية إلينور غلين الضحلة «ثلاثة أسابيع» (1908)، ونجحت بإدانتها قضائيّاً بتهمة الإباحيّة، وهي رواية حقّقت أفضل المبيعات آنذاك، تروي قصّة رجل إنجليزيّ شابّ يجد الحبّ في ڤينيسيا مع امرأة روسيّة. عند استئناف الحكم، رفضت المحكمة العليا في ماساشوستس دفاع الناشر عن الرواية، الذي قال إنّ غياب المشاهد الجنسيّة الصريحة عن الرواية يعني أنّها ليست فاضحة، وقضت بمنع الكتاب بسبب الثيمة «غير الطاهرة» التي يدور حولها، على الرغم من أنّه لا يسرد إلّا «التفاصيل التي تقود إلى سرير الخيانة» فقط.

«التحريض على الأفعال غير الأخلاقيّة»، لم يكن وحده ما لفت انتباه الرقباء. الناشطون في مجال الصحّة العامّة -كمارغريت سانجر، التي أسّست منظّمة تطوّرت لاحقاً إلى «اتّحاد الأبوّة المُخطَّط لها»- أصبحوا بدورهم مستهدفين تحت مظلّة مرسوم كومستوك، الذي أدرج المعلومات المتعلّقة بمنع الحمل والإجهاض في فئة الموادّ الإباحيّة. كرّست مارغريت سانجر طاقتها التي لا تنضب لمساعدة نساء أمريكا الفقيرات، اللواتي تتعرّض حياتهنّ للخطر بسبب الحمول المتكرّرة غير المرغوب بها، ومحاولات الإجهاض التي يقمن بها بمفردهنّ، كما نشرت عموداً دوريّاً حول الثقافة الجنسيّة عنوانه «ما الذي يجب أن تعرفه كلّ فتاة» في صحيفة «ذه كول» The Call الاشتراكيّة، لكنّه حُظِر ووضِع مكانه مربّع فارغ مكتوب عليه: «ما الذي يجب أن تعرفه كلّ فتاة: لا شيء، بأمر مؤسّسة البريد الأمريكيّة». لم تتثبّط عزيمة سانجر، بل أصدرت مطبوعة «نسويّة راديكاليّة» اسمها «المرأة الثائرة»، تابعت فيها دعوتها إلى منع الحمل، وحثّت النساء

على «أن ينظرن شزراً إلى العالَم كلّه، وأن يقلن له: تباً لك!». حُظِرت الكثير من الأعداد بوصفها إباحيّة، وأُدينَت سانجر أمام القضاء، فهربت إلى أوروبا بعد أن قامت بتوزيع مئة ألف نسخة من «تحديد النسل»، وهو منشور يقدّم معلومات مفصّلة عن طرق منع الحمل.

في عام 1915، بينما كانت مارغريت في منفاها، رتّب كومستوك أمر اعتقال زوجها وليام سانجر لقيامه ببيع منشور «تحديد النسل». حظيت محاكمته بتغطية إعلاميّة واسعة، وانتهت بإدانته، لكنّها في الوقت ذاته قدّمت خدمة أكبر على صعيد إذكاء الجدال حول منع الحمل، وتحويله إلى جدل على مستوى الأمّة ما يزال مستمرّاً إلى يومنا هذا. لاحقاً، عادت مارغريت سانجر إلى بلدها، وافتتحت عام 1916 أوّل عيادة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بأسرها لتنظيم الحمل، ومقرّها بروكلين. أُغلِقت العيادة بعد عشرة أيّام، لكنّ الحركة التي بدأتها سانجر، وقضيّة الحريّة الإنجابيّة بالنسبة للمرأة، لم تخمدا.

القضايا الجنسيّة والأخلاقيّة كانت محطّ تركيز الرقباء أيضاً، وهم يتصارعون مع السينما وتأثيرها القويّ الفريد من نوعه على الجمهور. كي يروّج لجهازه الجديد «الڤيتاسكوب»[2]، وظّف توماس أديسون اثنين من الممثّلين المسرحيّين عام 1896، كي يقدّما على الشاشة الفضيّة مشهد عناق وقبلات مقتبس عن استعراض برودواي الشهير «الأرملة جونز». وصف كتالوج أديسون فيلم «القبلة» هذا، الذي لم تتجاوز مدّته عشرين ثانية، كما يلي: «إنّهما يتأهّبان لتبادل قبلة، يباشران بالتقبيل، ويتبادلان القبلات، والقبلات، والقبلات... إلى أن يسقط المنزل على رأسيهما في كلّ مرّة». كما هو متوقّع، أثار الفيلم الاستنكار والغضب، «هذه الأمور تتطلّب تدخّل الشرطة!»، صرخ أحد النقّاد غاضباً. تحقّقت أمنيته كما أراد بالضبط بعد أن تحوّلت السينما إلى وسيلة الترفيه الجماهيريّة الأولى، وفُرِضَت الرقابة على الأفلام في أوروبا وأمريكا. المؤرّخ غاري ستارك بحث في أسباب الرقابة

2- بروجكتور لعرض الصور المتحرّكة سجّل توماس آرمات براءة اختراعه عام 1895، وتبنّاه أديسون لعرض أفلام بسيطة قصيرة في جهاز يشبه «صندوق الدنيا»، من ثمّ تطوّرت التقنيّة بسرعة، وظهرت الأفلام الطويلة بشكلها الحاليّ. المترجمة

السينمائيّة في ألمانيا، لكنّ كلماته تنطبق على نظيرتها في أرجاء العالم الغربيّ كلّه: لقد انبثقت تلك الرقابة «من خوف الطبقة العليا من الطبقات الدنيا الحضريّة»، لأنّ الانتشار الواسع للأفلام «سوف يفسد أبناء تلك الطبقات، ويشوّشهم، ويقوّض التزامهم بالقيم التي تفرضها التقاليد، ممّا يؤدّي إلى الفوضويّة الأخلاقيّة، وربّما الاجتماعيّة». على الشاشة الفضيّة، القبلة ليست مجرّد قبلة!

أولى قواعد الرقابة السينمائيّة ظهرت في شيكاغو عام 1907، حيث استقبلت قاعات السينما فيها آنذاك مئة ألف شخص يوميّاً تقريباً. وفقاً لقانون المدينة الجديد، يحقّ للشرطة أن تحظر عرض أيّ فيلم إن كان «إباحيّاً أو غير أخلاقيّ، أو يجسّد الوضاعة أو الإجرام أو انعدام الفضيلة... أو يحرّض على خرق السلام، أو على التمرّد، أو يعرض مشاهد تصوّر إعدام أو خنق أو شنق أيّ كائن بشريّ». قلّدت عدّة ولايات أخرى شيكاغو، وأصدرت قوانين مماثلة حظيت بدعم المحكمة العليا الأمريكيّة عام 1915، على الرغم من أنّ هذا الدعم ينتهك التعديل الدستوريّ الأوّل: قرّرت المحكمة أنّ السينما لا تندرج تحت بند حماية حريّة التعبير، لأنّها «مجرّد عمل بسيط محض»، ولا يجب أن تُعدَّ الأفلام «جزءاً من الصحافة الوطنيّة، أو أدوات للرأي العامّ». آخذة بعين الاعتبار أنّ الأفلام قادرة على «ارتكاب الشرّ... خاصّة بسبب جاذبيّتها وأسلوب عرضها»، فضلاً عن قدرتها على «تحريض الاهتمامات الجنسيّة»، لمست المحكمة في الوقت ذاته حاجة لسنّ قوانين تدرأ تلك الشرور. استمرّ تطبيق هذا الحكم حتّى عام 1952، ممّا ترك السينما تحت رحمة مجموعة من الضوابط الحكوميّة الفعليّة (أو التلويح باستخدامها على الأقلّ)، حاولت صناعة الأفلام أن تتجنّبها من خلال تطبيق رقابة ذاتيّة صارمة.

شرائط الأفلام الأولى كانت قابلة للانفجار[3]، وهو ما أدّى إلى صدور قوانين الرقابة السينمائيّة الأولى في بريطانيا. «مرسوم السينماتوغرافيا» عام

3- منذ بدايات القرن العشرين وحتّى عام 1952 تقريباً، اعتمدت شرائط الأفلام في تركيبها على مادة «نترات السللوز»، وهي مادّة تتفكّك ذاتيّاً بسهولة في الحرارة والرطوبة، وينتج عنها أبخرة شديدة القابليّة للاشتعال، ممّا نجم عنه حوادث عديدة مأساويّة في دور العرض في أوروبا وأمريكا. المترجمة

1909، خوّل السلطات المحليّة بفرض تطبيق قواعد السلامة العامّة في دور السينما، لكن سرعان ما تمّ استغلاله أيضاً لضبط المحتوى الأخلاقيّ للأفلام المعروضة. لمواجهة واقع الرقابة، ومجموعة المعايير الرقابيّة المحليّة المحيِّرة، قام بعض العاملين في صناعة الأفلام بتشكيل «الهيئة البريطانيّة للرقابة على الأفلام» (تحوّلت بعد فترة طويلة إلى «الهيئة البريطانيّة لتصنيف الأفلام»)، كي تفرض نظاماً «طوعيّاً» للرقابة على السينما. لم يعد ممكناً عرض أيّ فيلم إلّا إن كان «نظيفاً كليّاً، وفوق الشبهات تماماً»، وهو معيار فضفاض يحظر فئات فرعيّة متنوّعة كالجنس، السياسة، العنف، وتحقير القوّات المسلّحة والإمبراطوريّة. بأيّ حال، لم تتمتّع «الهيئة البريطانيّة للرقابة على الأفلام» قط بصلاحيّة مباشرة لحظر الأفلام، بل سُمِح لها فقط بتقديم النصيحة للسلطات المحليّة، المخوّلة باتّخاذ القرار النهائيّ.

في ألمانيا، انشغلت المحاكم بحيلة فكريّة بارعة أتاحت لها فرض الرقابة على الأفلام، بعد أن كانت القوانين أقلّ تشدّداً في أواخر القرن التاسع عشر، وتمنع حظرَ «التقديم التصويريّ، سواء ذاك الذي يتمّ إنتاجه ميكانيكيّاً أو كيميائيّاً، بقصد التوزيع العامّ». إن فسّرنا هذا القانون حرفيّاً سنجد أنّه يستثني السينما، ممّا يعني أنّ الأفلام أصبحت خارج قبضة الرقابة، وهو أمر غير مقبول بتاتاً: «الحبّ الخاطئ»، «ملكة الليل»، «الموتُ عارياً»... إلخ، كلّها كانت أفلاماً تغوي الجماهير التي تنتمي إلى الطبقات الدنيا، ممّا يزيد -برأي سلطات وورتمبرغ- من خطورة إصابتها بـ«التهيّج المفرط، الاستثارة الشديدة، بل وحتّى الاضطرابات العقليّة». لذلك، قضت المحاكم بأنّ القانون المذكور لا ينطبق على الأفلام، لأنّ الجمهور لا يشاهد شريط السيللولويد بحدّ ذاته وإنّما الصور المخزّنة عليه، وهي بدورها مجرّد وهم يخلقه الضوء الذي يمرّ عبر الشريط. بالتالي، لا يتحقّق هنا شرطُ «التقديم التصويريّ» الملموس. تمّ تكليف الشرطة بمهمّة مراجعة الأفلام التي شاهدها أكثر من مليون ألمانيّ يوميّاً آنذاك، فحظرت العديد منها، كفيلم «الوجبة الرخيصة» الكوميديّ القصير عام 1913، لأنّه يصوّر زبوناً استشاط غضباً وهو يتناول عشاءه في أحد المطاعم بسبب نادل بغيض، فاندفع خارجاً دون أن يسدّد الحساب. خشيت الشرطة من أنّ هذا الفيلم، سيشجّع الناس على القيام بالمثل!

استهدف الرقباء أيضاً، الموضوعات السياسيّة الحسّاسة. في أوروبا، أولى الحالات الموثّقة عن الرقابة التي تناولت الأفلام السياسيّة سُجِّلَت في روسيا عام 1896، بعد أن أدّى إهمال السلطات إلى كارثة حقل خودينكا، حيث فقد مئات الأشخاص أرواحهم بعد أن داستهم الحشود التي تجمهرت لحضور تتويج القيصر نيكولاس الثاني. آنذاك، تمّت مصادرة كاميرات وأفلام كلّ من وثّقوا ما حصل، كما مُنِعَت الصحافة من ذكر الحادثة. في بروسيا، مُنِعَ عام 1910 فيلم يدور عن الثورة البرتغاليّة، خشية أن يؤدّي إلى تمجيد التمرّد، كما مُنِع فيلم «العدوّ هنا» عام 1913 عن حرب مُتخَيَّلة بين فرنسا وألمانيا، لأنّه قدّم الجيش الألمانيّ بطريقة سلبيّة من وجهة نظر الرقباء. في العام ذاته، تفاقم التوتّر على الحدود ما بين فرنسا وألمانيا، فحثّت السلطات الفرنسيّة موظّفيها في المدن على منع الأفلام التي تلبس شخصيّاتها بزّة عسكريّة ألمانيّة.

قلقت السلطات من قدرة الأفلام على تحريض التمرّد، وهو قلق افتراضيّ نوعاً ما، لأنّ الشغل الشاغل للسينما ما قبل الحرب لم يكن السياسة ولا الثورة، بل الهروب من الواقع، ولم يشكّل أيّ فيلم على الإطلاق في تلك الحقبة خطراً حقيقيّاً على السلطات الحصينة. لا الأفلام ولا الصحافة هدّدت وجود الحكومات، وإنّما الحرب التي اندلعت عام 1914 بعد أن أودت رصاصة مسدّس بحياة الأرشيدوق النمساويّ فرانز فرديناند. عندما أُريقَت الدماء في أوروبا وفي أرجاء العالَم، أصبحت المعلوماتُ قنابلَ تُستغَلّ، وتُزيَّف، وتُخزَّن كما تقتضي الضرورة. الفسحة الصغيرة التي انفتحت في العقود السابقة أمام حريّة التعبير والمعارضة، انغلقت نهائيّاً الآن بعد أن جنّدت الحكومات شعوبها بأكملها للقتال.

نقاء الدم: الثقافة، الأخبار، والمعارضة خلال الحرب العظمى

ناقشت آلاف الدراسات الأسبابَ الجيوسياسيّة، التي أدّت إلى نشوب الحرب العالميّة الأولى، لكن أيّاً من تلك الأسباب لم يكن مهماً على أرض الواقع. الحرب كانت مهولة، أمّا تفاصيل التحالفات الدوليّة، أو النزاعات

الكولونياليّة، أو الصراعات التجاريّة، فكانت كلّها مفاهيم تجريديّة عقيمة بالنسبة لأولئك الذين طُلِب منهم الانضمام للقتال أو بذل تضحيات أخرى. بالتالي، تحريض الناس على المخاطرة بأرواحهم وبكلّ ما يملكونه، تطلّب أمراً مختلفاً وجوهريّاً، كالكراهية. لذلك، شغّلت الحكومات المتحاربة آلات البروباغاندا عبر وسائط الميديا على اختلافها، وقصفت شعوبها برسائل تمجّد شخصيّاتها وقضاياها الوطنيّة النبيلة، لكنّها تشيطن الأعداءَ وتصوّرهم على أنّهم كائنات ما دون - بشريّة مجرمة منحطّة. من وجهة نظر الحلفاء، الألمانيّ «الهونيّ»[4] كان على حدّ قول المؤرّخ بول بوير: «بلطجيّاً شبقاً فاسقاً، يقهقه وهو يغتصب العذراوات ويغرز الأطفال على حربته». اتُّهِمَ الألمان أيضاً بنشر «عدوى» المثليّة الجنسيّة، بواسطة عملاء يحرّضون الطبقات الكادحة على الشغب، ويخدّرون القوات المسلّحة البريطانيّة بالكوكايين والأفيون، وهي تهمة تدعو للسخرية إن تذكّرنا أنّ القوّات البريطانيّة كانت تقوم في عام 1917، برمي سجائر الأفيون خلف خطوط الأتراك. بالمقابل، قيل للألمان إنّهم يدافعون عن وطنهم الأمّ ضدّ معتدين مهووسين، كما اتّهمت حكومة القيصر الألمانيّ الروسَ بتدمير القرى في بروسيا وارتكابِ مجازر ضدّ المدنيّين، ونشرت تقارير عن النساء والقساوسة البلجيكيّين الذين عذّبوا الجنود الألمان الجرحى، وشجبت قيام الحلفاء بالاستعانة بـ«المتوحّشين»، أي الجنود من ذوي البشرة الداكنة الذين اسْتُقدِموا من المستعمرات الإفريقيّة والآسيويّة، لقتال الشعوب البيضاء المتحضّرة.

تمّ الترويج للحرب العالميّة الأولى على أنّها أكثر من مجرّد فرصة للقضاء على عدوّ منحطّ، فقد عدّتها كلّ الأطراف المتحاربة طقساً للتطهير ملطّخاً بالدم، يقود إلى التجدّد الفرديّ والجمعيّ. ساد آنذاك شعور بأنّ شيئاً

4- يعود أصل اللقب إلى خطاب سمّي بـ«الخطاب الهونيّ»، ألقاه القيصر فيلهلم الثاني عام 1900 قبل أن تنطلق جيوشه إلى الصين لقمع تمرّد وقع هناك، وحثّ فيه الجنود على الاقتداء بأتيلا الهونيّ. إبّان الحرب العالميّة الثانية، استغلّ الحلفاء هذا اللقب لتحقير الجيش الألمانيّ على خلفيّة الفظاعات التي ارتكبها أثناء اجتياح بلجيكا. المترجمة

ما أساسيّاً اختفى من المجتمع، بعد عقود من التحوّل السريع إلى الصناعة وبعد الانقسام الاجتماعيّ، شعور بضياع الوحدة والغاية، وبضلال الروح الجمعيّة. بالنسبة للعديد من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، بدا العالم في عام 1914 قذراً كنهر التايمز، ومظلماً كالسماء فوق نهر الرور، ولا أمل يرتجى منه تماماً كحياة عمّال المصانع والمناجم القصيرة المريرة. الحرب كفيلة بحلّ كلّ ما سبق، واسترجاع الروح عبر صراع الدم والسلاح. الشعور ذاته ساد بين النخب المثقّفة، إذ قال النحّات دبل يو. آر كولتن عام 1914، في سياق تأمّلاته حول «موجة الانحطاط المريض» التي غمرت المجتمع البريطانيّ: «كان يجب أن تندلع الحرب منذ زمن طويل، كي تطهّرنا بنيرانها»، وألّف الشاعر إي. روبرت بروك سوناتات حظيت بشعبيّة واسعة، نشرها ضمن سلسلة سمّاها «1914»، تفكّر فيها بعمق في ذلك التوق للحرب. في قصيدة «السلام»، نطق بروك بلسان فيالق الجنود الشباب الإنجليز، عندما شكر الربّ لأنّه أرسل حرباً «استقطبت شبابنا، وأيقظتنا من نومنا... كي ننعطف كالسبّاحين، ونبتعد بقفزة نظيفة بعيداً عن العالم الذي أصبح عجوزاً وبارداً ومرهقاً»، عالم مأهول بـ «أنصاف رجال، بكتاباتهم، وبأغانيهم القذرة». العديد من المتطوّعين البريطانيّين انطلقوا إلى معسكرات التدريب، حاملين قصائد بروك بين معدّاتهم. بالنسبة إلى الكاتب الألمانيّ إرنست يونغر -الذي تحوّلت روايته القاسية عن الحرب «عاصفة الفولاذ» (1920)، لاحقاً إلى كتاب محبوب في الرايخ الثالث- الحرب بما فيها من دماء وحرمان هي محنة تطهّر الإنسان، وتقوّي الفرد والأمّة. نقرأ فيما يلي وصفه للإثارة الراسخة التي رافقت الحرب عند انطلاقها: «لقد جئنا من قاعات المحاضرات، من مقاعد الدراسة، من ورش المصانع، وبعد أسابيع قليلة من التدريب اتّحدنا معاً في مجموعة واحدة كبيرة متحمّسة. لقد كبرنا في عصر الأمان، واشتركنا بتوقنا للخطر، ولتجربة ما هو فريد من نوعه. لقد مزّقتنا الحرب». توماس مان وصف الحرب بأنّها «تطهير، وتحرّر، وأمل هائل»، أمّا توماس زڤايغ فوصف الحماس الذي سرى في شوارع ڤيينا بعد أن انتشرت الأنباء عن اندلاع الحرب: «هذه المدينة يقطنها مليونا شخص... شعروا جميعهم في هذه اللحظة بأنّهم يشاركون في تاريخ العالم، وبأنّ كلّاً

منهم مدعوّ لرمي نفسه المتناهية في الصغر بين الجماهير المتألّقة، كي يتطهّر من الأنانيّة نهائيّاً».

بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، التي انضمّت متأخّرة للقتال في عام 1917، كانت الحرب أيضاً طقساً لتطهير الأمّة، ومسابقة للخير المطلق ضدّ الشرّ المحض. في رسالته التي دعا فيها الكونغرسَ إلى إعلان الحرب، اتّهم الرئيس وودرو ويلسون الحكومةَ الألمانيّة بشنّ «الحرب ضدّ البشريّة»، وهو ما يجب أن تتصدّى له الولايات المتّحدة، وتشنّ الحرب بدورها «انتقاماً للحقّ». سرعان ما ظهرت مقالات متعدّدة، كتلك التي كتبها هارولد هيرسي مسؤول العلاقات العامّة في الجيش، وأكّد فيها للأمّة الأمريكيّة بأنّ الحرب «ستعيد خلق الجنود، وتحوّلهم إلى رجال ذوي دوافع أنقى، ورغبات أسمى» بل ستحوّلهم إلى «سوبر - بشر» خلال ليلة وضحاها، من ثمّ تساءل: «كم سيصبح وطننا أجمل وأنظف، إن عشنا كما يعيش هؤلاء الشباب؟!». فَهِمَ المصلحون الاجتماعيّون وجمعيّات مكافحة الرذيلة تلميحه، وسارعوا إلى مضاعفة الرقابة الأخلاقيّة في الجبهة الداخليّة، كي ترتقي شخصيّة الأمّة إلى مستوى أولئك المقاتلين الجدد الذين لا تشوب أخلاقهم شائبة. «تدريجيّاً» كتب بول بوير، «ساد الاعتقاد بأنّ الجماهير المدنيّة، التي لا تتاح لها فرصة التطهّر في الخنادق، يجب أن تنشد تجدّدها الروحانيّ الخاصّ».

انبثقت موجة من الحملات ضدّ الرذيلة في أرجاء الولايات المتّحدة، تسلّح العديد منها بتشريعات قانونيّة جديدة تناولت الأخلاق العامّة أو منع الإباحيّة. حُظِر إرسال عدد تشرين الأوّل 1917 من مجلّة مارغريت أندرسن «ذه ليتل ريڤيو» The Little Review بالبريد، لأنّه احتوى قصّة قصيرة بقلم ويندام لويس عنوانها «رفيقة كانتلمان الربيعيّة»، عن مجنّد شابّ بريطانيّ يهجر حبيبته بقسوة بعد أن تحمل منه، يدور فيها المشهد الجنسيّ المسيء التالي: «على الأرض الدافئة، تغلغل الرضا في جسدها من كلّ عروق الطبيعة. السنونوات زقزقت بلا توقّف، في الغابة الصغيرة أعلى الحقل حيث استلقيا. كشّر مبتسماً صوب الغابة، ثمّ استدار مرّة أخرى كي يلتهم رفيقته التهاماً، وشعر بأنّه يغزو أحشاء الطبيعة». مقطع كهذا لن يتسبّب على الأرجح بحظر القصّة لو لم تنشب الحرب، لكنّ كانتلمان يظهر في مقطع

آخر وهو يهشّم رأس جنديّ ألمانيّ «بالحقد ذاته الذي أظهره لرفيقته، في تلك الليلة الإنجليزيّة خلال فصل الربيع»، وهو ما حدّد مصير القصّة، لأنّ الرابط بين الجنس والقتل وثيق للغاية. تمّت مصادرة العدد، لكنّ أندرسن ربحت القضيّة التي رفعتها ضدّ مؤسّسة البريد احتجاجاً على ذلك. القاضي أغسطس. إن. هاند -الذي سيؤيّد لاحقاً رفع الحظر عن رواية جيمس جويس «أوليسس»- لم يكن مرتاحاً إلى حظر أعمال تتميّز بـ«قيمتها الأدبيّة الخالدة»، لكنّه تردّد بشجب موقف الحكومة أثناء الحرب. «لا شكّ بأنّ العديد من المؤلّفات العظيمة ستخضع للحظر حتماً، إن طُبِّقَت عليها المعايير السائدة حاليّاً»، كما كتب.

معظم إجراءات الرقابة الأدبيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال الحرب، لم تُنفَّذ بأوامر من المحاكم، بل فُرِضَت بالترهيب والتواطؤ. وزارة الحرب الأمريكيّة زوّدت «رابطة المكتبات الأمريكيّة»، بقوائم بالكتب التي لا يجوز أن تكون متاحة في المكتبات العامّة، وهي قوائم التزمت بها الرابطة بحذافيرها. «معظم الكتّاب سقطوا في مصيدة التهليل للحظة» كتب بوير، «بينما ظلّت أبواب الناشرين موصدة بإحكام أمام القلّة القليلة التي رفضت ذلك. في زمن الأزمة الوطنيّة، طُلِبَ من الكتّاب الأمريكيّين أن يقدّموا إمّا هروباً سطحيّاً من الواقع، أو قناة أخرى لتمجيد قضيّة الحلفاء وتعزيز اندفاع الأمّة نحو حياة أرقى وأطهر. بالنسبة لجمعيّات مكافحة الرذيلة، بدا الوضع وكأنّ أعزّ أحلامها يتحقّق».

نشطت جهود التطهير الثقافيّ، وكذلك التطهير الجنسيّ في العديد من الحالات، في كلّ البلدان المتحاربة آنذاك. خلال ما سمّاه الأكاديميّ صامويل هاينس بالهجوم البريطانيّ على «الجنس المخالف، أي المثليّة الجنسيّة»، مُنِعَت رواية روز آلاتيني الضحلة «منبوذون مُبغَضون»، التي تدور عن تجارب رجل مثليّ معارض للحرب ذي ضمير حيّ وامرأة سحاقيّة، لأنّها تهدّد صحّةَ الأمّة الأخلاقيّة وانتصاراتها العسكريّة. بالمثل، تمّت مصادرة مخزون الناشر بأكمله من رواية «قوس القزح» للكاتب دي. إتش. لورنس -التي تناولت بصراحة الرغبات الجنسيّة المثليّة والغيريّة- وتمّ إتلافه بأكمله بعد فترة وجيزة من صدور طبعة عام 1915. ورد في إحدى

مراجعات الرقابة لتلك الرواية، ما يلي: «لا تتمتّع روايةٌ كقوس القزح بالحقّ في الوجود عندما تهبّ رياح الحرب»، لأنّ الجنسانيّة المنحطّة التي قدّمتها جعلتها «عَرَضاً آخر من أعراض مشكلة الجنس، التي نشبت الحرب من أجل تطهيرها. من خلال قيامه بكتابة هذه الرواية، حقّر لورنس المجهودَ الحربيّ من دون أن يذكر ذلك بصراحة»، كما علّق هاينس. لم يُرَسم آنذاك خطٌّ فاصل صريح ما بين الحرب التي تدور في الخنادق، والحرب المجازيّة ضدّ الجنسانيّة في الروايات.

قيام ألمانيا بفرض القانون العسكريّ إبّان الحرب، كان عذراً ملائماً استغلّته السلطات كي تضيّق قبضتها على السينما، فمنعت الأفلام التي «لا تتماشى مع زمننا العصيب، بسبب سطحيّتها أو تفاهتها»، بما فيها تلك التي تتناول «حياة العاهرات والمجرمين... والتي تلهث وراء تقديم فكرة أكبر أيّاً كانت، فتقوم بجمع مشاهد جنونيّة، لا واقعيّة، مبالغ بها، وعديمة المعنى غالباً»، وسمحت بعرض الأفلام التي «تحافظ على الأخلاق الحميدة، وتنمّي حبّ الوطن». منع القادة العسكريّون في أرجاء ألمانيا عرض الأفلام «المتدنيّة المستوى» في مقاطعاتهم، وكذلك البوسترات الترويجيّة المبهرجة لأنّها «لا تتناسب مع فداحة الوضع». يشرح المؤرّخ السينمائيّ وولفغانغ مول -بيننغاوس أنّ تلك الإجراءات هدفت إلى «تأسيس هارموني روحيّ مُتخيَّل كان غائباً قبل الحرب، واستعادة الروح الوطنيّة الصحيّة». بهذا المعنى، الحرب لا تعني فقط مجرّد هزيمة الأعداء في المعركة، بل استعادة النقاء الوطنيّ المفقود. في مناخ مماثل، حتّى الأفلام السخيفة- كفيلم التشويق «المحقّق براون» (1914)، الذي حظي بموافقة الرقابة قبل الحرب - مُنِعَت آنذاك، فضلاً عن الأفلام الجيّدة التي تعكّر الخطوط الواضحة التي سعت الحكومة لترسيخها. فيلم «الصليب الحديديّ»، الذي تناول حياة عائلات بلجيكيّة وألمانيّة ربطتْها علاقات صداقة قبل الحرب لكنّها الآن ترى أبناءها يتقاتلون، ويُختتَم بالتساؤل حول متى ستنتهي كلّ هذه المعاناة... رفضته الرقابة أيضاً!

في سياق حديثه عن الكلفة البشريّة الباهظة التي فرضتها الحرب، قال رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ديفيد لويد جورج لمحرّر صحيفة «مانشستر

غارديان» Manchester Guardian في عام 1917: «لو كان الناس يعلمون حقّاً، لتوقّفت الحرب غداً... لكنّهم بالطبع لا يعلمون، ولا يمكن أن يعلموا، لأنّ المراسلين لا يكتبون عن ذلك، والرقابة لن تسمح لهم بنشر الحقيقة. ما يكتبونه ليس تقارير عن الحرب، بل صورة جميلة عن حرب يقوم الجنود جميعهم فيها بمآثر بطوليّة». في بريطانيا وغيرها من الدول التي انخرطت في الحرب، استُخدِمَت الرقابة كسلاح لدعم البروباغاندا، ولإبقاء الناس جاهلين بالثمن الحقيقيّ الذي يدفعونه «إلى أن تتحقّق هزيمة العدوّ» كما قال لويد جورج. في خضمّ عمليّة ضبط أخبار الحرب، أغارت السلطات على مقرّات الصحف وأغلقتها، وتحوّلت المعارضة إلى خيانة، ومُنِع الشعب من فهم طبيعة الصراع الحقيقيّة.

القوانين المسهبة التي وُضِعَت قيد التنفيذ عندما بدأت الحرب (وتلك التي سُنَّت متأخّرة، بعد أن انضمّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة لاحقاً إلى الحرب)، أدّت إلى تنظيم آليّات رقابيّة دقيقة، اختلفت ممارساتها لكنّ كلّاً منها عملت بأقصى طاقة لإبعادِ المراسلين الصحفيّين عن كلّ المعلومات، ما عدا تلك المنقَّحة التي تسمح بها الحكومة، والحيلولة دون نشر الأخبار الحقيقيّة التي قد يتوصّلون إليها بطريقة ما أو بأخرى. تحكّمت السلطات أيضاً بالأنباء والنقاشات التي تنتقد الحرب في داخل البلاد، ومنعت نشر كلّ ما يمكن أن يزعج الشعب أو يوهن الأخلاق. يضاف إلى ما سبق، الحظر الجديد الواسع على القدح والتشهير، فتحوّلت «الكلماتِ التي تحرّض على عدم الولاء» إلى جريمة في نيوزيلندا، وسنّت الولايات المتّحدة قانوناً ضدّ الخطاب الذي قد «يحقّر» الحكومة، كما ظهر ما سمّاه القاضي المحافظ، النازيّ لاحقاً، كارل شميت بـ«تدخّل الدولة في كلّ مناحي الوجود الإنسانيّ».

ونستون تشرشل، الذي شغل منصب آمر القوّات المسلّحة البحريّة إبّان الحرب، عبّر عن وجهة نظر الحكومة البريطانيّة بما يتعلّق بالربورتاجات الحربيّة، عندما قال للمراسلين إنّ «أفضل مكان للمراسلات حول الحرب، يقع في لندن» وإنّ هذه الحرب يجب «أن تخاض في الضباب». ما إن اندلع القتال في شهر آب، حتّى قامت الحكومة بقطع كلّ كابلات التلغراف

التي تحيط ببريطانيا، ما عدا تلك التي تملكها الدولة، وتجسّست على كلّ المكالمات والمراسلات الواردة إلى البلاد، كما حظر وزير الحربيّة آنذاك، اللورد هوراشيو كيتشنر، المراسلات البريديّة مع المناطق المحيطة بمواقع تمركز القوّات البريطانيّة في الخارج. «مرسوم الدفاع عن المملكة» الذي تمّ إقراره على عجل آنذاك، منح الدولة صلاحيات واسعة للغاية بما يتعلّق بالتحكّم بالمعلومات، ومعاقبة من يسيئون استعمالها. فرضت كلٌّ من ألمانيا وفرنسا قيوداً مشابهة، وبالتالي خضعت كلّ الأنباء العسكريّة والمدنيّة، وكابلات التلغراف، والمراسلات البريديّة، إلى الفحص والحظر وفقاً لمعايير الرقابة. مع ذلك، نجح بعض المراسلين الصحفيّين بالوصول إلى خطوط الجبهة الأماميّة، فأصبحت حياتهم عرضة لنيران العدوّ ولانتقام حكوماتهم في الوقت ذاته. الصحفيّ البريطانيّ فيليب جيبس على سبيل المثال، تحدّى حظرَ اللورد كيتشنر بالتطوّع سرّاً مع الصليب الأحمر في فرنسا، لكنّه رُمي في السجن لفترة وجيزة بعد افتضاح حيلته، وهدّدته السلطات بأنّها ستعدمه رمياً بالرصاص لو قبضت عليه مجدّداً.

في أواخر عام 1915، طوّرت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا نظاماً يسمح لصحفيّين محدّدين بالذهاب إلى الجبهة وتغطية أخبارها مباشرة من هناك، لكن تحت رقابة مشدّدة. فحص رقباء ميدانيّون كلَّ ما كتبه أولئك الصحفيّون كلمة كلمة، وتأكّدوا كذلك من عدم وجود رسائل خفيّة مكتوبة بالحبر السرّي على أوراقهم. التقارير التي تحظى بموافقة الجانب البريطانيّ مثلاً، كانت تُنقَل بواسطة الجيش إلى وزارة الحرب، من ثمّ إلى الصحف ووكالات الأنباء. التقاط الصور الفوتوغرافيّة على الخطوط الأماميّة للجبهة، كان ممنوعاً إلّا بيد ضبّاط الجيش، وكما هو الحال في الولايات المتّحدة، مُنِع نشر صور الجنود البريطانيّين القتلى منعاً باتّاً في الصحف، وترصّدت العقوبات القاسيّة أيّ مصوّر فوتوغرافيّ بريطانيّ يُلقى القبض عليه وهو يخرق تلك القواعد دون إذن. اشتكى فنّان الحرب بول ناش من ذلك قائلاً: «لا يُسمَح لي بعرض رجال ميّتين في صوري، لأنّهم على ما يبدو غير موجودين».

الرقابة الذاتيّة التي طبّقتها المؤسّسات الإعلاميّة طوعاً، أغنت الصورة

المنقّحة التي أرادتها السلطات. «الفكرة الرئيسيّة التي وجّهت الرقابةَ» كتب فيليب جيبس لاحقاً، «كانت إخفاء الحقيقة عن عيني الأمّة، دفاعاً عن القيادة البريطانيّة العليا وتخبّطها التراجيديّ»، لكنّه تواطأ هو وزملاؤه مع السلطات على الرغم من ذلك: «لا ضرورة لأنّ تدقّق الرقابة تقاريرنا... نحن كنّا رقباء على أنفسنا»، كما قال. صحيفة «مانشستر غارديان» التي يحرّرها سي. بي. سْكُوت، كانت مناهضة للحرب في البداية، لكنّه سرعان ما كتب بعد انطلاق الاشتباكات، أنّ دور الإعلام لا يتجسّد بتقديم الحقيقة وإنّما بدعم المجهود الحربيّ: «مستقبل أمّتنا بأسرها على المحكّ، ولا خيار أمامنا إلّا ببذل أقصى جهودنا كي نضمن نجاحه». إرنست همنغواي كان أكثر صراحة في تقييمه، فوصف الحرب بأنّها المجزرة «الأضخم، الأشدّ إجراماً، والأسوأ إدارة» التي وقعت يوماً على وجه الأرض، وأضاف أنّ «أيّ كاتب يقول العكس، هو كاذب. لذلك، إمّا أن يؤلّف الكتّاب بروباغاندا، أو أن يخرسوا، أو أن يقاتلوا».

التحكّم الصارم بأنباء الحرب، أدّى أحياناً إلى نتائج غريبة. عندما احتلّ الألمان قلعة دوامونت في معركة ڤِردَن، تحفّظ الرقباء الفرنسيّون على الخبر. لاحقاً، عندما تمكّنت القوّات الفرنسيّة من استعادة القلعة، وأذاعت نبأ انتصارها ببلاغ رسميّ، دُهش الناس لأنّهم لم يعرفوا أصلاً باحتلال ألمانيا للقلعة. خلال «شتاء القرنبيط» في ألمانيا عام 1916–1917، عندما دبّ الرعب بسبب شحّ الغذاء، لم تتمكّن السلطات من إنكار الأزمة كليّاً لكنّها همّشتها بشدّة، وحظرت إحدى الصحف لقيامها بنشر إعلان يوحي بحجم اليأس المخيّم الناجم عن شحّ الغذاء، جاء فيه: «تلزمنا كلاب سمينة». أحياناً، خضعت الربورتاجات الإخباريّة القادمة من فرنسا وألمانيا والنمسا لرقابة مشدّدة، بحيث لم تظهر في الصحف إلّا مربّعات فارغة حيث يُفترَض أن تكون تلك المقالات موجودة. احتجّت بعض الصحف النمساويّة على ذلك بطباعة كلمة «Zensur» في المساحات الفارغة، وهو ما حظرته ألمانيا لأنّه يعني وجود معلومات محجوبة.

الرقابة أدّت إلى التضليل، إمّا بحذف المعلومات (كفرض قيود صارمة على التقارير التي تتناول وقوع الضحايا)، أو بالترويج للأنباء الزائفة. على

سبيل المثال، اليوم الأوّل لمعركة «سوم» Somme في 1 تموّز عام 1916 شهد أقسى وأضخم هزيمة لبريطانيا في تاريخها العسكريّ، لكنّ الصحافة أطّرته على أنّه انتصار. ربورتاج جيبس (الذي لم يزر الجبهة إطلاقاً، واعتمد في تقريره على المصادر الرسميّة) طمأن نوعاً ما العائلات القلقة، التي قرأته أثناء تناول الإفطار: «قوّاتنا، التي تقاتل بشجاعة باسلة، اجتاحت خنادق العدوّ على الجبهة الأماميّة... واحتلّت القرى والمعاقل التي لطالما تحصّن فيها الأعداء لقتالنا. القتلى الألمان يتناثرون بأعداد ضخمة في أعقاب قوّاتنا... وهكذا، في ختام اليوم الأوّل للمعركة، بوسعنا القول إنّه كان بالمحصّلة يوماً جيّداً بالنسبة لبريطانيا وفرنسا. إنّه يوم واعد في مسار هذه الحرب، أُريقَت فيه دماء الرجال الشجعان على حقول أوروبا المبلّلة». ربورتاجه المفعم بالأمل هذا، أغفل ما يلي: سقط أكثر من خمسين ألف جريح على الجانب البريطانيّ في ذلك اليوم فحسب، مات منهم عشرون ألفاً، وهي الخسارة الأعظم التي تكبّدها أيّ جيش في يوم واحد، خلال الحرب بأكملها!

بدورها، بذلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة جهدها للتحكّم بالأنباء الواردة من الجبهة. «كلّ قصّة عن الحرب» قرأها الشعب الأمريكيّ، كما يقول المؤرّخان جيمس موك وسيدريك لارسون، «خضعت للرقابة في نقطة ما على مسارها: إمّا في مصدرها، أو عند نقلها، أو في مكاتب الصحف». فُرض على الصحفيّين جميعهم أن يقسموا على عدم نشر أيّة معلومات قد تساعد العدوّ، فضلاً عن شراء سندات قيمتها عشرة آلاف دولار كضمانة على التزامهم بالقواعد، التي شملت حظراً انتقائيّاً على التقارير الإخباريّة الدقيقة. على سبيل المثال، عندما أُرسِلَت تراكتورات عوضاً عن الدرّاجات الناريّة من الولايات المتّحدة إلى فرنسا، فضلاً عن الشاحنات التي وصلت إلى هناك من دون محرّكات، نشرت صحيفة «نيويورك تربيون» New York Tribune مقالاً بقلم الصحفيّ هايوود براون عنوانه «غلطة في التوريدات تعيق وحدات الولايات المتّحدة الأمريكيّة المتقدّمة في فرنسا»، مُنِع براون من التواجد في مسرح الحرب، وخسر قيمة السند المذكور التي سبق للصحيفة أن دفعتها نيابة عنه.

لم تتورّع السلطات الحاكمة أيضاً عن استغلال الرقابة، لتحقيق مآرب

شخصيّة. أحد أخبث الأمثلة على ذلك، وقع بعد أن أعلن البلاشفة عام 1918 أنّهم سيلغون السندات الماليّة التي أصدرتها حكومة القيصر سابقاً. تمّ التكتّم على هذه المعلومة في فرنسا لأكثر من أسبوع، إلى أن تسنّى لمالكي السندات الأثرياء التخلّص منها قبل أن تنهار قيمتها. في عام 1915 في إنجلترا، ظهر مقال في صحيفة «ذه غلوب» The Globe أحرجَ اللوردَ كيتشنر بسبب المعلومات الواردة فيه عن نيّته بالاستقالة، فما كان منه إلّا أن أرسل الشرطة إلى مقر الصحيفة لمصادرة طبعة اليوم التالي وعدّة الطباعة، من ثمّ عُلِقَّت كلّ نشاطاتها. المؤرّخ ديان هوبكن، علّق على تلك الحادثة باقتضاب قائلاً: «شعرت السلطات بأنّه من الضروريّ جعل الصحيفة عبرة، كي تمنع وقوع حوادث أخطر».

كلّ الحكومات اخترقت خصوصيّة المراسلات، سواء التي تتعلّق بجنودها على الجبهة، أو بالمدنيّين في الداخل. في النمسا – هنغاريا، تمّ اعتراض كلّ الرسائل الواردة إلى الجنود التي تتحدّث عن شحّ الطعام في الوطن، «كي لا تؤثّر سلباً على معنويّاتهم»، أمّا في إيطاليا وألمانيا، فقد حوكم الجنود الذين أرسلوا إلى أهلهم رسائل تتضمّن «مبالغات وأخباراً زائفة» أمام محكمة عسكريّة. بالمقابل، تخلّصت بريطانيا من عبء مراجعة ملايين الرسائل التي قد يرسلها الجنود، بابتكار خدمة «البطاقات البريديّة الخاصّة بالجبهة» والتي عُرِفَت بـ Whizz Bang أو Quick Firer[5]، طُبِعَت عليها بضع عبارات جاهزة حياديّة تتعلّق بصحّة الجنديّ، متى سيغادر الجبهة، وهل وصلت رسالته السابقة إلى المرسَل إليه أم لا. لم يُسمَح للجنود إلّا بشطب العبارة التي لا يريدونها، ومُنِعوا من إضافة أيّة كلمة، وهو ما لم يفسح لهم مجالاً بالطبع لإرسال ملاحظات مثل: «لقد أعماني غاز الخردل»، أو «الضابط المسؤول عنّي ساديّ». أحد الجنود البريطانيّين السابقين، جورج

5- Whizz Bang كانت نوعاً من القذائف الحديثة في الحرب العالميّة الأولى، تنطلق بسرعة فائقة ولا يُسمَع أزيزها وهي تخترق الهواء إلّا للحظات فقط قبل أن تنفجر. Quick Firer كان رشّاشاً أوتوماتيكيّاً قادراً على إطلاق القذائف المتالية بسرعة. البطاقات البريديّة المذكورة كانت «فائقة السرعة» أيضاً، لا تستغرق «كتابتها» أو ملؤها بالأحرى إلّا شطب العبارة غير المرغوبة بلمح البصر. المترجمة

كوبارد، روى في مذكّراته أنّه قبل الانطلاق إلى مناوبات مطوّلة بين الحفر التي خلّفتها القنابل على الجبهة، حيث تكون «فرص النجاة ضئيلة للغاية»، تلقّى الجنود جميعهم ذات مرّة أمراً بإرسال البطاقات المذكورة إلى ذويهم، مع ترك عبارة «أنا بخير وسلامة» دون شطب... وبالحديث عن «السلامة»، ولحماية الروح المعنويّة، التعتيم الإعلاميّ الذي فرضته الدول المتحاربة، فرض القيود على التقارير التي تحدّثت عن تفشّي وباء الإنفلونزا عام 1918. إسبانيا كانت على الحياد آنذاك، فلم تخضع لتلك الرقابة الصارمة. بالتالي، أصبح إعلامها المصدر الرئيسيّ للأنباء عن الوباء الذي عُمِّد باسم «الإنفلونزا الإسبانيّة» لهذا السبب. مكتبة سُر مَن قرأ

بحلول عام 1918، كان هناك خمسة آلاف شخص يعملون لمصلحة الحكومة البريطانية بفحص المراسلات والبرقيّات المدنيّة، مستهدِفين على نحو خاصّ المعارضين للحرب البارزين، كبرتراند راسل الذي سُجِن بضعة أشهر بعد أن كتب تقريراً انتقد فيه رفض الحلفاء لاقتراح بالسلام تقدّم به الألمان، من ثمّ سُجِن ستّة أشهر أخرى بعد أن ظهرت أجزاء من تقريره هذا في الصحف المحليّة. المراسلات المناهضة للحرب لم تكن السبب الوحيد الذي يستنزل العقوبات على أصحابها، إذ إنّ مجرّد تبادل الرسائل أدّى إلى عواقب وخيمة أحياناً: مع تنامي العداء للألمان الذي حرّضته البروباغاندا وانتشاره في نيوزيلندا عام 1914، كتب القنصل الألمانيّ ورجل الأعمال المحترم إيبرهارد فوك، رسالة إلى أخيه في ألمانيا قائلاً إنّهما لن يتمكّنا من التراسل خلال الحرب. تمّ اعتراض رسالته هذه، ونُفِيَ فوك إلى معسكر الاعتقال السيئ الصيت في جزيرة سومز، نظراً لانتهاكه الحظر المفروض على إرسال الرسائل إلى البلدان المعادية، وبقي سجيناً هناك إلى ما بعد انتهاء الحرب.

الرقابة الداخليّة كانت قاسية بشكل خاصّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث يشكّل المواطنون من أصل ألمانيّ ربعَ تعداد السكّان، بمن فيهم ثمانية ملايين شخص وُلِدوا في ألمانيا. معظم أولئك الأمريكيّين-الألمانيّين لم يكونوا متحمّسين للنزاع، وصرّح كلٌّ من دعاة السلام والفوضويّين والاشتراكيّين علناً بموقفهم الرافض للحرب. الكثير

من الأمريكيّين آنذاك، لم يكترثوا بالحرب خلال سنواتها الثلاث الأولى قبل أن تشارك فيها الولايات المتّحدة، ولم يعتقدوا أنّ الانضمام إليها هو أمر حكيم، ولم يتطوّع أكثر من ثلاثة وسبعين ألف رجل في القوّات المسلّحة بعد ستّة أسابيع من قيام الولايات المتّحدة بإعلان مشاركتها في الحرب في 7 نيسان 1917. لمواجهة هذا التردّد، عملت الحكومة بأقصى طاقتها على إذكاء لهيب «رهاب الغرباء» ضدّ ألمانيا والألمانيّين، وعلى سحق الخطاب والمشاعر المناهضة للحرب.

لم يكن الرئيس وودرو ويلسون صبوراً إزاء المعارضة، ولم يمانع تشجيع العداوات بغية حشد التأييد الشعبيّ للحرب. في رسالته التي وجّهها للكونغرس في شهر نيسان من عام 1917، والتي طلب فيها إعلان الحرب، ادّعى بأنّ ألمانيا «ملأت مجتمعاتنا الغافلة، بل حتّى مكاتب الحكومة، بالجواسيس، وأرسلت المجرمين إلى كلّ مكان». عندما تقدّم لاحقاً بمشروع قانون لفرض القيود على الخطاب السياسيّ -يعدّ الأقسى من نوعه منذ صدور «مراسيم الأجانب والتحريض على التمرّد» السالفة الذكر، عام 1798- أوضح بشكل قاطع أنّ عدم الولاء «ليس موضوعاً قابلاً للنقاش»، وأولئك غير المخلصين للولايات المتّحدة «يتخلّون عن حقوقهم بالحريّات المدنيّة». هذا الشعور تحوّل إلى سياسة حكوميّة، ومن يعارضون الحرب «لن يلاقوا الرحمة، لا من الشعب الغاضب ولا من الحكومة» كما قال المدّعي العامّ في حكومة الرئيس ويلسون، توماس وات غريغوري.

مهمّة بناء «الحسّ الوطنيّ الغاضب» وقعت على عاتق جورج كريل، رئيس «لجنة المعلومات الشعبيّة»، وهي وكالة ذات فروع عديدة تأسّست عام 1917 كي تدير البروباغاندا الحكوميّة وعمليّات الرقابة. قامت هذه اللجنة بإنتاج العديد من الأفلام، كفيلم «القيصر: وحش برلين»، الذي يصوّر جرائم الألمان المفترضة. المنشورات التي أصدرتها اللجنة، فضلاً عن الخطابات التي أُلقيَت تحت رعايتها، وافتتاحيّات الصحف، والتصريحات الإعلاميّة، كلّها رسّخت الاعتقاد بأنّ الجواسيس والمخرّبين الألمان موجودون في كلّ مكان. عندما طلبت الحكومة من الأمريكيّين أن يتجسّسوا على رفاقهم المواطنين، وأن يبُلِغوا السلطاتِ عن أيّ تصرّفات تنمّ على عدم الولاء،

تلقّت مئات آلاف الشكايات التي أرسلها أفراد وجماعات تطوّعيّة حملت أسماء كـ «ساحقو التمرّد». وسط تلك الهستيريا، هاجم أفرادُ اللجان الشعبيّة الأمريكيّين من أصل ألمانيّ، ودمّروا منازلهم وأعمالهم، كما لم يسلم منهم حتّى الأمريكيّون الآخرون، ففي إلينويز مثلاً، هاجم الغوغاء رجلاً اتُّهِم بعدم الولاء، ولفّوه بالعلم الأمريكيّ ثمّ قتلوه في الشارع.

حظرت العديد من الولايات والمجتمعات الأمريكيّة التحدّث باللغات الأجنبيّة، خاصّة الألمانيّة، وهي اللغة الثانية الأكثر شيوعاً بعد الإنجليزيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة آنذاك. في هذا السياق، «إعلان بابل» في ولاية آيوا كان الأشدّ تطرّفاً بين قوانين الحظر تلك، إذ فرض التحدّث بالإنجليزيّة فقط في الأماكن العامّة، والمدارس، ودور العبادة، والقطارات، بل حتّى عبر الهاتف، كما أعلن الحاكم وليام هاردنغ أنّ التعديل الدستوريّ الأوّل «لا يكفل الحقّ باستعمال لغة أخرى سوى لغة هذه البلاد، وهي الإنجليزيّة». أُدين ما لا يقلّ عن ثمانية عشر ألف شخص في ولايات الغرب الأوسط، بتهمة خرق تلك القوانين التي تنصّ على التكلّم بالإنجليزيّة فقط.

مخاطبة «حيوان أليف» بالألمانيّة، لم تقلّ خطورة عمّا سبق: في عام 1918، سمع «المحقّقون» أصواتاً تتحدّث الألمانيّة تنساب من نافذة فندق مفتوحة، فتوجّهوا إلى الغرفة حيث وجدوا رجلاً يُدعى ليو دِرينجر، وهو مهاجر غير شرعيّ، يتكلّم باللّغة الألمانيّة مع ببغائه الذي يردّ عليه بالألمانيّة أيضاً. سُجِن دِرينجر، وتمّ إرسال الطير إلى متجر حيوانات أليفة «مُخلِص للدولة» كما وصفه المؤرّخ جيمس موك. من ناحيتها، أقرّت الحكومة الفدراليّة «مرسوم التجارة مع العدوّ» عام 1917، الذي حظرت بموجبه نشر المقالات بلغات أجنبيّة، ما لم تُرسَل الترجمة إلى مديري مكاتب البريد لمراجعتها أوّلاً. ذات مرّة، قام محرّر عجوز يدير جريدة ناطقة بالألمانيّة في مدينة إيو كلير، وسكنسون، بنشر افتتاحيّة تنتقد برنامج التطعيم ضدّ الجدري الذي ينفّذه الجيش الأمريكيّ. نظراً لأنّه لم يرسل ترجمة الافتتاحيّة قبل نشرها، أُدين بتهمة خرق «مرسوم التجارة مع العدوّ»، وبتهمة التجسّس أيضاً، وحُكم عليه بسنة من السجن على الرغم من شيخوخته، فمات بداخل السجن الفدراليّ.

القوانين الفدراليّة الجديدة ضدّ التحريض على التمرّد التي أُقرّت آنذاك، وهي الأولى من نوعها في الولايات المتّحدة منذ ما ينوف على القرن، عزّزت تعطيل المعارضة. تحت مظلّة «مرسوم التجسّس» الذي أصبح ساري المفعول في حزيران 1917، فُرِضَت غرامات ضخمة وعشرون عاماً في السجن، على أولئك الذين «يتسبّبون عن عمد بالتمرّد، أو يحاولون أن يتسبّبوا به، أو بعدم الولاء، أو بالعصيان، أو برفض أداء الواجب» ضمن صفوف القوّات المسلّحة، أو «يعيقون عمداً عمليّة التجنيد الإلزاميّ، أو التطوّع في جيش الولايات المتّحدة الأمريكيّة». بعد أحد عشر شهراً، فيما عُرِف لاحقاً بـ«مرسوم التحريض على التمرّد»، أصبح كلٌّ ممّا يلي جريمة: النطق عمداً، أو طباعة، أو كتابة، أو نشر «كلمات خائنة، أو مسيئة، أو بذيئة، أو تجديفيّة، لوصف نمط الحكومة في الولايات المتّحدة» أو استخدام لغة «تهدف إلى تحريض المقاومة ضدّ الولايات المتّحدة، أو تناصر أعداءها». على أرض الواقع، عُدَّت الآراء غير المحبَّذة بمنزلة جرائم بحدّ ذاتها، سواء نجمت عنها جرائم حقيقيّة أو تهديدات ضدّ الحكومة، أم لا. كلّ ولاية تابعت تطبيق المحظورات الخاصّة بها، وعُقِدَت أكثر من ألفي محاكمة خلال الحرب، استهدفت بشكل خاصّ سلسلة من عاثري الحظّ الذين لم يرتكبوا ذنباً يتعدّى التعبير بصراحة عن رأيهم بالنزاع الدائر.

الداعية للسلام والقسّ كلارنس والدرون، عوقِب بخمسة عشر عاماً من السجن لأنّه أعطى خمسة أشخاص منشوراً ورد فيه: «بكلّ تأكيد، طالما أنّ المسيحيّين مُنِعوا من القتال لإنقاذ حياة سيّدنا يسوع المسيح، إذن، لا يمكنهم القتال للدفاع عن حياتهم أو عن المدن التي يصدف أنّهم يقطنون فيها»، و«لا يمكنني تحت أيّ ظرف أن أؤدّي أيّة خدمة هدفها هو الحرب». روز ستوكس، وهي مهاجرة روسيّة اشتراكيّة، صرّحت ذات مرّة في أحد نوادي النساء بما يلي، قبل أن تنشره لاحقاً في صحيفة: «أنا مع الناس، أمّا الحكومة فهي مع المُستغِلّين». قال القاضي إنّ كلماتها تلك تنتهك «مرسوم التجسّس»، لأنّها: «تشلّ الحماس، وتقضي على الثقة، وتعيق تعاون الأمّهات والأخوات والحبيبات»، وحكم على ستوكس بعشر سنوات في السجن. أحد الأمريكيّين من أصل ألمانيّ لم يشترِ سندات الحرب، فبحثت

عنه إحدى اللجان الشعبيّة كي تعرف السبب، واعتقلته على الفور ما إن شرح لها أنّه لا يريد لأيٍّ من الأطراف أن تربح الحرب. أُدين رجل من مينيسوتا بتهمة انتهاك «مرسوم التجسّس» في الولاية، لأنّه قال لمجموعة من النساء تحوك جواربَ للمجنّدين: «لن يرى أيّ جنديّ قطُّ هذه الجوارب!». فُسِّر تعليقه على أنّه محاولة لعرقلة المجهود الحربيّ، من خلال تشجيع النساء على الامتناع عن الحياكة.

التذكير بالوقائع التاريخيّة غير الملائمة، تحوّل بدوره إلى جريمة أحياناً. روبرت غولدشتاين، وهو أمريكيّ من أصل ألمانيّ أنتج عام 1917 فيلماً عن الثورة الأمريكيّة عنوانه «روح الـ76»، عوقِب بدفع غرامة مع السجن عشر سنوات، لأنّه انتهك «مرسوم التجسّس» أيضاً: يجسّد الفيلم أبرز أحداث قصّة تأسيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة المعروفة للجميع، كإنذار بول ريڤر وتوقيع إعلان الاستقلال، لكنّه تضمّن أيضاً مشاهد تقوم فيها القوّات البريطانيّة بطعن النساء والأطفال بالحراب أثناء مجزرة وادي وايومنغ (بنسلڤانيا). من وجهة نظر المحكمة، ذلك الفيلم «قد يجعل ولاءنا لبريطانيا العظمى إبّان الكارثة الكبرى الحاليّة، يتراخى قليلاً»، ولم تكترث بحقيقة أنّ المجزرة وقعت فعلاً. «التاريخ هو تاريخ، والواقع هو واقع» قال القاضي، «لكنّ الوقت ليس ملائماً الآن لمثل تلك الأمور التي قد تبذر الشقاق وتخلق العداوة، أو تزعزع الثقة ما بيننا وبين حلفائنا»، أمّا بالنسبة لخسارة غولدشتاين لحريّته الشخصيّة، فقد واساه القاضي قائلاً: «أنت محظوظ لأنّك لم ترتكب جريمة الخيانة في بلد يفتقر للحقّ بالمحاكمة أمام هيئة محلّفين كأمريكا... وإلّا لكنتَ ميتاً الآن».

لو كان الهدف الأوّل للرقابة في تلك الفترة -كما أكّد القاضي في محاكمة غولدشتاين- هو التعجيل بحلول «اليوم الذي يصبح فيه انتصار قوّاتنا حقيقة واقعة»، إذن لأدّى انتصار الحلفاء عام 1918 إلى تهدئة البارانويا... لكنّ هذا لم يحصل. «الحرب التي هدفت إلى إنهاء كلّ الحروب»، تركت العالَم أقلّ استقراراً ممّا كان عليه في بدايتها، واضطرّت أمريكا إلى مواجهة اضطرابات عمّاليّة واسعة، فضلاً عن الهستيريا ضدّ الشيوعيّين، ممّا نجم عنه فرض قوانين جديدة أشدّ خبثاً عطّلت حريّة التعبير، كما أصدرت المحكمة العليا سلسلة من الآراء المفصليّة التي قولَبت مشهد الرقابة حتّى نهاية القرن.

المحكمة العليا تدخل النقاش حول الهستيريا المعادية للراديكاليّة

اتّفاقيّة إنهاء الحرب والمعاهدات اللّاحقة، أحلّت السلام في الخارج لكنّها لم تجلب السكينة للوطن، فقد ألغت حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة فجأة كلّ عقود استجرار التجهيزات الحربيّة، ممّا أدّى إلى ندرة الوظائف وتدنّي الأجور. ارتفعت معدّلات البطالة أيضاً بعد أن عادت القوّات المقاتلة، وغزا أفرادها سوق العمل. نجم عن ذلك إضرابات مريرة، فاقمت خطر نشوب ثورة يساريّة كتلك التي اجتاحت روسيا مؤخّراً. غصّت الصحافة الأمريكيّة بقصص –صحيحة غالباً، وزائفة أو مبالغ بها أحياناً– تصوّر حكم البلاشفة كمزيج مروّع من الفوضى، ومصادرة الأملاك الخاصّة، ووحشيّة بلا حدود. ضخّمت هذه القصص مخاوف الأمريكيّين من تنامي الحركات الراديكاليّة محليّاً، وهي حركات تزعّمها المهاجرون غالباً، احتفت بالثورة الروسيّة ونادت بالإطاحة بالرأسماليّة. في أعماق المخيّلة الجمعيّة المضطربة، حلّ الثوريّون الشيوعيّون محلّ الجواسيس الألمان، وتمّ اعتقال ما لا يقلّ عن ألف وأربعمئة شخص ما بين عامي 1919–1920، كما سُجِن مئات آخرون، لأنّهم رفعوا الراية الحمراء كرمز لمعارضة حكومة أمريكا.

خلال عام 1919، اندلعت أحداث شغب وحوادث إرهاب محليّة في أرجاء البلاد. في أواخر شهر نيسان، انفجرت قنبلة في منزل السيناتور السابق توماس هاردويك، فضلاً عن اعتراض قنابل أُرسِلَت بالبريد إلى قاضي المحكمة العليا أوليڤر ويندل هولمز، وبارون صناعة النفط جون. دي. روكفلر، ومن على شاكلتهما. في الثاني من حزيران، انفجرت ثماني قنابل في وقت واحد في ثماني مدن مختلفة، سبّبت إحداها أضراراً في منزل المدّعي العامّ الأمريكيّ ميتشل بالمر، الذي وصف الاعتداء بأنّه: «محاولة قامت بها العناصر الفوضويّة في المجتمع، لترهيب البلاد». سرعان ما أسّست السلطات الفدراليّة وسلطات الولايات المحليّة قوّات ضاربة، بغية اجتثاث التنظيمات الراديكاليّة، بالإضافة إلى ما سمّاه بالمر بـ «الانتشار

المستمرّ لمرض التفكير الشرّير» -كان المستهدفون الرئيسيّون، أولئك المولودين خارج الولايات المتّحدة الأمريكيّة- كما تمّ اقتحام مقرّ صحيفة واحدة على الأقلّ وإغلاقها، وهي صحيفة «سياتل يونيون ريكورد» Seattle Union Record العمّاليّة المناهضة للرأسماليّة.

تمّ اعتقال آلاف الأشخاص وترحيلهم عام 1920، ضمن ما عُرِف بـ«حملات بالمر». المؤرّخ روبرت. ك. موراي كتب عن إحدى تلك الحملات في ديترويت، واصفاً الذين تمّ اعتقالهم آنذاك بأنّهم «أجانب بسطاء جاهلون، لم يعرفوا على الإطلاق لماذا تتمّ معاملتهم بهذه الطريقة». في الثاني من كانون الثاني فحسب، تمّ اعتقال أربعة آلاف شخص تقريباً في عشرات المدن، ممّا نجم عنه ترحيل الآلاف أيضاً خارج البلاد لاحقاً. لم يكترث أحد بحرمان هؤلاء الأشخاص من أبسط حقوقهم بالحماية القانونيّة، ولا بإساءة معاملتهم، ولا باقتحام منازلهم بحثاً عن الكتب والصحف الممنوعة. صحيفة «واشنطن بوست» عكست الشعور الشعبيّ السائد آنذاك، في مقال نُشِر بتاريخ الرابع من كانون الثاني عنوانه «السفّاحون الحمر»: «لا وقت نضيّعه بالانشغال بالتفاصيل الدقيقة لانتهاك الحريّة الفرديّة». فضلاً عن ذلك، أولئك الذين تمّ اعتقالهم كانوا من وجهة نظر بالمر من ذوي «العيون المائلة الماكرة، والوجوه المنحرفة، والحواجب التي تميل للأسفل، والملامح المشوَّهة»، وهي علامات تدلّ وفق ما قاله على «الشهوانيّة، القسوة، والجنون» وكانت دليلاً على «نمط إجراميّ لا تخطئه العين». بعبارة أخرى، المعتقَلون جميعهم كانوا أدنى من مرتبة إنسان كامل، ولا يستحقّون الحقوقَ والحريّات الأمريكيّة.

رسم ما سبق المناخَ العامّ السائد، عندما قامت المحكمة العليا الأمريكيّة بمراجعة قضايا حريّة التعبير خلال الحرب وما بعدها، وأصدرت قراراتها الأولى الأهمّ على الإطلاق وفقاً للتعديل الدستوريّ الأوّل. في سلسلة من القرارات ما بين 1919-1927، حكمت المحكمة لمصلحة تعطيل حريّة التعبير في كلّ مرّة، لكن مع توالي القضايا لم يشعر كلٌّ من القاضي هولمز والقاضي لويس برانديس -ألمع أعضاء المحكمة العليا- بالارتياح إزاء ارتفاع تواتر إدانة حريّة التعبير، فباشرا بإصدار تصريحات مستقلّة على

هامش القضايا المطروحة، سواء مع قرارات المحكمة أو ضدّها، أرست بأبْعادها وفصاحتها الأساسَ الفكريّ لحماية حريّة التعبير بأبعادها الأوسع، والتي تمّ إقرارها فيما بعد.

فحصت المحكمة أوّلاً قضيّة السكرتير العامّ للحزب الاشتراكيّ في أمريكا، تشارلز شِينك، الذي سُجِن بتهمة التآمر لانتهاك «مرسوم التجسّس»، بعد أن أشرف على توزيع منشورات تحثّ المجنّدين على رفض الالتحاق بالخدمة العسكريّة الإلزاميّة. التجنيد الإجباريّ منافٍ للدستور كما ورد في المنشور، والمجنّدون «أفضل حالاً بقليل» من السجناء. صادقت المحكمة العليا بالإجماع وبصرامة عام 1919 على قرار إدانة شينك، تحت إشراف القاضي هولمز. بكلمات ما تزال الأشهر في تاريخ القانون الأمريكيّ، قدّم هولمز معياراً مُفْحِماً لرسم حدود الخطاب السياسيّ في زمن الحرب، على الرغم من أنّه رفض تطبيقه على القضيّة المذكورة: «تعتمد خصوصيّة كلّ فعلٍ على الظرف الذي حدث فيه. الحقّ بحريّة التعبير، حتّى بشكله الأشدّ صرامة، لن يحمي رجلاً يصرخ كاذباً: حريق! حريق! داخل مسرح مكتظّ بالناس مسبّباً لهم الرعب. السؤال المطروح في كلّ قضيّة، هو ما إذا كانت الكلمات في هذه الحالة قد استُخدِمَت بنيّة التسبّب بخطر داهم واضح، يؤدّي إلى شرور أخرى يحقّ للكونغرس منعها».

قلّة من الناس ستقف ضدّ فرض ما يمنع أن يدبّ الرعب بين الجماهير في مسرح مكتظّ، وتوظيف هولمز لهذا السيناريو في مقارنةٍ مع ما يعيق المجهود الحربيّ منطقيٌّ نوعاً ما، لكنّه أغفل هنا أنّ منشورات شينك لم تترافق بهذا التأثير، ولم تمثّل «خطراً داهماً واضحاً» على الإطلاق، إذ لا يتوافر دليل على أنّها جعلت أيّ شخص يفكّر جدّياً برفض التجنيد الإجباريّ، أو يقوم بما يتعدّى رميها في القمامة. وفقاً لمعيار القاضي هولمز الشهير هذا الذي يتمّ الاستشهاد به كثيراً، كان من المفروض أن تُسقَط التهمة عن شينك، لكن لا القاضي هولمز نفسه ولا زملاؤه رغبوا بحماية خطاب شينك السياسيّ أو حريّته. مجرّد «احتمال» أن يحرّض المنشور على رفض التجنيد الإجباريّ، كان كافياً للمصادقة على الحكم بالإدانة.

في حالة أخرى لا تقلّ مدعاة للخزي عمّا سبق، نظرت المحكمة في

قضيّة يوجين ديبس زعيم الحزب الاشتراكيّ الأمريكيّ، ومرشّحه الدائم لمنصب رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة. أُدين ديبس عام 1918 بسبب خطاب شجب فيه الحرب العالميّة الأولى، ووصفها بأنّها مؤامرة رأسماليّة، فضلاً عن دعمه لعدّة أشخاص أُدينوا وفق «مرسوم التحريض على التمرّد»، لأنّهم ساعدوا غيرهم على عدم الالتحاق بالخدمة العسكريّة. لم يشجّع ديبس الناسَ بصراحة على رفض الالتحاق بالجيش، لكنّه قال للجمهور الذي استمع لخطابه: «يجب أن تعلموا أنّكم تصلحون لما هو أفضل من العبوديّة وتلقيم المدافع». مجدّداً، أكّدت المحكمة العليا بالإجماع قرار إدانته، وأصدر هولمز الحكمَ ذاته مرّة أخرى: بعد أسبوع واحد فقط من إدانة شينك، معيار «الخطر الداهم الواضح» لم يعد له وجود، فضلاً عن حرمان ديبس من حقّه بقول ما لديه، لأنّ هيئة المحلّفين وجدت أنّ كلماته قد تترافق مع «تأثير منطقيّ محتمَل، وميل طبيعيّ» لعرقلة الالتحاق بالخدمة العسكريّة. على الرغم من غياب الدليل على أنّ خطابه جعل أيّ شخص يرفض التجنيد، لكنّ المحكمة العليا صادقت على قرار إدانته وحبسه لمدّة عشر سنوات.

في الأشهر التالية، بدأ القاضي هولمز بمراجعة مواقفه. «أخشى أنّنا نتمتّع بحريّة التعبير هنا، أقلّ من إنجلترا»، كتب إلى أحد أصدقائه. تطوّرُ تفكيرِه انعكس على قضيّة الخطاب السياسيّ التالية الكبرى التي نظرت فيها المحكمة العليا، وهي قضيّة أبرامز ضدّ الولايات المتّحدة. المُتَّهمون هذه المرّة كانوا مجموعة من المهاجرين اليهود الروس الذين يعارضون الحملة العسكريّة ضدّ البلاشفة، تمّت إدانتهم وفق «مرسوم التحريض على التمرّد» بعد أن قاموا برمي منشورات باللغتين الإنجليزيّة واليديشيّة من النوافذ في مدينة نيويورك، هاجموا فيها الرأسماليّة، ودعوا عمّال تصنيع الذخيرة إلى الإضراب، وناصروا الثورة الروسيّة بحرارة. «استيقظوا!» جاء في المنشور المكتوب بالإنجليزيّة، «استيقظوا يا عمّال العالَم!»، أمّا المنشور المكتوب باليديشيّة فقد دعا الناس إلى أن «يبصقوا بوجه البروباغاندا العسكريّة الزائفة المنافقة». بعد محاكمة صبغها إفصاح القاضي الذي ترأّسها عن آرائه المعادية للساميّة وللمهاجرين، أُدين المتّهمون، وحُكِم عليهم بعقوبة السجن لفترات تراوحت ما بين ثلاثة أعوام وعشرين عاماً.

وافقت المحكمة العليا على قرار الإدانة، لكنّ القاضيَين هولمز وبرانديس اعترضا هذه المرّة، فقد كتب هولمز بأنّ «المتّهمين يملكون الحقّ بنشر ما يريدونه، تماماً كما تملك الحكومة الحقّ بنشر الدستور». بمراجعة معيار «الخطر الداهم الواضح»، جادل هولمز أيضاً بأنّ «نشر منشور سخيف، هو مجرّد نصيحة أو تعبير عن الرأي» ولا يهدّد بالتحريض على الإجرام. أجل، لقد تمّ توزيع المنشور في زمن الحرب، لكن «لا يمكن للحكومة إطلاقاً أن تحظر كلَّ المساعي الرامية إلى تغيير الرأي العامّ» حتّى في زمن الحرب. تابع هولمز نقاشه بتصريح يُعدّ الآن من الأدبيّات الكلاسيكيّة المتعلّقة بطبيعة حريّة الرأي، وحمايتها: «الأجدر بنا أن نصل إلى الخير المطلق المأمول، من خلال التجارة النزيهة بالأفكار، أي أنّ أفضلَ معيار للحقيقة هو قدرة الفكرة بحدّ ذاتها على إيجاد مكان لنفسها ضمن السوق بين المنافسين. إنّها بأيّ حال، وجهة نظر دستورنا. إنّها تجربة، مثلما الحياة كلّها تجربة... التجربة هي جزء من نظامنا، لكن يتوجّب علينا باعتقادي أن نكون متيقّظين دائماً للمحاولات التي تهدف إلى الحدّ من التعبير عن الآراء التي نبغضها... إلّا إن تطلّبت الضرورة القصوى حدّاً فوريّاً لإنقاذ البلاد».

ضمن مفهوم «التجارة النزيهة» بالأفكار –وهي عبارة صقلها القاضي وليام. أُو. دوغلاس، وحوّلها إلى «سوق الأفكار»– تقوم الحكمة الجمعيّة بشراء الأفكار الجيّدة، بينما تترك السيّئة على الرفّ، وهو مفهوم تغلغل لاحقاً ضمن قانون التعديل الدستوريّ الأوّل. بما يخصّ موضوعنا، ظلّت المحكمة العليا آنذاك مشغولة بالمصادقة على إدانة حريّة التعبير. في قضيّة «ويتني ضدّ كاليفورنيا» عام 1927، أُدينَت شارلوت ويتني استناداً إلى قانون الولاية، بتهمة التحريض على الانقلاب غير السلميّ على الحكومة. جريمتها كانت تقديم المساعدة لتأسيس حزب العمل الشيوعيّ، الذي يناصر «صراع الطبقات الثوريّ». صادقت المحكمة العليا على إدانتها، لكنّ برانديس كتب رأياً مستقلّاً شاركه فيه هولمز، أكّد فيه بصرامة على الحقّ بالاختلاف بالرأي. كلماته ما تزال حماسيّة اليوم، كما كانت قبل قرن من الزمن: «أولئك الذين حقّقوا لنا الاستقلال آمنوا بأنّ الحريّة الفرديّة هي سرّ السعادة، وأنّ الشجاعة هي سرّ تلك الحريّة الفرديّة. لقد آمنوا بأنّ الحريّة بأن تفكّر كما تشاء وأن تقول

ما تفكّر به، هما وسيلتان لا غنى عنهما من أجل اكتشاف الحقيقة السياسيّة ونشرها، والتي ستكون عقيمة بدورها من دون حريّة التعبير والنقاش العامّ. لقد آمنوا بأنّ النقاش العامّ واجب سياسيّ، ويجب أن يكون مبدأً أساسيّاً من مبادئ الحكومة الأمريكيّة».

من ثمّ، ربط برانديس بين تلك المبادئ والقيود التي تفرضها الحكومة على حريّة التعبير، مشدّداً على معيار «الخطر الداهم الواضح»، فقال إنّه يجب عدم حظر الخطاب المستهدَف ما لم يكن الخطر جديّاً مهولاً، ولا يحقّ للحكومة أن تتدخّل بحريّة التعبير إلّا في الحالات الطارئة القصوى. فيما عدا ذلك، «العلاج الذي يجب تطبيقه هو المزيد من حريّة التعبير، وليس فرضَ المزيد من الصمت. لا شيء يبرّر الحظر إلّا أزمة طارئة».

في العقود اللّاحقة، المقاربة الموسّعة لحريّة التعبير كما وردت في آراء هولمز وبرانديس، شقّت طريقها إلى القضاء الأمريكيّ. بين بدايات متعثّرة، وانقطاعات، وتجاوزات، تمّ الاستشهاد بمعيار «الخطر الداهم الواضح» وصقله مرّة بعد مرّة، إلى أن نجم عنه قرار مصيريّ عام 1969 في قضيّة براندنبورغ ضدّ أوهايو، حين أقرّت المحكمة بحقّ منظّمة كو كوكس كلان بشنّ حملة «للانتقام» من اليهود والزنوج، وحقّها بـ «مجرّد الدعوة إلى العنف» ما لم ينجم عن ذلك «فعل خطير غير قانونيّ». بحلول حقبة السبعينيّات من القرن العشرين، كفل القانون الأمريكيّ أيضاً الحقّ بالتظاهر ضدّ مشاركة الولايات المتّحدة في الحروب، نظريّاً على الأقلّ دون أن يتحقّق ذلك دائماً على أرض الواقع... لكنّ هذا ما يزال طيّ المستقبل! في الفترة ما بين الحربين العالميّتين، التفتت الرقابة إلى ما هو أبعد من الخطاب السياسيّ المحض، علماً أنّ السياسة لم تغب قط عن اهتمامات الرقباء.

الرقابة الثقافيّة في ألمانيا وبريطانيا، ما بين الحربين العالميّتين

خلال وجودها الذي دام أربعة عشر عاماً، كانت جمهوريّة فايمار الألمانيّة موطناً لمنجزات فكريّة وإبداعيّة تعدّ من روائع التاريخ. ازدهر المذهب التعبيريّ آنذاك في الفنّ والأفلام والأدب، وأعادت حركة البوهوس

Bauhaus تعريف هندسة العمارة والتصميم الهندسيّ، وتبوّأ اليهود بدءاً من ألبيرت آينشتاين وانتهاء بإريك فروم مناصب جامعيّة، كما ازدهرت الحداثة بكلّ أشكالها وتألّقت... حتّى جوزيف بيلاتس طوّر تقنيّات التمارين المسمّاة باسمه هناك! حدث ذلك وسط الانهيار الاقتصاديّ، والسياسات المتقلّبة، ومعارك الشوارع التي دارت بين الفوضويّين والشيوعيّين والجماعات اليمينيّة المتطرّفة كحزب أدولف هتلر (حزب العمّال الوطنيّ الاشتراكيّ الألمانيّ). تلك الأطراف جميعها استغلّت قيام جمهوريّة فايمار بحماية حرّيّة التعبير أحياناً، وهجومِها عليها أحياناً أخرى. مفارقات جمهوريّة فايمار عديدة، لكنّنا سنركّز هنا على السينما، وسنبدأ بفيلم من عام 1919 يدور عن المثليّة الجنسيّة.

بعد يوم واحد فقط من هزيمة ألمانيا في الحرب العالميّة الأولى عام 1918، أقدمت حكومتها التنفيذيّة -أي مجلس نوّاب الشعب- على خطوة استثنائيّة، فأعلنت إلغاء الرقابة على مستوى الأمّة. لم يدم ذلك طويلاً، لكن في الفترة الفاصلة ما بين إلغاء الرقابة وإعادة فرضها، أُنتِجَت أفلام كان من المستحيل أن تحظى بالموافقة سابقاً، من بينها «أفلام تثقيفيّة» إباحيّة بدرجات متفاوتة، كـ«فردوس العاهرات»، «جحيم العذارى»، و«بائعو الروح». فيلم «مختلف عن الآخرين» Anders als die Anderen تميّز عنها بأنّه تضرّعٌ مفعم بالأمل -ولو أنّه ميلودراميّ- ينادي برفع وصمة الإجرام عن المثليّة الجنسيّة. عرض الفيلم مشاهد من الحياة المريرة التي عاشها شابّ مثليّ مرهف يُقدم على الانتحار، من ثمّ محاضرة ألقاها الباحث البارز والداعية للإصلاح الجنسيّ ماغنوس هيرشفيلد، دون أن يقدّم أيّة مشاهد جنسيّة على الإطلاق. بالأحرى، نادى الفيلم بتقبّل المثليّة والتحرّك سياسيّاً لتحقيق ذلك، واختتم بهيرشفيلد وهو يعظ المشاهدين كي يكفّروا عن موت البطل التراجيديّ، من خلال السعي لإبطال القانون الألمانيّ الذي يحظر المثليّة. تأكيداً على ذلك، يقوم هيرشفيلد في اللقطات الختاميّة بتمزيق القانون المذكور من كتيّب التشريعات.

اجتذب «مختلف عن الآخرين» حشوداً ضخمة عندما عُرِضَ في برلين، لكنّ العديد من الولايات الألمانيّة وجدت طريقة لحظره، وتحوّل (مع فيلم

آخر هو «نذور العفّة»، الذي يدور عن القساوسة الداعرين) إلى دليل أساسيّ بيد دعاة الأخلاق، في مساعيهم الهادفة إلى إعادة فرض الرقابة الوطنيّة على السينما، وهو ما أقرّته حكومة الرايخستاغ الجديدة في 20 نيسان 1920، بعد عشر دقائق فقط من المداولات: منذ الآن فصاعداً، ينبغي أن تحصل الأفلام على موافقة مسبقة قبل إطلاقها، ولن يُسمَح نهائيّاً بعرض أيّ فيلم ترى الرقابة أنّه غير أخلاقيّ، أو أنّه قد يعكّر النظام، أو يخدش المشاعر الدينيّة، أو يشوّه صورة ألمانيا، أو يعرّض علاقاتها الدوليّة للخطر. بالتالي، حُظِر «مختلف عن الآخرين» لأسباب متعدّدة، منها أنّه «قد يدفع أفراد الجمهور المتردّدين إلى التعبير عن نزعاتهم المثليّة الكامنة»، على حدّ قول المؤرّخ الثقافيّ جيمس ستيكلي.

مع تزايد الانقسامات في سياسة حكومة فايمار في حقبة العشرينيّات من القرن الماضي، استسلمت الهيئات الرقابيّة أخيراً إلى ضغط الحكومة والضبّاط العسكريّين المتنفّذين من جهة، وإلى التظاهرات والحركات المدنيّة من جهة أخرى. إجمالاً، الأفلام التي تقدّم رسائل ماركسيّة أو رسائل تحضّ على اللّاعنف، خضعت لرقابة أشدّ صرامة من تلك التي تناصر وجهة نظر محافظة أو عسكريّة، على الرغم من تردّد الرقباء البالغ. في 24 آذار 1926، لم يُمنَح فيلم سيرغي آيزنشتاين الصامت «المدمِّرة بوتمكين» الإذن بعرضه، فقد عُدَّ خطراً على السلامة العامّة لأنّه يصوّر بحّارة يهاجمون الضبّاط. بعد أسبوعين، تمّ إلغاء هذا القرار بشرط حذف المشاهِد المذكورة، لكنّ القلاقل التي أثارها اليمين السياسيّ ضدّ «ميول الفيلم البلشفيّة» لم تهدأ بعد عرضه الأوّل الناجح في 29 نيسان، فتمّ حظره مجدّداً، من ثمّ سُمِح بعرضه مرّة أخرى بعد حذف المزيد من المقاطع. على الرغم من ذلك، حقّق الفيلم المُنقَّح شهرة واسعة، فقد استمرّت إحدى دور السينما في برلين على سبيل المثال بعرضه ما ينوف على سنة كاملة.

بحلول عام 1930، تعمّق الانقسام السياسيّ في ألمانيا. آنذاك، عُرِض الفيلم الأمريكيّ المناهض للحرب «كلّ شيء هادئ على الجبهة الغربيّة» على الرقابة بغية الحصول على موافقتها، علماً أنّ استوديوهات يونيڤرسال قامت من تلقاء نفسها قبل تسليمه للرقباء، باقتطاع المشاهد التي يظهر فيها

جنود ألمان يهاجمون قائدهم الساديّ، ويلقون باللائمة على القيصر بسبب نشوب الحرب. الفيلم المعدَّل حصل على الموافقة، لكن أثناء عرضه الثاني في برلين، نهض جوزيف غوبلز وحوالي مئتين من «ذوي القمصان البنيّة»[6] واقفين من مقاعدهم، وبدؤوا بالصراخ: «ليخرج اليهود!»، و«هتلر أمام البوّابة». وسط البلبلة التي حصلت، ألقى ذوو القمصان البنيّة قنابل ذات رائحة مقرفة، وأطلقوا فئراناً بيضاء في قاعة السينما. من ثمّ، خرجت حشود ضخمة من النازيّين في مظاهرات احتجاجيّة في برلين ضدّ الفيلم، استمرّت عدّة أيّام. تلك الاضطرابات، فضلاً عن الضغوط من قبل الجيش، أدّت إلى إلغاء رخصة الفيلم الذي أصبح الآن برأي الرقابة «تجسيداً من زاوية واحدة» لقسوة الألمان، وهو ما قد «يعرّض صورة ألمانيا إلى الخطر». سُمِح بعرض الفيلم لاحقاً بعد اقتطاع المزيد من المشاهِد، في عروض حصريّة خاصّة أوّلاً، من ثمّ في عروض للعامّة بعد حذف مشاهد أخرى أيضاً، ووافقت استوديوهات يونيڤرسال على توزيع النسخة النهائيّة الناقصة فقط في دول الجوار.

في عام 1932، مع ترنّح حكومة فايمار وتزايد نفوذ الحزب النازيّ، كان لا بدّ من أن يصطدم فيلم البروباغاندا الشيوعيّة «من يملك العالَم؟» Kuhle Wampe –الذي أُنتج بتعاون وثيق مع برتولد بريخت– بمشاكل عديدة. يصوّر الفيلم طوابير العاطلين عن العمل، ووحشيّة الحكومة ضدّ العمّال، والطبقة الوسطى الفقيرة، وتقريباً كلّ ما يتوقّع أيّ جمهور شيوعيّ مشاهدتَه في فيلم من هذا النمط. يُختَتَم الفيلم بالتساؤل «من سيغيّر العالَم؟!»، وبالإجابة عليه: «أولئك الذين لا يعجبهم». منعت الرقابة الألمانيّة عرضه، خشية أن تبدو الدولة بسببه «عديمة الكفاءة، وتستحقّ التدمير»، لكن بعد الضغوط المكثّفة التي شنّها اليمين واليسار، فضلاً عن مظاهرات اليساريّين الاحتجاجيّة الضخمة، رضخت الرقابة للمساومة، فوافقت على عرضه بشرط اقتطاع الكثير من المشاهد. التعديلات التي فرضتها الرقابة سابقاً على فيلمي «المدمّرة بوتمكين» و«كلّ شيء هادئ على الجبهة الغربيّة» لم

6- أو «كتيبة العاصفة»، وهي قوّات عسكريّة تابعة للنازيّين أسّسها هتلر في عام 1921، لعبت دوراً هامّاً في ارتقائه السلطة، ارتدى أفرادها زيّاً موّحداً بنيّ اللون. المترجمة

تُسيء إلى جماهيريّتهما، أمّا الاقتطاعات مِن «من سينقذ العالَم؟»، فضلاً عن سياقه وحبكته الملتويّة أصلاً، فقد جعلت فهم ما يدور فيه أقرب للمستحيل، وفشل بالتالي فشلاً ذريعاً على شبّاك التذاكر. في عام 1933، وصل النازيّون إلى السلطة، وكانت الأفلام الثلاثة المذكورة من أوائل تلك التي قاموا بحظرها نهائيّاً.

بعد فوضى حقبة العشرينيّات وبداية الثلاثينيّات، بدا الحزب النازيّ بالنسبة للعديد من الألمانيّين الوحيدَ القادر على استعادة النظام وتشكيل هويّة وطنيّة فارقة، تتميّز عن الانحطاط العرقيّ والثقافيّ السائد. التطوّرات الثقافيّة التي أفرزتها جمهوريّة فايمار، لم ترعب أحداً بقدر ما أرعبت هتلر نفسه، وعندما ارتقى هذا العريف الضالّ إلى مرتبة قائد لحزبه الذي تحوّل إلى «الحزب النازيّ»، كان استعمال القوّة بغية فرض التجانس الثقافيّ قد أصبح جزءاً محوريّاً من برنامجه السياسيّ منذ زمن طويل، فقد جاء في بيان الحزب عام 1920: «ستُحظَر الصحف التي تنتهك المصلحة العامّة، ونحن نطالب بسنّ قوانين ضدّ النزعات الفنيّة والأدبيّة ذات التأثير الهدّام على حياتنا الوطنيّة». العديد من مناصري الحزب الأوائل عارضوا هذه الإجراءات القاسية على الأرجح، لكنّ نوايا هتلر وحزبه كانت صريحة دائماً.

ما إن ظفر الحزب بالسلطة والشرعيّة، حتّى انتقل على الفور إلى ضبط حريّة التعبير. في عام 1930، أصبح فيلهلم فريك وزيراً للداخليّة في حكومة ولاية تورينجيا –وهو أوّل عضو في الحزب النازيّ يصل إلى مرتبة حكوميّة عليا في الدولة الألمانيّة– وأصدر مرسوماً «ضدّ ثقافة الزنوج، ودعماً لإرث العِرق الألمانيّ» سُحِبَت بموجبه تراخيص النوادي التي تُقدِّم موسيقا الزنوج أو مسرحيّاتهم أو رقصاتهم. المحظورات الأخرى التي شملها مرسوم فريك، تضمّنت أعمال إيغور ستراڤينسكي، برتولد بريخت، وكورت فايل، ورواية إريك ماريا ريمارك «كلّ شيء هادئ على الجبهة الغربيّة» (التي اقتُبِس عنها الفيلم المذكور)، كما صدرت الأوامر لمتحف قلعة فايمار بإزالة أعمال أوتو ديكس، ڤاسيلي كاندينسكي، أوسكار كوكوشاكا، وسواهم من الحداثيّين.

بعد أسابيع قليلة من تعيينه مستشاراً للرايخ في كانون الثاني 1933،

تمكّن هتلر من إقناع الرئيس بول ڤون هيندنبرغ بإصدار مرسوم طوارئ يخوّل الحكومة صلاحيّة إغلاق الصحافة الحرّة، بما فيها صحيفتا الحزب الشيوعيّ والحزب الديمقراطيّ الاشتراكيّ. شهر شباط شهد «حريق الرايخستاغ»، فاتّهم النازيّون الشيوعيّين بتدبيره، واستغلّوه كذريعة لتعطيل المزيد من الحريّات المدنيّة، وتأسيس الديكتاتوريّة. سرعان ما أُغلِقَت الصحف الليبراليّة، أو استولى عليها الحزب النازيّ، وأصبح المحرّرون والصحفيّون مسؤولين عن أقوالهم أمام الدولة. بعد أن شدّدت الحكومة النازيّة قبضتها على الفنون والإعلام والخطاب السياسيّ، تلاشت الحاجة للرقابة، فقد طُلِب من جميع الذين يعملون في الحقل الثقافيّ أو الإعلاميّ الانتسابَ إلى «غرفة الرايخ للثقافة» (ترتبط بدورها مع وزارة البروباغاندا، التي يديرها غوبلز)، وأن يلتزموا بقوانينها. لم يخاطر كلّ من تهمّه مهنته أو سلامته الشخصيّة، بنشر أعمال تشذّ عن الأطر الموافق عليها، فما بالكم بأعمال تعارض النظام! في الوقت ذاته، عزلت الدولة النازيّة شعبها كليّاً عن «العدوى» بالأنباء الأجنبيّة، وحظرت في عام 1933 فقط، حوالي مئتين وخمسين صحيفة أجنبيّة.

التحكّم بما يقال كان عنصراً واحداً فقط من سياسة Gleichschaltung النازيّة، أي مزامنة كلّ مناحي المجتمع الألمانيّ معاً، فقد أرادت النازيّة أيضاً أن تطهّر كلّ تراكمات الماضي بأسلوب منهجيّ، يشمل استعمال «النار». الأحداث الأولى التي ميّزت هذه العمليّة، كانت محارق الكتب الضخمة في أيّار 1933. طيلة أسابيع، مشّطت الشبيبة النازيّة المكتبات ومتاجر الكتب، وأعدّت قوائم بالكتب «الّلا ألمانيّة» وتلك «المنحطّة». في السادس من أيّار، صودرت مئات آلاف الكتب، بما فيها عشرون ألفاً نُهِبَت في غارة على معهد ماغنوس هيرشفيلد للعلوم الجنسيّة في برلين: وصل إلى المعهد مئة طالب تقريباً، «جاؤوا بالشاحنات في الصباح الباكر، ترافقهم فرقة نحاسيّة تصدح بالموسيقا» كما كتب المؤرّخ البريطانيّ كريستوفر إشِروود. حطّموا البوّابات، وسفحوا الحبر على الكتب قبل أن يصادروها. صوّرت الصحافة النازيّة الحادثة على أنّها «فعل حماسيّ ضدّ متجر للسموم، يهدف إلى تطهير المعهد الذي يديره اليهوديّ ماغنوس هيرشفيلد».

في العاشر من أيّار، تلك الكتب ومئات الآلاف غيرها -بما فيها أعمال كارل ماركس، توماس مان، مارسيل بروست، ألبيرت آينشتاين- رُميَت إلى عشرات المحارق التي أوقِدَت بشكل متزامن في أرجاء ألمانيا. الأحداث الإعلاميّة المُخطَّط لها بدقّة، شدّدت على تجديد الأمّة من خلال تدمير النصوص «السامّة» والأفكار التي تضمّها. في فرانكفورت، نُقِلَت الكتب إلى إحدى الساحات محمولة على عربات الروث التي تجرّها ثيران مزيّنة بالأكاليل، من ثمّ أُضرِمَت فيها النيران على أنغام «اللحن الجنائزيّ» لشوبان. في بثّ حيّ على الراديو من برلين، ألقى غوبلز خطاباً استفاض فيه عن أهميّة النار: «أنتم أيّها الطلّاب فعلتم حسناً في منتصف هذه الليلة، عندما ألقيتم إلى اللهب بتذكارات الماضي غير الروحانيّة تلك. إنّه أداء قوّي، عظيم، ورمزيّ.... هنا، الأسس الروحانيّة لجمهوريّة نوڤمبر (فايمار) غارت في الأرض، لكن من تلك الأنقاض سيقوم فينيق الروح الجديدة... الماضي موجود في اللهب... اليوم، تحت هذه السماء، وبهذا اللهب، نحن نقطع على أنفسنا عهداً جديداً: الرايخ، الأمّة، وقائدنا أدولف هتلر. يعيش! يعيش! يعيش! يعيش!».

في الخطاب ذاته، وصف غوبلز المحارق بأنّها «استعراض أمام العالَم كلّه» لولادة ألمانيا من جديد، فقد اهتمّت ألمانيا آنذاك بالانطباع الذي تتركه على الساحة الدوليّة، واستمرّ ذلك إلى أن بدأت الحرب العالميّة الثانية. في عام 1936 مثلاً، نظّمت الدولة دورة الألعاب الأولمبيّة الصيفيّة، كي تنشر صورة مدوِّخة عن ألمانيا المتجدّدة الموحَّدة، وكي تخفي شططها الأسوأ في الوقت ذاته، ومارست آنذاك نمطاً من «الرقابة العكسيّة» كي تمحو آثار عدائها الوحشيّ للساميّة، فاختفت صحيفة البروباغاندا السوقيّة Der Stürmer من شوارع برلين خلال انعقاد الدورة، وأُزيلَت الشعارات البارزة المعادية لليهود، واللّافتات التي تمنعهم من دخول أماكن معيّنة وما شابه.

عندما اندلعت الحرب، كان الهدف الرئيسيّ للغارات الجويّة النازيّة هو تدمير كتب أعداء ألمانيا وكنوزهم الثقافيّة، وتمّ تدمير عشرين مليون كتاب بالمجمل، منها ستّة ملايين في «باترنوستر رو» وحدها فحسب عام 1940، وهي ضاحية لبيع الكتب بالجملة في لندن. حدّد الألمان المواقع الثقافيّة

الأخرى المستهدفة في بريطانيا، اعتماداً على «دليل بايدكر السياحيّ» ودمرّوا الكثير منها في عام 1942، بما فيها مكتبة «غلسُن» في كوفْنتري. عندما وقعت تشيكوسلوڤاكيا في قبضة ألمانيا، دمّر النازيّون كلّ الكتب التي تتناول تاريخها وجغرافيّتها، فضلاً عن المقاطع التي تتعارض مع ادّعاءات ألمانيا بتبعيّة بعض المناطق التشيكيّة لها. في بولندا، كانت الإبادة الثقافيّة جزءاً محوريّاً من عمليّات النازيّين، لذلك قاموا بمصادرة مجموعات الكتب الخاصّة التي تمتلكها الإثنيّات العرقيّة غير الألمانيّة. إمعاناً في محو الثقافة البولنديّة، ولمنع تشكّل كادر من قادة المعارضة، نفّذ النازيّون أيضاً اغتيالات واسعة بين أبناء النخبة المثقّفة. «في منطقتي» قال أحد الإداريّين النازيّين، «سنطلق الرصاص على كلّ من تلوح عليه علامات الذكاء».

في حالة اليهود، كان الترابط وثيقاً للغاية ما بين تدمير الكتب على يد النازيّين وما بين إبادة الشعب. في كلّ مكان وصلته جيوشهم، صادر الألمان الكتب اليهوديّة، واعتقلوا اليهود الذين ترصّدهم غالباً مصيرُ كتبهم ذاته. عندما أُحرِقَت المكتبة التلموديّة الكبرى في إحدى أهمّ المدارس الدينيّة اليهوديّة (اليشيڤا) في مدينة لوبلن عام 1941، استُقدِمَت فرقة نحاسيّة إلى السوق للاحتفال جنباً إلى جنب المحرقة، واختلط صوت الأبواق وتهليل الجنود مع بكاء اليهود الحاضرين الملوّعين. مع ذلك، لم تلتهم النار الكتب اليهوديّة كلّها، ففي واحدة من أغرب مفارقات الرقابة النازيّة، أسّس الحزب معاهد أبحاث أكاديميّة زائفة، كـ «معهد دراسة القضيّة اليهوديّة في فرانكفورت» (أو «معهد فرانكفورت» اختصاراً)، الذي كان بشكل رئيسيّ مقرّاً للدراسات اليهوديّة دون أن «يلوّثه» اليهود بالعمل فيه، ملأه النازيّون بالكتب التي صادروها، كتلك التي كانت جزءاً من المكتبات اليهوديّة الكبرى في مدينة ڤيلنيوس، ليتوانيا: مع دخول القوّات الألمانيّة إلى ڤيلنيوس عام 1942، أُعدِمَ اليهودُ الليتوانيّون رمياً بالرصاص، وتمّ احتجاز من بقي منهم في معسكرات الاعتقال، من ثمّ بدأ نهب مكتباتهم. أُجبِر المكتبيّ اليهوديّ هيرمان كروك على الإشراف على تفكيك مكتبة ڤيلنيوس، وتجهيز مجموعات الكتب المطلوب إرسالها إلى معهد فرانكفورت، لكنّه نجح هو ومساعدوه بإخفاء ما يقارب خمسة آلاف كتاب، بما فيها مفكّرة تيودور

هرتزل، رسائل تولستوي وماكسيم غوركي، لوحات شاغال، وعشرات المخطوطات القديمة. مات كروك في معسكر اعتقال في إستونيا، وعندما وصلت القوات السوفياتيّة إلى المدينة المحرّرة في تموّز من عام 1944، جاء معها عدد من مساعديه الذين فرّوا شرقاً في العام السابق، وتمكّنوا من تحديد مخابئ عدّة مجموعات من الكتب التي سبق لهم إنقاذها، واسترجعوها، وأسّسوا من أجلها متحفاً جديداً للفنّ والثقافة اليهوديّة. لم يكتب النجاح طويلاً لمشروعهم هذا، لأنّ السوڤيات أغلقوه عام 1948. بأيّ حال، نجح القيّمون على المتحف بتهريب جزء من محتوياته إلى يشيڤا جديدة في نيويورك، بينما ظلّ ما تبقّى من المجموعة محفوظاً في مستودع مغلق في ليتوانيا إلى ما بعد نهاية الحقبة الستالينيّة، ولم يُكشَف عن وجوده للشعب إلّا في عام 1988. بعد عدّة سنوات، نُقِلت معظم تلك الموجودات بدورها إلى نيويورك.

العادات القديمة تموت بصعوبة في بريطانيا، خاصّة عندما لا يرغب المرء بالتخلّص منها! استمرّت معظم مناحي الرقابة الثقافيّة في بريطانيا طيلة العقود التي تلت الحرب العالميّة الأولى، وتركت بصمتها على معظم أنماط التعبير الثقافيّ. حظرت الدولة وممثّلوها الكتبَ، الصور، الأفلام، المسرحيّات، بل وحتّى البطاقات البريديّة، كما فتّشوا الرسائل والطرود البريديّة بحثاً عن الموادّ الممنوعة. في الوقت ذاته، حافظت الحكومة على الخرافة الشعبيّة القائلة إنّ الرقابة لا وجود لها في بريطانيا، فطبقاً لتعريف الحكومة الضيّق المخادع، «الرقابة» تعني فقط منع نشرِ شيء ما في المقام الأوّل، أمّا ما يتعدّى ذلك فهو مجرّد تطبيق للقانون. لم يكن هناك موظّفون يحملون رسميّاً صفة «رقيب»، ولم تتطلّب الأعمال الإبداعيّة (ما عدا المسرحيّات) موافقة مسبقة من الحكومة. لذلك، وسعياً لتحسين صورتها العامّة، استطاعت الدولة أن تنكر أنّ المصادرات والمحظورات التي تطبّقها روتينيّاً تعني في حقيقة الأمر: رقابة.

في مذكّرة أرسلتها وزارة الداخليّة البريطانيّة عام 1938 إلى الشرطة، تتعلّق بلائحة سريّة من الكتب التي طلبت سحبها من الأسواق، أكّدت الوزارة

على أهميّة «ألّا تعطي الشرطة الانطباع بأنّ أفرادها يتصرّفون بأيّ شكل من الأشكال على أنّهم رقباء، أو أنّهم يملكون صلاحيّة لمنع أيّ كتاب». وزير الداخليّة وداعية الأخلاق المتشدّد وليام جوينسون -هيكس (الملقَّب بـ: جيكس) مضى أبعد من ذلك، فوعد بفرض قيود صارمة ضدّ الإباحيّة- بما فيها مقاطع شكسبير «الفجّة»، التي تُنشَر ضمن «طبعات رخيصة الثمن» - لكنّه صرّح بأنّ هذه العمليّة لن تتعارض مع حقّ أيّ شخص بكتابة «ما تمليه عليه روحه»، وادّعى بأنّه لا يقوم إلّا بتطبيق ما يمليه عليه واجبه بتنفيذ القانون، وهو ما يسبّب له المعاناة. «أنا لستُ رقيباً على الأدب»، قال. مع هذه المعايير المزدوجة، أصبحت الرقابة حقيقة واقعة.

بالنسبة للسينما، الارتباطات الوثيقة ما بين الحكومة و«الهيئة البريطانيّة للرقابة على الأفـلام»، جعلت هذه الأخيرة هيئة مستقلّة بالاسم فقط. مستنكراً قيام تلك الهيئة بفرض الرقابة على «الأفلام الإخباريّة»[7]، تذمّر عضو البرلمان جيفري ماندر في عام 1938 قائلاً: «من الملائم جدّاً أن تبدو الحكومة والهيئة مستقلّتين تماماً»، لأنّ هذا يتيح للحكومة الادّعاء بعدم وجود علاقة تربطها بالهيئة، وبأنّ الهيئة تفعل ما تشاء. ركّزت الرقابة السينمائيّة بالدرجة الأولى على منع المشاهد الجنسيّة، ودعمِ السلطات والمؤسّسات القائمة، ومنع توجّه الطبقات الكادحة إلى النضالِ المسلّح. تقرير الهيئة السنويّ لعام 1919، أوضح أنّه «لا يجوز التغاضي عن أيّ شيء» قد يفسد أخلاق المشاهدين، أو يمجّد الجريمة، أو يحرّض على ازدراء الدِين أو الزواج، أو يدعو إلى السخرية من «الشخصيّات العامّة»، وأنّ الهيئة «تدرس بعناية فائقة» -أي: تحظر- الموضوعات التي تثار «كي تحرّض على التمرّد الشعبيّ العنيف». سرعان ما بدأت الهيئة أيضاً بحظر الأفلام التي تعرض «مواقف مشكوكاً بأمرها بين نساء من البيض، ورجال من الأعراق الأخرى»، أو تصوّر «المستعمرات البريطانيّة على أنّها مستنقعات للوضاعة»،

7- أفلام قصيرة عن الأحداث الراهنة المختلفة، بدأ عرضها في بريطانيا منذ عام 1897، كانت تُقدَّم أوّلاً في مسارح المنوّعات من ثمّ انتقلت إلى صالات السينما. غطّت موضوعات متنوّعة كالمسيرات، الأحداث الرياضيّة، والأخبار المحليّة كالطوفانات والحرائق وغيرها. المترجمة

أو تحتوي على «حَواشٍ[8] تثير الغضب الشعبيّ، أو على بروباغاندا بلشفيّة». في عام 1937، قال رئيس الهيئة لـ «رابطة العارضين»: «نفتخر بأنّه لا يُعرَض اليوم في لندن ولو فيلم واحد، يقارب أيّاً من قضايا العصر المتفجّرة».

لا عجب أنّ الأفلام السوفياتيّة كـ«المدمّرة بوتمكين»، عُدَّت بمنزلة تابو بالنسبة للجمهور العاديّ (لكن ليس بالنسبة للنخبة)، لأنّها ستحرّض الطبقات الكادحة على التمرّد برأي الرقباء.

بالإضافة إلى ذلك، دعمت الرقابةُ السينمائيّة السياسةَ الخارجيّة البريطانيّة، وأكثر ما تلام عليه في هذا الصدد هو قيامها باسترضاء الفاشيّة والنازيّة إذ «لا يُسمَح بعرض أيّ شيء يناهض الفاشيّة»، كما قال جيفري ماندر أيضاً. في عام 1933، أي في العام ذاته الذي تولّى فيه هتلر السلطة، رُفِضَ فيلمان مناهضان للنازيّة هما «تراجيديا ألمانيّة»، و«مدينة من دون يهود». في العام التالي، رُفِض سيناريو فيلم «كلب أوروبا المجنون» لوكيل الأعمال الهوليوديّ آل روزن، لأنّه «بروباغاندا محضة ضدّ هتلر» كما قالت «الهيئة البريطانيّة للرقابة على الأفلام»، وبالتالي غير ملائم. الفيلم الوثائقيّ «عهد الرعب الهتلريّ» للأمريكيّ مايكل مايندلين، لقي المصير ذاته. في عام 1933، رُفِض الفيلم الكلاسيكيّ الألمانيّ «خزانة الدكتور كاليغاري» بنسخته الجديدة، لعدّة أسباب منها أنّه يعرض دمية كاريكاتيرية من الشمع تجسّد هتلر، وهذا «غير ضروريّ إطلاقاً» برأي رقيب الهيئة المذكورة. في عام 1937، اقتُطِعَت مشاهد من فيلم «الأرض الإسبانيّة» للمخرج يوريس إيڤانز، تصوّر تدخّلَ ألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهليّة الإسبانيّة. في عام 1938 -أي السنة المشؤومة ذاتها التي عاد فيها رئيس الوزراء نيڤيل تشامبرلين من ميونخ، مدّعياً أنّ هتلر يريد السلام- حُظِر الفيلم الإخباريّ الأمريكيّ «في داخل ألمانيا النازيّة»، لأنّه «يسيء إلى أمّة تربطنا بها علاقات صداقة، ومن الوقاحة أن نزعجها».

استمرّ فرض الرقابة على السينما المناهضة للنازيّة، إلى أن أعلنت بريطانيا

8- المقصود بها هو النصّ المكتوب الذي يظهر على الشاشة في الأفلام الصامتة، لشرح ما يدور في المشهد. المترجمة

الحرب على ألمانيا عام 1939، وعندها سمحت بكلّ ما هو معادٍ للألمان، فوافقت مثلاً على إنتاج فيلم روي بولتينغ «قاعة القسّيس» -يدور عن قيام النازيّين باضطهاد أحد رجال الدِين- بعد أن حُظِر سابقاً في مرحلة كتابة السيناريو، إبّان حقبة الصداقة ما بين بريطانيا وألمانيا. فضلاً عن ذلك، عدّلت بريطانيا لهجتها مع الاتّحاد السوڤياتيّ، فنشرت وزارة الاستخبارات «جدال لدحض الخوف الإيديولوجيّ من البلشفيّة»، وهو دليل عمليّ للصحفيّين قلّل من أهميّة فظائع النظام السوڤياتيّ، ونصحهم باتّباع بروباغاندا ترسم «صورة إيجابيّة عن روسيا». كان هذا فوق احتمال جورج أورويل، فتوقّف عن كتابة التحليلات لمصلحة البي. بي. سي BBC عام 1943، وكتب الرواية الهجائيّة الساخرة المناهضة للسوڤيات «مزرعة الحيوان». ظلّت تلك الرواية ممنوعة في بريطانيا إلى ما بعد انتهاء الحرب، فتفاقم اشمئزاز أورويل من «الأرثوذوكسيّة السياسيّة السائدة، التي تطالبنا بإعجاب غير مشروط بروسيا السوڤياتيّة»، ونشر في عام 1949 رواية «1984» التي وصفت عالماً يتمّ فيه تزييف التاريخ، وتصبح فيه الأكاذيب حقائق.

الرقابة البريطانيّة على الموادّ الإباحيّة انقسمت إلى فئتين عريضتين: أ) قمعُ البريدِ، غارات الجمارك، مصادرة المواد الممنوعة، وفرض الغرامات وعقوبة السجن على المتعاملين بها. ب) «الرقابة الاستعراضيّة»، كما تصفها الأكاديميّة نيكول مور. لم يكترث الناس كثيراً بالفئة الأولى، لأنّ الإباحيّة لا تلقى من يدافعون عنها علناً، فحتّى المخضرم دي. إتش. لورنس كتب: «سأفرض رقابة مشدّدة على الإباحيّة، لأنّها إهانة للجنس وللروح الإنسانيّة». فُرِضَت الغرامات روتينيّاً على باعة الموادّ الإباحيّة، وسُجِنوا أحياناً، كما تمّ اعتراض الكتب الإباحيّة المرسلة بالبريد. عندما تُصادر هذه الموادّ، سيتمّ الاحتفاظ بنسخ منها في مجموعات حصريّة تُحفَظ ضمن مكتبات عموميّة ومستودعات مختلفة، وتحتفظ الشرطة بالبعض الآخر كمراجع، ويُتلَف الباقي.

بالنسبة للأعمال الأدبيّة والفنيّة، لم يكن السؤال المطروح هو إن كانت القوانين ضدّ الإباحيّة حكيمة، بل هل يجب تطبيق المحظورات على تلك الأعمال أيضاً. نوقشت مزايا «يوليسس» لجيمس جويس (1920) في المحاكم الأمريكيّة، أمّا في بريطانيا فلم يقرأ مدير النيابة العامّة سوى بضع

عشرات من الصفحات، قبل أن يقرّر أنّها رواية إباحيّة، وقامت سلطات الجمارك روتينيّاً بمصادرة النسخ المهرّبة وإحراقها. أخيراً، سُمِح بنشر الرواية للمرّة الأولى في بريطانيا العظمى عام 1936، أي بعد عامين من سماح إحدى المحاكم الأمريكيّة بتداولها في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، معلنة أنّها «مثيرة للغثيان نوعاً ما... لكنّها ليست مثيرة جنسيّاً».

رواية دي. إتش. لورنس «عشيق الليدي تشاترلي» 1928، توجّب عليها الانتظار إلى ما بعد خضوعها لمحاكمة عاطفيّة عام 1960، كي يُسمَح بنشرها دون تنقيح في بريطانيا، أمّا المعرض الذي أقامه لورنس عام 1929 للوحاته شبه الإيروتيكيّة، فلم يسهّل كثيراً صداماته المتكرّرة مع القانون. لوحاته المائيّة الخمس والعشرون، التي تصوّر رجالاً ونساء عراة سعداء، يختلطون معاً على خلفيّة مشهد رعويّ مبهم، اجتذبت اثني عشر ألف زائر إلى غاليري دوروثي وارن في لندن خلال الأسابيع الستّة الأولى للمعرض، قبل أن تشنّ شرطة إسكتلانديارد غارة عليه و«تعتقل» ثلاث عشرة لوحة تظهر في كلٍّ منها أجزاء من شعر العانة... وهو مثال نموذجيّ عن الرقابة الاستعراضيّة.

وُجِّهَت التّهم إلى غاليري دوروثـي وارن، تحت مظلّة «مرسوم المنشورات الإباحيّة». خلال المحاكمة، رفض القاضي الثمانينيّ فريدريك ميد طلب الغاليري بالسماح للخبراء، بمن فيهم الكاتب والناقد ليتون ستارشي، بالإدلاء بآرائهم حول المزايا الفنيّة للوحات. «سواء كانت أعمالاً فنيّة أم لا، هذا موضوع غير ذي صلة إطلاقاً هنا» قال القاضي ميد، «فأروع لوحة في الكون كلّه، قد تكون إباحيّة»، وقرّر بأنّ لوحات لورنس هي كذلك بالفعل. «سأدمّر هذه اللوحات، كما أدمّر الوحوش الضارية»، قال. في نهاية المطاف، نجت اللوحات وتمّت إعادتها إلى لورنس، بشرط إخراجها من إنجلترا. لاحقاً، تمكّنت زوجته من إحضار العديد منها إلى تاوس في نيو مكسيكو. في عام 2003، عُرِضَت نسخ مقلَّدة من تلك اللوحات أمام الجمهور في لندن، ضمن متجر ووترستون للكتب في بيكاديللي، لكنّ الرقابة لم تنته: اضطرّ المتجر إلى نقل المعرض من الكافيتريا العموميّة، إلى قاعة في الطابق السادس. «نحن لا نطبّق الرقابة» قال ناطق باسم المتجر، «لكنّ الكافيتريا هي فضاء عائليّ، ونحن لا نرغب بأن نزعج أحداً».

مُنِع الخبراء أيضاً من الإدلاء بشهاداتهم في محاكمة رواية رادكليف هول «بئر العزلة» 1928، التي حظيت بتغطية إعلاميّة واسعة، ولعلّها أوّل رواية باللغة الإنجليزيّة يدور موضوعها الأساسيّ عن المثليّة الجنسيّة. إنّها أقرب للسيرة الذاتيّة، تتناول سنوات حياة البطلة المبكّرة، وتتعامل مع السحاقيّة بتعاطف بالغ، لكن كاختلال مَرَضيّ. تلقّب البطلة «ستيفن» نفسها بـ«المسخ»، وتقول إنّها نتاج لقسوة الربّ الذي «سمح بالأخطاء أثناء تركيبنا». على الرغم من غياب اللغة أو المشاهد الإباحيّة الصريحة، فإنّ موضوع الرواية ومناشدتها بقبول المثليّين -«أعطنا الحقّ بالوجود»، صرخت البطلة ستيفن في نهاية الكتاب- حرّضا ردّاً قاسياً من قبل النقّاد، الذين أعلنوا أنّها رواية خبيثة. مراجعة جيمس دوغلاس للرواية في صحيفة «سنداي إكسبريس» Sunday Express كان عنوانها «كتاب يجب أن يُحظَر»، وقال فيها مستوحياً تعليق اللورد كامبل في عام 1857: «أفضّل أن أعطي حمض البروسيك إلى اليافعين، على أن أعطيهم هذه الرواية». «السمّ يميت الجسد» أضاف، «لكنّ السمّ الأخلاقي يقتل الروح».

الجدل الدائر حول «بئر العزلة»، جعلها تتصدّر أفضل المبيعات في إنجلترا. بعد عدّة أشهر، تمّت مصادرتها، وباشر وزير الداخليّة جيكس بملاحقة الناشر البريطانيّ جوناثان كايب قضائيّاً بتهمة الإباحيّة. حشد محامي الدفاع قائمة من الشخصيّات الأدبيّة البارزة كي تشهد بمزايا الكتاب، لكنّ القاضي رفض سماعها. يجب أن تُدَمَّر الرواية وتُحظَر لأنّ موضوعها منحطّ، والكاتبة لم تُدِن تلك الأفعال «الفظيعة المنافية للطبيعة» بما يكفي. عند الاستئناف، قرّر القضاة أنّ الرواية «مقرفة» من دون أن يقرؤوها. لم تُنشَر «بئر العزلة» مجدّداً في بريطانيا حتّى عام 1949، على الرغم من أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة سمحت بتداولها إثر سلسلة من الإجراءات القضائيّة، بعد فترة قصيرة من نشرها للمرّة الأولى في إنجلترا. عندما توفّيت راديكليف هول عام 1943، كانت آلاف النسخ تباع حول العالَم يوميّاً بلغات مختلفة. إحدى النساء اللواتي قرأنها باللغة البولنديّة قالت إنّها نجت من معسكرات الاعتقال النازيّة، بسبب تشبّثها بالأمل الذي بثّته فيها الرواية عن إيجاد الحبّ الحقيقيّ في امرأة أخرى.

الخيال والخداع خلال الحرب العالميّة الثانية

كان المصوّرون الفوتوغرافيّون والمراسلون الحربيّون الألمان، جزءاً من القوّات المسلّحة، وتوجّب عليهم كغيرهم من الفصائل المقاتلة آنذاك أن يقسموا على الولاء للفوهرر. مهمّتهم كانت البروباغاندا، والسرديّات التي قدّموها لا ترقى على حدّ قول مؤرّخ الأدب والمحارب السابق في الحرب العالميّة الثانية بول فوسل: «إلّا إلى مستوى قصص خياليّة عن البطولة المطلقة، والجَلَد، والنوايا الطيبّة، والبهجة». تضمّن ذلك حظر صور ضحايا الحرب الألمان: «حسب معلومات الشعب الألمانيّ في الجبهة الداخليّة، لم تتعرّض جثث الجنود القتلى إلى بتر الأوصال أو قطع الرؤوس أو بقر البطون، ولا للسحق بجنازير الدبّابات إلى أن تصبح مسطحة كلوح من الخشب».

لخّص الأدميرال إرنست كينغ، قائد العمليّات البحريّة، موقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه الربورتاجات الحربيّة: «لن أخبر الناس بأيّ شيء إلى أن تنتهي الحرب، وعندها سأخبرهم من انتصر». لم يخضع الصحفيّون الأمريكيّون إلى ضوابط مشدّدة كأقرانهم الألمان، لكنّ السلطات العسكريّة الأمريكيّة فرضت الرقابة على كلّ التقارير الواردة من ساحة الحرب. لم يمانع معظم المراسلين ذلك، بل رأوا أنّ دورهم يتلخّص بدعم المجهود الحربيّ، لا بفضح أخطائه أو التركيز على معاناة (أو قسوة) القوّات الأمريكيّة. شرح جون شتاينبك كيف اتّبع هو وسواه من المراسلين الحربيّين قواعد كانت «مفروضة علينا، وفرضناها من تلقاء أنفسنا» في آن واحد: «كنّا جميعنا جزءاً من المجهود الحربيّ، ولم نكتفِ بمجاراته فقط بل دعمناه أيضاً. تدريجيّاً، أصبح ما يلي جزءاً منّا كلّنا: الحقيقة المتعلّقة بأيّ موضوع يجب أن تعامل معاملة السرّ بشكل أوتوماتيكيّ، والعبث بها يعني عرقلة المجهود الحربيّ. بهذا، أنا لا أعني أنّ المراسلين كانوا كاذبين... بل أنّ الكذب كان كامناً في الأمور التي لا تُقال. ساد شعور عامّ بأنّه ما لم تكن الجبهة الداخليّة محميّة بحرص بالغ من كلّ ما يدور في ساحات الحرب، فقد يهلع الشعب. فضلاً عن ذلك، كان علينا حماية القوّات المسلّحة من النقد، وإلّا سينسحب الجنود إلى خيامهم ويتهاوون كأخيل».

النتيجة كانت كما وصفها فوسل «نسخة مطهّرة بمنهجيّة، وفق أسلوب نورمان روكْوِل[9]»، لم تنقل إلى الوطن أيّ شيء إطلاقاً عن تفوّق الأسلحة الألمانيّة، أو عن الفظائع المتمثّلة بالأجساد التي تتفجّر، ولا عن الجنود الأمريكيّين المرتعبين الذين يتقيّؤون أثناء المعارك، ولا عن عدد القتلى الهائل. طيلة الفترة التي انخرطت خلالها في الحرب، تحكّمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالصور الواردة من ساحات القتال، بغية التلاعب بالرأي العامّ والحيلولة دون وقوع اضطرابات عِرقيّة أو طبقيّة أو إثنيّة. أحياناً، كان الحظر غير منطقيّ، كحظر صورة فوتوغرافيّة يظهر فيها أحد الجنرالات وهو يصطاد السمك خلال فاصل بين الاشتباكات (على ما يبدو، الجنرالات يعملون دون توقّف)، وقد يكون الحظر عنصريّاً أيضاً، كحظر الصور التي يظهر فيها الجنود الأمريكيّون السود ما وراء البحار، وهم يختلطون بنساء العرق الأبيض، لأنّها كما اعتقد الجنرال دوايت آيزنهاور «ستشعل نار التعصّب العرقيّ المفرط». لدرء ما سمّاه الجيش بـ «ميل صحافة الزنوج إلى التأكيد المبالغ فيه على تضحيات الأفرو - أمريكيّين»، حُظِرَت صور الجنود السود الجرحى، وكذلك صور التمرّدات العِرقيّة التي وقعت في القواعد العسكريّة الأمريكيّة.

حظيت صور الضحايا باهتمام خاصّ من قبل الرقباء الأمريكيّين، فمنعوا تلك التي يظهر فيها جنودهم وهم يمثّلون بجثث الأعداء، أو يصنعون قلائد من أسنان القتلى اليابانيّين. خلال أوّل سنتين من مشاركة الولايات المتّحدة في الحرب، تمّت مصادرة كلّ صور الجنود الأمريكيّين القتلى أو المشوَّهين للغاية، وأُخفيَت في خزنة عسكريّة سريّة حملت بشكل غير رسميّ اسم «غرفة الرعب»، ولم تُنشَر أيٌّ منها إطلاقاً. بحلول عام 1943، خشيت السلطات العسكريّة من أنّ الانتصارات التي حقّقتها القوّات الأمريكيّة مؤخّراً، تولّد نوعاً من الثقة المفرطة بداخل البلاد، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع

9- Norman Rockwell (1894-1978): رسّام أمريكي اشتهر برسم أغلفة المجلّات ومنشورات الكشّافة وبوسترات البروباغاندا في عصره، عدّ النقّاد أعماله «غير جديّة» بسبب عذوبتها وعاطفيّتها المفرطة، وميلها إلى تصوير الحياة الأمريكيّة على أنّها مثاليّة للغاية. المترجمة

معدّلات التغيّب عن المعامل[10]. يجب أن يكون الشعب مستعدّاً لبذل المزيد من التضحيات، ولتقبّل سقوط موجات جديدة من الضحايا. لذلك، قرّرت السلطات أن تقوم تدريجيّاً بتسريب صور القتلى، فنشرت مجلّة «لايف» في عدد أيلول من العام نفسه صورة فوتوغرافيّة لثلاثة جنود سقطوا على شاطئ غينيا الجديدة. وقْعُ هذه الصورة كان مدوياً، وباشرت الدولة باستغلاله على الفور. في الشهر التالي، أرسل بعض الموظّفين المسؤولين عن بيع سندات الحرب، نداء عاجلاً إلى الحكومة: «من فضلكم، أرسِلوا بأقصى سرعة بالبريد الجويّ صوراً بشعة للجنود الأمريكيّين القتلى، نريد أن نروّج لقرض الحرب الثالث».

هناك سبب إضافيّ لفتح «غرفة الرعب»، وهو فضح الفظائع التي ارتكبها اليابانيّون أمام الشعب الأمريكيّ، فالصور ذات الصلة على حد قول مدير «مكتب معلومات الحرب» إلمر ديڤيس، «سُتخرِس أيّة أصوات قد تعلو هنا، إن قرّرنا قصف المدن اليابانيّة»... وهو ما حصل فعلاً، وتسبّب بسقوط عدد هائل من الضحايا المدنيّين، إذ بدأت أمريكا بقصف اليابان بالقنابل منذ عام 1944، واستمرّت اعتداءاتها على ضواحي المدن الآهلة بالسكّان، إلى أن قامت بإلقاء القنبلتين الذريّتين على هيروشيما وناغازاكي عام 1945. في البداية، تحفّظت السلطات اليابانيّة على ذكر الاعتداء الذريّ في إعلامها الوطنيّ. تطبيقاً لتعليماتها بـ «دفن أنباء قصف هيروشيما في مكان حصين»، أعلن الإعلام اليابانيّ أنّ المدينة «تضرّرت قليلاً» فقط لا غير، لكن سرعان ما بدأت تقارير أدقّ بالظهور بعد أن قُصِفت ناغازاكي، ركّزت بشكل رئيسيّ على قسوة الأمريكيّين واستخدامهم «لنوع جديد من القنابل» ضدّ المدنيّين، ووصفت ادّعاء الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالتفوّق الأخلاقيّ على أنّه مجرّد

10- المقصود هو معامل تصنيع المستلزمات الحربيّة: بعد شهرين من الهجوم على بيرل هاربر عام 1943، أصدر الرئيس فرانكلين روزڤلت مرسوماً بتشكيل «هيئة الصناعات الحربيّة»، التي أشرفت على انتقال المصانع الأمريكيّة آنذاك من صناعة السيارات، والأدوات المنزليّة وألعاب الأطفال... إلخ، إلى تصنيع الأسلحة والمستلزمات الحربيّة على اختلافها، وتقنين استعمال المعادن والبترول ومشتقّاته للاحتياجات المدنيّة. استمرّت اللجنة بعملها حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية. المترجمة

نفاق. عندما استسلمت اليابان في الخامس عشر من آب، أكّد الإمبراطور أنّ الولايات المتّحدة استعملت «قنابل وحشيّة، لقتل وتشويه عدد هائل من الأبرياء»، لكنّ هذه الحقيقة البغيضة ضاعت وسط بهجة الولايات المتّحدة بانتصارها الذي عدّته صائباً أخلاقيّاً، تماماً كما لو أنّه انتصار عسكريّ مباشر في معركة تقليديّة.

بذلت السلطات المدنيّة والعسكريّة الأمريكيّة قصارى جهدها، لإبقاء حجم الدمار الحقيقيّ غامضاً، خاصّة التأثيرات المميتة الناجمة عن تعرّض المدنيّين للإشعاع الذريّ، ولم يظهر في الغرب أيّ تقرير صحفيّ يتناول تأثيراته على الصحّة طيلة أسابيع بعد إلقاء القنبلتين، لأنّ سلطات الاحتلال الأميركيّ أعلنت جنوب اليابان منطقة محظورة على المراسلين. بأي حال، في تحدٍّ لإنكار أمريكا للفعاليّة الإشعاعيّة المؤذية، شقّ المراسل الأستراليّ ولفريد بورشِت طريقه إلى هيروشيما، وأرسل في الخامس من أيلول تقريراً مروّعاً عنوانه «الطاعون الذريّ»، إلى صحيفة الديلي إكسبريس Daily Express اللندنيّة. في هذا التقرير الذي كتبه كـ«تحذير إلى العالم»، قدّم بورشيت الشهادات الأولى عن عذابات الناجين، وعن «عقابيل الإشعاع المريبة»: أولئك الذين بدَوا بخير في البداية، تساقط شعرهم لاحقاً، تقشّر جلدهم، نزفوا من آذانهم وأنوفهم وأفواههم، من ثمّ مات معظمهم. أنكر أكبر المسؤولين في السلطات الأمريكيّة ما ورد في التقرير، وقالوا لبورشِت إنّ عينيه تخدعانه: «أخشى أنّك سقطتَ ضحيّة للبروباغاندا اليابانيّة»، كما قال له قائد أحد الألوية.

أوّل مراسل أمريكيّ يصل إلى ناغازاكي، كان جورج وِلر الذي يعمل لحساب صحيفة «شيكاغو ديلي نيوز» Chicago Daily News. تقاريره المؤثّرة، التي أرسلها يومي 8 و9 أيلول عن «الداء X» الناجم عن القصف الذريّ، والذي يعاني المصابون به من الأعراض نفسها التي وصفها بورشت، دفنتها الرقابةُ العسكريّة الأمريكيّة (عثر ابنه في عام 2003 على نسخ كربونيّة من تلك التقارير، نُشِرت بعد عامين في اليابان). صادرت السلطات الأمريكيّة أيضاً الأفلام الإخباريّة التي صوّرها كلٌّ من بورشت وولر في هيروشيما وناغازاكي، وتحفّظت عليها في منشآتها العسكريّة طيلة عقود.

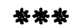
بعد أن شدّد الاحتلال الأمريكيّ قبضته على الأنباء الواردة من اليابان، وعلى حريّة اليابانيّين بالتحدّث عمّا حصل -بما في ذلك حظر انتقاد الحلفاء- اختفت التقارير التي تحدّثت عن إلقاء القنبلتين من الصحف، وكذلك القصص عن «الهيباكوشا» Hibakusha، أي الأشخاص المتأثّرين بالإشعاع. بيانات الأبحاث التي قام بها العلماء اليابانيّون، وسجّلات أعراض المرض والوفاة التي دوّنها الأطباء، صودِرت بدورها وصُنِّفت كملفّات سريّة طيلة عقود، كما مُنِع نشرها منعاً باتّاً في اليابان، على الرغم من أنّها كانت ستساعد الأطباء اليابانيّين في علاج الهيباكوشا. حظر المعلوماتِ أسهم بدوره بانتشار المعلومات الخاطئة بين أفراد الشعب المذهول، كالاعتقاد الذي ساد آنذاك بأنّ المرض الناجم عن الإشعاع مُعدٍ.

درجة الرقابة التي فُرِضت على المواطنين اليابانيّين، كانت مروّعة. على سبيل المثال، المذكّرات الشخصيّة لفتاة عمرها خمسة عشر عاماً من ناغازاكي عنوانها «ماساكو لا تنهار»، وصفت فيها «الأجساد التي تبدو كالدرّاق المقشّر»، ونهراً مليئاً «بالجثث والسيقان»، تعرّضت للحظر من قبل رقباء الاحتلال الأمريكيّ خشية أن «تعكّر سكينة الشعب اليابانيّ»، فضلاً عن تلميحها إلى أنّ «القصف هو جريمة ضدّ الإنسانيّة». في مثال آخر، حُذِف السطر التالي من أحد الكتب، الذي يقول فيه الراوي لطفل صغير: «ادرسْ باجتهاد كي تصبح عالماً عظيماً، بما أنّ والديك كانا ضحيّتين للقنبلة الذريّة»، خشية أن يثير امتعاض الحلفاء. تحفّظ الرقباء الأمريكيّون طيلة سنتين على كتاب «أجراس ناغازاكي» -يستند إلى محنة الكاتب اليابانيّ تاكاشي ناغاي، الذي نجا من القنبلة الذريّة- ولم يسمحوا بنشره إلّا بعد إضافة ملحق عنوانه «قصفُ مانيلا»، أعدّه الأمريكيّون عن الفظائع التي ارتكبها اليابانيّون في الفيليبين. من دون هذا الملحق، خشي الرقباء من أنّ «الأعمال العسكريّة اليابانيّة، التي شكّلت الدافع لإسقاط القنبلة الذريّة، لن تبدو واضحة». لم يصدر «أجراس ناغازاكي» في اليابان إلّا في عام 1949، وهو العام نفسه الذي شهد السماح للشعب اليابانيّ لأوّل مرّة بقراءة «هيروشيما» للكاتب الأمريكيّ جون هيرسي، وهو كتاب حقّق أعلى المبيعات، جمع سلسلة من المقابلات المطوّلة مع الناجين سبق أن نُشِرت في صحيفة «نيويوركر» New

Yorker عام 1946، وكان المسؤول الأوّل عن فضح الآثار الوحشيّة للقنبلة الذريّة أمام العالم.

أسباب الرقابة التي فرضتها قوّات الاحتلال الأمريكيّ في اليابان عديدة، ومتوقَّعة: الحيلولة دون اتّهام أمريكا بارتكاب جرائم حرب، تضليل العالم بما يتعلّق بالقدرة التدميريّة للأسلحة الجديدة، إبقاء الشعب المهزوم خانعاً مستكيناً، والترويج للادّعاء بأنّ إلقاء القنبلتين كان ضرورياً لإنهاء الحرب وإنقاذ أرواح اليابانيّين والأمريكيّين. استناداً إلى ما قاله المقدّم دانيل ماكغوڤيرن، الذي أدار فرق التصوير العسكريّة الأمريكيّة في هيروشيما وناغازاكي، من ثمّ أشرف على مصادرة الأفلام الأمريكيّة واليابانيّة ذات الصلة طيلة عقود: تمّ الاحتفاظ بتلك الأفلام في مكان سريّ، لأنّنا في القوّات العسكريّة الأمريكيّة، «شعرنا بالأسف لقيامنا بإسقاط القنبلتين، ولم نرغب بأن تعرف عامّة الشعب بما سبّبته أسلحتنا، في زمن كنّا نخطّط فيه لتجربة المزيد من القنابل. لم نرغب بنشر تلك الأفلام... لأنّنا كنّا نادمين على أخطائنا». من أجل مصلحة أرواحنا، هذا الشرح مقبول. الخطيئة تتطلّب التوبة، والتوبة تتطلّب نوعاً من الندم.

في منتصف القرن العشرين، بلغ دمار العالم درجة يتعذّر معها تمييزه، لكنّ تحوّلات أخرى متكرّرة كانت بانتظاره في العقود اللّاحقة. تطوّرت وسائط التواصل الجماهيريّ الحقيقيّة، وتطوّرت طبيعة المعلومات وطريقة نقلها، وتزايدت قدرة الناس العاديّين على التخاطب مباشرة مع ملياراتٍ غيرهم، دون أن ننسى دور الشركات الخاصّة في توفير وسائل التواصل... كلّ هذه العوامل غيّرت معنى الخطاب، وأدوات وغايات التحكّم به. إلى هذا العالَم الجديد الشجاع / الجبان، سننتقل في الفصل التالي.





الفصل السابع
إسكاتُ الجماهير
في الحقبة المعاصرة

في عام 1994، وطيلة مئة يوم، انضمّ المدنيّون الهوتو في رواندا إلى الجنود والميليشيات، وانخرطوا جميعهم بوحشيّة بإبادة ثماني مئة ألف شخص من التوتسي. لو قُيّض للمجزرة أن تترافق بموسيقا تصويريّة، لكان مصدرها محطّة Radio Télévision Libre des Milles Collines، أو RTLM اختصاراً، وهي محطّة إذاعيّة تابعة للهوتو، تبثّ أغاني تحضّ على كراهية التوتسي، تتخلّلها برامج تدعو إلى «حرب للقضاء نهائيّاً على الصراصير»، وتزوّد المستمعين بأسماء وعناوين، بل حتّى بأرقام لوحات سيّارات أبناء التوتسي المستهدَفين. أحد المذيعين وجّه نداءه إلى الهوتو قائلاً: «لقد غفلتم عن بعض الأعداء... عليكم أن تعودوا أدراجكم، وتقضوا عليهم. القبور لم تمتلئ بعد!». سامانثا باور، الكاتبة وسفيرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لاحقاً إلى الأمم المتّحدة، وصفت برامج المحطّة المذكورة بأنّها: «أداة رئيسيّة للإبادة العرقيّة». حمل القتلة المناجلَ بيد، وراديوهات مضبوطة على موجة RTLM باليد الأخرى.

في واشنطن، كان الرئيس بيل كلينتون ومساعدوه متردّدين. الضربة الموجعة التي تلقّتها أمريكا بسقوط مروحيّة «العقاب الأسود» في الصومال لم تشفَ بعد، كما أنّهم لم يرغبوا بالتورّط في حرب أهليّة إثنيّة، لذلك اكتفوا بإجلاء الرعايا الأمريكيّين. فكّروا بالتشويش على بثّ RTLM آملين بأن يعرقل ذلك طوفان المجازر، لكنّهم لم ينفّذوا ذلك. «التشويش على

المحطّة خضع للنقاش» أعلنت سامانثا باور، «لكنّ الردّ الذي تلقّيناه كان أنّنا سننتهك حريّة التعبير، إن قمنا بالتشويش على راديو الكراهيّة». لاحقاً، حُكِم على اثنين من المديرين التنفيذيّين للمحطّة المذكورة بالسجن لفترة طويلة، بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانيّة، لكنّ حقّهما بنفث الكراهيّة ظلّ محفوظاً على الأقلّ.

لقد كانت حقبة شغلت زاوية جنونيّة من عالَم الرقابة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، طغى فيها الحقّ بالتعبير -حتّى عن وجهات النظر الخبيثة -على «درء الضرر» أحياناً، كما اعتمدت القدرة على حظر الخطاب إبّانها بالتحكّم بوسيلة نقله. تأثير التكنولوجيا على الخطاب لن يلبث أن ينفجر- بطرق عديدة، التكنولوجيا «أصبحت» اليوم خطاباً -لكنّ الكراهيّة التي تقوّض روح الإنسان بقيت عاملاً ثابتاً. التكنولوجيا تضخّم خطاب الكراهية، الذي لا يتقبّله حاليّاً أيّ نظام ديمقراطيّ غربيّ بشكل رسميّ، ما عدا الولايات المتّحدة الأمريكيّة. قبل سنتين فقط من الإبادة العرقيّة في رواندا، رسّخت المحكمة الأمريكيّة العليا موقف الولايات المتّحدة الناشز ذاك، من خلال البتّ لمصلحة شخص نصب صليباً وأشعله أمام منزل عائلة أفرو- أمريكيّة. وجدت المحكمة أنّ إشعال الصلبان هو فعلٌ «يستحقّ التوبيخ»، لكن لا ضرورة لـ«إضافة التعديل الأوّل إلى النار». لعلّ كلينتون لم يفكّر بهذا عندما ناقش مسألة التشويش على محطّة RTLM، لكن لا بدّ أنّ الافتراضات الكامنة خلف الحكم المذكور، قد قولبَت تفكيره بشكل ما أو بآخر.

يُبجّل الحقّ بحريّة التعبير في الولايات المتّحدة الأمريكيّة حاليّاً، إلى حدّ أصبحت بموجبه كلّ أنماط الكلام محمية ما لم تؤدِّ إلى العنف، أو انتهاك القانون. إن سبّبت التعليقات الخبيثة ألماً، أو خوفاً، أو خسارة الكرامة، فالقانون ببساطة لن يكترث، ما عدا في حالات معدودة. شركات الإنترنت الأمريكيّة الكبرى فطنت -في البدايات على الأقلّ- إلى أنّ موجات السوشال ميديا المليئة بالتطرّف والكراهية تدرّ مالاً، لذلك تبنّت وجهة نظر القانون الأمريكيّ ذاتها. أحد المديرين التنفيذيّين في تويتر وصف هذه المنصّة بأنّها «جناح التعبير الحرّ، لحزب حريّة التعبير». في مذكّرة داخليّة تعود لعام 2016 في فيسبوك، قال أحد المديرين التنفيذيّين بصراحة في

سياق تبريره لاندفاع شركته الذي لا يتوقّف نحو النمو: «لعلّ هذا سيّئ! لربّما سيؤدّي إلى خسارة أحدهم لحياته بسبب التنمّر، وقد يموت آخر بسبب هجمة إرهابيّة يتمّ تنسيقها بواسطة أدواتنا».

انقسام وجهات النظر السابق يهيمن على معارك الرقابة اليوم، خاصّة ضمن شبكة الإنترنت. السنوات التالية للحرب العالميّة الثانية، شهدت توسّعاً يخطف الأنفاس لحريّة التعبير في العالَم الغربيّ، لكن مع قيام شبكة الإنترنت بقلب سوق الأفكار رأساً على عقب، تحوّل العديد من الانتصارات السابقة إلى نوع من المسؤوليّات، وأولئك الذين يتبنّون مواقف ليبرتاريّة قويّة دفاعاً عن حريّة التعبير، قد يكونون أقلّ تسامحاً عندما تستهدفهم الإساءة شخصيّاً. تمّ الترويج للإنترنت في البداية على أنّها «تكنولوجيا الحريّة»، التي تتيح لكلّ الأصوات على السواء بقول ما لديها. مع مرور الوقت، إدارة ما يقال على شبكة الإنترنت من قبل الشركات التي تسعى خلف مصالحها الخاصّة -والتي لا يقلّ استعدادها للتلاعب بالبشر، عن سهولة استغلال منصّاتها- قضت على كلّ براعم زهرة الإنترنت الواعدة. الإنترنت هي الظاهرة التي بدّلت الحياة المعاصرة جذريّاً، لكنّها ملطّخة بالكراهية، بالتهديدات، بانتهاك خصوصيّة المعلومات، وبالفايك - نيوز، التي تسوقّها البوتات[1]، ومجموعات الترول[2]، وأطراف أخرى خفيّة.

في عام 1971، قالت المحكمة العليا الأمريكيّة إنّ «حريّة التعبير، هي دواء فعّال» للمجتمع التعدّدي، حتّى ولو أثار «النشازُ الشفهيّ» الناتج اضطرابنا، لأنّ الآراء غير المرغوب بها ليست «علامة على الضعف، بل على القوّة». الخطاب الذي لا تنظّمه قوانين، يلقي بالمسؤوليّة على عاتق الجماهير، آملاً

1- Bot: برنامج سوفتوير مُبرمَج لأداء مهمّة معيّنة من دون تدخّل العنصر البشريّ، يقلّد السلوك البشريّ أو يحلّ محلّه. عادة ما ينجز المهمّات التي تتطلّب التكرار، وبشكل أسرع من الإنسان. المترجمة

2- Troll armies: مجموعة أشخاص تنتحل هويّة زائفة، للمشاركة في منتديات الإنترنت والسوشال ميديا، بغية نشر رسائل معيّنة غالباً ما تتناول الإساءة لأشخاص محدّدين أو تحقيرهم أو التحريض على كراهيّتهم، أو نشر البروباغاندا. قد تكون مجموعة الترول أحياناً، «بوتاً» مبرمجاً للقيام بما سبق. المترجمة

بأنّ هذه الحريّة «ستولّد في نهاية المطاف مواطنين أكثر كفاءة، ومدينة أكثر كمالاً». إنّها فصاحة بالغة ما تزال صحيحة على الأرجح، لكن عندما يتحوّل «الكلام» إلى عدوّ لحريّة التعبير، أي عندما يُختَزل المواطنون الذين يعبّرون عن آرائهم إلى «مستخدِمين» للإنترنت، يتمّ التلاعب بانتباههم الزهيد بغية تحقيق الأرباح، وعندما يتحوّل تسونامي القمامة التي تغصّ بها الشبكة إلى سلاح يُخرِس الأصوات ويضيّع الحقيقة (وهو ما وصفه ستيڤن بانون، مدير حملة دونالد ترامب الانتخابيّة عام 2016، بـ«إغراق المنطقة بالخراء»)، وعندما تقرّر اللوغاريتمات ما هي الأصوات التي ستُسمَع وتُضخَّم، وعندما تقدّم الشركات الكبرى عمليّة شرائها للانتخابات أو حجبِ المعلومات المتعلّقة بتبدّل المناخ ضمن إطار حريّة التعبير... فربّما حان الوقت لإعادة النظر ببعض الافتراضات العزيزة على قلوبنا. إعادة التقييم هذه انطلقت في كلّ مكان، حتّى في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وجد استطلاع عامّ للرأي عام 2019، أنّ خمسين بالمئة من الأمريكيّين –فضلاً عن نسبة أعلى من جيل الألفيّة[3]– يعتقدون أنّ التعديل الدستوريّ الأوّل أصبح قديماً، ولا بدّ من إعادة صياغته كي يعكس «المعايير الثقافيّة السائدة حاليّاً»، كما أنّ القوانين المفصليّة التي تُسبغ حماية قضائيّة على النقاش غير المقيَّد على منصّات السوشال ميديا، هي قيد المراجعة حاليّاً.

حتّى هذه اللحظة، لا يوجد إجماع حول «ماهيّة» الرقابة، وما إذا كانت جيّدة أم سيّئة. الأنماط التقليديّة من تقييد حريّة التعبير (إحراق الكتب، استهداف الصحفيّين والمؤلّفين والناشزين عن المعايير السائدة، ومن شابههم) ما تزال مستمرّة، وعلى نطاق أوسع غالباً. سلطات الدول ما بعد الكولونياليّة اتّخذت بدورها إجراءات صارمة لتطهير ماضيها، وتنظيف العقل الجمعيّ من كلّ ما قد يشكّك بشرعيّتها، فضلاً عن أنّ الدول التي تعتنق حماية حريّة التعبير الواسعة، بدأت تشعر بالحاجة إلى فرض القيود.

ما لم يكن الحقّ مطلقاً، ستنتفي مصداقيّته، وعندما تُطبَّق استثناءات

3- مصطلح ديموغرافيّ يُطلَق على الأمريكيّين المولودين ما بين عامي 1981 و1996، والذين يُشار إليهم أيضاً بالجيل Y. المترجمة

ضخمة أو معايير تحدّد من هو المؤهّل للتمتّع به، سيحاول القانون أن يقيّم ذلك الحقّ استناداً إلى أولويّات أخرى. القانون الألمانيّ يقدّس حريّة التعبير على سبيل المثال، لكن فقط بقدر ما تبقى الكرامة الإنسانيّة محفوظة: من غير القانونيّ مثلاً أن تروّجَ للنازيّة، أو أن تحقّر الأقليّات، بل حتّى أن تشير إشارة بذيئة بالإصبع الوسطى لشخص ما في الشارع.

بريطانيا تهنّئ نفسها على قيامها بحماية حريّة التعبير، لكنّ إطلاق الشتائم ممنوع في العديد من شوارعها (الفخمة) لأنّه يسبّب «الضيق»، كما تمّ اعتقال رجل هناك ذات مرّة بتهمة إثارة الكراهية، بعد أن نشر ڤيديو لكلبه الذي يؤدّي التحيّة النازيّة. في فرنسا، خضع مصمّم الأزياء جون غاليانو للمحاكمة، بعد أن أدلى بتعليقات معادية للساميّة في أحد البارات.

ما سبق، لا يُعدّ حالات متطرّفة. محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة تعترف بحريّة التعبير كحقّ مبدئيّ، لكنّها تدين مع ذلك «التعليقات» ضدّ «القيم» التي يستند إليها النقاش حول حقوق الإنسان، بما فيها الكلمات التي «تنشر، أو تروّج، أو تبرّر الكراهيةَ المرتكزة على عدم تقبّل الآخرين». بعبارة أخرى، لا يتسامحون مع «عدم تقبّل الآخر» هناك في أوروبا كما هو الحال في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وحريّة التعبير تبقى محفوظة طالما أنّ ما يقال مقبول عموماً على نطاق واسع. الأمر نفسه ينطبق على الديمقراطيّات الأخرى، ولا يتعلّق فقط بخطاب الكراهية. السلطات الأستراليّة مثلاً أوقفت إصدار صحيفة مدرسيّة، لأنها نشرت قصّة تدافع عن منافع سرقة المحلّات التجاريّة بغية تخفيف الفقر. المحكمة الأستراليّة الأعلى أكّدت آنذاك على قيمة حريّة الصحافة، بشرط ألّا تقدّم «تعليمات» تشرح كيفيّة تنفيذ الجرائم، حتّى ولو كانت جرائم بسيطة.

في كتاب رافق معرضاً عن الرقابة أقامته المكتبة العموميّة في نيويورك عام 1984، استنتج المؤرّخ آرثر شلِسينجر أنّ الرقابة «فقدت فائدتها الأخلاقيّة، في الأمم الديمقراطيّة على الأقلّ»، مقارنة مع «مناطق شاسعة من العالم، غرقت للأسف في مستنقع التطرّف». يا للفرق الذي صنعته بضعة عقود! أوروبا وغيرها من الأمم، تفرض اليوم عقوبات صارمة على التعبير عن العنصريّة والتعصّب، وغوغل ينقّح نتائج البحث باستخدام محرّكه،

البي. بي. سي تحجب الأخبار كي تحظى بفرصة الدخول إلى الأسواق الأجنبيّة، كما يطالب الطلّاب بحظر «التعديات الصغرى»[4]. ثوابت عالَم شلِسينجر بما يخصّ الرقابة، مُحيَت... من كان يظنّ أننا سنشعر بالحنين إلى عام 1984؟!

الخطاب السياسيّ يرزح تحت الضغط

«الدولة التوتاليتاريّة هي في الواقع ثيوقراطيّة» كتب جورج أورويل، «ويجب أن تُعدَّ طبقتُها الحاكمة عصماء، كي تحافظ على موقعها». بقاء هذه الدولة يتطلّب «إدخال التعديلات باستمرار على الماضي، وإنكار وجود الحقيقة الموضوعيّة بحدّ ذاتها على المدى الطويل». على ضوء حجم المعلومات المضلّلة التي رافقت الانتخابات الرئاسيّة عام 2016 في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والاستفتاء حول البريكست في المملكة المتّحدة في العام ذاته، أصبحت «ما بعد -الحقيقة»[5] post– truth مفردةَ العام وفقاً لقاموس أكسفورد. «لقد دخلنا عالَمَ ما بعد – الحقيقة، ولا مجال للتراجع الآن»، كان هذا عنوان عمود ماثيو نورمان في 8 تشرين الثاني 2016 في صحيفة الإندبندنت. لعلّ الحال هو كذلك فعلاً في الغرب الديمقراطيّ، لكن لطالما لخّص تقييمُ أورويل القاتم الوضعَ السائد منذ زمن طويل، في الدول الديكتاتوريّة ما بعد الحرب.

منذ ستينيّات إلى تسعينيّات القرن الماضي، كان قمع المعارضة أمراً

4- مصطلح يُقصد به السلوك أو التصرّفات اليوميّة غير المباشرة- غالباً ما تكون غير مقصودة – التي تعبّر عن نوع من التعصّب ضدّ جماعة أقليّة مهمّشة تاريخيّاً، ممّا يسبّب للأفراد الذين يتعرّضون لها شعوراً بالإهانة أو الانزعاج، كما عندما يُثني المدرّسون مثلاً على الطلّاب الأمريكيّين من أصل آسيويّ لأنّهم يتحدّثون الإنجليزيّة بطلاقة، ظنّاً منهم أنّهم مهاجرون لم يولَدوا في أمريكا. المترجمة

5- post–truth: هي صفة باللغة الإنجليزيّة، وليست جملة كما في ترجمتها العربيّة، وتعني أنّ الناس لا يحتكمون إلى المعلومات الحقيقيّة، وإنّما إلى مشاعرهم واعتقاداتهم المسبقة حتّى ولو كانت خاطئة. قواميس اللغة الإنجليزيّة (وغيرها من اللغات) تنتقي كلّ عام مفردة أو مجموعة مفردات، تعدّها الأبرز والأشيع استعمالاً في ذلك العام. المترجمة

روتينياً في أمريكا اللّاتينيّة. ساد «مناخ من الرعب» بعد الانقلاب العسكريّ الذي نفذّه الجناح اليمينيّ في البرازيل عام 1964، والذي هدف استناداً إلى السوسيولوجيّ كلوڤيس مورا إلى «إطفاء ذاكرة الأمّة»، من خلال شطب كلّ ما يتحدّى ولو من بعيد شرعيّةَ المجلس العسكريّ الحاكم. «تاريخ جديد للبرازيل» كان مشروعاً أكاديميّاً دقيقاً، يهدف إلى تقديم روايات غير رسميّة عن تاريخ البرازيل، لكنّه صودر وأُحرِق، ومَثُل مؤلّفوه أمام القضاء بتهمة «دسّ الميول الماركسيّة» في الكتاب. قبل ذلك بسنة، أقام الجيش البيروڤيّ محرقة ضخمة، أحرق فيها ألف نسخة من رواية ماريو ڤارغاس يوسا «زمن البطل» La ciudad y los perros، التي استقصت الآثار الأخلاقيّة للاستبداد. في عام 1973، ترافق الانقلاب العسكريّ الذي أطاح بالرئيس التشيليّ سلڤادور ألليندي مع حملات وحشيّة، إذ اقتحم الجنود المنازلَ وأمكنة العمل، ورموا بالكتب والمجلّات «اليساريّة» و«المنحطّة» من النوافذ وأحرقوها، بما فيها أعمال بابلو نيرودا وغابرييل غارثيا ماركيز. بينما كان نيرودا مستلقياً يحتضر بسبب السرطان في سريره، اقتحم الجيش منزله، وأحرق كتبه، ونهب ما لديه من نقود. استمرّ النظام في تشيلي بسياسة إحراق الكتب، حتّى سقوطه عام 1990.

في جنوب إفريقيا، لجأ نظام الفصل العنصريّ إلى اتّباع أساليب قاسية مستميتة لإخماد المعارضة. ستيڤن بيكو، الذي موّل «حركة الوعي الأسود» المناهضة للفصل العنصريّ، «أُخرِس» حرفيّاً: في عام 1973، خضع -مع المئات غيره- إلى «أمر حظر» منعه من التحدّث إلى أكثر من شخص واحد في أيّ لقاء، كما منع اقتباس أقواله، وتعرّضت حركته إلى التضييق الشديد. انتهك بيكو هذا الحظر عندما قام بزيارة مدينة كايب تاون، فتمّ اعتقاله بتهمة الإرهاب وخضع للتعذيب، ومات جرّاء الأذيّة الدماغيّة الشديدة. إساءة معاملته كانت لها أصداء دوليّة واسعة، لكنّ النقطة الأهمّ هنا هي أنّ أمر الحظر لم يتعلّق بما يقوله بيكو، بقدر أنّه «هو» من يتكلّم، فبعد أن كرّس حياته لقضيّة حقوق الإنسان بالنسبة لمواطني جنوب إفريقيا السود، انقلبت كلّ كلمة من كلماته إلى فعل إرهابيّ، وبالتالي لا يمكن السماح لأيّ شيء يقوله حول أيّ موضوع مهما كان، بأن يُتلى على الملأ.

لطالما كانت كلٌّ من الكولونياليّة والاستقلال على السواء موضوعَاً خطِراً، بالنسبة للمعارضين والمفكّرين والفنّانين. في خضم سعيها المستميت للاحتفاظ بمستعمراتها في إفريقيا، أعلنت البرتغال في عام 1962 أنّ المؤرّخ البريطانيّ تشارلز بوكسر -أحد أبرز المختصّين بالتاريخ البرتغاليّ- هو «شخصيّة غير مرغوب بها»، وحظرت كتبه بعد أن فنّد ادّعاء الحكومة الرسميّ بأنّها حافظت دائماً على علاقات طيّبة مع رعاياها الإفريقيّين، وجادل بأنّ المستعمِرين البرتغاليّين هم عنصريّون بيض.

استقلّت الجزائر عن فرنسا عام 1962، بعد ما يزيد على العقد من الصراع الدامي، ممّا أثار سخط الحكومة الفرنسيّة. فيلم «معركة الجزائر» للمخرج جيلو بونتِكورڤو حُظر في فرنسا عام 1966 لأنّه يتعاطف مع قضيّة استقلال الجزائر، وينتقد تعذيب الجزائريّين على أيدي الفرنسيّين. من ثمّ، حُظِر الفيلم في الأوروغواي عام 1968، خشية أن يشجّع الميليشيات هناك على التمرّد. في عام 1996، صادر البوليس الفرنسيّ عدداً من صحيفة «ليبرتِه» Liberté اليوميّة الجزائريّة، بسبب مقال عنوانه «عندما غصّ نهر السين بالجثث»، يروي أحداث مظاهرة خرجت في باريس عام 1962 تأييداً لاستقلال الجزائر، وانتهت بمذبحة.

وصفُ العنف الاستعماريّ المعاصر، خضع بدوره إلى حظر واسع. في عام 1989، حظرت السلطات الإسرائيليّة توزيع الطبعة العربيّة من المجموعة القصصيّة «حكايات الانتفاضة» للكاتب الإسرائيليّ درور غرين -تصف الاحتلال الإسرائيليّ من وجهة نظر الخاضعين له- في كلٍّ من الضفّة الغربيّة وغزّة. سبق لغرين أن واجه صعوبات بالغة بإيجاد دار تقبل بنشر الطبعة العبريّة من المجموعة، لكنّها على العكس من الطبعة العربيّة، لم تُحظَر بشكل رسميّ بعد نشرها. لعلّ الإسرائيليّين الناطقين بالعبريّة لم يرحّبوا بالكتاب، لكنّ حقّهم بقراءته لم يكن قابلاً للنقاش. بأيّ حال، القصّة المعنونة بـ«قطار المعجزات»، رسمت مصير المجموعة المذكورة بالنسبة للقرّاء العرب، وهي قصّة ترتكز إلى حادثة شهدها غرين شخصيّاً، تصف بالتفاصيل الدقيقة وحشيّةَ الجنود الإسرائيليّين تجاه المسافرين الفلسطينيّين، وكيف أجبروهم على الانتظار في باص غير مكيّف تحت شمس الصحراء،

إلى أن أشرفوا على الموت. كان هذا كافياً لإدانة المجموعة، لكنّ غرين تابع بعقد مقارنة بين معاناة الفلسطينيّين في الباص، ومعاناة اليهود الذين نُقِلوا بالقطارات إلى معسكرات الموت النازيّة، ممّا جعل «حكايات الانتفاضة» بأكملها بالغة الخطورة من وجهة نظر السلطات الإسرائيليّة، لأنّها قد تستفزّ الفلسطينيّين.

خضع موضوع الكولونياليّة بحدّ ذاته إلى رقابة مشدّدة، حتّى في المستعمرات السابقة، فقد استُبدِل الحكم الاستعماريّ في الحالات كلّها تقريباً بأنظمة لا تقلّ عنه قمعاً، وأيّ وصف للحياة في ظلّ الحكم الأجنبيّ، أو وصف المقاومة للاستعمار، سيخضع حكماً للرقابة إن انعكس سلباً على الدولة الجديدة، ولو تلميحاً. إندونيسيا هي خير مثال على ذلك، ففي عام 1977 أي بعد أكثر من عقدين على استقلالها، حظرت السلطات هناك فيلم «سايجا وآديندا» للمخرج فونس رِدمايكرز، المقتبَس عن رواية من القرن التاسع عشر، تصوّر تواطؤ النخبة الإندونيسيّة مع الحكم الاستعماريّ الهولنديّ. خشيت الحكومة من أنّ الفيلم قد يعطي انطباعاً بأنّ الإندونيسيّين كانوا ضحية لأبناء بلدهم بالأحرى، وليس للهولنديّين، ممّا سيطرح أسئلة مزعجة حول الحاضر. الروائي الإندونيسيّ براموديا آنانتا تور، الذي قاتل في شبابه ضدّ الاستعمار الهولنديّ، وانتقد النخبة الإندونيسيّة ما بعد الكولونياليّة، أمضى معظم حياته كراشد في السجون. في عام 1965، تمّ احتجازه في منفى جزيرة بورو الشهير، وحُرِم من الأقلام والأوراق طيلة السنوات السبع الأولى من اعتقاله الذي دام أربعة عشر عاماً. مع ذلك، ألّف براموديا ذهنيّاً أربع روايات سمّاها «رباعيّة بورو»، اعتاد على إلقائها مساءً على زملائه السجناء، ووصفها بأنّها «تهويدة لزملائي المساجين، كي أهدّئ مخاوفهم». عندما سُمِح له أخيراً بالكتابة، سطّر تلك النصوص التي تقتفي ولادة الحركة القوميّة الإندونيسيّة على الورق، من ثمّ نجح أحد القساوسة بتهريبها خارج الجزيرة، وتمكّن من نشرها، فحظيت باهتمام عالميّ وتُرجِمَت إلى عشرات اللغات. الحكومة الإندونيسيّة حظرت «رباعيّة بورو» متذرّعة بـ«رسالتها الماركسيّة - اللينينيّة»، لكنّها خشيت في حقيقة الأمر من أنّ الرواية بأجزائها الأربعة قد تطرح مقارنة ما بين جرائم الهولنديّين

ووحشيّة الرئيس سوهارتو، الذي حكم البلاد منذ منتصف حقبة الستينيّات وحتّى عام 1998.

بالنسبة إلى العديد من الغربيّين، مسرح الرقابة الأكيد في القرن الحادي والعشرين، كان الاتّحاد السوڤياتيّ وجمهوريات أوروبا الشرقيّة الموالية له، ولكنّ الرقابة هناك كانت مليئة بالتناقضات -حتّى في الاتّحاد السوڤياتيّ نفسه- بغضّ النظر عن صورتها الشائعة كنظام صلد للتحكّم بالمعلومات يعتمد على الإرهاب. من مرسوم ڤلاديمير لينين عام 1917 «مرسوم عن الصحافة» الذي حظر نشر مقالات «برجوازيّة» تنتقد البلاشفة، إلى قرار نيكيتيا خروتشيڤ عام 1962 بالسماح بنشر رواية ألكسندر سولجنيتسين «يوم في حياة إيڤان دِنِسوڤيتش» وغيرها ممّا يدين الستالينيّة، إلى قيام ليونيد بريجنيڤ بتعطيل الحوار السياسيّ ونفي سولجنيتسين، إلى سياسة ميخائيل غورباتشيڤ بالانفتاح... سياسات الاتّحاد السوڤياتيّ بما يتعلّق بالرقابة كانت زئبقيّة، وعشوائيّة في العديد من الحالات، ففي مثال عن الانتهاكات التي حصلت، رُميَ مئات المعارضين في مصحّات عقليّة، وخضعوا للتعذيب بواسطة «علاجات» قاسية غريبة. الكاتب وعالِم البيولوجيا جارِس ميدڤيدڤ اتُّهِم بأنّه يعاني من «شيزوفرينيا وليدة»، و«توهّمات وسواسيّة بإصلاح المجتمع»، وتضمّنت «أعراض» مرضه قيامه بفضح زيف «العلم» الذي تسبّب بفشل المحاصيل على نطاق واسع، وبالمجاعات إبّان حكم ستالين.

بفضل فتح الأرشيف أمام العامّة، والتيّارِ الأكاديميّ الذي أسّسه دومينيك بوير وآخرون، نحن قادرون اليوم على فحص ممارسات الرقابة اليوميّة في زاوية مهمّة من الكتلة الشرقيّة التي خضعت للهيمنة السوڤياتيّة: جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة GDR (ألمانيا الشرقيّة). هناك، اتّبع الحزبُ الشيوعيّ خطى الحزب النازيّ، فقدّم نفسه على أنّه صوت الثقافة الألمانيّة الوحيد، مكرّساً طاقة هائلة لتنظيم صناعة المعلومات والثقافة، وعَدَّ أيَّ انحراف عن أطروحاته كما قال بوير نكوصاً إلى العقليّة الغربيّة «المتشظيّة، الهجينة، وبالتالي الرجعيّة»، خاصّة عقليّة ألمانيا الغربيّة الرأسماليّة. كما هو الحال مع معظم الأنظمة الشيوعيّة، كفل دستور ألمانيا الشرقيّة حريّة الصحافة،

لكنّه كان وعداً كاذباً بكلّ تأكيد، فقد أدار نظامُ رقابة مركزيّ كلَّ مناحي الإنتاج الإعلاميّ. لم يكن هناك رقباء صحفيّون رسميّون، بل كان متوقَّعاً من الصحفيّين جميعهم بالأحرى أن يعرفوا سياسة الحزب من تلقاء أنفسهم، وأن يبرزوها في مقالاتهم. أدّى ذلك إلى انتشار الرقابة الذاتيّة انتشاراً واسعاً، وهي ما أطلق عليه الصحفيّون آنذاك لقب Schere im Kopf، أي «المقصّات في داخل الرأس». «الحقيقة» كما وصفها أحد المراسلين الصحفيّين، هي أن «تُظهِر الحياة كما هي عليه في الواقع»، أي أن «تلتقط صورة لرئيس الحزب إريك هونكر، أربعين مرّة أثناء أي تجمّع جماهيريّ».

قام إريك هونكر، بما يتعدّى التموضع أمام الكاميرات. من موقعه الذي يصفه بوير بـ «الحَكَم الفكريّ القطعيّ بالنسبة لما يتعلّق بإرادة الشعب»، أمضى هونكر معظم وقته بكتابة المقالات والموجزات ومراجعة أعمال الآخرين، وصولاً إلى تدقيق علامات الترقيم، ومن غير الممكن تغيير أيّ شيء بمجرّد أن ينتهي من تقرير ما، ولا حتّى الأخطاء الإملائيّة، أو المعلومات الخاطئة الواردة سهواً. بالإضافة إلى تعليماته، انهال على الصحفيّين وابل من الإرشادات حول الموضوعات التي ينبغي التشديد عليها، وتلك التي ينبغي تجنبها، كالقائمة التالية التي تعود إلى منتصف حقبة الثمانينيّات:

- لا شيء عن البولنغ في الهواء الطلق، الڤيلات، أو البوليڤارات (لأنّها توقظ رغبات لا نقدر على تلبيتها).
- لا تلتقطوا صوراً للفواكه الموضوعة على الموائد أثناء الاستقبالات الرسميّة (وإلّا سيشعر الناس بالغيرة).
- لا شيء عن أكشاك بيع نقانق براتورست (الناس يأكلون ما يكفيهم من اللحم حاليّاً).
- لا شيء عن الطائرات الشراعيّة المصنوعة يدويّاً (قد يفكّر الناس بالهرب).
- لا شيء عن سباق الفورمولا – 1 (لا يمكننا تحمّل تكلفته).

الإملاءات السابقة بسيطة يسهل اتّباعها، لكنّ الصحفيّين تعثّروا أحياناً بـ «زلّات سياسيّة» دفعوا ثمنها غالياً. ذات مرّة، ذكر أحد المراسلين الحفرَ الموجودة في شوارع ألمانيا الشرقيّة، وهو ما لم يكن مسيئاً بحدّ ذاته لولا

أنّ صحافة ألمانيا الغربيّة انقضّت على القصّة، وكتبتْ عن تداعي جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة. وقعت غلطة أسوأ عام 1953، عندما نُشِر على عجل خبر عن موت ستالين في صحيفة Die Tribüne، وصفه بـ «بطل الحفاظ على الحرب، وترسيخها في العالَم». طُرِد رئيس تحرير الصحيفة لأنّه استخدم «الحرب» سهواً عوضاً عن «السلام»، كما أُجبِرَ المحرّر على الاعتراف تحت التعذيب بأنّ الجواسيس الغربيّين أمروه بكتابة تلك الجملة، من ثمّ زُجّ به في السجن هو ومنضّد الأحرف بتهمة التجسّس. علّق أحد الصحفيّين لاحقاً: «كلّنا أدركنا أنّنا قد نكون في مكانهما... لا أحد في مأمن».

«الأفكار التي نكرهها»: الخطاب السياسيّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

مدفوعة بنيّة المحكمة العليا بتحطيم كلّ القيود التي تحدّ من حريّة التعبير، أصبحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بعد الحرب العالميّة الثانية -على الرغم من بعض الانتكاسات- بيئة لا تخضع فيها حريّة التعبير إلّا إلى الحدّ الأدنى من القيود، وتعدّ من بين مثيلاتها القليلات التي شهدها العالم يوماً. فضلاً عن ذلك، تمّ الاستشهاد بالأحكام القضائيّة السابقة ذاتها لحماية العنصريّين، وحماية المتظاهرين من أجل حقوق الأقليّات، في آن واحد. القاضي ثَرْغود مارشال مثلاً -وهو قامة بارزة في حركة الحقوق المدنيّة، وأوّل قاضٍ أسود في المحكمة العليا- أيّد في عام 1969 قراراً حمى عنصريّاً أبيض نادى بالعنف ضدّ الأفرو - أمريكيّين. لا ندري بالضبط إلى متى ستبقى هذه الإنجازات الاستثنائيّة سليمة، لكنّ هناك مبادرات عديدة انطلقت حاليّاً، تدعو إلى إعادة النظر في معايير التعديل الدستوريّ الأوّل الأقرب إلى المطلقة.

بدأ ذلك مع حماية «الأفكار» بحدّ ذاتها. تذكّروا أنّ القانون عاقب الناس على مشاعرهم، وعلى أفعالهم المناهضة للحكومة، إبّان الحرب العالميّة الأولى وما بعدها، كما عُدَّت الأفكار الناشزة غالباً بمنزلة عدم ولاء، أو تحريض على التمرّد، أو تجسّس. في إحدى القضايا عام 1929، رفضت

المحكمة منح الجنسيّة الأمريكيّة لامرأة من دعاة اللّاعنف، لأنّ «ضميرها الكونيّ المتمثّل بالانتماء إلى العائلة الإنسانيّة»، يمنعها من الالتزام بـ«حمل السلاح» ضدّ أعداء أمريكا. خسرت المرأة المذكورة القضيّة في المحكمة العليا، لكنّ القاضي هولمز اعترض بصراحة على قرار المحكمة: «إن كان هناك مبدأ يحثّنا على الانتماء أكثر من سواه، فهو مبدأ التفكير الحرّ. حريّة التفكير لا تنطبق فقط على أولئك الذين يعتنقون رأينا ذاته، بل إنّها حرية التفكير بالأفكار التي نكرهها»، وهو ما تحوّل لاحقاً إلى وجهة نظر الأغلبيّة في المحكمة العليا.

خلال الحرب العالميّة الثانية، طردت بعض المدارس الحكوميّة طلّاباً رفضوا أن يؤدّوا التحيّة للعلم الأمريكيّ. بالنسبة للمحكمة العليا، لم يعد السؤال المطروح الآن هو ما إذا كان الطلّاب مواطنين جديرين بالثقة، بل هل تملك الولايةُ سلطةً كي تجبر أيّ شخص على «تبنّي اعتقاد أو رأي»؟! في قضيّة «مجلس التعليم في غربي ڤيرجينيا ضدّ بارنِت» عام 1943، أجابت المحكمة على السؤال السابق بـ«لا»: «إن كان هناك نجم ثابت في كوكبتنا الدستوريّة» كتب القاضي روبرت جاكسون، «فهو أنّه لا يمكن لأيّ مسؤول... أن يقرّر ما هي العقيدة المقبولة، سواء في السياسة أو الدِين أو القوميّة أو أيّة مسألة أخرى من قضايا الرأي». مذكِّراً باضطهاد الرومانيّين للمسيحيّين، ووحشيّة محاكم التفتيش، أضاف جاكسون: «أولئك الذين يبدؤون بإلغاء الآراء المنشقّة عنهم بالإكراه، سرعان ما يجدون أنفسهم وهم يبيدون المنشقّين، التوحيد الإجباريّ للرأي، لا يتحقّق إلّا بتوحيد المقبرة». في اليوم ذاته، وفي قضيّة «تايلور ضدّ مسيسيبي»، أسقطت المحكمة العليا تهمةَ التحريض على التمرّد عن عدد من أتباع طائفة شهود يهوه، أحدهم قال لرفاقه: «لقد أخطأ رئيسنا بإرسال أولادنا بالزيّ العسكريّ عبر الأطلسيّ، كي يحاربوا... هؤلاء الأولاد يُقتَلون عبثاً!». هذا التعليق كان سيدين قائله بلا شكّ خلال الحرب العالميّة الأولى، لكن ليس بعد الآن. إن لم يسبّب التعليق «خطراً داهماً واضحاً على مؤسّساتنا أو حكومتنا» قرّرت المحكمة، فهو إذن «رأي أو فكرة تحظى بالحماية».

من المذهل كم تبدو هذه القرارات عاديّة اليوم! الحقّ بتكوين الآراء

والتعبير عنها، خاصّة ضدّ السياسات الحكوميّة، مُدمَجٌ حاليّاً في صميم الفكر السياسيّ الغربيّ إلى حدّ أنّنا لا نتخيّل مجتمعاً حرّاً من دونه. مع ذلك، لم يقم القانون فعلاً بحماية الحقّ بالتعبير عن تلك الأفكار قبل منتصف القرن العشرين... بشرط ألّا يكون صاحبها من أصول يابانية خلال الحرب العالميّة الثانية، ففي هذه الحالة سيُعدّ الرأي المضادّ تحقيراً للحكومة، وسوف يُدان. في عام 1942، أصدر فرانكلين روزڤلت المرسومَ التنفيذيّ الشهير رقم 9066، وتلته تشريعات عديدة لاحقة، سمحت للحكومة بنقل الأمريكيّين من أصول يابانيّة قسراً إلى «معسكرات داخليّة»، هي في حقيقة الأمر معسكرات احتجاز. الهدف المعلن من ذلك الإجراء كان مكافحة الجاسوسيّة والتخريب، وهما نزعتان يُفترَض أنّ المواطنين المذكورين يميلون إليهما. سُجِن آنذاك أكثر من مئة ألف بريء، وباركت المحكمة العليا البرنامج الملعون بأكمله. هذه المرحلة المخزية لم تعلن صراحة عن حظر حريّة التعبير، لكنّ الحظر كان متغلغلاً في جوهرها بعد أنّ أُخرِسَ قطاع كامل من الشعب عمليّاً.

خلقت الحرب الباردة مخاوف من قيام الشيوعيّين بتخريب المجتمع الأمريكيّ، ترافقت مع تجدّد الهجوم على المعتقدات السياسيّة. في عام 1948، حاكمت الدولة اثني عشر قائداً شيوعيّاً بتهمة التآمر لانتهاك شروط «مرسوم سميث» الذي تحوّل ما يلي بموجبه إلى جريمة: «تعليمُ، أو مناصرةُ، أو تنظيمُ أيّة جماعة تدعو إلى الإطاحة بأيّة حكومة في أمريكا باستخدام العنف، أو تساند ذلك». القادة المذكورون قاموا بتدريس مبادئ العقيدة اللينينيّة – الماركسيّة كما وردت في النصوص ذات الصلة، كالبيان الشيوعيّ، لكنّ أيّاً منهم لم يناصر العنف، ولم يتسبّب به أو يدعو إليه. بأيّ حال، نادراً ما يلتفت الناس إلى الحقائق التي تدحض الشكوك في مناخ تسوده البارانويا. في قضيّة «دنيس ضدّ الولايات المتّحدة» عام 1951، صادقت المحكمة العليا على قرار إدانة المتّهمين المذكورين الصادر في عام 1948، وقرّرت أنّ أفعالهم ترقى إلى مستوى مؤامرة «وتحضيرٍ للثورة»، وهي بالتالي خطرٌ داهم واضح على البلاد. أُدين أكثر من مئة وعشرين شيوعيّاً بعد هذه القضيّة، ليس بسبب أفعال ارتكبوها، بل بسبب ما يفكّرون به ويعتنقونه.

عادت المحكمة العليا إلى رشدها نوعاً ما، في قضيّة «يتس ضدّ الولايات المتّحدة» عام 1957، بعد أن وُجّهت اتّهامات إلى عدّة ماركسيّين مغمورين تتعلّق بتدريس تعاليم اللينينيّة - الماركسيّة. هذه المرّة، ألغت المحكمة العليا قرارات الإدانة بعد مناورة بلاغيّة راقية، رسمت بواسطتها حدّاً رفيعاً للغاية ما بين مساندة الأفعال غير القانونيّة (أمر سيّئ)، ومناصرة الأفكار والمعتقدات (ليس سيّئاً). في نهاية المطاف، خلصت المحكمة العليا إلى النتيجة الصحيحة، وتوقّفتْ محاكمات الشيوعيّين تحت مظلّة «مرسوم سميث». أخيراً، أرست المحكمة في عام 1969 المعيارَ السائد بالنسبة للخطاب التحريضيّ: تناول الجدل هذه المرّة مسيرة لجماعة كو كلوكس كلان في أوهايو، نادى قائدها بالعنف ضدّ «الزنوج» و«اليهود» وكلّ من يدعمهم، فتمّت إدانته وفقاً لفقرة قانونيّة تعود إلى حقبة الحرب العالميّة الأولى، يتحوّل تأييد العنف بموجبها إلى جريمة، وكان من المتوقَّع أن يخسر قائد الجماعة القضيّة وفقاً للقانون السائد آنذاك، لأنّه لم يكتفِ بمجرّد الدعوة إلى ارتكاب جريمة نظريّاً فقط، بل حثّ أتباعه على القيام بذلك فعلاً. مع ذلك، طالما أنّ الدعوة إلى العنف لم تحرّض «فعلاً داهماً غير قانونيّ» كما قرّرت المحكمة، إذن فهي تتمتّع بحماية التعديل الدستوريّ الأوّل، بغضّ النظر عن وضاعتها.

عاد الخطاب المناهض للحرب إلى الواجهة من جديد، مع تنامي المعارضة لحرب ڤيتنام، وتجنيد مئات آلاف الشبّان للقتال هناك. جوليان بوندر، وهو أمريكيّ من أصل إفريقيّ وقائد بارز في حركة الحقوق المدنيّة، حُرِمَ من مقعده في المجلس التشريعيّ لولاية جورجيا بعد أن أيّد علناً رفضَ التجنيد الإجباريّ. في عام 1966، صوّتت المحكمة العليا بالإجماع -مستندة إلى قضيّة «يتس ضدّ الولايات المتّحدة»- بأنّ تصريحاته تلك تحظى بحماية القانون بموجب الحقّ بحريّة التعبير، وأنّ حرمانه من مقعده هو إجراء غير شرعيّ. بعد عامين، حُكِمَ على الدكتور بنجامين سبوك -وهو مؤلّف مرموق لدليل عمليّ عن العناية بالطفل، حقّق أفضل المبيعات- بالسجن لأنّه حثّ الناس على تحدّي القوانين التي تفرض التجنيد الإجباريّ. في مظاهرة ضخمة مناهضة للحرب على ڤيتنام في بوسطن، قام

سبوك ورفاقه بجمع بطاقات التجنيد من المتظاهرين، من ثمّ نظّموا مهرجاناً إعلاميّاً بعد عدّة أيّام لإعادة تلك البطاقات إلى الحكومة، فتمّ اعتقالهم، لكنّ المحكمة العليا أسقطت الحكمَ عنهم في جلسة الاستئناف، موجّهة ضربة موجعة للحكومة. في عام 1968، دخل شابّ جريء اسمه بول كوهين إلى مبنى محكمة لوس أنجلوس، مرتدياً جاكيتاً نقش عليه «تبّاً للتجنيد!»، فأُدينَ بتهمة تعكير السلام والسلوك المشين، لكنّ المحكمة العليا أسقطت التّهم عنه أيضاً. «سوقيّة رجل ما، هي شِعر بالنسبة لغيره» قالت المحكمة، ولا يمكننا أن «نحظر كلمات معيّنة من دون أن نغامر بخطر لا يستهان به في سياق ذلك، وهو قمعُ الأفكار».

تلك الحقبة شهدت أيضاً البتّ في قضيّتين، تعدّان درّتين من درر حريّة الصحافة في أمريكا: قضيّة «صحيفة نيويورك تايمز ضدّ سوليڤان»، وقضيّة «صحيفة نيويورك تايمز ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة» (قضيّة أوراق البنتاغون)، اللتين ربحتهما الصحيفة المذكورة، ممّا منح الصحافة عموماً الحماية القصوى التي تمتّعت بها يوماً. دارت مجريات قضيّة سوليڤان عام 1960، بعد أن نشرت النيويورك تايمز إعلاناً يطلب تبرّعات لحملة الحقوق المدنيّة التي قادها مارتن لوثر كينغ جونيور، وجّه فيه هذا الأخير اتّهامات إلى شرطة مونتغومري في آلاباما باللجوء إلى الوحشيّة المفرطة، كانت زائفة من بعض النواحي. قام المدّعي العامّ في المدينة بمقاضاة الصحيفة بتهمة القدح والتشهير، ولا عجب أنّه ربح بمساعدة قاضٍ محليّ متعاطف معه مبلغَ خمسمئة ألف دولار كتعويض عن الأضرار. أسقطت المحكمة العليا هذه الغرامة، مؤكّدة على «التزام البلاد بالمبدأ الذي ينصّ على أنّ النقاش حول القضايا العامّة لا يجب أن يخضع إلى قيود، بل يجب أن يكون قويّاً ومفتوحاً أمام الجميع، حتّى ولو تضمّن هجمات شعواء أو لاذعة أو بغيضة أو حادّة أحياناً على المسؤولين الحكوميّين». أضافت المحكمة أنّ انتقاد المسؤولين في الدولة «لا يفقد الحماية التي يوفّرها له الدستور، لمجرّد أنّه نقد صحيح يشوّه سمعتهم المهنيّة»، فضلاً عن أنّ التصريحات الزائفة «لا بدّ من أن تظهر خلال الجدال الحرّ». إجبار منتقدي الحكومة على ضمان صحّة تعليقاتهم، سيؤدّي إلى التضييق على النقاش العام لا محالة. من الآن فصاعداً، كي يربح

أيّ موظّف حكوميّ قضيّة قدح وتشهير ضدّ من ينتقده، يتوجّب عليه أن يبرهن إمّا أنّ خصمه يعرف أصلاً أنّه قذفه بافتراءات زائفة، أو أنّه «تصرّف بازدراء طائش» لكونها حقيقيّة أم زائفة. في الممارسة العمليّة، يستحيل أن يتحقّق هذا المعيار عموماً، كما أنّ استخدامه امتدّ إلى عرقلة قضايا القدح والتشهير التي يرفعها المشاهير.

«قضيّة أوراق البنتاغون» حسمت ما إذا كان بوسع الحكومة أن تمنع كلّاً من صحيفة نيويورك تايمز وواشنطن بوست، من نشر مجموعة ضخمة من الملفّات السريّة المسرَّبة، التي تتعلّق بانخراط الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حرب ڤيتنام. دافعُ الحكومة لمنع نشر الملفّات واضح: تلك الوثائق فضحت عقوداً من عدم الكفاءة والخداع المباشر، حول الطريقة التي تمّت بها إدارة الحرب وتقديمها للجمهور. قارنت المحكمة ما بين ادّعاء الحكومة بأنّ الملفّات سريّة، وما بين القيمة التي ستوفّرها الصحيفتان على صعيد خلق جمهور مطّلع، وما بين التعديل الدستوري الأوّل الذي يحظر فرض قيود مسبقة على الصحافة، وقرّرت في عام 1973 بالسماح للصحيفتين بنشر الملفّات. كتب القاضي هوغو بلاك، تأييداً لهذا القرار: «لقد أُلغيَتْ صلاحيّةُ الحكومة بفرض الرقابة على الصحف، كي تبقى الصحافة حرّة للأبد بتوجيه النقد للحكومة... وبفضح أسرارها، وبإبقاء الشعب مطّلعاً على ما يجري». لا يمكن للحكومة أن تستخدم قاعات المحاكم لإيقاف نشر الأخبار، لأنّ ذلك «سيلغي التعديل الأوّل». لم يقم القاضي بلاك بإدانة نيويورك تايمز وواشنطن بوست، بل كتب أنّه ينبغي مدحهما تحديداً لقيامهما بـ «ما تمنّى الآباء المؤسّسون أن تقوم به الصحافة، ووثقوا بأنّها ستقوم به».

حسناً... ليس تماماً! فكرة الآباء المؤسّسين عن حريّة التعبير وحريّة الصحافة لم تبلغ هذا المستوى غالباً، لكنّ بعض التبجّح مقبول في سياق تصميم المحكمة العليا على إزالة العراقيل من أمام الصحافة الحرّة حقّاً، حتّى ولو كان عائقاً لم يعد ساري المفعول منذ مئة وخمسين عاماً. قضيّة «سوليڤان» تلك أوضحت أنّ «مرسوم التحريض على التمرّد» الذي يعود إلى عام 1798 هو «عائق أمام انتقاد الحكومة» وبالتالي فقد تمّ إبطاله عمليّاً في «محكمة التاريخ». بعد هذا القرار وسواه من القرارات المماثلة،

بدا أنّ التقدّم الذي بدأ مع سبينوزا، مِلتون، كاتو، وويلكس، ثمّ استمرّ من خلال باين، مِل، هولمز وبرانديس، يدنو من الكمال الآن. لا يمكن للشخصيّات العامّة إلّا فيما ندر أن توقف التحقيقات التي تتناولها، أو أن تدرأ الإحراج الذي قد تتعرّض له، لأنّ الشعب يملك الحقّ بالاطلاع على قرارات الحكومة وأخطائها، فضلاً عن أنّ تعبير المرء عن آرائه هو حقّ يحميه القانون.

على الرغم من أهميّة هذا الرأي وغيره من آراء المحكمة بالتشديد على حماية الصحافة والمعارضة، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى إلغاء الدوافع القويّة التي أدّت إلى إصدار تلك الآراء في المقام الأوّل. الموظّفون الحكوميّون لا يحبّون أن يُفتضحوا أو أن يتعرّضوا إلى الإحراج الآن، تماماً مثلما كان حالهم في عهد جورج الثالث، ولن يتورّع العديد منهم عن منع نشر الأخبار غير المحبَّذة أو تلك التي تهزأ بهم، ولن نجد مثالاً أبلغ على ذلك من دونالد ترامب، ومحاولاته التي لا تنتهي لإخماد الانتقادات.

«لا يمكن أن يكون قانونيّاً!»: الهجوم المعاصر على حريّة التعبير والاختلاف بالرأي

يبدو أنّ إدارة ترامب هي الإدارة الأمريكيّة الأولى، التي أجبرت موظّفي البيت الأبيض على توقيع «تعهّد بالكتمان» ينتهك الحقّ بحريّة التعبير. لكان ذلك مقبولاً لو أنّ التعهّد يقتصر على التكتّم على المعلومات السريّة فحسب، لكنّه يشمل ما هو أكثر بكثير، فهو نسخة معدّلة عن العقود التي اعتاد ترامب تكميم أفواه العاملين في شركاته الخاصّة بواسطتها، والبعض من تلك التعهّدات يهدّد بفرض غرامة تصل إلى ملايين الدولارات، إن أفصح الموظّف عن أيّ شيء شاهده أو سمعه في البيت الأبيض، حتّى ولو أورده في سياق عمل أدبيّ خياليّ. لن تقرّ أيّة محكمة بشرعيّة تلك التعهّدات التي تنتهك التعديل الدستوريّ الأوّل، لكنّ تماشيها مع القانون لا يعنيني هنا بقدر اللجوء إلى التهديد بالغرامات والدعاوى القضائيّة المكلفة.

المستشارة السابقة في البيت الأبيض أوماروسا مانيغولت نيومان،

خضعت للمقاضاة بالتحكيم[6]، بعد أن نشرت كتاباً عنوانه «المختلّ»، وهو أشبه بسيرة ذاتيّة تسرد فيها ما مرّت به خلال الفترة الوجيزة التي أمضتها كموظّفة في البيت الأبيض، علماً أنّ التعهد بالكتمان الذي سبق لها أن وقّعته عندما عملت في حملة ترامب الانتخابيّة عام 2016، تضمّن تعهّداً بـ «عدم تحقير أو إهانة ترامب أو أفراد عائلته أو الشركات التابعة لهم». بدءاً من شهر أيّار 2020، لاحقتْها حملةُ ترامب الانتخابيّة بأكثر من أربعمئة ادّعاء بقيامها بانتهاك ذلك التعهّد. كْليف سيمز، وهو مساعد آخر سابق في البيت الأبيض، ألّف بدوره كتاباً عنوانه «أيّامي الخمسمئة الاستثنائيّة في البيت الأبيض مع ترامب» (عنوان لا يلزمه شرح إضافيّ!). في عام 2019، بعد أن لاحقته حملة ترامب لمقاضاته تحت التحكيم أيضاً، طلب سيمز من إحدى المحاكم أن تقضي بموجب التعديل الدستوريّ الأوّل، ببطلان التعهّد بالتكتّم الذي سبق له توقيعه. كتابه المذكور، وكذلك «المختل»، ما يزالان متوفّرين في المكتبات.

نيومان وسيمز كانا مستعدّين لخوض معركة مع ترامب ومحاميه، على العكس من العديدين من موظّفي البيت الأبيض السابقين، الذين لا بدّ أنّهم يملكون بدورهم الكثير من القصص في جعبتهم. تصميم إدارة ترامب على إسكات من ينتقدونها في الحكومة تجاوز حدود البيت الأبيض، ففي عام 2018 تلقّى ما يزيد على مليوني موظّف فدراليّ، توجيهاتٍ رسميّة بعدم استعمال مفردتي «مقاومة» و«عزل» عندما يناقشون ما يقوم به ترامب أثناء عملهم. مجدّداً، شرعيّة إجراء كهذا مشكوك بها للغاية، على العكس من قدرتها الترهيبيّة المؤكَّدة. استعداد ترامب لمهاجمة أيّ شخص يشكّك بكفاءته أو بشخصيّته ليس جديداً، ولا هو كذلك أيضاً بالنسبة للموظّفين

6- إجراء قانونيّ لا يلجأ فيه الطرفان إلى حلّ النزاع القائم أمام القضاء الرسميّ، وإنّما أمام لجنة تحكيم محايدة، يعدّ قرارها ملزماً للطرفين. العديد من الشركات الأمريكيّة الخاصّة تفرض «بند حلّ الخلافات بالتحكيم» في شروط العقد الذي يوقّعه الموظّفون، وهو بند يصبّ لمصلحتها في كثير من حالات الخلاف، لأنّه يُلزم الموظّفين بإسقاط حقّهم القانونيّ برفع دعوى أمام المحاكم، فضلاً عن أنّ قرار التحكيم غير قابل للاستئناف. المترجمة

الحكوميين، إذ إنّ أكثر من عشرين ولاية أمريكيّة ما زالت تحتفظ في لوائحها التشريعيّة المحليّة بقوانين تجرّم «القدح والتشهير» بأعضاء الحكومة، مع عقوبات تتراوح ما بين الغرامات والسجن لفترات طويلة. على الرغم من أنّ هذه القوانين المحليّة هي بقايا حيّة – ميتة تخالف الدستور الأمريكيّ، لكنّها ما تزال أداة فعّالة بيد المسؤولين الحكوميّين في تلك الولايات لتحويل أيّ انتقاد يطالهم إلى جريمة، دون أن يغضّوا النظر عن أيّ انتقاد مهما كان متواضعاً. في عام 2010، خضع رجل من تكساس للمحاكمة بعد أن نصب لافتة في حديقة منزله، كتب عليها اتّهاماً لأحد المسؤولين الإداريّين في المدينة بتجاهل مشكلة تصريف المياه. في نيوهامبشاير، اعُتقِل رجل عام 2018 لأنّه كتب على صفحته في فيسبوك بأنّ شرطيّ المرور الذي حرّر له مخالفة هو «قذر»، وأنّ رئيس الشرطة في المدينة «يتستّر على المسألة». تنظر المحاكم الأمريكيّة بحوالي عشرين قضيّة قدح وتشهير سنويّاً، ينتهي العديد منها بإدانة المتّهمين، علماً أنّ الموظّفين الحكوميّين قد لا يلجأون إلى الملاحقة القضائيّة في كلّ الحالات، بل يتّخذون إجراءات فوريّة عندما لا تعجبهم الصورة التي يتمّ تقديمهم بها. في عام 2018، اعترضت وحدة الشرطة في ساوث كارولينا على إدراج رواية «الكراهيّة التي تبثّها» على قائمة الكتب المطلوبة قراءتها في المدارس، وهي رواية لليافعين ربحت عدّة جوائز، تتناول موضوع وحشيّة البوليس التي يحرّضها التمييز العنصريّ. ادّعت وحدة الشرطة بأنّ الكتاب «أشبه بدعوة لعدم الثقة بالبوليس»، فحُظِرت الرواية في عدّة أماكن.

كثيراً ما استهدف ترامب منتقديه بهجوم شفهيّ عنيف عبر وسائل الإعلام، إلى حدّ أنّ الناس لم يعودوا يكترثون كثيراً بما يقوله، على الأقلّ أولئك الذين لا يصدّقون أنّ «الصحافة هي عدوّة الشعب». الكثير من تعليقاته طواها النسيان، لكنّ بعضها -فضلاً عن العديد من الأفعال الملموسة ضدّ أعدائه الافتراضيّين في وسائل الإعلام- أدّت إلى «تقويض الحقيقة على نحو خطير»، وتخوّفِ الصحفيّين من انتقاده، كما استنتجت «لجنة حماية الصحفيّين» في تقرير أعدّته عام 2020. في قضيّة رفعتها منظّمة PEN America، وهي منظّمة غير ربحيّة تضمّ كتّاباً وخبراء إعلاميّين، ورد

أنّ ثلث أعضائها تجنّبوا تقديم التقارير عن موضوعات معيّنة خشية أن يتعرّضوا للانتقام، كما أنّ ما يزيد على نصف الأعضاء يعتقدون أنّ انتقاد الإدارة الأمريكيّة سيعرّضهم إلى الخطر. المراسلون «غير المحبوبين» كمراسل السي. إن. إن CNN جيم أكوستا مُنِعوا من دخول البيت الأبيض، كما تلقّت شبكات التلفزة تهديدات بسحب رخصتها لقيامها ببثّ إعلان يبرز استجابة ترامب القاصرة لوباء كورونا، وتمّ اتّخاذ تدابير لرفع معدّلات استخدام خدمة البريد الأمريكيّ، في خطوة تستهدف شركة «أمازون»، لأنّ مديرها التنفيذيّ جيف بيزوس يملك الحصّة الأكبر من أسهم صحيفة «واشنطن بوست»، ورُفِعت قضيّة وفق قانون منع الاحتكار لإيقاف الاندماج ما بين شركة AT&T وشركة «تايم ورنر» التي تعدّ السي. إن. إن فرعاً منها. التأثير الكليّ للمساعي السابقة جميعها يتطلّب وقتاً كي يتّضح، المحاكم فنّدت معظم الاتّهامات الفاضحة، قضية إيقاف الاندماج فشلت، وكذلك محاولة إدارة ترامب لحظر دخول جيم أكوستا إلى البيت الأبيض. فضلاً عن ذلك، القضايا التي رفعتها حملة ترامب بتهمة القدح والتشهير ضدّ صحيفتي واشنطن بوست ونيويورك تايمز ومحطّة سي. إن. إن –رُفِعت كلّها في عام 2020، على خلفيّة مقالات تقترح أنّ حملة إعادة انتخاب ترامب تلقّت دعماً مباشراً من روسيا – ستنهار على الأرجح استناداً إلى قضيّة «سوليڤان» السابقة وغيرها من قرارات المحكمة العليا. في آذار من عام 2020، أعطى قاضٍ فدراليّ الضوء الأخضر لمنظّمة PEN America في قضيّة تسعى من خلالها لاستصدار قرار من المحكمة ينصّ على أنّ بعض أفعال ترامب انتهكت التعديل الأوّل. المركز ما زال صامداً حتّى الآن، وعلى الرغم من الرياح المعاكسة التي لا يستهان بها، يجدر بالمنافذ الإعلاميّة أن تتابع نقل الأخبار عن انتهاكات إدارة ترامب، والإدارات اللّاحقة.

حلْمُ ترامب بعالَم يستطيع فيه أن يبقى رئيساً، وأن يتمتّع بالحصانة من ازدراء المواطنين له في الوقت ذاته، لن يُكتَب له أن يتحقّق. عندما عرض البرنامج التلفزيونيّ الكوميديّ «ساترداي نايت لايف» Saturday Night Live (الذي كثيراً ما يسخر من ترامب) اسكتشاً في عام 2017 يرتكز إلى فيلم «إنّها حياة رائعة!»، ويتخيّل عالماً لا يكون فيه ترامب رئيساً، غرّد هذا الأخير

على تويتر بأنّ البرنامج «غير منصف»، و«لا يمكن أن يكون قانونياً» ويجب أن «يُقاضى أمام المحاكم». من حسن حظّ ترامب أنّه لم يقاض البرنامجَ أمام المحكمة، وإلّا لخسر حتماً! في العام ذاته أيضاً، حظر ترامب عدّة أشخاص من حسابه على تويتر، بعد أن وجّهوا إليه انتقاداتهم. إحدى السيّدات مثلاً حُظِرت بعد أن غرّدت: «كي نكون منصفين، أنت لم تربح البيت الأبيض، بل ربحته روسيا من أجلك». قرّرت المحاكم بأنّ حساب ترامب على تويتر يُستخدَم كمنصّة عامّة للتعبير، وأنّ قيام ترامب بحظر من ينتقدونه استناداً إلى وجهات نظرهم، ينتهك المبادئ التي يقوم عليها التعديل الدستوريّ الأوّل.

لعلّ أشدّ أفعال ترامب شططاً، هو قيامه بشكل متكرّر بالمساواة ما بين المعارضة والاستقصاء وقلّة الإعجاب به، وما بين «الخيانة»: لقد وجّه اتّهامات بالخيانة إلى أعضاء الكونغرس الذين لم يصفّقوا له وهو يلقي خطاباً، وضدّ صحيفة نيويورك تايمز لأنّها قدّمت تقارير عن قيام روسيا بشنّ هجمات إلكترونيّة على الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وضدّ أعضاء الكونغرس الديمقراطيّين لأنّهم فتحوا تحقيقاً حول صلات حملته الانتخابيّة مع روسيا. بأيّ حال، جريمة «الخيانة العظمى» -وعقوبتها هي الإعدام في الولايات المتّحدة الأمريكيّة- تُعرَّف على أنّها مساعدة أعداء البلاد، ولا يمكن أن يُعدَّ قول شيء ما أو الإقدام على فعلٍ لا يعجب الرئيس خيانةً، إلّا في خيالات ترامب العليلة الأشدّ تطرّفاً، لكنّ هذا لا يلغي التأثيرات الترهيبيّة التي تنطوي عليها اتّهاماته. لن تقبل أيّة محكمة بتنفيذ دعواته المبطّنة لإصدار الحكم بالموت على من ينتقدونه، لكنّ بعض مناصريه لديهم رأيّ مخالف، وأولئك الذين انتقدوه يُقدَّمون غالباً على أنّهم خونة، أسقطوا حقّهم بالحياة بعد أن شكّكوا به.

بعد أن شارك ترامب على حسابه في تويتر صوراً تدعو للعنف ضدّ السي. إن. إن CNN، قام أحد مؤيّديه بإرسال متفجّرات بالبريد إلى المحطّة، وإلى بعض معارضي ترامب البارزين من الحزب الديمقراطيّ. في العام ذاته، أقرّ رجل أمام القضاء بأنّه مذنب، بعد أن أرسل تهديدات بالقتل -مستخدماً عبارات اقتبسها من خطابات ترامب- إلى الصحفيّين في «بوسطن غلوب» Boston Globe، لأنّ الصحيفة شجبت هجماتِ ترامب على وسائل الإعلام. في عام 2017، روزا بروكس -وهي بروفيسور في القانون وإداريّة

سابقة في حكومة أوباما- نشرت مقالاً في مجلّة «فورِن بوليسي» Foreign Policy تساءلت فيه عمّا إذا كان المسؤولون العسكريّون الرفيعو المستوى، سينفّذون أوامر ترامب لو اتّضح أنّه مختلّ عقلياً. التقطت شبكة «بريتبارت نيوز» Breitbart News الإعلاميّة اليمينيّة المتطرّفة مقالها، واتّهمت بروكس بالدعوة إلى انقلاب عسكريّ، فانهال عليها مباشرة سيل من التهديدات بالقتل، كما اتّهمها العديدون بالخيانة. «سأقوم بقطع رأسكِ... يا قحبة!» جاء في أحد الإيميلات، بينما هدّد آخرون بشنقها، أو إطلاق النار عليها، أو ترحيلها خارج البلاد، أو رميها في السجن. «أنتِ قحبة قذرة! أنتِ عاهرة خرائيّة!»، وردَ في رسائل أخرى موجّهة إليها. حمداً للربّ، اقتصر الأمر على التهديدات الشفهيّة فقط، ولم تتأذّ بروكس.

الثمن الذي تدفعه الصحافة حول العالَم

مهنة الصحافة لم تكن يوماً مهنة آمنة، ولم تصبح كذلك في عصرنا الحاليّ. في عام 2018، اغتيال جمال خاشقجي -وهو صحفيّ سعوديّ مقيم في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، يكتبُ في الواشنطن بوست- بتقطيعه إلى أشلاء بداخل السفارة السعوديّة في إسطنبول، هو حدث وحشيّ مرعب لا يفاجئنا إقدام النظام السعوديّ على ارتكابه، لكن ما زاد من بشاعة تلك الجريمة كان عجز الأمريكيّين عن إدانتها، وفشلهم باتّخاذ أيّ إجراء عقابيّ تجاهها. في الحقيقة، استخدم ترامب في العام التالي حقَّ الڤيتو لرفض ثلاثة من قرارات الكونغرس بإيقاف صفقات تصدير السلاح إلى السعوديّة. هذه الأفعال تنقل رسالة واضحة، مفادها أنّ حياة الصحفيّين -حتّى في الولايات المتّحدة الأمريكيّة- تُقيّم تبعاً لمصلحة علاقات العمل، وسيتمّ غضّ النظر عن مصيرهم إن كان ما يكفي من المال على المحكّ، كما أنّ الرقابة الصحفيّة تُطبَّق ببساطة حول العالَم عن طريق اغتيال المراسلين روتينيّاً، من دون انتظار موافقة الولايات المتّحدة الأمريكيّة المضمرة. في عام 2018، نشر «معهد السلامة الإخباريّة الدوليّ» International News Safety Institute تقريراً عنوانه «قتلُ الرسولِ»، وثّق فيه مقتل ثلاثة وسبعين صحفيّاً حول العالم في ذلك العام، لكنّ الإجراءات القانونيّة لم تُتَّخذ إلّا في سبع حالات منها فقط.

تلجأ الأنظمة الحاكمة حول العالم إلى استراتيجيّات مختلفة غير القتل، لإبقاء الصحفيّين الفضوليّين مشغولين بالحفاظ على حياتهم. في إيطاليا، كثيراً ما تقوم السلطات بمراقبة المراسلين العاملين في الصحافة الاستقصائيّة، ومقاضاتهم بتهمة القدح والتشهير التي قد تصل عقوبتها إلى ستّ سنوات من السجن. الطرق التي تلجأ إليها السلطات هناك لمراقبة أولئك المراسلين، تماثل الإجراءات القسريّة المطبَّقة ضدّ الجريمة المنظَّمة، بما فيها التنصّت على المكالمات الهاتفيّة، دون اكتراث بتفاصيل الحقوق المدنيّة. في عام 2015، نشر مراسل أخبار الجرائم الصقلي بيرو مسينا مقالاً اتّهم فيه طبيباً مشهوراً بتهديد موظّف حكوميّ، لأمر ما يتعلّق بابنة مدّعٍ عامٍّ مناهض للمافيا تمّ اغتياله. حوكِم مسينا بتهمة القدح والتشهير، ووجد نفسه أمام تسجيلات لمكالماته الهاتفيّة الخاصّة. «عندما يكتشف صحفيّ بأنّه قيد التحقيق بهذه الطريقة» قال مسينا، «لا يعود بإمكانه العمل على الإطلاق». ما بين 2012–2017، واجه الصحفيّون الإيطاليّون ما يزيد على ثلاثين ملاحقة قضائيّة من النمط ذاته، كما ادّعى مراسل إيطاليّ آخر هو فرانسيسكو ڤيڤيانو، بأنّ السلطات تنصّتت على هاتفه، وفتّشته شخصيّاً أو استجوبته قرابة ثمانين مرّة.

اتّهم محامو الادّعاء البرازيليّون الصحفيَّ الأمريكيّ غلِن غرينوالد عام 2020 بارتكاب جرائم إلكترونيّة، بعد أن نشر قصصاً لاهبة تؤكّد تورّط القاضي البرازيليّ سرجيو مور بالتآمر مع المدّعي العامّ لوضع سياسيّ يساريّ محبوب خلف القضبان، ممّا أتاح انتخاب جايير بولسونارو رئيساً للبلاد (القاضي المذكور تولّى منصب وزير العدل في حكومة بولسونارو)، واستند غرينوالد في تقاريره إلى رسائل الهاتف الخليويّ المهكَّرة المجهولة المصدر. استقطبت قضيّته إدانة دوليّة واسعة، ونظراً لتبرئته سابقاً من جريمة الضلوع بتهكير الرسائل، أسقِطَت تُهمة ارتكاب جرائم إلكترونيّة عنه. مع ذلك، عداء مورو وبولسونارو تجاهه لم يخمد، كما أنّ قضيّته عادت منذ آذار عام 2020 إلى محكمة الاستئناف بغية نقض الحكم ببراءته، علماً بأنّ نشر رسائلَ تمّ الحصول عليها بطريقة غير شرعيّة في البرازيل حاليّاً، لا يجعل الصحفيّ شريكاً في «تنظيم إجراميّ» كما ورد في لائحة الاتّهامات التي وُجِّهَت إلى غرينوالد.

غرينوالد هو صحفيّ مرموق مقيم في البرازيل، ممّا يعني أنّه يتمتّع بحماية القانون البرازيليّ، لكنّ مجرّد حمل لقب «صحفيّ» هو مجازفة صريحة في ظلّ القوانين الأخرى، كما أنّ جمع الأخبار يخضع للمراقبة الحثيثة، والمخاطر الناجمة عن تقديم تقارير كتلك التي ينشرها غرينوالد لا يستهان بها. في مصر وروسيا وغيرهما من البلدان، كلّ من يدير حساب سوشال ميديا يتابعه أو يزوره شهريّاً بضعة آلاف من الأشخاص، يُفرَض عليه أن يسجّل نفسه كصحفيّ، ممّا يجعله أكثر عرضة لخطر الانتقام منه إن نشر ما يتحدّى سياساتِ الحكومة أو ممارساتِها. روسيا هي أوّل من اتّبعت هذا التكتيك في عام 2014، عندما سنّت قانوناً يفرض تسجيل البلوغات التي يتجاوز عدد زوّارها ثلاثة آلاف شخص شهريّاً، على أنّها منبر إعلاميّ. من الجدير بالذكر أنّ هذا القانون جعل أصحاب البلوغات مسؤولين رسميّاً عن «دقّة» محتوياتها، في بيئة قضائيّة يوصم انتقاد الحكومة الروسيّة فيها بأنّه إمّا زائف أو متطرّف.

محنة غرينوالد تثير مسألة أخرى: إلى أيّ مدى يمكن للصحفيّين أن يلقوا الضوء على الموادّ «المسروقة»، من دون أن يتعرّضوا إلى المساءلة القانونيّة بتهمة السرقة؟! في عام 2014، فاز غرينوالد وصحفيّون آخرون بجائزة بوليتزر للصحافة، لقيامهم بالكشف عن مجموعة وثائق سريّة تفضح قيام الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتطبيق الرقابة الإلكترونيّة عالميّاً على نطاق واسع، أمّا إدوارد سنودن –الرجل الذي اكتشف تلك الوثائق، وسرقها، وسرّبها إلى غرينوالد– فواجه تهماً بالتجسّس. جوليان أسانج، وهو ناشر آخر للوثائق الحكوميّة السريّة المسروقة، يواجه خطراً قانونيّاً حقيقيّاً لقيامه بنشر ملفّات أمريكيّة سريّة في موقعه «ويكيليكس» WikiLeaks عام 2010، بعد أن سرقتها تشلسيماننغ، وهي محلّلة استخباراتيّة عسكريّة تقضي عقوبة بالسجن لفترة طويلة في سجن عسكريّ أمريكيّ بسبب ذلك. هل يجب الاحتفاء بأسانج جنباً إلى جنب غرينوالد، باعتباره صحفيّاً كشف معلومات هامّة للناس؟ أم يجب أن يعامل معاملة المجرم، جنباً إلى جنب سنودن وماننغ؟ الإجابة واضحة استناداً للمدّعي العامّ الأمريكيّ الذي نجح بإدانة أسانج عام 2019: «جوليان أسانج ليس صحفيّاً». في الواقع، أسانج يستحقّ مئة وخمسة وسبعين عاماً في السجن وفقاً لـ «مرسوم التجسّس».

أقلّ ما يمكن أن يقال عن أسانج، هو أنّه شخص بغيض، عرّض تهوّره بنشر المعلومات السريّة أشخاصاً عديدين للخطر، لكنّ إدانته هي تشويه لحريّة الصحافة، لأنّها تسعى إلى تحويل ما يقوم به الصحفيّون الاستقصائيّون الجيّدون يوميّاً إلى جريمة، أي البحث عن المعلومات التي تسعى الحكومة إلى إبقائها سريّة، وتلقّيها، ونشرها. الخلط ما بين انتهاك القانون من قبل المصادر الصحفيّة، ونشر ما تقدّمه تلك المصادر -وهو ما حصل بالضبط وفقاً للأحكام المذكورة بالإدانة- يُغلِق قناة هامّة أمام مكتشفي المعلومات، تهدف إلى جعل الحكومات مسؤولة عن أفعالها. علينا أن نعود إلى «قضيّة صحف البنتاغون» كي نتعلّم كيف يجب أن يقوم القانون بمقاربة المعلومات التي تستحقّ النشر، بغضّ النظر عن الطريقة التي تمّ بها الحصول عليها. ما لم يثبت أنّ أسانج اشترك بتهكير المعلومات معماننغ، يجب أن يتمّ إسقاط التهم عنه.

الإنترنت: احترس ممّا تتمنّاه!

عقائد حماية حريّة التعبير المعمول بها اليوم تقولبت في عالم أبسط وأبطأ، كانت قنوات التواصل فيه معدودة، وحاول فيه المتكلّمون المعرّضون للخطر دائماً أن يدرؤوا شطط الحكومات الرقابيّ. آنذاك، تمتّعت السلطات الحاكمة بصلاحيّات تخوّلها أن تسمح بالكلام أو أن تمنعه، لكنّ الرقابة اليوم في عصر الإنترنت تتحدّى هذا النموذج. الشركات الخاصّة التي يدفعها سعيها إلى الربح، تضطلع حاليّاً بدور الناظم الرئيسيّ لما يتعلّق بحريّة التعبير، على الرغم من أنّ الأصوات -التي لم تكن نادرة يوماً- أصبحت بعدد حبّات الرمل. حريّة التعبير ضمن شبكة الإنترنت، وحجمها، وإدارتها، وتحويلها إلى سلاح، انقلبت اليوم إلى نمط من أنماط الرقابة، وفي بيئة كهذه، مفهوم القرن العشرين عن ضرورة حمايةِ حريّة التعبير مهما كلّف الأمر، وتشجيعِها على التوسّع، هو مفهوم يضرّنا أكثر ممّا ينفعنا.

تذكّروا الأسواق الإنجليزيّة في أواخر العصور الوسطى، التي كانت الأماكن الوحيدة لتبادل الأخبار على نطاق واسع. آنذاك، تحكّمت السلطات

بالسوق كي تضمن أنّها الوحيدة التي تخاطب الجماهير. بالتالي، احتلاله من قبل المتمرّدين بعد أن اندلعت انتفاضة القرويّين لم يكن مصادفة، بل فعلاً أرادوا من خلاله أن يؤكّدوا على قوّتهم، ويشرحوا الظلم الذي لحق بهم. اقفزوا بضعة قرون للأمام: تمّ اختراع الإنترنت، وهي وفقاً لتقييم المحكمة الأمريكيّة العليا المتحمّس في عام 2017 «الساحة العامّة الجديدة»، و«منتدى ديمقراطيّ واسع يوفّر تواصلاً غير محدود»، و«أهمّ مكان يتيح تبادل وجهات النظر». على العكس من «منادي الملك» المحدودي العدد في القرن الرابع عشر، أضافت المحكمة العليا بالحماس ذاته أيضاً أنّ بوسع أيّ شخص الآن أن يصبح «منادي المملكة» وأن يتكلّم «بصوت يصل صداه أبعد فأبعد» من ذي قبل. مردّداً صدى هذه الكلمات، القانون الأمريكيّ اكتفى حتّى الآن بالدرجة الرئيسيّة، بعدم التدخّل بمعظم أشكال التواصل عبر شبكة الإنترنت... فما هي أفضل طريقة لجعل سوق الأفكار ضمن شبكة الإنترنت يزدهر وينتعش، من بقاء القانون على الحياد؟!

المشكلة هنا هي أنّ مقارنة الإنترنت بـ«السوق» و«الساحة العامّة»، هي تشبيهات قديمة. شبكة الإنترنت أبعد ما تكون عن مكان «يتردّد» فيه صوت الناس جميعهم، وأشبه بتلّة نمل يُداس فيها صوت الفرد قبل أن يعلو، أو لعلّ الأفضل مقارنتها مع مباراة مصارعة مرتّبة مسبقاً، حيث يتمّ على حدّ قول الأكاديميّ تِم وُو توظيفُ الكثير من «الكلام الرخيص» من قبل أحد الأطراف، بغية «الهجوم على طرف آخر، وإزعاجه، وإسكاته». هذه المباراة ليست نزيهة، لأنّ المروّجين لها -شركات الإنترنت- ينحازون إلى صفّ المصارعين الأقذر والأعلى صوتاً. الكلام الزائف، الذي يخاطب العواطف، والمفعم بالكراهية، هو أفضل ما يستحوذ على انتباه المستخدمين، ويستقطب بالتالي عائدات ماليّة من الإعلانات. اللوغاريتمات تضخّم هذه الرسائل، لا لأنّها قيّمة على صعيد الحقيقة أو النقاش العامّ، بل لأنّها مربحة. عندما يحاول فيسبوك أن يسترضي الدوائر الانتخابيّة المحافظة، بالامتناع مثلاً عن إزالة القصص الزائفة والكاذبة قبيل الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 2016، أو سماحه بنشر بعض بوستات ترامب التي يورد فيها حقائق مغلوطة عن أبسط ما يتعلّق بڤيروس كورونا أو العمليّة الانتخابيّة أو مناصري الحقوق المدنيّة، وعندما تسمح المنصّات

الإلكترونيّة لمجموعات الترول بشنّ هجمات تكتسح الآراء التي تشكّل أقليّة، وتُرهِب من يطرحون آراءهم، وتقوّض مصداقيّة الحقائق... فكرة الإنترنت كـ «منتدى عام» يكشف الحقيقة، تصبح مفهوماً ضيّقاً للغاية.

في الحقيقة، من يستخدمون وسائط السوشال ميديا اليوم ليسوا «منادي المملكة» المعاصرين، بل مجرّد مستخدمين يتمّ استدراجهم والتلاعب بهم من أجل إثراء الآخرين. «التوظيف الذكيّ لتقنيّات الإقناع، خلق وهماً بأنّ المستخدِم يملك خياراً» كتب مموّل وادي السيليكون وناقد فيسبوك روجر مكنامي، «ممّا جعل المستخدم شريكاً بمجموعة واسعة من النشاطات، التي لم تُخلَق إلا من أجل مصلحة المنصّات الإلكترونيّة فقط. بعض تلك المنصّات، كفيسبوك، تتيح لطرف ثالث أن يقوم باستغلال بيانات مستخدميها كما يشاء، بل وأن يتلاعب بهم أحياناً». ما أن ينتهي المستخدمون من نشر بوست ما، حتّى تقوم المنصّة بتعقّبهم، وتسجيل القصص التي يقرؤونها أو يشاركونها، والمواقع الأخرى التي يزورونها، فضلاً عن تفاصيل لا تعدّ ولا تحصى، وتجني الأرباح من كلّ ما سبق. «ما يقلقني» يقول بروفيسور القانون كايل لانغفارد، «هو أنّنا نعهد إلى بضع شركات تكنولوجيّة ليست أهلاً للثقة، ولا تهتمّ إلّا بمصالحها الخاصّة، بأن تقوم بإدارة النقاش ضمن شبكة الإنترنت. من الواضح أنّها طريقة غير مسؤولة، لا تصلح أن يعتمد عليها المجتمع الليبراليّ لإدارة شؤونه».

القواعد ما قبل -الإنترنت ضدّ الرقابة، تطوّرت بشكل تقريبيّ ضمن محور مزدوج، تتمّ بموجبه موازنة مصالح المتكلّمين ومصالح الحكومات بعضها نسبة لبعض، أمّا مناحي الرقابة اليوم فهي متعدّدة الأبعاد لا تقتصر على هاتين المجموعتين من اللّاعبين، بل تشمل أيضاً شركات الإنترنت ومنصّات السوشال ميديا التي تضطلع بدور سمسار لما يدور على الشبكة من كلام، وكلٌّ منها يسير وفق مصلحته الخاصّة. معظم البلدان فرضت قيوداً متنوّعة على منصّات الإنترنت- قد يكون هذا للأفضل، أو للأسوأ، أو لكليهما معاً - كما أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تدرس اليوم فرض قيود مشابهة بدورها. الأنظمة الأوتوقراطيّة كالصين مثلاً، تبنّت ما تطلق عليه منظّمة «فريدوم هاوس» Freedom House المستقلّة «الاستبدادَ الرقميّ»،

بينما تحاول العديد من الديمقراطيّات الغربيّة أن تفرض مظهراً من التحضّر والعدل في النقاش المطروح على شبكة الإنترنت. بعبارة أخرى، إنّها تفرض الرقابة كي تحمي حريّة التعبير.

لم يكن الوضع مربكاً هكذا في البداية، بل بدا رائعاً بالأحرى. في أوائل حقبة الثمانينيّات من القرن الماضي، عندما لاح «تطوّر» الميديا في الأفق، بشّر الرؤيَويّون مثل إيثيل دو سولا بوول ببيئة تواصلٍ ديمقراطيّةٍ لا حدود لها. في كتابه المؤثّر «تكنولوجيات الحريّة» 1983، تطلّع بوول قدماً إلى عصر «تتكلّم فيه الكمبيوترات مع الكمبيوترات»، فيه «وسائل إعلام مصمّمة خصّيصاً لإرضاء رغبات الأفراد»، وحيث «تصبح الكتابة حواراً». عندما ينضج هذا «النظام المفرد»، ستتلاشى المبرّرات المنطقيّة لفرض القيود القانونيّة على مِلكيّة وسائط الميديا المتعدّدة، وكذلك الشرط الذي يُلزِم أصحاب منصّات الميديا بتقديم القضيّة من زوايا متعدّدة، وسواه من الشروط التي ستتلاشى أيضاً. تلك القواعد كان لها ما يبرّرها في عصر عانى من ندرة الموجات المتاحة على طيف البثّ الإذاعيّ والتلفزيونيّ، إذ فُرِض على أصحاب المحطّات أن يقدّموا ما يلبّي اهتمامات الجمهور، لقاء حصولهم على تراخيص البثّ التي كانت نادرة آنذاك. بما أنّ تلك «الندرة» بدأت بالتلاشي كما جادل بوول، لا لزوم إذن لتلك القواعد: «الكمبيوترات... الهواتف، والصحون اللّاقطة هي تكنولوجيّات الحريّة، تماماً كآلة الطباعة» قال، «ولم يعد هناك لزوم لمن يتحكّم بالتكنولوجيا».

هذا الجدل حقّق مراده، إذ زالت القوانين التي تنظّم الإعلام المرئيّ والمسموع، ووِلِد عالَم جديد رقميّ وفقاً لأجندة «حريّة الإنترنت»: لن يخضع العالَم الرقميّ قدر المستطاع إلى قوانين ناظمة، سواء من حيث تركيبه، أو النشاط التجاريّ الذي يدور فيه، أو ما يقال ضمنه. ساد الاعتقاد في البداية أنّ طبيعة الإنترنت اللّامركزيّة ستجعل الرقابة مستحيلة، بيل كلينتون مثلاً مزح قائلاً في عام 2000، إنّ محاولة الصين لفرض الرقابة ستكون أشبه بتثبيت قطعة من حلوى الجيليه على الحائط بمسمار، لكنّ الإدارات الأمريكيّة اللّاحقة اكتشفت أنّ هذا خطأ، فكثّفت ضغوطها للتوصّل إلى ما يسمّيه بروفيسور القانون جاك غولدسميث بـ«مبدأ عالميّ ضدّ الرقابة»، وأنفقت

مبالغ طائلة وجهوداً جبّارة لمساعدة الأفراد والمجموعات على «الالتفاف حول الرقابة النابعة من دوافع سياسيّة»، كما قالت وزيرة الخارجيّة هيلاري كلينتون عام 2010. سياسة الحرص على التدفقّ الحرّ للكلام والمعلومات عبر شبكة الإنترنت، عُدَّت الطريق لإسقاط الديكتاتوريات المعادية.

نجح ذلك، لكن في البدايات فقط! بمساعدة فعّالة من حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، تحوّلت وسائل السوشال ميديا إلى أداة لتنظيم التظاهرات الجماهيريّة في إيران بعد انتخابات عام 2009 هناك، وكذلك بالنسبة للربيع العربيّ الذي بدأ عام 2010 مع سقوط الرئيس التونسيّ زين العابدين بن علي. نيكولاس كريستوف، الصحفيّ في نيويورك تايمز، لخّص «صراع القرن الحادي والعشرين الأساسيّ» على أنّه «قيام بلطجيّة الحكومة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين الشباب، الذين يردّون بإطلاق التغريدات على تويتر». استاءت الدول القمعيّة من الإنترنت على الطراز الأمريكيّ، وعدّتها أداة صريحة للإمبرياليّة. «ما إن هدأت المظاهرات في إيران» كتب الصحفيّ إيڤجيني موروزوف، حتّى باشر المسؤولون الإيرانيّون بعمليّة «تطهير رقميّ لخصومهم»، وتعلّمت الأنظمة الاستبداديّة خلال فترة وجيزة للغاية كيف تعطّل النشاطات الرقميّة غير المرغوب بها، وأتقنت الصين صنعة تثبيت حلوى الجيليه بمسمار على أيّ حائط تختاره، بعد أن طوّرت آليّات دقيقة لحظر أخبار الخارج التي لا تريدها، والتحكّمِ بالنقاش الذي يدور ضمن شبكة الإنترنت داخل حدودها، فضلاً عن إجبار الشركات الغربيّة على اتّباع قواعدها وإلّا لن تحصل على فرصة لدخول أسواقها.

«يا سيناتور! نحن نبثّ الإعلانات!»: ملاكمة بين الربح، وحرّية التعبير

معظم مؤسّسات الميديا، هي شركات خاصّة تعتمد على توليد الأرباح. هل قامت بتحريف المعلومات أو خنقها، لاسترضاء المُعلِنين؟! أجل، مراراً. هل ستناصر قضيّة قد تؤدّي إلى إفلاس مالكيها؟! لا على الأغلب. على الرغم من ذلك، لطالما كانت الهيئات الإخباريّة التقليديّة أشواكاً حادّة في خاصرة

الحكومات. لعلّ أسمى وظيفة لنشرة الأخبار هي أن تقول الحقيقة بوجه ذوي النفوذ، وهو هدف تحقّق مراراً وتكراراً. بأيّ حال، منصّات الإنترنت تحوّلت بحدّ ذاتها إلى دول افتراضيّة، لكن من دون أن تتحمّل واجبات الدول. لا أحد يصوّت لانتخابها، ولا نعلم بدقّة كيف تقوم هي ولوغاريتماتها بإدارة ما نقوله. مع ذلك، تلك المنصّات تقرّر صوتَ مَن سيُسمَع بين مليارات المستخدمين، ومَن سيسمعه، ومن هم أولئك الذين لن يسمع صوتهم أحد. يومياً، تقع انتهاكات لا تُحصى ضمن تلك المنصّات، لأنّها انتهاكات مُبرمَجة في صميم نظامها.

المسألة تتلخّص كليّاً بالنقود، أي بما يطلق عليه الكاتب المختصّ بالتكنولوجيا تشارلي وارزل «الخطيئة الأصليّة» لشركات التكنولوجيا العملاقة، التي وضعت التوسّع والنموّ على رأس أولويّاتها بغضّ النظر عن مصالح المستخدمين. في عام 2018، طرح سيناتور عجوز سؤالاً في فيسبوك على مارك زوكربيرغ: كيف أمكنه أن يجعل استخدام المنصّة مجّانياً للجميع؟ فردّ عليه زوكربيرغ بإجابة أثارت القهقهة حول العالَم: «يا سيناتور! نحن نبثّ الإعلانات». كان الأجدر به أن يشرح للسيناتور المحتار، أنّ الإعلانات التي يبثّها فيسبوك لا تشبه تلك التي تظهر في المطبوعات الورقيّة: المنصّات تحتفظ بالمحتويات وتروّج لها وصولاً إلى «التفاعل الأقصى»، أي إلى الحدّ الأعلى من تواتر وكثافة تفاعل مستخدمي المنصّة مع تلك المحتويات. يتعزّز هذا التفاعل عبر المعلومات التي تسبّب التفرقة وتلك المثيرة للجدل، وهي التي تروّجها المنصّات غالباً. بمجرّد أن يتفاعل المستخدمون مع معلومات معيّنة، ستقوم المنصّات بجمع ملفّ شامل عن تفاعلاتهم، وعاداتهم الشرائيّة، وما يتحيّزون له، وما يكرهونه، بل وحتّى حالاتهم العاطفيّة، وهو ما سيدرّ مالاً على المنصّات عندما تقوم ببيع الإعلانات الموجَّهة. إلى زمن ليس ببعيد، كان الفيسبوك يسمح بالإعلانات التي تستهدف فئة «من يكرهون اليهود»، كما وزّع أيضاً إلى النساء الحوامل إبّان تفشّي وباء الحصبة عام 2019، إعلانات مناهضة للتطعيم. «تملك المنصّات الإلكترونيّة حافزاً كي تسمح –بل وربّما كي تشجّع– بنشر الخطاب المؤذي المتطرّف أو المثير للجدل، لأنّه سيدرّ عليها أرباحاً ماليّة مباشرة على الأرجح» كما كتب جيف غاري وأشكان سولتاني.

هذه الفكرة لها مسمّيات عديدة، من بينها «اقتصاد جذب الانتباه» أو

«رأسماليّة المراقبة»، لكنّ تأثيرها واحد: يتمّ استدراج المستخدِمين إلى التفاعل بواسطة طعم، هو موادّ «زائفة على الأرجح، أو ديماغوجيّة، أو تآمريّة، أو تحريضيّة» كما يقول بروفيسور القانون جاك بالكين، وهذه الموادّ تدغدغ «خوف المستخدِمين، وحسدهم، وغضبهم، وكراهيّتهم، وشكّهم»، ممّا يتحوّل بعد ذلك إلى أرباح من خلال بيع البيانات المتولّدة عن «جذب انتباههم». بما يخصّ فيسبوك، ما سبق خلق «عدم توافق جوهريّ ما بين أهداف الحوافز واحتياجات العامّة» كما يقول بالكين، وخلق أيضاً «تضارباً متأصّلاً في المصلحة مع المستخدمين النهائيّين، بل مع الديمقراطيّة بحدّ ذاتها في الحقيقة». في عام 2016، وجد فيسبوك أنّ حوالي ثلثي حالات «الانضمام» إلى المجموعات المتطرّفة فيه، نجمت عن أدوات الاقتراحات الأوتوماتيكيّة التي يستعملها. بعد عامين، خلصت دراسة داخليّة في الشركة إلى الاستنتاج بأنّ «لوغاريتماتنا تستغلّ انجذاب الدماغ البشريّ إلى الشقاق»، ولو تُرِكَ وهذا الأمر «من دون ضوابط» كما حذّرت الدراسة، سيقوم فيسبوك بتلقيم المستخدمين «بالمزيد والمزيد من المحتويات التي تثير الشقاق، في محاولة لجذب انتباههم وزيادة الفترة التي يقضونها على المنصّة»... لكن لم يتمّ وضع أيّة ضوابط!

في عام 2018، أظهر تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز، أنّ المديرين التنفيذيّين في فيسبوك «سعَوا خلف النموّ»، إلى درجة تجاهلوا معها الإشارات التحذيريّة عن استخدام منصّتهم لإثارة الاضطرابات في الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 2016، ونشرِ البروباغاندا، والتحريض على حملات كراهية على مستوى العالَم. حاول الفريق المسؤول عن سياسات المنصّة، أن يحصر الاقتراحات التي يقدّمها فيسبوك للمستخدمين بمصادر الأخبار الموثوقة، لكنّ محاولته هذه قوبلت بالرفض... وكيف لا؟! استناداً إلى دراسة جرت عام 2018، تتمّ مشاركة المعلومات المضلِّلة والفايك-نيوز[7] بنسبة 70% أكثر من القصص الموثّقة، كما تنتشر أسرع بستّ مرّات.

7- Fake News: قصص أو أخبار ملفّقة عمداً لتضليل أو خداع الجمهور، إمّا بغية التأثير على وجهات نظر الناس، أو للترويج لأجندة سياسيّة، أو لإثارة التشوّش والحيرة. غالباً ما تكون تلك القصص مثيرة أو مشحونة عاطفيّاً، وتُقدَّم بأسلوب يقلّد وسائل الإعلام الجماهيريّة. المترجمة

في السنوات التالية للانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 2016، أجرى فيسبوك دراسة عن كيفيّة قيام كلٍّ من اللوغاريتمات وتحديدِ أولويّات تفاعل المستخدمين، بمفاقمة الشقاق والانقسام السياسيّ حول العالَم. النتائج التي توصّل إليها كانت كافية لإدانة اللوغاريتمات، لكنّ تلك الدراسة رُميَت على الرفّ، أمّا الجهود التي سعت إلى التخفيف من المشاكل المكتشفَة فتمّت عرقلتها أو إيقافها نهائيّاً، لأنّ الإجراءات التي ستؤدّي إلى تناقص العوائد الماديّة ليست مستحبَّة، تماماً كالاقتراحات بتخفيف حدّة خطاب الكراهية والمعلوماتِ الزائفة الصادرة عن ترامب. «الانحياز إلى جهة أصحاب السلطة، يتفوّق بقيمته على الشؤون الأخرى كلّها بالنسبة لفيسبوك» كما قال ديڤيد ثيل، وهو مهندس في فيسبوك استقال في عام 2020، بعد أن رفضت الشركة حذفَ بوست للرئيس البرازيليّ جايير بولسونارو يحقّر إنسانيّةَ الشعوب الأصليّة في بلاده.

قامت منصّات السوشال ميديا الكبرى ببعض الخطوات لإزالة المحتويات الزائفة أو المؤذية، أو التقليل من أهميّتها، أو وضع تحذيرات عليها، لكنّ النتائج كانت متباينة في أفضل الحالات. أظهر تحقيق نشرته وكالة رويترز عام 2018، أنّه على الرغم من التزام فيسبوك بمحاربة خطاب الكراهية ضدّ أقليّة الروهينغا في ميانمار، مئات من عناصر هذا الخطاب ما تزال موجودة على منصّته، ينعتُ بعضها أبناءَ الروهينغا بأنّهم كلاب أو ديدان أو مغتصِبون، ويدعو إلى إبادتهم. عندما قام المتطرّفون اليمينيّون الأمريكيّون باستخدام فيسبوك لاستغلال وباء كورونا بغية الترويج لحرب عِرقيّة، لم يتمكّن فيسبوك من إيقاف تكاثر صفحاتهم. كلّ ما سبق ليس مفاجئاً: بدءاً من كانون الأوّل 2020، لم يراجع «المُتَحقِّقون من الوقائع» المستقلّون الذين وظّفهم فيسبوك، سوى مئتين إلى ثلاثمئة محتوى شهريّاً في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، من أصل ملايين البوستات التي تُنشَر على المنصّة يوميّاً. فضلاً عن ذلك، «مُعدِّلو المحتوياتِ» الآخرون الذين يُعدّون بالآلاف حول العالم، مدرَّبون تدريباً سيئاً غالباً على تعزيز معايير فيسبوك (غير شفّافة، ويسهل خرقها)، ممّا أدّى إلى بقاء الكثير من المحتويات المشبعة بالكراهية على المنصّة. وصف أعضاء إحدى المجموعات المسؤولة عن تعديل

المحتوى أنفسَهم بمرارة بأنّهم «مُيَسِّرو عمل اللوغاريتمات»، بعدما هالَهم حجم خطاب الكراهية الذي يسمح به فيسبوك. حتّى لو تمكّن فيسبوك من إزالة كلّ البوستات الكاذبة والمؤذية -وهو أمر مستبعَد- التزامه بحجب هذا النوع من المحتويات يتعارض في آن واحد مع تصميم المنصّة الداخليّ، ومع موقف المديرين التنفيذيّين ومالكي الأسهم الكبار.

في أيّار 2020، قال مارك زوكربيرغ -متطلّعاً إلى إرضاء أحد أفضل المعلنين لديه- إنّ تويتر أخطأ بالتحقّق من صحّة الوقائع الواردة في تغريدات ترامب (لا يخفى على أحد أنّها زائفة)، مضيفاً أنّ المنصّات الإلكترونيّة لا يجب أن تضطلع بدور «الحكَم على الحقيقة». في الشهر التالي، وتحت ضغط المعلنين بمقاطعته، وسخطِ موظّفيه، والتهديدات التي تلقّاها من السلطات التشريعيّة بمقاضاته، أضاف فيسبوك إجراءات جديدة لمراقبة محتوى المنشورات، فأزال صفحات مرتبطة بشبكة من المتظاهرين العنصريّين المؤيّدين لترامب، لكنّه لم يحذف بوستاً نشره ترامب شخصيّاً دعا فيه إلى إطلاق النار على مسيرات «حياة السود مهمّة» Black Lives Matter. حتّى لو قام بذلك، القضايا ذاتها التي تقف خلف المحتوى المؤذي ستبقى موجودة. «هندسة فيسبوك -أي لوغاريتماته التي تهب الأولويّةَ للتفاعل على ما عداه، والأفضليّةَ للآراء التي تبعث على الشقاق أو تتلاعب بالعواطف- ستؤدّي دائماً إلى توليد محتوى يستدعي الشجب بمعدّل يخطف الأنفاس»، كما كتب وارزل. الأمر ذاته ينطبق على كلّ المنصّات الإلكترونيّة الكبرى «ما دامت أرباحها تعتمد على إبقاء المستخدمين نَشِطين أون - لاين إلى أطول فترة ممكنة» كما يستنتج غاري وسولتاني، «وسيستمرّ الخطاب المؤذي والمثير للجدل بالازدهار». في آب 2020، على الرغم من تأكيده العلنيّ مجدّداً على نيّته بإزالة المحتويات التي تحرّض على الكراهية، وخاصّة ما تنشره الميليشيات اليمينيّة، ترك فيسبوك صفحة لتلك الميليشيات تعلن عن نيّة أفرادها بقتل المتظاهرين في ويسكنسون.

من نتائج «اقتصاد جذب الانتباه» الأخرى، أنّنا نعيش اليوم في فقاعات مُفلتَرة على شبكة الإنترنت: تتعزّز آراء المستخدمين ووجهات نظرهم المتحيّزة، من خلال تيّار من الموادّ الصاخبة المتعاطفة معها، أمّا وجهات

النظر المخالفة فإمّا أن تضيع في ذلك التيّار أو أن يتحوّل مجراها قبل أن يراها مستخدمو الإنترنت. «لا تملك المنصّات دافعاً قويّاً لحذف الفقاعات المفلترة» يشرح روجر مكنامي، «لأنّها تحسّن المقاييس التي تهمّ تلك المنصّات: الفترة التي يقضيها المستخدمون على الموقع، التفاعل، المشاركة، والمحتوى». مستوى الانحطاط الدائم الذي نشعر به عندما نستخدم منصّات السوشال ميديا يستنزفنا، لكنّه يبقينا ملتصقين بهواتفنا ولابتوباتنا. كلّ ڤيديو نراه وكلّ قصّة نقرأها، يؤكّدان على ما نؤمن به أصلاً –وأنّ العدو شيطانيّ أكثر ممّا نتصوّر– وهما مالٌ يصبّ في حساب المنصّة البنكيّ. في سياق ذلك، المقدار الزهيد من الخصوصيّة –وهي شرط مسبق للاستقصاء وحريّة التعبير– سيضيع، بينما تستمرّ المضايقات وخطاب الكراهية الصريح، سواء ما ينشره الأفراد أم مجموعات الترول، سواء الأحياء أو البوتات.

على الرغم من كلّ تلك المشاكل، أصبحت شبكة الإنترنت مكوّناً لا غنى عنه من مكوّنات الحياة العصريّة. الصفقة الفاوستيّة التي نعقدها كلّما ضغطنا أيقونة «موافق» على أحد شروط أو بنود الخدمة، تغرينا بحزمة المنافع المبهرة التي تقدّمها لنا، فضلاً عن أنّنا لا نملك خياراً بديلاً في نهاية المطاف، أن نكون أوفلاين يعادل أن نغادر العالَم! السلطات القضائيّة تدرس تلك القضايا من وجهة نظر تنظيميّة، وتفرض مزيجاً من القيم الثقافيّة المشتركة، والسياسة العمليّة التي تُطبَّق من الأعلى للأسفل، لكنّ النتائج تتفاوت تفاوتاً شاسعاً.

ذئاب السوق الحرّة: القانون الأمريكيّ والإنترنت

لا يوجد بلد في العالَم يحمي حريّة التعبير، أو يتدفّق فيه الخطاب عبر شبكة الإنترنت بحريّة أكبر، كما هو الحال في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. منذ البداية، نصب التعديلُ الدستوريّ الأوّل حاجزاً عالياً أمام معظم القيود القسريّة التي قد تحاول الحكومة فرضها، من ثمّ بنى الكونغرس في عام 1996 متراساً آخر من خلال الفقرة 230 من «قانون آداب الاتّصالات»، ممّا منح شركات الإنترنت ومنصّات السوشال ميديا حماية إضافيّة، يتداخل

بعض أشكالها مع بعض ضدّ المساءلة القانونيّة. وفّر هذا القانون لمن يديرون مواقع الإنترنت حصانةً ضدّ مقاضاتهم أمام المحاكم جرّاء الإعلانات التي تظهر في مواقعهم، ومعظم المحتويات التي يُنشئها مستخدمو الموقع، بدءاً من الهجمات السياسيّة الشرسة، إلى الڤيديوهات التي تفضح وحشيّة الشرطة، وصولاً إلى التقييمات الغاضبة للمطاعم وأداء السمكريّين. بفضل الفقرة 230، يمكن للمنصّات أن تعدّل مواقعها من دون أن تخاطر بالمثول أمام المحكمة بسبب منشورات المستخدمين والمُعلِنين الزائفة أو المشبعة بالكراهية أو التي تشوّه السمعة، أو بسبب تضخيم بوست معيّن أو إزالته، أو إلغاء حسابات المستخدِمين.

هذه الفقرة هي من أهمّ الأدوات التي ظهرت عبر التاريخ لتسهيل حريّة التعبير، لكنّ الجيّد والسيّئ يختلطان فيها معاً، تماماً كحريّة التعبير بحدّ ذاتها: تحت حمايتها، ظهرت بيئة سوشال ميديا تعكس أفضل وأسوأ ما في نفوس مليارات «القاطنين» فيها، وتزخر بكلّ ما يجول في نفوسهم من كراهية وطرافة وإبداع وكذب. «النشاز اللفظيّ» الحاصل يُضخَّم إلى مستوى يصمّ الآذان بواسطة اللوغاريتمات التي تعمل وفق مبدأ بثّ التفرقة، كي يعطي زخماً فائقاً لأصوات الأحزاب السياسيّة، ويستثير غضب المستهدَفين بالهجوم الإلكترونيّ. يقول الديمقراطيّون إنّ الفقرة 230 تسهّل نشر خطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة التي يروّج لها جناح اليمين، ويطالبون بإزالة المزيد من المحتويات، أمّا الجمهوريّون فيحتجّون بأنّ الفقرة المذكورة تساعد المنصّات ذات التوجّهات الليبراليّة، على «فرض الرقابة» على وجهات النظر المحافظة، ويطالبون بتقليص نسبة المحتويات التي تتمّ إزالتها. تتعالى المقترحات إذن لحذف أو تعديل الغطاء القانونيّ الذي توفّره هذه الفقرة، لكن يجب أن يقرّر الكونغرس المنقسم على نفسه ورئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة كيف سيتمّ ذلك، وهو ما لا يبدو ممكناً على المدى القصير. حالياً، الرقابة الأمريكيّة على شبكة الإنترنت لا تتولّد عن قيود قانونيّة، بقدر ما تنجم عن خليط من سياسات «المحتوى المعتدل» التي تطبقّها كلّ منصّة على حدة، وهي سياسات متضاربة، ما تزال قيد التشكّل، وتُفرَض قسراً بشكل غير متساوق.

أحد الأسباب الكامنة خلف إقرار الفقرة 230، كان قضيّة رفعتها شركةٌ ماليّة غير نزيهة هي «ستراتن أوكمونت» Stratton Oakmont (اشتهرت بسبب مذكّرات مؤسِّسها المعنونة بـ«ذئبُ وول ستريت»، وفيلم مارتن سكورسيزي المقتبس عنها والذي يحمل الاسم ذاته). في عام 1995، قامت الشركة المذكورة بمقاضاة مزوّد لخدمة الإنترنت ISP طواه النسيان اليوم هو «بروديجي» Prodigy بتهمة القدح والتشهير، بعد أن نُشِرت رسالة مُغْفَلَة على أحد حساباته اتّهمت ستراتن بسوء الممارسة. قضت محكمة في نيويورك بإدانة بروديجي، لأنّه مزوّد خدمة يقوم بتعديل منشورات المستخدمين عادة، وسبق له أن حذف منشورات وجدها غير ملائمة، أي أنّه برأي المحكمة يعمل كـ«ناشر» للاتّهامات، وبالتالي تجوز مساءلته قانونيّاً بتهمة القدح والتشهير ضدّ ستراتن. الكونغرس الأمريكيّ الذي كان مصمّماً على إنشاء «سوق حرّة قويّة وتنافسيّة للإنترنت، لا تعيقها القوانين»، قلق من أنّ الحكم المذكور سيحثّ صناعة الإنترنت الناشئة على حذف المحتويات السيّئة، لذلك أقرّ الفقرة 230. تحت مظلّتها، يمكن لمواقع الإنترنت أن تقوم بعملها من دون أن تضطرّ لتقييم المحتويات اللّانهائيّة التي تظهر فيها يوميّاً واحداً فواحداً، كما تستطيع في الوقت ذاته أن تعزّز ما تشاء من المحتويات، وأن تجني منها الأرباح –حتّى من تلك البغيضة أو المشبعة بالكراهية– من خلال توزيع الإعلانات بطريقة استراتيجيّة.

منذ ذلك الوقت، طبّقت المحاكم الأمريكيّة الفقرة 230 على نطاق واسع، وتعاملت في آن واحد مع التحدّيات الناجمة عن قيام المواقع الإلكترونيّة بحذف المحتويات، أو إبقائها. في عام 2019 على سبيل المثال، قرّرت إحدى محاكم الاستئناف الفدراليّة في نيويورك أنّ الفقرة 230 تدرأ أيضاً الادعّاءات بإرهاب المدنيّين: بعض الإسرائيليّين الذين استهدفتهم هجمات حماس (تُصنَّف كمنظّمة إرهابيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة) ادّعوا بأنّ فيسبوك سهّل الاعتداء عليهم، لأنّه وفّر لحماس منصّة تستخدمها للترويج للإرهاب حول العالَم، لكنّ المحكمة وقفت بصراحة في صفّ فيسبوك. برأيها، تزويد حماس «بخدمات التواصل» كما فعل فيسبوك، «يتموضع في صميم الحماية التي تقدّمها الفقرة 230، وكذلك زعمُ فيسبوك بإخفاقه في

إزالة محتويات صفحات أعضاء حماس من منصّته». بمعنى آخر، فيسبوك يملك مطلق الحريّة بحذف تلك المحتويات، لكنّه لا يتحمّل مسؤوليّة قانونيّة إن اختار عدم القيام بذلك. اعتمدت محكمة أخرى على الفقرة 230 بدورها في عام 2002، كي تُسقِط الدعوى التي رفعها عضو الكونغرس ديڤين نونيز على تويتر طالباً منه تعويضاً بقيمة 250 مليون دولار، بعد أن سخرت منه «بقرة» في عدّة حسابات تهكّمية على المنصّة. اتّهم نونيز تويترَ بالحفاظ على حسابات تسيء للمحافظين من أمثاله، لكنّ المحكمة قضت بأنّ التحيّز السياسيّ للموقع ليس له صلة بالقضية هنا، وأنّ الفقرة 230 تعطي تويتر حصانة قانونيّة ضدّ ما ينشره المستخدمون، حتّى ولو كان ذلك إهانات مصدرها حساب يُدار افتراضيّاً من قبل «حيوان مزرعة».

المستفيد الرئيسيّ من الفقرة 230 حتّى الآن، كان دونالد ترامب، الذي بنى مهنته السياسيّة على أكتاف فيسبوك وتويتر واستعدادهما لنشر رسائله الزائفة المغرضة، وهو أمر لم يكن بمقدور المنصّتين الإقدام عليه لولا الحصانة التي يوفّرها لهما القانون. مع ذلك، بعد بضعة أيّام فقط من قيام تويتر بإضافة إشارات «التحقّق من صحّة المعلومات» إلى بعض تغريدات ترامب في أيّار 2020 التي هاجم فيها عمليّة التصويت عبر البريد، انقلب ترامب على تويتر وعلى منصّات السوشال ميديا كلّها عموماً، بإصدار مرسوم تنفيذيّ استهدف الفقرة 230 مباشرة. هذا المرسوم لا يتعدّى كونه تداعيات أفكار وشكايات متداخلة عن تحيّز شبكة الإنترنت ضدّ التيّار المحافظ، وكان محطّ سخريّة الخبراء القانونيّين لأنّه لن يصمد أمام النقد والتمحيص. النفاذ القانونيّ للمرسوم المذكور، كما هو الحال بالنسبة لهجمات ترامب الأخرى على وسائل الإعلام، لم يكن الهدف الأساسيّ هنا: من الواضح أنّ ترامب أراد ترويع شركات السوشال ميديا من خلال هذا المرسوم، كي لا تتجرّأ على التدخّل في استراتيجيّة التواصل التي سيستخدمها في حملته الانتخابيّة المقرّرة خلال العام نفسه. استمرّ تويتر وفيسبوك بوضع إشارات على بوستات ترامب الزائفة المتعلّقة بالتصويت في الفترة ما قبل الانتخابات، لكنّهما قاما بذلك ببطء، وفي حالات متفرّقة.

أثار هذا المرسوم التنفيذيّ أيضاً موجة من الاقتراحات، سواء التشريعيّة

أم غيرها، بغية تعديل الحماية التي تقدّمها الفقرة 230، أو تقليصها. من المستحيل أن نعرف هل سيتحوّل أحد تلك الاقتراحات يوماً ما إلى قانونٍ أم لا، خاصّة أنّه يصعب على الاقتراحات الشديدة التطرّف أن تتجاوز تحدّيات التعديل الدستوريّ الأوّل. بغضّ النظر عمّا إذا كان مقدراً للفقرة 230 أن «يُقضَى عليها»، كما قال بروفيسور القانون إريك غولدمان في حزيران 2020، أو أنّها ستضعف قليلاً فقط لا غير، يبدو أنّ ما يسمّيها البعض بـ«الشبكة الجامحة المسعورة» Wild Wild Web قد تروّضت نوعاً ما، حتّى من دون تدخّل الإجراءات التشريعيّة. في غضون يومين في أواخر حزيران 2020، قام موقع Reddit (الفوضويّ عادة) مثلاً بحظر آلاف المنتديات لأنّها تنشر خطاب الكراهية، كما قام Twitch الذي تملكه شركة أمازون بتعليق حساب ترامب الرسميّ بسبب سلوكه البغيض، وحظر يوتيوب You tube العديد من الشخصيّات السياسيّة التي تنتمي إلى أقصى اليمين.

العديد من الهجمات على الحصانة القانونيّة التي تهبها الفقرة 230 لمنصّات السوشال ميديا، تبدو كأنّها شكايات في غير موضعها، تتعلّق أساساً بضعف المؤسّسات السياسيّة الأمريكيّة عموماً. لم يسبق أن تولّى منصب الرئاسة يوماً شخص كان مصدراً للانقسام والمعلومات الخاطئة مثل ترامب، ونظراً لغياب أيّة طريقة ناجحة تجعله يتحمّل المسؤوليّة القانونيّة عمّا يقوله، برز دافعٌ لمهاجمة القنوات التي يتواصل من خلالها هو وغيره من الشخصيّات السياسيّة التي تحرّض على التفرقة. لو أنّ نظامنا السياسيّ يعمل بكفاءة، لما وصلنا إلى نقطة تُجبَر معها منصّات السوشال ميديا على لعب دور «درابزين» يحول دون انحراف الشخصيّات السياسيّة غير المستقرّة. المنصّات تتحمّل جزءاً من المسؤوليّة عن انتشار الكراهية والمعلومات الكاذبة عبر شبكة الإنترنت، لكن من الخطأ أن نعدّها خطّ الدفاع الأخير عن الديمقراطيّة. «ترامب هو مشكلة لا تستطيع منصّات السوشال ميديا أن تحلّها»، كما استنتج الكاتب في شؤون التكنولوجيا كاسي نيوتن.

من ناحية أخرى، يفرض الدستور الأمريكيّ حماية مذهلة ضدّ التدخّل بما يُنشَر على شبكة الإنترنت. التعديل الأوّل يمنع الحكومة الأمريكيّة من فرض الرقابة على معظم ما يقوله المواطنون كأفراد، لكنّه يسمح للشركات

الخاصّة بتطبيق ما تراه مناسباً من قيود. منصّات الإنترنت -تماماً كالمدارس الخاصّة، أو المولات، أو الصحف- تتمتّع بحريّة تخوّلها سنّ قوانينها الخاصّة حول ما يمكن أن يقال من خلالها، أو أن يُضخَّم، أو أن يُحذَف. مساعي المنصّات لتقديم نفسها على أنّها «بطلة حريّة التعبير»، يرسم لها صورة حسنة في عيني الرأي العامّ، لكنّها ليست بطلة على أرض الواقع، ولا شيء يُلزِمها بأن تكون كذلك. مئات ملايين المرّات كلّ سنة، يقوم موظّفوها ولوغاريتماتها بليّ عنق حريّة التعبير، والترويج للأصوات التي يفضّلونها، وإخراس سواها من الأصوات. المستخدمون الأفراد الذين ينشرون في هذه المنصّات، مُحصَّنون ضدّ قيام الحكومة بفرض الرقابة عليهم، لكنّهم ليسوا محصَّنين ضدّ تطبيقها من قبل المنصّات. بالمثل، تحظى المنصّات بالحماية الدستوريّة ضدّ تدخّل الحكومة بعملها، إن أمكن تصنيف ما تقوم به المنصّة على أنّه «حريّة تعبير»، وتعريف حريّة التعبير في هذا السياق واسع إلى حدّ مذهل.

في عام 2014، قضت محكمة فدراليّة بأنّ قيام محرّك البحث بإخفاء نتائج محدّدة عند استعماله، هو نمط من الخطاب السياسيّ الذي يحظى بالحماية وفق التعديل الدستوريّ الأوّل. القضيّة التي صدر بموجبها هذا الحكم، رفعتها جماعة مؤيّدة للديمقراطيّة ضدّ محرّك البحث الصينيّ العملاق بايدو دوت كوم Baidu.com، لأنّه يحجب الرسائل والڤيديوهات والمحتويات الموالية للديمقراطيّة من نتائج البحث بواسطته. قرّرت المحكمة أنّ لوغاريتم بايدو، المصمّم كما هو واضح لفلترة الموادّ المذكورة بناء على تعليمات الحكومة الصينيّة، هو وجهة نظر تحريريّة تقرّر الأفكارَ السياسيّة التي يريد أن يروّج لها، ووجهة النظر هذه تحظى بحماية الدستور. قضت محكمة فدراليّة أخرى بأنّ قيام غوغل بتصنيف نتائج البحث هو «حريّة تعبير» بموجب التعديل الأوّل، وبالتالي لا الحكومة ولا المحاكم يمكنها أن تحاسبه -هو وغيره من محرّكات البحث- على الطريقة التي يتّبعها لتحقيق ذلك: «تصنيف الصفحات هو وجهات نظر، وجهات نظر عن أهميّة مواقع الإنترنت وفقاً للسؤال المطروح على محرّك البحث»، كما قالت المحكمة.

التعديل الدستوريّ الأوّل، يمنع الحكومة أيضاً من فرض الرقابة على

مواقع الإنترنت الشخصيّة الخاصّة بالمواطنين الأفراد. كما ناقشنا سابقاً، وقع دونالد ترامب في هذا المطبّ عندما منعته المحاكم من حظر الأشخاص على حسابه في تويتر، دون أن تقيم وزناً لادّعاءاته بأنّه يدير الحساب لاستعماله الشخصيّ. برأي المحكمة، طريقة ترامب باستخدام الحساب حوّلته إلى منتدى للرأي العامّ بالتعريف، وبالتالي لا يجوز له أن يحظر الآراء التي لا تعجبه. ترامب ليس الوحيد الذي يستغلّ حسابات السوشال ميديا الخاصّة به لغايات سياسيّة، من ثمّ يحظر وجهات النظر التي تنتقده، فقد أجبرت المحكمة أيضاً زميلَه الجمهوريّ لاري هوغان حاكم ماريلاند، على التوقّف عن حظر الانتقادات وحذفها من حسابات السوشال ميديا الخاصّة به، كما مثُلَت عضو الكونغرس الليبراليّة ألكساندريا أوكازيو - كورتيز أمام المحكمة لقيامها بالأمر ذاته.

الأحكام القضائيّة التي ذكرتُها هنا لم تصدر عن المحكمة الأمريكيّة العليا، فضلاً عن أنّ التعديل الأوّل هو قانون ديناميكيّ. ستبقى أسئلة كثيرة مفتوحة دون إجابات، إلى أن يقوم الكونغرس والمحكمة العليا بتقييم المسائل العديدة الراهنة التي يطرحها فرض الرقابة على شبكة الإنترنت. في الوقت الحاليّ، الحماية المزدوجة التي يوفّرها التعديل الأوّل والفقرة 230 من «قانون آداب الاتّصالات» تحضن بيئة حريّة التعبير الإلكترونيّة الأشدّ حيويّة في العالَم كلّه، ولو أنّها فوضويّة وغارقة بالمعلومات الزائفة. بأيّ حال، لا شيء يتواجد في شبكة الإنترنت بمعزل عن العالَم، والولايات المتّحدة الأمريكيّة ليست منيعة على المقاربات المتعسّفة التي تنتهجها السلطات القضائيّة في بلدان أخرى.

غرامات ضخمة وجدران حماية: تنظيم شبكة الإنترنت في أوروبا وغيرها من الأماكن

«نحن خائفون من غوغل»، كتب ماتياس دوبفنر المدير التنفيذيّ لمجموعة الميديا الألمانيّة «آكسل سبرينغر» Axel Springeفي عام 2014، «لأنّه يهدّد قيمنا، وفهمنا للطبيعة البشريّة، ونظامنا الاجتماعيّ العالميّ، ومن

وجهة نظرنا الخاصّة: مستقبل أوروبا». غوغل ليس الأمر الوحيد الذي يُقلِق دوبفنر وغيره من الأوروبيّين -على الرغم من أنّه يستأثر بحصّة الأسد في السوق، بين محرّكات البحث الأخرى- إذ يُضاف إلى ذلك قلقهم من هيمنة شركات الإنترنت الأمريكيّة العملاقة على بيئة الإنترنت. لم يحاول المشرّعون الأوروبيّون إخفاء مساعيهم لكسر شوكة تلك الهيمنة، إذ فُرِضَت على شركة آبل غرامة تجاوزت ثلاثة عشر مليار يورو بسبب تهرّبها من دفع الضرائب في فرنسا وإيرلندة، وغرامة تُقدَّر بـ 1.1 مليار يورو على خلفيّة تثبيت الأسعار[8]، كما فرض المشرّعون الأوروبيّون غرامة بلغت 2.4 مليار يورو على غوغل لأنّه يستغلّ قوّته في السوق بما يخصّ نتائج البحث. في عام 2018، فرضت السلطات الأوروبيّة قواعد صارمة بما يتعلّق بالبيانات والتصريح عنها وسياسة الخصوصيّة، على كلّ الشركات التي تتعامل بالمعلومات الشخصيّة لمواطني الاتّحاد الأوروبـيّ. كلّ تلك الرسائل المنبثقة والإيميلات، التي نتلقّاها حول سياسة الخصوصيّة وملفّات الارتباط cookies؟ علينا أن نشكر «قانون تنظيم حماية البيانات العامّ الأوروبيّ» إذن! لم ينته الأمر هنا، في عام 2020 دعمت محكمة العدل الفدراليّة (وهي أعلى محكمة في ألمانيا) حكماً موسّعاً بمنع الاحتكار ضدّ فيسبوك على خلفيّة قيامه باستثمار بيانات المستخدمين، وهو ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز بـ «ضربة مباشرة» لأسلوب العمل الذي تتبعه المنصّة.

أوروبا تبجّل حريّة التعبير نظريّاً، لكنّها تفرض عليها قيوداً لا يستهان بها، خاصّة ضمن شبكة الإنترنت. على سبيل المثال، أقرّ الاتّحاد الأوروبيّ «الحقّ بالنسيان» الذي يتيح لمواطنيه الطلبَ من محرّكات البحث، ألّا تقوم بربطهم مع صفحات تذكر معلومات شخصيّة محرجة عنهم عندما يبحث شخص ما عن أسمائهم باستخدام المحرّك، حتّى ولو كانت تلك المعلومات صحيحة. على ما يبدو، هناك الكثير ممّا يريدون نسيانه: ما بين 2014 و2020، تلقّى غوغل تسعمئة ألف طلب لإزالة ترابط من هذا النوع مع 3.5 مليون عنوان إنترنت URL، بما فيه مثلاً نتائج بحث عن جرّاح هولنديّ

8- يعني الاتّفاق بين الشركات المتنافسة على توحيد سعر المنتجات أو الخدمات المتماثلة، وهو مخالف للقانون في 100% من الحالات تقريباً. المترجمة

مُنِعَ من مزاولة مهنته بسبب الإهمال الطبّيّ، أجبرت إحدى المحاكم غوغل على إزالتها عام 2019. في العام ذاته، رفضت محكمة العدل الأوروبيّة طلبَ فرنسا بفرض أوامر إزالة ارتباط مشابهة حول العالَم، لكنّ المحكمة نفسها اتّخذت قراراً معاكساً تماماً بقضيّة تتعلّق بالقدح والتشهير، فقد أجبرت فيسبوك على إزالة منشورات وصفت السياسيّة النمساويّة إيڤا كلاڤيشنك بـ «الغبيّة الفاسدة» و«الساقطة الخاطئة» و«الفاشيّة»، حيثما ظهرت هذه المنشورات. هذه الأوصاف بالكاد ستلفت الانتباه في العديد من البلدان، لكنّها تثير جلبة في النمسا، لذلك فهي محظورة الآن حول العالم. اشتكى فيسبوك من أنّ هذا الحكم القضائيّ ينتهك حقّ الدول باعتماد معايير حريّة التعبير الخاصّة بها كلٍّ على حدة، لكنّ اعتراضاته لم تلقَ آذاناً صاغية. بالنسبة لشركات الإنترنت، ولسوء حظّ المستخدمين في البلدان الخاضعة لسلطات قضائيّة أكثر تسامحاً، هناك ثمن ينبغي دفعه لقاء القيام بالأعمال على نطاق عالميّ، وهو أنّ قوانين الرقابة التي تُفرَض في بلد ما قد تُطبَّق في أيّ بلد آخر، وربّما على مستوى العالم بأسره.

على خلفيّة المعلومات المضلّلة التي غصّ بها استفتاء البريكست والانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 2016، تحرّكت الحكومات الأوروبيّة لإجبار شركات الإنترنت على تطهير منصّاتها من تلك المعلومات. في ألمانيا، طلب قانون تمّ إقراره عام 2018 من الشبكات التي تضمّ أكثر من مليوني شخص، بأن تزيل الفايك -نيوز خلال أربع وعشرين ساعة من تلقّيها إشعاراً بذلك، تحت طائلة غرامة قد تصل إلى خمسين مليون يورو. في فرنسا، سمح قانون أُقرَّ في العام نفسه للسلطات، بأن تأمر بحذف المعلومات الزائفة المنشورة على شبكة الإنترنت، والتي قد تؤثّر على الانتخابات. في ألمانيا أيضاً، «المرسوم التنفيذيّ للشبكات» أو ما يُعرَف بـ NetzDG، يستهدف قائمة طويلة من الموادّ التي «يتّضح أنّها غير قانونيّة»، لكنّ المشرّعين الفرنسيّين كانوا أكثر دقّة، إذ عرّفوا الفايك- نيوز كالتالي: «ادّعاءات غير دقيقة، أو افتراءات، أو أخبار تنقل الوقائع بشكل زائف، بغية تغيير نزاهة الصوت الانتخابيّ». في عام 2018 أيضاً، تصارع الاتّحاد الأوروبيّ مع المنصّات الإلكترونيّة الكبرى كي توقّع على موافقة «طوعيّة»،

تعمل من خلالها وفق الخطوط العريضة للقواعد المتعلقة بالفايك - نيوز، خاصّة بما يتعلّق بالانتخابات.

بقدر ما تبدو تلك المساعي حسنة النوايا، لكنّها «رقابة» تترافق مع خطورة أن يتمّ سحقُ حريّة التعبير «الجيّدة» جنباً إلى جنب تلك «السيّئة»، وترهيبُ حريّة التعبير إجمالاً. بالإضافة إلى ذلك، تندفع شركات الإنترنت عموماً إلى تطبيق رقابة مفرطة على حريّة التعبير، لأنّها ستواجه غرامات ماليّة باهظة إن وقعت في خطأ. سرعان ما خضع قانون NetzDG الألمانيّ للمراجعة، لأنّه أدّى إلى إزالة محتويات أكثر بكثير ممّا يجب عن شبكة الإنترنت، بينما رفض تويتر أن ينقل الرسائل الإعلانيّة التي تبثّها الحكومة الفرنسيّة لتشجيع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، متذرّعاً بأنّ الإعلانات السياسيّة أصبحت ممنوعة. تلجأ المنصّات حالياً إلى توظيف كلٍّ من الجهد البشريّ والذكاء الاصطناعيّ كي تتماشى مع تشكيلة من القوانين الدوليّة المتضاربة، فضلاً عن تطبيق معاييرها الخاصّة باستمرار. بالتالي، ارتكاب الأخطاء هو أمر محتوم.

أحد الأخطاء الطريفة، كان قيام فيسبوك عام 2018 بحذف منشورات الصحيفة المحليّة لإحدى البلدات الصغيرة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بعد أن اقتبست فقرات من إعلان الاستقلال، بحجّة أنّ الاقتباسات تشير إلى «الهنود المتوحّشين عديمي الرحمة» (استرجع فيسبوك المنشورات بعد ذلك بفترة قصيرة). ما يثير القلق أكثر، هو قيام يوتيوب بإزالة آلاف الڤيديوهات التي تصوّر الفظائع وجرائم الحرب في سوريا، بعد أن جمعها دعاة حقوق الإنسان ووثّقوها بشقّ الأنفس. تلك الڤيديوهات كانت مفيدة بالنسبة للمحقّقين والناشطين والصحفيّين، لكنّها سقطت في فخّ أدوات المنصّة الأوتوماتيكيّة، المصمّمة بغية إزالة المحتويات المتطرّفة. في حادثة أخرى، حذف يوتيوب أيضاً قناة «مركز توثيق الانتهاكات» -وهو مجموعة تراقب حقوق الإنسان- بأكملها، بما تحتويه من اثنين وثلاثين ألف ڤيديو.

سعى يوتيوب إلى استرجاع الڤيديوهات التي حُذِفَت عن طريق الخطأ، لكن من العسير أن نلمس نوايا حسنة مشابهة في الأنظمة الرقابيّة التي تتبعها الحكومات المستبدّة، فقد قُمِعَت المعارضةُ على نطاق واسع ضمن شبكة

الإنترنت، تحت مظلّة الادّعاء بمكافحة الفايك -نيوز. في عام 2017 فحسب، أُقِرَّت أو اقتُرِحَت قوانين تحوّل الفايك- نيوز إلى جريمة في سبعة عشر بلداً، منها مصر وبيلاروسيا وماليزيا. نفاق القانون الروسيّ هو الأوضح، لأنّه يجرّم التقارير الصحفيّة الزائفة، جنباً إلى جنب «عدم الاحترام الصارخ» للسلطات، لكنّ الأنظمة الأخرى تتبنّى الأهداف نفسها. سجنت مصر تسعة عشر صحفيّاً معارضاً عام 2018 بتهمة نشر الفايك -نيوز، كما اعتقلت امرأتين نشرتا مقاطع ڤيديو على فيسبوك تصوّر حوادث تحرّش جنسيّ تعرضّتا لها، وتشجبان فيها عدم تحرّك الحكومة لاتّخاذ أيّ إجراء. وُجِّهَت إليهما تهمة نشر شائعات زائفة، وتلقّت إحداهما عقوبة السجن لمدّة ثماني سنوات. حجبت مصر أيضاً خمسمئة موقع إلكترونيّ وسطيّاً، بما فيها مواقع منظّمات حقوق الإنسان البارزة. في عام 2019، أقرّت سنغافورة قانوناً خاصّاً بها حول الفايك- نيوز، دعمته بعقوبات قاسية، وأجبرت المنصّات الإلكترونيّة بموجبه على إزالة كلّ ما هو زائف من وجهة نظر الحكومة. احتمال ألّا يتمّ استغلال هذا القانون لإخماد المعارضة، في بلد تصنّفه منظّمة مراسلون بلا حدود في المرتبة 151 (من بين مئة وثمانين بلداً) بما يتعلّق بحريّة الصحافة، هو احتمال ضئيل! وصفت منظّمة هيومان رايتس ووتش هذا القانون بأنّه: «كارثة على صعيد حريّة التعبير، سواء بالنسبة لشبكة الإنترنت أو للمواطنين السينغافوريّين العاديّين، وضربة صاعقة ضدّ استقلال العديد من المنابر الإخباريّة الإلكترونيّة».

أُعيد تفعيل القانون المصريّ الآنف الذكر مجدّداً، خلال المراحل الباكرة من تفشّي وباء كورونا، عندما اعتقلت السلطات صحفيّين مصريّين وأجانب بتهمة قيامهم بنشر «معلومات مضلّلة» -أي: تقارير صحيحة- عن انتشار الڤيروس. لم تنفرد مصر بهذا الفعل، السلطات التركيّة مثلاً اعتقلت ثمانية صحفيّين على الأقلّ بتهمة «نشر معلومات خاطئة» عن الڤيروس، كما اعتقلت كمبوديا مراهقة نشرت بوستات على منصّات السوشال ميديا، تصف فيها خوفها من تفشّي الڤيروس في حيّها، وواجه رجل تايلانديّ احتمال السجن لخمس سنوات، بعد أن اشتكى عبر شبكة الإنترنت من عدم كفاية وسائل الوقاية في مطار بانكوك. فيسبوك قام بإرسال العديد من

«معدّلي المحتويات» العاملين لديه إلى بيوتهم حرصاً على سلامتهم، وأخذ يعتمد أكثر فأكثر على الذكاء الاصطناعيّ لفلترة المحتويات. بذلك، تمّ حذف العديد من المقالات التي تنشرها منابر إخبارية رصينة مثل «أتلانتك» The Atlantic، والتايمز عن طريق الخطأ.

تُعدّ الصين أسوأ رقيب على حريّة التعبير عبر شبكة الإنترنت حتّى الآن، سواء من حيث مدى الرقابة التي تفرضها، أو درجة تعقيدها، أو توسيعها كي تشمل العالَم بأسره، أو وحشية القمع الذي تلجأ إليه. الإحاطة بمواصفات «الجدار الناريّ العظيم» The Great Firewall كلّها -وهو مصطلح إجماليّ لكلّ ممارسة الرقابة الإلكترونيّة التي تطبّقها الصين- مستحيل في سياق هذا الكتاب. إنّه شاسع للغاية، يتطوّر يوماً بعد يوم، ويضيّق الخناق بطرق لا حصر لها على حياة وعقول ثماني مئة مليون مستخدم لشبكة الإنترنت، فيتحكّم بما يقولونه أو يرونه أو يتعلّمونه، ويحكم عليهم واحداً واحداً وفق الأيقونات وأزرار الكيبورد التي يضغطون عليها، كما يفرض تشكيلة من العقوبات عند انتهاك الحدود المرسومة. «الجدار الناريّ العظيم» يحجب عدداً هائلاً من المنشورات والمواقع الأجنبيّة وتلك التي لا تحظى برضا الدولة، تبدأ من مصادر الأخبار الغربيّة، وانتهاء بصور ويني ذا بو (الدبدوب المحشوّ اللطيف، بسبب الشبه المفترض بينه وبين الرئيس الصينيّ شي جينبينغ). أفراد «بوليس الإنترنت» كما يُطلَق عليهم، يطرقون الأبواب أيضاً: في بدايات 2020، نشر شخص يُدعى لِي يوشن مقالاً على شبكة الإنترنت، اشتكى فيه من فرض الرقابة على المعلومات المتعلّقة بتفشّي ڤيروس كورونا. سرعان ما تمّ اعتقاله من منزله، من ثمّ خضع للاستجواب طيلة ساعات، وأُجبِر على توقيع تصريح ينكر فيه وجهات نظره السابقة، ويعلن ولاءه للحزب الشيوعيّ. تناولت مقالته أيضاً طبيبَ العيون لِي وِنليانغ من مدينة ووهان، الذي دقّ جرس الإنذار باكراً حول الڤيروس الغامض، لكنّ البوليس اعتقله أيضاً وأجبره على الاعتراف بنشر شائعات زائفة «غير قانونيّة». بدءاً من مطلع آذار 2020، ذكرُ الدكتورِ وِنليانغ، الذي توفّي بسبب مضاعفات كورونا، أصبح بدوره موضوعاً محظوراً (تمّت تبرئته رسميّاً بعد وفاته).

«الجدار الناريّ العظيم» تجاوز حدود الصين، من خلال تطوير برمجيّات

خبيثة malware ضدّ المجتمع الدوليّ المعارض لها، والتصدير المكثّف لتكنولوجيّات الرقابة والمراقبة إلى الدول الأخرى، وإرغام الشركات الأجنبيّة على العمل وفق القيود المفروضة، تحت طائلة طردها من السوق الصينيّة الضخمة. وافقت شركة آبل Apple على ذلك من خلال حجب المواقع الإخباريّة كنيويورك تايمز، وتطبيقاتِ «الشبكة الخاصّة الافتراضيّة» VPNs التي تتيح للمستخدمين الالتفاف على الجدار الناريّ -بما فيها VPN يتيح الوصول إلى الأخبار المحظورة حول ڤيروس كورونا- فضلاً عن إزالة آلاف التطبيقات الأخرى من متجرها الإلكترونيّ في الصين. تطبيق محادثات الڤيديو «زووم» Zoom رضخ بدوره لشروط الحكومة الصينيّة، فشطب حسابات عدّة معارضين صينيّين يعيشون في الخارج. تايوان غائبة عن المواقع الإلكترونيّة الصينيّة المختصّة بخطوط الطيران الأجنبيّة، وفرصة فريق كرة السلّة الأمريكيّ إن. بي. إيه NPA لجني الأرباح في الصين تبخّرت مباشرة، بعد أن غرّد أحد مديري الفريق تغريدة واحدة على تويتر في عام 2019، عبّر فيها عن تضامنه مع المظاهرات المؤيّدة للديمقراطيّة في هونغ كونغ. لا تنفرد الصين بتجريد المنصّات الإلكترونيّة من امتيازات حريّة التعبير، فقد وافق فيسبوك مثلاً عام 2020 على فرض الرقابة على منشورات المعارضين في ڤيتنام، مبرّراً ذلك بأنّه يريد أن «تبقى خدمة المنصّة متاحة هناك».

إغراء سوق العمل في الصين، يضع التزام شركات الإنترنت -حتّى أشدّها ليبرتاريّة- بضمان حريّة التعبير تحت الاختبار، وهو اختبار غالباً ما تفشل به. في عام 2005، تحوّل محرّك البحث ياهوو إلى ما يسمّيه تِم وو وغولدسميث بـ«وكيل الحكومة الصينيّة للتحكّم بالأفكار»، مقابل أن يحظى بفرصة لدخول السوق في الصين، فقد وافق على فرض رقابة مشدّدة على تطبيقاته، بما في ذلك استخدام برامج سوفتوير للفلترة تلتقط عبارات من قبيل «انتخابات متعدّدة الأطراف» و«استقلال تايوان» في غرف الشات، كما حجبَ المواقعَ التي اعترضت عليها الحكومة الصينيّة. بالإضافة إلى ما سبق، سلّم ياهوو إلى الحكومة الصينيّة بيانات الإيميلات التي أدّت إلى سجن الصحفيّ الصينيّ شي تاو. قبل ذلك بعام، اعترفت مايكروسوفت بأنّ

خدمة استضافة البلوغات الصينيّة التي تقدّمها، تقوم أوتوماتيكيّاً بحجب مفردات مثل «الحريّة» و«الديمقراطيّة». تواجدُ محرّكِ البحث غوغل الوجيزُ في الصين انتهى عام 2010، بعد أن أغلقته الشركة احتجاجاً على قيام السلطات الصينيّة بالقرصنة الإلكترونيّة وفرض الرقابة، لكنّ مبادئ حريّة التعبير التي يعتنقها المحرّك المذكور اهترأت بسرعة، فقد أفادت تقارير عام 2018 بأنّ شركة غوغل تتباحث مع الحكومة الصينيّة على دخوله مجدّداً إلى الصين، لكن مذعناً إذعاناً تامّاً هذه المرّة لقواعدها الرقابيّة. هذا المشروع، واسمه السرّيّ «دراغونفلاي» Dragonfly، لم يكتب له الانطلاق في أوائل عام 2019 كما كان مقرّراً، بعد أن اندلع تمرّد احتجاجيّ في الشركة.

في حقبة التسعينيّات من القرن العشرين، بنت الشركات الأمريكيّة نماذج بدائيّة من «الجدار الناريّ العظيم». شركة سيسكو Cisco مثلاً، طوّرت أنظمة فلترة إلكترونيّة تستهدف موظّفيها الذين يتصفحّون شبكة الإنترنت لاستعمالات شخصيّة أثناء العمل. بحلول عام 1997، أقرّت بكين قانونها الأوّل الذي يحوّل المنشورات المؤذية للدولة إلى جريمة، من ثمّ تبعته قوانين عديدة أخرى، فقد كان لدى الصين سبب وجيه للقلق، بعد أن أثبتت شبكة الإنترنت أنّها أداة فعّالة لتنظيم المعارضة ضدّ الحكومة. في عام 1998، مَثُل أوّل مواطن صينيّ، وهو مهندس برمجيّات شاب، أمام القضاء بتهمة ارتكاب جرائم سياسيّة إلكترونيّة، بعد أن أرسل ثلاثين ألف عنوان إيميل صينيّ إلى مجلّة موالية للديمقراطيّة مقرّها الولايات المتّحدة الأمريكيّة. في العام التالي، استخدمت المنظّمة الروحيّة «فالون غونغ» Falun Gong الإيميلَ والهواتف الخليويّة لتنظيم مظاهرة ضخمة مفاجئة أمام المقرّ الرئيسيّ للحزب الشيوعيّ، أدّت إلى قمع المنظمة بقسوة، كما تجدّد عزم الحكومة الصينيّة على التحكّم بالإنترنت.

في عام 2011، بعد أن حظرت الحكومة الصينيّة التقارير التي تحدّثت عن تحطّم قطار سريع مروّع، اشتعل موقع «ويبو» Weibo –وهو النسخة الصينيّة من تويتر– بصور الحطام وصرخات الغضب إزاء التخطيط السيّئ وتستّر الحكومة على الأخطاء القاتلة. تحرّكُ مستخدمي ويبو خلق لحظة نادرة، تحمّلت فيها السلطات الصينيّة مسؤوليّاتها، لكن حياة ويبو الوجيزة

كمنصّة للحوار والمعارضة -جنباً إلى جنب كلّ ما يدنو من حريّة التعبير على المنصّات الإلكترونيّة الصينيّة- انتهت مع وصول شي جينبينغ إلى الحكم عام 2012. مع تطوّر تكنولوجيا الحجب والمراقبة التي يضطلع بها الجدار الناريّ العظيم، ومع توسّع الرقابة على الإنترنت وتمركزها، تقلّص مدى حريّة التعبير المقبولة على شبكة الإنترنت أكثر فأكثر، كما تطوّع ملايين الأشخاص للمساعدة في قضيّة مراقبة الإنترنت وفرض الرقابة عليها، وتضخّمت بالمقابل أعداد من يعاقَبون بسبب قيامهم بانتهاك القانون.

بالإضافة إلى الحظر والعقاب المباشَرين، تبوّأت الصين (جنباً إلى جنب روسيا) طليعة نمط من الرقابة المعكوسة، يُدعى أحياناً بـ «الإغراق». تعتمد هذه التقنيّة على استخدام منصّات الإنترنت لإغراق الجمهور بطوفان من التفاهات والبروباغاندا، ممّا يشتّت انتباه الناس ويطمس الكلام غير المرغوب به نهائيّاً. اعتباراً من 2016، وظّفت السلطات الصينيّة مليوني شخص لنشر ما يقارب 448 مليون مادّة على وسائط السوشال ميديا سنويّاً، في عمليّة تهدف وفق ما أفادت به إحدى الدراسات إلى «تشتيت انتباه الشعب الصينيّ، وتحويل موضوع النقاش من المسائل المثيرة للجدل إلى التهليل للصين، وللتاريخِ الثوريّ للحزب الشيوعيّ، ولرموز النظام الأخرى».

«عندما لا يملك المستخدمون إلّا قدرة محدودة للغاية يكرّسونها إلى موضوع معيّن، فمن النادر أن يغوصوا عميقاً بحثاً عن الآراء المعارِضة» كما يشرح تم وو، «في بيئة كهذه، تقنيّة الإغراق تملك الفعاليّة ذاتها كغيرها من الأنماط التقليديّة للرقابة». عندما يضاف إلى هذا المزيج الفايك - نيوز التي تولّدها البوتات، وسيلٌ من الرسائل التي تهاجم مصداقيّة مصادر المعلومات الشرعيّة، ستضيع ثقة المستخدمين وكذلك انتباههم. تركيا تتبع سياسات مماثلة، كي تخلق «فائضاً يتنامى باستمرار من مزيج الحقائق والمعلومات الزائفة، ممّا يسبّب التشوّش وتشتيت الانتباه» كما تعلّق السوسيولوجيّة زينب توفيقي. لا يتعلّق الهدف هنا بإقناع الناس بتصديق هذه السرديّة أو تلك، بل بـ «اكتساحهم بالكثير من نتف المعلومات المزعجة والسيّئة، بحيث يتشوّشون ويتخلّون عن استنتاج الحقيقة منها، بل حتّى عن احتمال اكتشاف ما هو حقيقيّ عموماً»، تضيف.

استعمال تقنيّة الإغراق في العالَم الغربيّ، هو كارثة لا تقلّ حدّة عمّا سبق. بيئة السوشال ميديا الأمريكيّة تغصّ بالمعلومات الخاطئة وبكلّ ما يشتّت الانتباه، ممّا يُخدِّر الناس ويضيّعهم. «سابقاً، عملت الرقابة من خلال حجب المعلومات المهمّة» تكتب توفيقي، «أمّا الآن فتعمل من خلال إغراقنا بالكثير من المعلومات السطحيّة، ممّا يشلّ قدرتنا على التركيز». جزء كبير من طوفان الإشاعات عن وباء ڤيروس كورونا -معظمها نشر أيضاً في الوقت ذاته نظريّاتِ المؤامرة المؤيّدة لترامب، ودعوات لإنهاء الحجر الصحيّ باكراً- ساقته جماعات الترول والبوتات على شبكة الإنترنت. كما في الصين وتركيا، لم تكن غاية المؤامرات التي لم تنقطع وموجات المعلومات الزائفة التي ساندتها (هل يتذكّر أيٌّ منكم «بيتزاغايت» Pizzagate، و«أوباماغايت» Obamagate؟!) هي الإقناعُ، بل الاكتساح. ما دامت تقنيّة الإغراق مسيَّرة من قبل حكومات ترى منفعة في التشوّش والارتياب الناجمين عنها، وما دامت تلك التقنيّة مربحة بالنسبة للمنصّات لأنّها تزيد تفاعل المستخدمين، سيصعب على الناس أن يتّفقوا على أيّ شيء مهما كان بديهيّاً. قبل أن تدخل تكنولوجيّات الحريّة حيّز البثّ المباشر، كان الناس عموماً يقبلون ما يقوله المراسلون في نشرات الأخبار المسائيّة على أنّه وقائع حقيقيّة، كما ساد إجماع آنذاك على أنّ وسائل الإعلام الموثوقة تتأكّد أوّلاً من صحّة الوقائع، وتُفلتِرها من الموادّ الجنونيّة. في اقتصاد جذب الانتباه، تلك الموادّ الجنونيّة -«فيضان الخراء»- هي الغاية.

معظم قواعد الرقابة الإلكترونيّة التي تطبّقها الحكومة الصينيّة يوميّاً، تُفرَض على شركات الإنترنت الخاصّة التي تميل غالباً إلى المبالغة في قراراتها، خشية التداعيات الخطيرة التي قد تنجم عن تقصيرها في حذف المحتويات من منصّاتها، أي أنّ الرقابة المفرطة أكثر أماناً بالنسبة لها. الرقابة الإلكترونيّة مُخَصْخَصة في الغرب أيضاً، فتحت ضغط عشرات القوانين المختلفة، فضلاً عن معاييرها الخاصّة وحوافزها الاقتصاديّة، القرارات التي تتّخذها المنصّات الإلكترونيّة على صعيد الرقابة هي مزيج من السعي المتردّد إلى المواطَنة الصالحة، ومن إبعاد ذئاب التشريع عنها. في استجابتها لوباء كورونا مثلاً، قامت المنصّات بنجاح (ولو أنّه غير كامل) بإزالة أو

بوَسم المنشورات التي تضمّ معلومات خاطئة. فيسبوك مثلاً، بعد سنوات من الانتقادات المستمرّة لسماحه بنشر الكثير من الخطاب المؤذي، شكّل «لجنة إشراف فخريّة مستقلّة» في عام 2020، تتولّى اتّخاذ القرارات حول ما يجب إزالته أو إبقاؤه في المنصّة. كيف ستقوم هذه اللجنة بعملها، وكيف ستتماشى قراراتها مع متطلّبات التشريع حول العالم، وما هي التأثيرات التي ستنجم عن تلك القرارات عبر منصّة فيسبوك الشاسعة، كلّها أسئلة ستتّضح الإجابة عليها مع مرور الوقت. لعلّ السؤال الأشدّ مدعاة للقلق هو أنّه كيف لشركة خاصّة -شركة تجني الأرباح من «الكلام» الذي تسعى لتنظيمه- أن تحلّ بمصداقيّة كلّ المسائل الملحّة، الغامضة غالباً، والتي تظهر عندما تُقمَع حريّة التعبير. ماذا سيكون رأي جيمس ماديسون، أو جون ستيوارت مِل، أو القاضي هولمز، بشركة تنسب إلى نفسها كلّاً من أدوار واضع القانون والقاضي وهيئة المحلّفين والمحكمة العليا، فيما يتعلّق بأهمّ حقّ من بين الحقوق؟!

بينما يتصارع الغرب مع القضايا السابقة، تقدّم الصين مساعدة للحكومات الأجنبيّة على صعيد بناء جدران ناريّة خاصّة بها. بدءاً من عام 2018، درّبت الصين ممثّلين عن ستّة وثلاثين بلداً على الأقلّ، كي تخلق «شبكة من البلدان التي ستتبع خطاها في سياسة الإنترنت»، كما تقول منظّمة فريدوم هاوس. بعيدةً كلّ البعد عن جعل الاستبداد مستحيلاً كما كانت الآمال قبل ربع قرن، شبكة الإنترنت تدفعه قدماً.

«أجد ذلك مهيناً»: الكراهية، التحريض، وحدود التسامح

أيّهما أعلى قيمة: حريّة الفرد بالتعبير عن آرائه الخبيثة؟ أم راحة بال أولئك الذين يستهدفهم بآرائه؟ هل شعور فرد أو مجموعة أفراد بالإهانة، هو سبب كافٍ لإسكات خطاب موجّه للناس جميعهم؟ بعبارة أخرى، إن كان التسامح هو أساس المجتمع الحرّ، ماذا سيحدث عندما يبلغ هذا التسامح أقصاه؟ إنّها أسئلة تقف خلف كلّ «تعدٍّ صغير» وكلّ الحالات التي يُحذف فيها تعليق مسيء على شبكة الإنترنت، أو تتمّ فيها ملاحقة خطاب الكراهية

قضائياً. هل الحريّة ممكنة عندما يسلب بعض الناس كرامة بعضهم الآخر؟ أم إنّ الخطاب التحقيريّ هو دواء مرّ يجب على المجتمع الحرّ أن يبتلعه؟ لا إجابات مُتَّفقاً عليها في الغرب.

الولايات المتّحدة الأمريكيّة تضع الكرامة في مرتبة أدنى من حريّة التعبير، وهذا عملياً نوع من الفيتيشيّة. «كي نتيح للتعديل الدستوريّ الأوّل حيّزاً للتنفّس»، قالت المحكمة العليا للأمريكيّين إنّ عليهم «أن يحتملوا الخطاب المهين، بل حتّى ذاك الذي يثير السخط». هذا الخطاب لا يحظى بالحماية الدستوريّة «إن نجمت عنه مشاعر عاطفيّة سلبيّة» فقط، بل يحظى بها أيضاً في حالات أخرى «لأنّه» مسيء تحديداً. الديمقراطيّات الغربيّة وغيرها لا تتّفق دائماً مع وجهة النظر هذه، حريّة التعبير مقدسّة إلى درجة تزيد أو تنقص في قوانينها، لكنّها تتنحّى جانباً عندما يلامس الخطاب المسيء قيماً أخرى أساسيّة، كما يُمكن أن تُفرَض قيود على الخطاب «في حال الضرورة في المجتمع الديمقراطيّ» وفقاً للفقرة 10-2 من الاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان. وهكذا، قبل أيّام معدودة من المسيرة التي طاف النازيّون الجدد خلالها في شوارع شارلوتسڤيل في ڤيرجينيا وهم ينشدون «لن يحلّ اليهود مكاننا»، تمّ اعتقال سائحَين اثنين في برلين لأنّهما أدّيا التحيّة النازيّة أمام الرايخستاغ. في السياق ذاته، حُكِم على سياسيّ ألمانيّ بالسجن في عام 2010 بعد أن أدلى بتصريحات تنكر الهولوكوست، وهو ما يعدّ إهانة لـ «كرامة اليهود»، وقبله أُدين شاعر ألمانيّ في عام 1994 بتهمة تحقير الكرامة الإنسانيّة للاجئين، في قصيدة أهان فيها طالبي اللجوء.

إنّهما مقاربتان متناقضتان تماماً، القانون الأمريكيّ يُعلي من شأن حريّة التعبير فوق المشاعر، أمّا الديمقراطيّات الأخرى فتتبنّى الرأي المعاكس، لكنّ ما يحدث على أرض الواقع أكثر تنوّعاً من هذه الصورة الثنائيّة. المحاكم الأوروبيّة تخوض صراعاً يوميّاً كي تخلق نوعاً من التوازن بين حريّة التعبير والقيم الأخرى، راسمة خطوطاً أشدّ مراوغة وتناقضاً حول ما هو المسموح به. إحدى المحاكم الألمانيّة العليا نقضت الحكم الصادر بحقّ الشاعر الآنف الذكر، لأنّها لم ترَ في القصيدة ما يهين كرامة اللّاجئين الإنسانيّة. بأيّ حال، بعد عدّة أشهر توصّلت محكمتان أخريان إلى قرار معاكس! لو نُشِرَت

القصيدة على فيسبوك بعد أن بدأ العمل بقوانين NETzDG في 2018، لاضطرّ فيسبوك غالباً إلى إزالتها تحت طائلة غرامة ضخمة.

العديد من الأمريكيّين ليسوا مرنين كما تهيب بهم المحكمة العليا، فقد أظهر استطلاع للرأي عام 2019، أنّ نصف الأمريكيّين يعتقدون أنّ خطاب الكراهية يجب أن يكون غير شرعيّ. قد نهزأ من أصحاب هذا الرأي لأنّهم «مفرطو الحساسيّة»، أو على العكس من ذلك، قد نرى أنّهم يريدون في الواقع تبنّي معيار يرقى إلى مستوى المعايير الأوروبيّة، ويبذلون ما في وسعهم على هذا الصعيد عندما يتسنّى لهم ذلك. خطاب الكراهية والخطاب المسيء شائعان في الدائرة الأمريكيّة العامّة، لكنّهما محظوران في الدوائر الخاصّة غالباً، خاصّة في حرم الجامعات وبين الموظّفين، كما أنّ بعض منصّات السوشال ميديا تحاول أن تحدّ من انتشارهما فيها، تحت تأثير الضغوط العديدة التي تتعرّض لها.

بينما تضيق القيود على الخطاب المسيء أكثر فأكثر، يبرز إلى الواجهة من جديد التساؤل حول ما إذا كانت الرقابة مجدية فعلاً. هل أدّت القوانين إلى إنقاص حجم الكراهية في العالَم، أم إنها عقيمة بالمطلق، كما هو حال حظر حريّة التعبير دائماً؟! في ألمانيا، التي تفرض حظراً صارماً للغاية على خطاب الكراهية، اضطرّ فيسبوك إلى توظيف ألف ومئتي شخص لحذف البوستات المشبعة بالكراهية هناك، علماً أنّ عدد الجرائم العنيفة التي يرتكبها اليمين الألمانيّ المتطرّف بدافع الكراهية ارتفع من 1200 في عام 2017، إلى 1664 جريمة في عام 2018. هل سيكون هذا الرقم القاتم أعلى، لو لم توجد قوانين ضدّ خطاب الكراهية؟! لا جواب لدينا. في عام 2015، اقترح تقرير أعدّه باحثون نرويجيّون بأنّ فلترة التعابير المثيرة للجدل وحذفها، قد «يزيدان» في الحقيقة عنفَ المتطرّفين، بينما وجدت دراسة أستراليّة أنّ قوانين البلاد أدّت إلى تراجع التعبير عن الكراهية في منابر الميديا المختلفة، لكن ليس في الشارع. في نهاية المطاف، موقفنا من هذه القوانين يعتمد غالباً على كوننا المستهدَفين بالخطاب المسيء، أم لا.

في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، خطونا الخطوة الأولى على درب التسامح مع خطاب الكراهية في عام 1836، عندما انزعج السيناتور جون.

سي. كَلْهاون ممثّل ساوث كارولينا من الإهانات الموجّهة إلى مالكي العبيد، الواردة في الأدبيّات المناهضة للعبوديّة. نجح كلهاون بفرض حظر على تقديم العرائض المطالبة بإلغاء العبوديّة إلى الكونغرس، بذرائع عديدة منها أنّها «تؤذي» مشاعره ومشاعر مالكي العبيد الآخرين. في بدايات القرن العشرين، نجحت مجموعات الأفرو-أمريكيّين والمجموعات اليهوديّة إلى حدّ ما بفرض الرقابة على الأفلام، وغيرها من الموادّ التي تؤطّر أفراد هذه المجموعات ضمن صور نمطيّة تحقيريّة. في عام 1915، قاد وليام إدوارد بوغارد دو بوا، والجمعيّةُ الدوليّة للنهوض بالملونيّن، حملةً لحظر الفيلم الفائق العنصريّة الذي حظي بشهرة جماهيريّة آنذاك: «ولادةُ أمّة». أقرّ دو بوا بأنّ «الحدّ من حريّة التعبير هو أمر خطير»، لكنّه شدّد في الوقت ذاته على أنّ «الحضارة لا يمكن أن تستمرّ من دون بعض الحدود». هذه الحملة وسواها من الجهود، أدّت إلى إقرار سلسلة من قوانين الرقابة على الأفلام، بالإضافة إلى محظورات عامّة تتعلّق بـ«القدح والتشهير بالمجموعات». في عام 1952، عُدَّت معظم محاولات الحكومة لفرض الرقابة على الأفلام غير دستوريّة، لكنّ المحكمة العليا أقرّت في ذلك العام حكماً بالإدانة بتهمة «القدح والتشهير بالمجموعات»، ضدّ رجل أبيض من شيكاغو نشر عرائض حاقدة تشوّه سمعة الأفرو- أمريكيّين الذين ينتقلون للسكن في أحياء البيض. أدين ذلك الرجل وفق قانون يحظر الخطاب الذي يؤكّد على «وضاعة أيّة طبقة من طبقات المواطنين، أو إجرامها، أو عدم عفّتها، أو انعدام الفضيلة بين أفرادها».

على الرغم من القرار السابق، حظر «القدح والتشهير بالمجموعات» لم يتحوّل قط إلى أداة فعّالة لحماية أيّة مجموعة من الهجمات الشفهيّة، بعد أن تمّ إبطاله هو وسواه من القوانين المماثلة على إثر الضغوط التي لم تنقطع بغية تحرير النقاش العامّ. في عام 1973، صادقت المحاكم الأمريكيّة على حقّ النازيّين الجدد بالخروج في مسيرات بزيّهم الموحّد في بلدة سكوكي، إلينويز، وهي بلدة تقع على تخوم مدينة شيكاغو، يبلغ تعداد السكّان اليهود فيها أربعين ألفاً (من ضمنهم سبعة آلاف شخص نجوا من الهولوكوست) من أصل سبعين ألف نسمة. في عام 1992، ألغت المحكمة العليا بالإجماع

قانوناً يحظر نصبَ صليب مشتعل أو سواستيكا مشتعلة في أيّ مكان، بغية «إثارة الغضب أو الذعر، بناء على العِرق أو اللون أو المهنة أو الدِين». في عام 2011، أيّدت المحكمة العليا أيضاً مجموعةَ كراهية اقتحمت جنازة جنديّ مثليّ قُتِل في العراق، رافعة لافتات تقول: «الربّ يكره المخنّثين» و«حمداً للربّ على موت الجنود». «لا يمكن أن يُمنَع هذا الخطاب ببساطة لأنّه مزعج، أو مثير للاستياء»، كما قالت المحكمة.

سياسة أوروبا تجاه خطاب الكراهية، تعكس نظريّة «مفارقة التسامح» للمفكّر البريطانيّ النمساويّ المولد كارل بوبر. في كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه»، كتب بوبر أنّ «التسامح اللّا محدود لا بدّ أن يؤدّي إلى اختفاء التسامح. إن وسّعنا التسامح بلا حدود كي يشمل حتّى أولئك الذين لا يتسامحون... إذن، سيُدمَّر المتسامِحون والتسامحُ معاً. علينا أن نطالب بالحقّ بحظر التسامح في حال الضرورة، حتّى ولو بالقوّة». نشر بوبر ما سبق في عام 1945، أي في حقبة عانت خلالها أوروبا من «عدم تسامح» يكفي حتّى آخر الألفيّة! لكن بعد أن صنعتْ مجتمعاً جديداً من أنقاض الحرب ووسّعت حقوقَ الإنسان، وضعت أوروبا استثناءات كي تمنع ظهور التطرّف القاتل من جديد. لم تتردّد محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة، بمعاقبة التعبير عن الكراهية أو التعصّب، فقد أكّدت في عام 2006: «لعلّ من الضروريّ أن نعاقب، بل وربّما أن نحظر، كلّ أشكال التعبير التي قد تحرّض الكراهيةَ القائمة على عدم التسامح، أو تنشرها، أو تبرّرها، أو تروّج لها».

خطاب الكراهية والخطاب المسيء محظوران بصرامة في ألمانيا، إذ يرد في الجزء الأوّل من قانونها الأساسيّ ما يلي: «كرامة الإنسان لا تُنتهَك، احترامها وحمايتها واجبٌ على كلّ سلطات الدولة». بقيّة الحقوق الأخرى، بما فيها الحقّ بحريّة التعبير، تلي الكرامة الإنسانيّة بالمرتبة. لا ينتظر القانون الألمانيّ أن يقوم خطاب الكراهية المسيء بالتحريض على العنف، بل يتدخّل بمجرّد أن يلوح تهديد عامّ لكرامة فرد أو مجموعة. يندرج ضمن هذا الإطار حظر الرموز والتحيّة النازيّة، والمسيرات كتلك التي أقيمت في شارلوتسڤيل، والأحزاب المتطرّفة. كما هو الحال مع أيّة سياسة رقابيّة، هذا القانون قد يتوسّع متجاوزاً هدفه الأصليّ، ففي عام 2019 على سبيل

المثال، أُدين رجل بعد أن نشر صورة زعيم الشوتسشتافل هاينريش هيملر مع السواستيكا في أحد البلوغات. لم تكترث المحكمة الألمانيّة ولا محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة بأنّه لم يستخدم الصورة لدعم النازيّة، بل للتعبير عن استيائه من سوء معاملة الحكومة الألمانيّة لأطفال المهاجرين، بمن فيهم ابنته. قرّرت المحكمة بأنّه من دون وجود تصريح واضح يؤكّد صاحب المنشور من خلاله رفضه للإيديولوجيّة النازيّة، فإنّ استعمال الصورة «كوسيلة لجذب الانتباه» هو جريمة.

الشطط الرقابيّ -الذي يتمّ أحياناً بنوايا طيّبة لكنّه يتجاوز الحدّ، وقد يكون مشبعاً بالكراهية بحدّ ذاته في أحيان أخرى- هو أيضاً سمةٌ للقوانين الأوروبيّة الأخرى التي تحارب خِطاب الكراهية. في عام 2008، الناشطة السبعينيّة بريجيت باردو، قطّة الجنس السابقة والمدافعة حاليّاً عن حقوق الحيوان، أُدينَت وغُرِمَّت بغرامة باهظة بتهمة التحريض على الكراهية العنصريّة. جريمتها كانت توجيه رسالة عامّة احتجّت فيها على طقس ذبح الأغنام في أحد الأعياد الإسلاميّة، متذمّرة من «هذه المجموعة التي تدمّرنا». في بريطانيا، أُدين رجل بتهمة «مفاقمة العداء ضدّ جماعة دينيّة»، بعد أن علّق بوستراً على نافذة منزله يصوّر برج التجارة العالميّ الذي تفترسه ألسنة اللهب، مكتوبة إلى جانبه العبارة التالية: «ليخرج الإسلام من بريطانيا! أنقِذوا الشعبَ البريطانيّ». أيّدت محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة قرارَ الإدانة، ووجدت أنّ البوستر يتنافى مع قيم التسامح والسلام الاجتماعيّ. بالمقابل، أُدين رجل في فرنسا بعد أن نشر كاريكاتيراً عن الهجمات على برج التجارة العالميّ، لكن مرفقاً بعبارة تشرح شعوراً معاكساً: «لقد حلمنا جميعنا بذلك... وحماس فعلتْها!». أيّدت محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة قرار الإدانة هنا أيضاً، بعد أن لمستْ «تضامن» البوستر مع الهجمات المذكورة. في عام 2012، أُدين مسلم بريطانيّ يافع بسبب «الانفعال العنصريّ» في بوست نشره على فيسبوك ضدّ الوجود العسكريّ البريطانيّ في أفغانستان، قال فيه إنّ الجنود البريطانيّين «يجب أن يموتوا ويذهبوا إلى الجحيم». الناطق باسم الشرطة البريطانيّة قال إنّ اليافع «لم يعبّر عن رأيه بطريقة حسنة، ولذلك أوقع نفسه في ورطة». لا يخفى هنا التعصّبُ ضدّ المسلمين، الذي

يتغلغل في صميم هذه الإدانة وما يشبهها، ولا التحيّز الطبقيّ ضدّ أولئك الذين لا يعرفون كيف يصوغون آراءهم «بطريقة حسنة».

كما يبيّن المثال الأخير، تمّ استغلال القوانين التي تحارب خطاب الكراهية، فضلاً عن القوانين العديدة الأخرى التي تحارب الفايك – نيوز، بغية قمع الاختلاف بالرأي. فرنسا مثلاً، كانت شديدة الحساسيّة تجاه الاحتجاجات التي انتقدت علاقات العمل التي تربطها بإسرائيل، وعندما دخل اثنا عشر ناشطاً في عام 2009 إلى سوبر ماركت فرنسيّ، وألصقوا ستيكرات وشعارات مناهضة لإسرائيل على الخضروات الإسرائيليّة المستوردة، أدانهم القضاء الفرنسيّ بتهمة خطاب الكراهية. هذه القضيّة لم تُعرَض على محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة، لكنّنا واهمون إن اعتقدنا أنّها ستميّز بمصداقيّة بين الاختلاف بالرأي وخطاب الكراهية. صحيح أنّها حكمت بإلغاء غرامة فُرِضت على رجل بعد أن رفع لافتة عام 2008، وصف فيها الرئيسَ الفرنسيّ نيكولا ساركوزي بـ«Con» (أي «حقير»)، لكنّ ذلك كان حكماً سهلاً، فقد سبق لساركوزي شخصيّاً أن استخدم النعت ذاته ضدّ أحد المواطنين. في عام 1999، بعد أن أعادت صحيفة تركيّة نشر رسالتَين تحتجّان على القمع التركيّ الوحشيّ للأكراد القوميّين، أُدين مالكُ الصحيفة بتهمة «نشر بروباغاندا معارضة، تستهدف وحدة الدولة التي لا تتجزّأ، وتحرّض العداء والكراهية بين الناس»... يذهلنا هنا أنّ محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة، قرّرت أنّ ذلك الحكم لا ينتهك حقّ الصحيفة بحريّة التعبير!

على الرغم من هذه النتائج التي تبعث على القلق، ضاعفت أوروبا مساعيها مرّة أخرى ضدّ خطاب الكراهية والخطاب المسيء، خاصّة ضمن شبكة الإنترنت. في عام 2016، «الموافقة الطوعيّة» الآنفة الذكر التي سعى الاتّحاد الأوروبيّ لإقرارها بما يتعلّق بالفايك -نيوز، طلبت من المنصّات الإلكترونيّة التي وقّعت عليها أن تراقب خطاب الكراهية بنفسها، لكنّ ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو. مدّعياً أنّ القانون الحاليّ «لم يتطوّر بعد بما يكفي، ولا بالسرعة المطلوبة» كي يحفظ مستخدمي الإنترنت بأمان، يدرس البرلمان البريطانيّ حاليّاً إقرار تشريع يفرض «ضريبة عناية» على المنصّات

الإلكترونيّة الكبرى، منعاً لوقوع قائمة موسّعة من «الأذيّات الإلكترونيّة»، بما فيها الخطاب الذي يعدّ قانونياً لا تشوبه شائبة إن دار خارج شبكة الإنترنت! ستقوم هنا جهة تشريعيّة واحدة بتعريف الضريبة وفرضها، ممّا سينجم عنه عقوبات مدنيّة- وربّما جنائيّة أيضاً - لا يستهان بها، ضدّ من ينتهكون القانون الجديد. تعرّضت هذه الخطّة لانتقادات عديدة من قبل دعاة حريّة التعبير، لأنّها مجهود أخرق يهدف إلى «إقرار تشريع يتحكّم بالتغيّر الثقافيّ». قوانين NetzDG التي أقرّتها ألمانيا عام 2018 (ترتكز المبادرة التشريعيّة البريطانيّة عليها جزئيّاً)، تطلب من المنصّات الإلكترونيّة الكبرى أن تزيل خطاب الكراهية خلال أربع وعشرين ساعة، تحت طائلة غرامات باهظة.

لو أنّ ما يُحذَف من شبكة الإنترنت هو المحتويات المسيئة للغاية فقط لا غير، إذن لكان بمقدورنا أن ندافع عن القوانين الآنفة الذكر، لكنّ مقداراً لا يستهان به من الخطاب السليم قانونياً يتعرّض إلى الحذف أيضاً. خلال الأسبوع الأوّل من دخول قوانين NETzDG حيّزَ التنفيذ، قام تويتر في آن واحد بحذف تغريدة عنصريّة لحزب سياسيّ يمينيّ متطرّف، وتعليق هزليّ عليها مصدره المجلّة الهجائيّة «تايتانيك» Titanic، فضلاً عن حذف حساب المجلّة بأكمله! هذه الاستجابة الفائقة الشموليّة تُبنى على عمليّة لا تملك فيها المنصّة وقتاً كافياً لتحليل حجم الشكايات الهائل (وردت نصف مليون شكوى حول تغريدات تويتر في عام 2018 مثلاً) وفقاً لمعايير متنوّعة، فضلاً عن أنّها تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات العقابيّة التي قد تواجهها بسبب أيّة غلطة. بما أنّ منصّات السوشال ميديا تستخدم اللوغاريتمات لتحليل المحتويات وحذفها، خطرُ الحذف سيكتسح الحدود، فكما تقول الكاتبة وبروفيسور القانون دانييل كيتس سيترون: «بما أنّ الشركات تقوم بتعديل قواعد الخطاب وآليّاته بطريقة عموميّة، وليس بطريقة تتجاوب مع متطلّبات كلّ بلد على حدة، سيسود النظام الأشدّ صرامة في المنصّات... وهذا تهديد لا يستهان به لحريّة التعبير».

سلمان رشديّ خبير بأمر أو اثنين، عن حجم الكراهية التي يصبّها المستاؤون على من أساؤوا إليهم. في عام 1992، أثناء تواريه عن الأنظار هرباً من فتوى آية الله الخميني التي حثّت «المسلمين الشجعان» على قتله،

نشر قصّة ورد فيها ما يلي: «نحن العامّة، نستاء بسهولة إلى درجة مميتة. نحن نظنّ أنّ الشعور بالإهانة هو حقّ أساسيّ. نحن لا نبجّل شيئاً كما نبجّل غضبنا، الذي يضعنا -برأينا الشخصيّ- في مرتبة أسمى أخلاقيّاً، ومن هذه القاعدة العالية نصوّب على أعدائنا في الحضيض، ونوقع في صفوفهم خسائر بشريّة باهظة. نحن نفتخر بغضبنا السريع الاشتعال. غضبنا يجعلنا أسمى، يجعلنا متعالين».

«آيات شيطانيّة»، رواية رشدي التي نُشِرت في عام 1988 وتسبّبت بالفتوى المذكورة، استغلّها عدد من القادة الدينيّين الانتهازيّين، فحرّضوا على إجراءات انتقاميّة ضدّها، ممّا أوقع عشرين قتيلاً وعشرات الجرحى، فضلاً عن تفجير عدّة متاجر للكتب. قُتِلَ مترجمو الرواية في اليابان وإيطاليا والنرويج طعناً بالسكاكين، أو رمياً بالرصاص... إلخ، لكنّ الناشر ظلّ ثابتاً على موقفه بدعم الرواية، كما أنّ رئيسة الوزراء البريطانيّة مارغريت ثاتشر رفضت النظر باقتراحٍ لحظرها، على الرغم من أنّ رشدي لقّبها بـ«ماغي العاهرة» و«مسز تعذيب» في الرواية.

في السنوات التالية لقضيّة سلمان رشدي، وبعد أن اندلعت أحداث عنف دمويّة عام 2005 ردّاً على نشر اثني عشر كاريكاتيراً للنبيّ محمّد في مجلّة دانماركيّة، وفي أعقاب تداعيات مجزرة عام 2015 في مكاتب صحيفة شارلي إبدو في باريس، التي نشرت رسومات تصوّر النبيّ، تأكّدت صحّة ملاحظة رشدي عن «الإهانة القاتلة» على مرّ الزمن، فكما يعلّق الكاتب كنان مالك بحدّة: «لقد اعتنق الغربُ كلّه -لا المتطرّفون الدينيّون وحدهم- تلك الفتوى فعليّاً»، إذ أصبحت حريّة التعبير «أقرب إلى تهديد لحريّة الفرد، منها إلى درع يحميها» برأي العديد من اليساريّين، وتحوّلت من خير متأصّل إلى مشكلة متأصّلة بسبب قابليّتها للتسبّب بالإهانة، وهو ما كان كافياً في أغلب الحالات لتبرير قمعها. «النتيجة التي تظهر أمامنا هنا» يتابع مالك، «هي مزاد للضحايا، تحاول فيه كلّ مجموعة أن تبزّ المزاودين الآخرين جميعهم، بوصفها المجموعة التي تشعر بأنّها تعرّضت للإهانة الأقسى»، وهو ما أدّى إلى تعطيل كلّ أساليب حريّة التعبير.

أُعيدَ نشر الكاريكاتير الدانماركيّ بلا هوادة، في الكثير من الصحف

والمجلّات المختلفة آنذاك. بالمقابل، أغلقت الحكومة السويديّة موقعاً إلكترونيّاً نشر بعضاً من صور الكاريكاتير، كما طُرِد محرّرو الصحف الطلّابية حول العالَم للسبب ذاته. في غضون ذلك، أوقفَت دار الأوبرا في برلين إنتاج أوبرا موزارت «إندومينيو» Indomeneo لأنّها تصوّر النبيّ محمّد، وسرعان ما قام «مسرح البلاط الملكيّ» في لندن بدوره، بإلغاء إنتاج عرضٍ مقتبس عن مسرحيّة أرسطوفان «ليسيستارتا» Lysistarta، لأنّ أحداثه تدور في الفردوس الإسلاميّ. «مطبوعات جامعة يال» جَبُنَت، وقامت بحذف الكاريكاتير الدانماركيّ المذكور من كتاب صدر عام 2009 يتناول هذه القضيّة المثيرة للجدل، عنوانه «الكاريكاتير الذي هزّ العالَم»، كما قامت منظّمة «إندكس أون سنسورشيب» Index on Censorship بإزالة الكاريكاتير أيضاً من مجلّتها، بعد أن كان من المفترض أن يرافق مقالاً ينتقد قيام جامعة يال بفرض الرقابة!

لعلّ أكثر ما يسبّب الصدمة، هو قيام المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان في عام 2018، بالمصادقة على قرار إدانة امرأة نمساويّة نعتت النبيّ محمّد بالبيدوفيليّ، بسبب عروسه الطفلة. فرضت المحكمة «واجباً» على المتكلّمين عندما يتحدّثون عن «المقدّسات الدينيّة»، يقتضي منهم أن يتجنّبوا التعليقات التي تُعدّ «مسيئة عبثاً». تعليق المرأة كان «سيهدّد السلام الدينيّ على الأرجح»، وتجاوز بالتالي «الحدودَ المسموح بها في أيّ نقاش موضوعيّ». أيّاً كانت تلك «الحدود المسموح بها»، وسواء أمكن لأيّ نقاش أن يكون «موضوعيّاً» أم لا، يبدو أنّ ما أقلق المحكمة في الواقع كان الانتقام من التعليق. من خلال استسلامها لهذا الخوف، جعلت المحكمة الاتّحادَ الأوروبيّ بأكمله يعتنق فتوى قضيّة سلمان رشدي.

الإساءة إلى «المقدّسات الدينيّة»، سواء كانت الرايات أم الرموز الدينيّة، لا تشكّل أساساً للرقابة التي تفرضها الحكومة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لكنّها أداة مفيدة بيد السياسيّين الانتهازيّين. في عام 1999، شمّ رودي جولياني محافظ نيويورك رائحة فرصة سانحة قد تصبّ لمصلحته، عندما انتقل معرض «إحساس» الفنيّ من لندن إلى متحف بروكلين. تضمّن المعرض لوحة للفنّان الأسود كريس أوفيلي اسمها «العذراء مريم المقدّسة»،

تصوّر مادونا إفريقيّة ترتدي ثياباً فاقعة الألوان، استخدم فيها أوفيلي قطعاً من روث الفيلة متناهية في الصغر، لا يمكن لأحد أن يلاحظها من دون أن يمعن النظر، لرسم ما يشبه صوراً فوتوغرافيّة لأعضاء تناسليّة أنثويّة. أعلن جولياني أنّ اللوحة «جعلتني أشعر بالمهانة» وبأنّها «عمل مختلّ»، وصرّح بأنّه لا يجب على الجمهور أن يدعم «الهجمات الخبيثة المروّعة المتعصّبة على الدِين». من ثمّ، أقام حدثاً إعلاميّاً استعراضيّاً هدّد فيه بقطع تمويل المتحف، وإخلاء هذه المؤسّسة التي يبلغ عمرها مئة عام من المبنى الذي تشغله، إن لم تقم بإزالة اللوحة. سرعان ما وضع أحد القضاة حدّاً لمحاولة جولياني الخرقاء بفرض الرقابة، وما زال بوسعنا اليوم أن نرى «العذراء مريم المقدّسة» في متحف الفنّ الحديث في نيويورك. مع ذلك، تمكّن المحافظ جولياني من إبداء وجهة نظره الديماغوجيّة.

قضيّة لوحة «العذراء مريم المقدّسة» المربكة، أكّدت مجدّداً المحظوراتِ الأمريكيّة الراسخة بما يتعلّق بفرض الرقابة على الخطاب المسيء. بأيّ حال، يحقّ للشركات الخاصّة أن تمنع هذا الخطاب، وهو ما تفعله عادة: لا يمكنها أن تطرد أيّ موظّف بناء على الجندر أو العِرق، لكنّ كلّ من يعبّر عن آرائه حول هاتين النقطتين سيتحوّل إلى فريسة سهلة. في حادثة شهيرة، طرد غوغل عام 2017 موظّفاً قام بنشر مذكّرة داخليّة، صرّح فيها بأنّ مستوى النساء أدنى من نظرائهنّ الرجال في مهن معيّنة، كالهندسة. تلك المذكّرة انتهكت قواعد سلوك الموظّفين في غوغل كما قال المدير التنفيذيّ، «من خلال الترويج لصور نمطيّة مجندرة مؤذية». تمّ تداول تلك المذكّرة في العمل، لكنّ تداول الخطاب ذاته خارج إطار العمل الرسميّ قد يهدّد وظيفة المرء أيضاً. أحد العنصريّين البيض الذين خرجوا في مسيرة شارلوتسڤيل ذلك العام، تعلّم درسه عندما عاد كي يستأنف بيع الهوت دوغ في مطعم بيركلي، كاليفورنيا، ففوجئ بأنّه طُرِد من وظيفته. في عام 2017 أيضاً، أُقيلَت عميدة في جامعة يال بعد أن نشرت على تطبيق Yelp تعليقات، وصفت فيها بعض أصحاب المطاعم بأنّهم «قمامة بيضاء»، و«أناس من طبقات دنيا».

كان الأجدر بالعميدة أن تعرف ماذا ينتظرها، فقبل عامين اندلع الغضب في جامعة يال بعد أن شكّك أحد المحاضرين بالنصيحة التي وجّهتها الجامعة

للطلّاب، بتجنّب أزياء الهالوين «التي لا تراعي الفروقات الثقافيّة، أو تتجاهلها عمداً»... وسرعان ما ترك المحاضِر وظيفته. سواء في الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو في بريطانيا، يتمّ تقييم ما إذا كانت محتويات الخطاب مسيئة أم لا في حرم الجامعات، بصرامة فائقة لا مثيل لها تقريباً في أيّ مكان آخر، وقلّة من القضايا أدخلت السرور على قلوب الصحفيّين اليمينيّين والليبرتاريّين، أكثر من شطط القيود التي تفرضها تلك الجامعات على حريّة التعبير. العديد من القواعد المطبَّقة هي في حقيقة الأمر مضلّلة، كالتحذيرات المتفاقمة التي لا تعدّ ولا تُحصى عن «الستاسي[9] الطلاّبية» التي تهدم حريّة التعبير، والشكوى من أنّنا ربّينا جيلاً من العاطفيّين الضعفاء غير القادرين على التعايش مع ما يثير الجدل. في الواقع، أهداف القواعد المفروضة على حريّة التعبير في الجامعات، لا تختلف كثيراً عن الأهداف التي يزعم المحافظ جولياني أنّه يسعى إليها، أو تلك التي تدافع عنها الشركات والمحاكم الأوروبيّة بشكل روتينيّ، لأنّ «كلّ فكرة هي تحريض» كما أدرك القاضي هولمز في عام 1925. إن كان طلّاب الجامعات فعلاً «ندف ثلج» تذوب بتأثير حرارة الكلمات غير المرحَّب بها، فهذا ليس سبباً يدعونا إلى السخرية من جيلهم، بل يجب أن يدفعنا بالأحرى إلى التأمّل والتفكير بالأسباب التي أدّت إلى هذه الحالة.

بعض القيود المفروضة على حريّة التعبير في الجامعات الأمريكيّة، سخيفة للغاية.

على سبيل المثال، جامعة نورثإيسترن يونيڤرستي تمنع طلّابها، سواء داخل الحرم الجامعيّ أم خارجه، من إرسال موادّ «مهينة» أو «مزعجة» عبر شبكة الإنترنت. جامعة سونوما ستايت يونيڤرستي، تطلب من طلّابها الإبلاغ عن «أيّة حادثة تتعلّق بعدم التسامح، أو الظلم، أو اللّاتحضّر». في جامعة بيورو يونيڤرستي عام 2008، أُدين طالب بتهمة التحرّش العنصريّ لأنّه قرأ كتاب «سيّدتنا ضدّ كلان» علناً. في الحقيقة، الكتاب يحتفي بالنضال الطلّابي ضدّ منظّمة الكو كوكس كلان، لكنّ شخصاً ما لمح الغلاف بيد

9- «وزارة أمن الدولة» في ألمانيا الشرقيّة سابقاً، أي جهاز البوليس السريّ المسؤول عن الرقابة السياسيّة ومكافحة التجسّس. المترجمة

الطلاب آنذاك، وعدّه مسيئاً. يجب أن تشعر الجامعات بالحرج من هذه المعايير! على الرغم من كلّ ما سبق، النزعة العامّة صوب إدارة حريّة التعبير بهذه الطريقة المُختَزَلة تتضاءل باستمرار. في تقرير قدّمته «مؤسّسة الحقوق الفرديّة في التعليم»، نجد تناقصاً بنسبة 50% ما بين عامي 2009–2021 في عدد الكليّات الأمريكيّة المُصنَّفة على الحدّ الأقصى للتضييق على حريّة الطلّاب، وفق سلّم «الضوء الأحمر» الخاصّ بالمؤسّسة المذكورة. من ناحية أخرى، «إنزالُ» الخطباء المثيرين للجدل عن المنبر ومنعهم من قول ما عندهم، يحدث بنسبة أقلّ بكثير ممّا توحي به التغطية الإعلاميّة. في مسحٍ أجرته البي. بي. سي BBC لمئة وعشرين جامعة في المملكة المتّحدة، وجدت ستّ حالات فقط ما بين عامي 2010–2018، مُنِع فيها الخطيب من إلقاء خطابه بسبب ما «قد» يقوله. في عام 2018، ألغت إدارات الكليّات الأمريكيّة دعوة أحد عشر خطيباً، وهذا ليس بالأمر الحسن بلا شكّ، لكنّه لا يعدّ كافياً لتشييد المتاريس أمام حريّة التعبير.

في معظم الأحيان، حريّة التعبير ضروريّة ومعطوبة في حرم الجامعات، كما هو حالها في أيّ مكان آخر. في استفتاء أجرته «يوغوف» YouGov عام 2018، تبيّن أنّ طلّاب الجامعات في المملكة المتّحدة لا يناصبون حريّة التعبير العداءَ، ولا يرغبون بمنع الخطباء من قول ما لديهم، بنسبة تفوق غيرهم من الطلّاب في بقيّة أرجاء العالَم، وهو ما يتماشى مع تحقيق برلمانيّ تمّ في العام نفسه، وخلص إلى النتيجة التالية: «لقد وقعت تعديّات في حرم جامعات المملكة المتّحدة، لكنّ تقارير الصحافة عن قمع واسع الانتشار لحريّة التعبير، هي تقارير لا تتماشى مع الواقع كما هو واضح». في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وجد الخبير الاقتصاديّ جفري ساشز في عام 2018 أنّ موقف الأجيال من حريّة التعبير لم يتبدّل. كلّ ما سبق لم يقلّل الشكوى التي تتعالى عن أنّ حريّة التعبير عموماً، والأصوات المحافظة خصوصاً، ترزح تحت حصار المثقّفين اليساريّين في الجامعات وشركائهم الإعلاميّين. إنّها قضيّة يسهل فهمها، تستثير الحماس، وهي جزء من نزعة أوسع اختار السياسيّون اليمينيّون والناشطون والشركات أن يستغلّوا بواسطتها قضيّة حريّة التعبير، من أجل تحقيق مصالحهم الخاصّة.

في ملتقى «مؤتمر العمل السياسيّ المحافظ» عام 2019، أخذ دونالد ترامب هذه القضيّة على عاتقه، وأعلن إصدار مرسوم تنفيذيّ يحجب المساعدات الفدراليّة عن الكليّات ما لم تكفل «حريّة الاستقصاء». عندما وقّع هذا المرسوم فيما بعد، أطّره على أنّه حافز لإدخال التحديّات على «الإيديولوجيا اليساريّة الجامدة المتطرّفة» السائدة في الجامعات. التزام ترامب بـ «تقدير وحماية التعديل الدستوريّ الأوّل»، لم يمنع إدارته لاحقاً من التهديد بقطع تمويل جامعتين لأنّهما تدرّسان «الجوانب الإيجابيّة للإسلام» في برنامج مشترك لدراسات الشرق الأوسط... لكن لا يهمّ. لقد رمى ترامب قطعة شهيّة من اللحم الأحمر إلى المحافظين، عندما كانت سرديّة التحوّل إلى ضحيّة جاهزة لديهم، وامتدّ هذا الأمر أبعد من الجامعات. ابن ترامب، دونالد جونيور، دعا إلى تفكيك «عمالقة التكنولوجيا» الذين وصفهم بأنّهم «أعظم تهديد لحريّة التعبير والديمقراطيّة اليوم، لأنّهم يمنعون الناس من الإدلاء بآرائهم، وذلك بناء على أوامر الليبراليّين». هذا الأسى انقلب إلى تهديد، ما إنّ غرّد الرئيس على تويتر بأنّ «اليسار الراديكاليّ يتحكّم تحكّماً مطلقاً بمنصّات الإنترنت الكبرى»، من ثمّ أضاف: «تعمل الإدارة على تصحيح هذا الوضع غير القانونيّ». النتيجة كانت مرسوماً تنفيذيّاً، يهاجم الفقرة 230 من «قانون آداب الاتّصالات».

تقمّصُ دورِ شهيد حريّة التعبير، هو أداة من أدوات أحزاب اليمين المتطرّف في أوروبا أيضاً. السياسيّان المتطرّفان السابقان، مارين لو بان في فرنسا وخيرت فيلدرس في هولندا، يلجآن روتينيّاً وبشراسة إلى ذريعة الدفاع عن حريّة التعبير، ضدّ الاتّهامات التي توجّه إليهما بإهانة المهاجرين والأقليّات (لكنّهما يخسران غالباً). بقيامهما بذلك، كلٌّ من لو بان وفيلدرس يقلب رسالة الكراهية التي يبثّها إلى شكوى من وقوعه ضحيّة، ممّا يغذّي بدوره المخاوف التي تزيد من جاذبيّة نداءاتهما. السياسيّ الدانماركيّ راسموس بالودان الذي يطالب باستمرار بطرد المسلمين من الدانمارك، قطع شوطاً أبعد باستخدام هذه الاستراتيجيّة، وحجز موقعه على الخارطة السياسيّة بالذهاب إلى الأحياء التي يقطنها المسلمون، وإحراق نسخ من القرآن هناك، من ثمّ نشر ڤيديوهات للمواجهات التي ستحصل حتماً على

قناته الخاصّة في يوتيوب. الأحكام القضائيّة بإدانته في الدانمارك بتهمة نشر خطاب الكراهية، تلعب دوراً محوريّاً في حملته، وكذلك تأكيده الدائم على أنّه يقوم بحماية حقّه الشخصيّ بحريّة التعبير لا غير، وكذلك حقّ أبناء بلده (من البيض غير المسلمين) بها. بالمثل، جماعة العنصريّين البيض الأمريكيّين «براود بويز» Proud Boys أطّرت قيامها بالتحريض على الشغب على أنّه «مسيرة من أجل حريّة التعبير»، كما انضمّ معالج نفسيّ أمريكيّ متخصّص بـ «تحويل المثليّين إلى أسوياء» في عام 2019 إلى جماعة مسيحيّة من أقصى اليمين، للاحتجاج على الحظر الذي تفرضه مدينة نيويورك على المعالجة التحويليّة للمثليّين، ورفع قضيّة على المدينة استناداً إلى الحقّ بحريّة التعبير.

تحويل حريّة التعبير إلى سلاح

رفعت مدينة نيويورك الحظرَ عن المعالجة التحويليّة للمثليّين، قبل أن تأخذ القضيّة المذكورة مجراها، لأنّ مجلس المدينة خشي من خسارتها. «لا أريد أن أكون شخصاً يستسلم لتلك المجموعات اليمينيّة» قال عضو مثليّ في مجلس المدينة، «لكنّ المحكمة العليا أصبحت محافِظة». قلقه هذا له ما يبرّره، فتحت حماية المحكمة الأمريكيّة العليا التي تزداد ميولها المحافظة شيئاً فشيئاً، تحوّل التعديل الدستوريّ الأوّل على مرّ العقود السابقة من درع يحمي المعارضين والضعفاء، إلى سيف يدافع عن مصالح الأثرياء والمتنفّذين، الذين سخّروه لقلب الانتخابات لمصلحتهم من خلال استغلال تمويل الشركات الخاصّة اللّامحدود، وكذلك لتبرير التعصّب ضدّ المثليّين، وفرضِ القيود على الاتّحادات العمّاليّة، وشنِّ الهجمات على القوانين التي تنظّم حيازة الأسلحة والصناعات الدوائيّة والتبغ. بكلمات القاضية إيلينا كاغان، «المحافظون يحوّلون التعديل الأوّل إلى سلاح».

هذه التغيّرات تثير غضب اليسار، لكن لا بدّ من أن يتغيّر القانون على أرض الواقع كي يواكب روح العصر. بالإضافة إلى ذلك، التيّار الليبراليّ غفل بسذاجة عن أنّ خصومه سيستغلّون يوماً ما لمصلحتهم، كلَّ العقائد التي عمل على إرسائها في العقود السابقة. الانتصارات الهامّة التي تحقّقت

في القرن الماضي على صعيد الحقوق المدنيّة وحقوق الأقليّات، تضمّنت كلّها مراجعات صارمة للقوانين التي كانت مُطبَّقة آنذاك، ولا يمكن لمن دعوا إلى إقرار القوانين الجديدة في بادئ الأمر، أن يتحكّموا بها إلى الأبد بعد أن تترسّخ. الأمر الذي أعاد صياغة مشهد حريّة التعبير المعاصرة في صميمها، كان اجتياحها من قبل قطعان مخلوقات لا تأكل ولا تنزف ولا تصوغ آراء كما يفعل البشر الأحياء، لكنّها مع ذلك تطالب بحقوقها بحريّة التعبير. حقّقت الشركات هذا من خلال المال -لا بهدف أن «تعبّر»، بل كي تجتاح أرض الأفكار بغية تحقيق غاياتها الخاصّة- وهو ما قلبَ العديد من الافتراضات الأساسيّة التي تقوم عليها حريّة التعبير. منحُ حماية واسعة للشركاتِ الخاصّة بناء على حقّها بحريّة التعبير، أدّى على أرض الواقع إلى إعطاء الأولويّة للأرباح على حساب حقِّ الناس بالتعبير عن آرائهم، وحقِّهم بالاطلاع على ما يحدث حولهم. وجدت دراسة شاملة عام 2015، أنّ «الشركات الخاصّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة حلّت باطّراد محلّ الأفراد، باعتبارها المنتفِعة المباشرَة من قوانين حريّة التعبير».

يطول الدرب إلى قيام القانون بإقرار حقّ الشركات الخاصّة بحريّة التعبير، لكن بوسعنا أن ننطلق من عام 1907. آنذاك، الرئيس تيودور روزڤلت، بعد أن لسعته فضيحة تدفّق أموال شركات التأمين إلى حملته الانتخابيّة، وقّع «مرسومَ تيلمان» الذي يحول بين أموال الشركات الخاصّة والسياسة. هذا المرسوم وغيره من القوانين المشابهة في الولايات الأمريكيّة المختلفة، واجه اعتراضات في المحاكم، خاصّة من قبل مصنّعي البيرة الذين ادّعوا بأنّ حقّهم بحريّة التعبير، يخوّلهم إنفاق المال لإقناع الناس بالتصويت ضدّ القوانين التي تمنع بيع المشروبات الكحوليّة، لكنّ المحاكم لم تقبل بهذا، فقرّرت إحداها بأنّ الشركات «ليست مواطنين»، وأنّ كلّاً من الحقِّ بالتصويت وإنفاقِ المال للتأثير على الانتخابات، هما امتيازان من امتيازات البشر. «لم يحن الوقت بعد، وربّما لن يحين أبداً» قالت المحكمة، لمنح هذين الامتيازين إلى «كائنات صنعيّة تُعرَف بـ: الشركات». الشركات تملك حقّاً بالمِلكية، ومزاولة النشاط التجاريّ، لكنّها لا تملك حريّات فرديّة كحريّة التعبير.

الفكرة القائلة بأنّ «الهيئات» يجب ألّا تشارك بالحريّات الفرديّة التي تتمتّع بها الكائنات البشريّة، دامت عقوداً قبل أن تقوم قرارات عديدة بتقويض حدود هذا التميز. في حقبة الثلاثينيّات من القرن العشرين، دخل حاكم لويزيانا الشعْبَويّ هيوي لونغ في معركة قضائيّة مع صحف الولاية الكبرى، بعد أن عارضت تلك الصحف خطّته لفرض الضرائب على شركات النفط. تحوّل ذلك الصراع إلى مسابقة انتقام مريرة، إذ حاول لونغ أن يفرض الضرائب على الصحف أيضاً كي يدفعها إلى إغلاق أبوابها، لكنّ المحكمة العليا وجّهت ضربة قاضية لخططه تلك: في قضيّة «غروسجين ضدّ أمريكان إكسبريس. كو» عام 1936، أكّدت المحكمة العليا على أنّ الصحف تحظى بحماية التعديل الدستوريّ الأوّل، وأنّ فرض الضرائب عليها يتعارض مع هذا الحقّ. جيّد جدّاً، لكن الصحف هي شركات أيضاً، ومن خلال التأكيد على حقوقها ضدّ أوتوقراطيّ يسعى للانتقام، خطت المحكمة العليا خطوة كبيرة نحو تطبيع حقّ الشركات بالحريّة التي يتمتّع بها الأفراد. «للمرّة الأولى» كتب بروفيسور القانون آدم وينكلر، قضت المحكمة العليا بأنّ «الشركات تمتلك حقّاً بحريّة التعبير وحريّة الصحافة».

هناك محطّة مصيريّة أخرى على هذا الصعيد، تحقّقت -من بين كلّ الأسباب التي قد نفكّر بها!- عن ضغط مجموعة «بابليك سيتزن» Public Citizen، وهي مجموعة لنصح المستهلكين أسّسها الناشط ضدّ - الشركات رالف نادر. قضيّة «هيئة ولاية فيرجينيا للصيدلة، ضدّ مجلس مواطني ڤيرجينيا الاستهلاكيّ» عام 1976، تحدّت الحظر المفروض على الإعلان عن أسعار الأدوية، الذي يضطرّ المرضى بسببه إلى التنقّل من صيدليّة إلى أخرى، كي يعثروا على الأسعار الأرخص. مجموعة نادر جادلت بأنّ هذا الحظر يعرقل وصول معلومات مهمّة إلى المستهلكين، وهو رأي انحازت له المحكمة، فأصدرت حكمها في القضيّة المذكورة لمصلحة مجموعة «بابليك سيتزن»، وبذلك ضخّمت حمايةَ حريّة التعبير التي تحظى بها الإعلانات والتجارة. الدافع خلف قرار المحكمة كان حقّ الناس العاديّين بالاطلاع على المعلومات، لكن سرعان ما تمّ استغلاله ضدّ مصالح أولئك الناس لاحقاً، لإسقاط القيود المفروضة على الإعلانات التي تروّج للتبغ

والمشروبات الكحوليّة والكازينوهات، والقوانين التي تُلزِم منتجي الألبان بالتصريح عن استخدامهم لهرمونات النموّ الصنعيّة. فيما بعد، متفكّراً بأسى حول قيام الشركات بتحويل القضيّة المذكورة إلى سلاح بيدها، قال نادر: «كانت إحدى أكبر القضايا الأشبه بالبومرانغ في تاريخ القضاء». في عام 1976، ضغط الليبراليّون أيضاً لمصلحة إصدار قرار في قضيّة «باكلي ضدّ ڤاليو»، ينهي القيود المفروضة على إنفاق المال في الشؤون السياسيّة، وذلك استناداً إلى الحقّ بحريّة التعبير. هاتان القضيّتان وسواهما، مهّدتا الطريق لقضيّة «سيتزين يونايتد ضدّ لجنة الانتخابات الفدراليّة» عام 2010، التي حطّمت الكثير من القيود التي تمنع الشركات الخاصّة من إنفاق المال للتأثير على الانتخابات، باسم حقّ الشركات بحريّة التعبير. الشركات لا تملك الحقّ بالانخراط في الخطاب السياسيّ فحسب كما قرّرت المحكمة، بل بوسعها أيضاً أن «تتكلّم» من خلال إنفاق المال هنا وهناك كما تشاء، طالما أنّ هذا الإنفاق لا يتم عبر «تنسيق» رسميّ مع الحملات الانتخابيّة.

الحكم الصادر في القضيّة الآنفة الذكر، وما تلاه من أحكام مماثلة، مهّد الطريق لتدفّق تيّار من أموال الشركات الخاصّة إلى السياسة الأمريكيّة، وهذا أمر سيّئ بحدّ ذاته، لكنّ منحَ الحقّ بحريّة التعبير للشركات جرّ تداعيات أخرى أيضاً. في عام 2011، وجدت المحكمة بأنّ شركات الصناعات الدوائيّة وشركات تحليل البيانات، مخوّلة وفق الحقّ بحريّة التعبير بأن تجمع سجلّات الوصفات الطبيّة من الصيدليّات، بغية تسويق أدويتها بطريقة أفضل، حتّى من دون الحصول على موافقة الأطباء الذين حرّروا تلك الوصفات. رأت المحكمة أنّ هناك «جدلاً قويّاً يدعونا كي نعدّ المعلومات المُمَيِّزة للأطباء[10] بمنزلة (كلام)». بناء على هذا القرار، بدأ مزوّدو خدمة الإنترنت

10- القانون الأمريكيّ يُلزِم الصيدليّات بتسجيل معلومات معيّنة عن أي وصفة طبيّة تصرفها، كاسم المريض ورقم الضمان الاجتماعيّ الخاصّ به، واسم الطبيب الذي حرّر الوصفة. بموجب حكم المحكمة الجديد، يحقّ لشركات تحليل البيانات أن تجمع سجلّات الوصفات، وتدرس عادات كلّ طبيب وطريقته المميزة بوصف الأدوية، من ثمّ تبيع النتائج إلى شركات الأدوية التي سيقوم مندوبوها بعد ذلك بزيارة الطبيب، كي يروّجوا لأدوية تتوافق مع طريقته في العلاج بناء على تلك النتائج. المترجمة

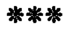
برفع دعاوى قضائيّة، مدّعين بأنّ التعديل الدستوريّ الأوّل يكفل حقّهم ببيع تاريخ تصفّح المستخدمين وغيره من البيانات الحسّاسة، من دون الحصول على موافقة أولئك المستخدمين. أشدّ ما يثير الفزع، هو تأكيد إكسون موبيل ExxonMobil على حقوقها التي اكتشفتها حديثاً بموجب التعديل الأوّل، والتي تخوّلها الدفاع عن نفسها ضدّ التحقيقات التي فتحتها الولاية حول قيام الشركة بخداع المستثمرين بما يتعلّق بمخاطر التبدّل المناخيّ. في القضايا التي ستظهر مستقبلاً وتتناول احتيال الشركات الضخم، ستستمرّ الشركات الكبرى على حدّ قول بروفيسور القانون مورغان ويلاند بـ «استعمال التعديل الأوّل كسلاح، كي يحظى خطابها الزائف بشرعيّة دستوريّة».

لحسن حظّ شركات الوقود الأحفوريّ، تقوم حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة أيضاً بفرض الرقابة على المعلومات المتعلّقة بتبدّل المناخ. إدارة جورج بوش عرقلت وصول معلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى كلٍّ من وسائل الإعلام والشعب والكونغرس، بما يتعلّق بتبدّل المناخ وتأثير غازات الاحتباس الحراريّ. إدارة ترامب وسّعت حظر المعلومات أكثر، فمنعت استخدام عبارات كـ «تبدّل المناخ» و«انبعاثات غازات الاحتباس الحراريّ» سواء في التصريحات الحكوميّة الصحفيّة أو في المنشورات الحكوميّة، وقامت وكالة حماية البيئة بإزالة قسم من موقعها الإلكترونيّ يحوي معلومات أساسيّة عن تبدّل المناخ، فضلاً عن دفن عشرات الدراسات التي تناولت تأثيراته. ماريا كافري، وهي عالمة تعمل على المشروعات المتعلّقة بمستوى سطح البحر وظهور العواصف، خسرت عملها في ناشيونال بارك عام 2019، بعد أن رفضت إزالة الإشارات إلى التغيّرات المناخيّة الناجمة عن الأنشطة البشريّة من تقريرها. لمتابعة مسار الحظر المستمرّ على المعارف المتعلّقة بالتبدّل المناخيّ، تعاون «مركز سابين لقانون تبدّل المناخ» و«هيئة الدفاع القانونيّ عن علوم المناخ» معاً، لإنشاء «متعقِّب إسكات العلوم» الإلكترونيّ. اعتباراً من 20 نيسان 2020، سجّل الموقع خمسمئة حالة تقريباً من فرض رقابة من النمط المذكور، بعد أن تولّى دونالد ترامب منصب الرئاسة، أحدثُها على صعيد تبدّل المناخ كان قيام الحكومة الأمريكيّة بدسّ «لغة مضلّلة» في تسعة تقارير علميّة على الأقلّ، فضلاً عن

قيامها قبل أيّام معدودة فحسب بنشر دراسة تعود إلى ستّ سنوات خلت، تشرح الإجراءات المتّبعة للتقليل من خطر الفيضانات الناجمة عن تبدّل المناخ في كلٍّ من نيويورك ونيوجيرسي. من الواضح أنّ الأفضل برأي الحكومة هو «ألّا تتحضّر» للمشكلة، على أن تعترف بوجودها أصلاً.

الرقابة وتقويض علوم المناخ في ظلّ إدارتي بوش وترامب، ساهما بجعل الكثير من الأمريكيّين يرفضون تقبّل الوقائع المُثبَتة الصريحة. في بعض «فقاعات الفلترة» على شبكة الإنترنت، إنكارُ الحقائق العلميّة -حتّى تلك التي تنجم عنها تداعيات صحيّة على مستوى قطاع واسع من الشعب- تحوّل إلى طريقة للتأكيد على «تحرّر» المرء ممّا يُفترَض بأنّه تدخّل السياسات الليبراليّة، وبنى الواقع غير المرغوب بها، في حياته. بدءاً من حزيران 2020، ظهر انقسام حزبيّ مماثل في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حول هل يجب الاعتراف بمخاطر وباء كورونا أم لا. «إن لم يقلق ترامب بشأن أمر ما» قالت امرأة من آلاباما يتابع والدها أخبار فوكس نيوز، «إذن، لن يقلق والدايّ بشأنه». والد تلك المرأة يعتقد أيضاً أنّ الاحترار العالميّ هو خدعة، كما وصفَ المخاوف حول وباء كورونا بأنّها «خدعة التبدّل المناخيّ رقم 2.0».

لعلّ الرقابة أفرزت تأثيراتها القاتلة الأعظم في هذا السياق! وسط ضباب من عدم اليقين حول هل من الممكن معرفة الحقيقة أصلاً، كان الملجأ بالنسبة للعديد من الناس هو وضع ثقتهم بقائد يحسبونه قويّاً... ما الضرر في ذلك؟!





خاتمة

عندما أرسلتُ هذا الكتاب إلى المطبعة، الأخبار حول الرقابة -حجب المعلومات الشامل حول العالَم بسبب وباء ڤيروس كورونا، قيام بعض أعضاء الحزب الجمهوريّ الأمريكيّ بالتحريض ضدّ منصّات السوشال ميديا لأنّها «تفرض الرقابة» على الأصوات المحافظة، تعاون الصين مع منصّة Zoom لشلّ المعارضة خارج حدودها، فيضانات المعلومات الخاطئة التي انطلقت كي تشوّش الناخبين الأمريكيّين حول حركة «حياة السود مهمّة»... إلخ- كانت تتلاحق بسرعة وزخم هائلَين، ولولا أنّني وضعتُ نهاية عشوائيّة لتيار المعلومات الواردة، لما انتهيتُ! هذا أمر لا يستهان به بالنسبة لعمل يبدأ مع الإعدامات في عهد الرومان، ويعرّج على تحطيم الأيقونات في العهد البيزنطيّ، والحرب الأهليّة الأمريكيّة، وحظر الأفلام التي تدور عن المثليّين والشيوعيّين في جمهوريّة فايمار.

إحدى مزايا تأليف كتاب عن التاريخ، هو أنّ الأحداث الجوهريّة وقعت سابقاً. ما إن نستوعب المصادر المتعلّقة بتلك الأحداث، حتّى يتحوّل الهدف إلى شرح الوقائع وموضعتها في سياق مترابط، نأمل أن يلقي الضوء على ما حصل. هناك دائماً تفسيرات متضاربة، لكنّ القصّة الأصل لن تتغيّر كثيراً ما لم تظهر أدلّة جديدة. بأيّ حال، كتاب عن الرقابة -حتّى ولو ركّز على الماضي، لا على الأحداث الراهنة- سيناقض بلا شكّ الافتراضَ بأنّه من الممكن سرد وصف يتحلّى بالمصداقيّة أصلاً. بما أنّ جوهر العمليّة التي نتناولها هنا هو قمعُ الأفكار والمعلومات، سيؤرّقنا دائماً شكّنا في أنّ الكتاب لم يفِ المسكوت عنه حقَّه، ولم يُبرِز ماذا قيل مِن ثمّ دُفِن، أو مَن اختفى من المتكلّمين المهمّين. أن نكتب عن موضوع غير شفّاف مثل الرقابة عبر

التاريخ، هو أشبه بمطاردة خواء لا يكشف إلّا عن الصمت ما إن نصل إليه، لأنّ موضوعات القصّة اختفت كلّها في نهاية المطاف.

كلّ ما سبق صحيح في عصرنا هذا بشكل خاصّ، حيث يتزايد حجم الخطاب المقموع، فضلاً عن التبدّل المستمرّ للافتراضات الأساسيّة حول ماهيّة الرقابة وكيف تتحقّق. نواقل الخطاب -والخطاب بحدّ ذاته- تُستخدَم حاليّاً لإسكات الأصوات، أمّا القرارات حول الخطاب المسموح به، فيوجّهها الآن بالدرجة الرئيسيّة مهندسو المعلوماتيّة المهتمّون بتطوير منتجات إلكترونيّة تدرّ أرباحاً، أكثر من اهتمامهم بإدارة منصّاتهم بطريقة مسؤولة، فضلاً عن أنّ قضية حريّة التعبير التي لطالما كانت من اختصاص المحرومين ضدّ أصحاب المال والنفوذ، تحوّلت إلى صيحة حرب يطلقها أولئك الأثرياء والمتنفّذون. كما قالت كاثرين ماكينون عن التعديل الدستوريّ الأوّل: «قانونيّاً، ما كان درعاً يحمي الفنّانين والراديكاليّين والناشطين والاشتراكيّين ودعاة اللّاعنف والمنبوذين والمحرومين، أصبح سيفاً بيد المستبدّين والمتعصّبين عرقيّاً وكارهي النساء، النازيّين والكو كلوكس كلانيّين، الإباحيّين والشركات التي تشتري الانتخابات». كاثرين تبالغ قليلاً، لكنّها تشرح الآليّة على نحو صحيح: بطرق عديدة لا يمكن إنكار أهمّيتها، تُستَغلّ القيود المفروضة على الرقابة اليوم لحماية تراتبيّات الثروة والامتيازات المتأصّلة، عوضاً عن حماية الأصوات المهمّشة.

في هذه البيئة السائلة، يستحيل أن نتنبأ بالتغيّرات الدائمة التي قد تجلبها التناقضات الهائجة التي تسود عالم اليوم، أو أن نحدّد ماذا سيُلغى من تأثيراتها بسبب التطوّرات السياسيّة أو التكنولوجيّة، أو ما سيتبخّر من تلقاء نفسه بكلّ بساطة. أحد الأمثلة على ما سبق، هو الجدل الدائر حول الرقابة على السوشال ميديا: هجوم دونالد ترامب على الفقرة 230 من «قانون آداب الاتّصالات» -أحد أركان حماية حريّة التعبير على السوشال ميديا- ضَعُفَ بعد أن خسر في الانتخابات، لكنّ القضيّة تفجّرت مجدّداً في كانون الثاني 2021 بعد أن قام تويتر بحظر حسابه، جنباً إلى جنب سبعين ألف حساب آخر لمجموعة QAnon، إثر هجوم مناصري ترامب على مبنى الكابيتول. النتيجة المباشرة كانت انخفاضاً مباشراً بحجم المعلومات الخاطئة التي تُنشَر على

شبكة الإنترنت، وانتقال المحتويات المتطرّفة إلى أعماق الشبكة الأشدّ ظلاماً، وتعالي انتقادات لاذعة لـ «شركات التكنولوجيا العملاقة»، وللفقرة 230 من زواياها جميعها تقريباً. حتّى لو نجت الفقرة 230 بسلام على المدى القصير، فالضغوط الهادفة إلى تقييد حريّة التعبير على شبكة الإنترنت أكثر فأكثر، قد تثمر يوماً ما. من المستحيل أن نحزر كيف سيحدث ذلك. في الواقع، مسارُ تنظيم الخطاب على شبكة الإنترنت عصيٌّ كليّاً على التوقّعات، فمن كان سيتخيّل مثلاً قبل عقد من الزمن أنّ «محكمة خاصّة» موّلتها شركةٌ يملكها ملياردير في السادسة والثلاثين من عمره: فيسبوك، ستملك سلطة لإطلاق الأحكام على بعض من أهمّ قضايا حريّة التعبير الراهنة، وعلى مستوى عابر للأمم؟!

مع ذلك، وعلى الرغم من النتائج غير الحاسمة التي تظهر عند أيّ منعطف تاريخيّ، مازال كلٌّ من النصّ المكتوب والكلمة المنطوقة والصورة، يبثّ الفزع كما فعل دائماً.

«قوّة حريّة التعبير تفرز تأثيرها، من خلال طرق لا تختلف جذريّاً عن الأفعال العاديّة المألوفة في العالَم اليوميّ» كما يعلّق روبرت دارنتون، وما زال الدافع لإسكات حريّة التعبير حيّاً اليوم كما كان دائماً، سواء عندما تطرح هذه الحريّة تهديداً، أو عندما تقوم بتحقير الحقائق الموافَق عليها أو إحراجها أو فضح زيفها. عندما تتوجّه حريّة التعبير ضدّ أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة، فلا شيء يحول بينهم وبين فرض الرقابة عليها إلّا الحواجز القانونيّة، وهي حواجز لم تظهر في الغرب إلّا منذ فترة وجيزة. إلى متى ستصمد الحقوق الواسعة الحاليّة بحريّة إبداء الرأي ضدّ الحكومة، أو الكشف عن أخطائها؟! إنّه أمر لا يمكننا التكهّن به أيضاً. الرقابة اليوم هي استعراض للقوى كما كانت دائماً، لكنّها أشدّ عقماً. يستحيل أن نخمّن عدد الكتب التي دُمِّرت وضاعت نهائيّاً في القرون السابقة، لكن كما شرحتُ في كتابي هذا، كثيراً ما نجت نسخٌ من الكتب الممنوعة، إمّا لأنّ السلطات الرقابيّة احتفظت بها لنفسها، وإما لأنّها عجزت عن تعقّب كلّ النسخ قيد التداول. إن أخذنا بعين الاعتبار رقمنة مئات ملايين النصوص الموجودة حاليّاً، فضلاً عن رقمنة الكتب الجديدة التي لا حصر لها مباشرة أثناء

تأليفها، سنرى أنّ القنوات التي تتمّ من خلالها إزالة الموادّ الممنوعة تنغلق الآن، فضلاً عن أنّنا قادرون غالباً على مراوغة أشدّ أساليب الرقابة صرامة. في عام 2020، تمكّنت مجموعة حريّة الصحافة «مراسلون بلا حدود» من إتاحة مجموعة ضخمة من الأخبار الممنوعة في عدّة دول تفرض رقابة قاسية كالصين، من خلال تحويل روابطها إلى لعبة Minecraft الشعبيّة أون لاين. دُسَّت الأخبار الممنوعة في الأغاني الشعبيّة أيضاً، ووُزِعَت من خلال خدمة الموسيقا أونلاين عبر تطبيق Spotify. هذه التكتيكات معروفة بالنسبة للسلطات وللناس جميعهم، لكنّ السلطات تصرّ مع ذلك على تطبيق مساعيها الرقابيّة لأنّها تعتقد أنّ ذلك ضروريّ. السلطات لا تخشى فقط من حريّة التعبير، بل أيضاً من ظهور التسامح، وبمجرّد أن يظهر موقف عدائيّ تجاه حريّة التعبير -حتّى ولو كان رمزيّاً- فإنّ أيّة محاولة لإلغائه أو حتّى تلطيفه، ستجعل الأمور أسوأ.

الضغوط التي ظهرت مؤخّراً بغية الحدّ من خطاب الكراهية والخطاب المسيء، هي في آن واحد دليل على قوّة الكلمات، وتحدٍّ لمفهوم أنّ الكلام يجب أن يكون حرّاً إلى أقصى حدّ ممكن. نحن نواجه حقيقة مجرّدة، مفادها أنّ الناس غالباً ما يفكّرون بأفكار بغيضة أو لا أخلاقيّة، أو بأخرى لا تتماشى مع روح العصر. عندما يعبّرون عن أفكارهم تلك، هناك «شخص ما» في مرمى السمع (سواء إلكترونيّاً أو بأيّة وسيلة أخرى) قد يتألّم بسببها، أو يسيء التصرّف بتأثير منها. تجربة أوروبا ما بعد الحرب العالميّة الثانية بإيجاد توازن بين حريّة التعبير والحدّ من الخطاب المؤذي، لم تسر كما يجب على ما يبدو. في شباط 2020، دقّ المجلس الأوروبيّ جرس الإنذار حول الارتفاع الحادّ في معدّلات الجرائم ضدّ الساميّة وضدّ المسلمين وغيرها من جرائم الكراهية العنصريّة، فضلاً عن تضخّم سياسات رهاب الأجانب. على ضوء هذه الموجودات، سكرتيرة المجلس ماريا بيجينوفيتش ـ بوريتش ناشدت أوروبا قائلة: «يجب علينا أن نوقف انتشار الخطاب السامّ الذي يتفوّه به المتطرّفون العنصريّون، والذي يستهدف ديمقراطيّاتنا في الصميم».

بوريتش قد تكون على حقّ، فاعتناق حريّة التعبير دون أخذ عواقبها بعين الاعتبار قد يكون تصرّفاً غير مسؤول. بأيّ حال، ضبطُ ما يقال بخشونة مبالغ

بها، يخاطر بفرض سلطة الدولة على نحو مفرط، ممّا يضع نهاية للمجتمع الحرّ. بالمقارنة بين هذين الشرَّين، أعود إلى ملاحظة جورج أورويل في حقبة الأربعينيّات من القرن العشرين: «إن كان للحريّة معنى، فهو الحقّ بإخبار الناس بما لا يريدون سماعه». القضاء على الخطاب المؤذي يحمي سلامة البعض على المدى القصير، لكن لا دليل على أنّه يقضي على السواد خلف الكلمات. قد تسبّب حريّة التعبير ضرراً حقيقيّاً، تماماً كغيرها من الأفعال التي لا تتوجّه إلى الهدف الصحيح، لكن إن أثبت هذا الكتاب لنا أيّ شيء، فهو أنّ الضرب على حريّة التعبير بيد من حديد للقضاء على فكرة خطرة، ليس مجرّد إجراء فاشل فحسب، بل سيسبّب أيضاً ضرراً أسوأ على المدى البعيد.



شكر وتقدير

أنجزتُ هذا الكتاب بالاعتماد على أعمال بعض الأكاديميّين، وبمساعدة وتوجيه مباشر من بعضهم الآخر، ومن فريقَي نشر ممتازَين قدّما لي منصّة ثابتة أنجز عملي من خلالها.

لا يوجد بحث فكريّ ينفرد بذاته، كتابي بُنَي على جهود الآخرين، ولولا بصيرتهم وابتكاراتهم لكان من المستحيل أن تثمر جهودي الشخصيّة. أذكر من بينهم: جون بارل، بول بوير، مونيكا برو، إرنست كاسيرر، زكريا شافي، مايكل كينت كورتيز، روبرت دارنتون، توماس إمرسون، جاك غولدسميث، روبرت جستن غولدشتاين، تشارلز هندريك، نات هنتوف، ريبيكا نوث، إليزابيث لادنسون، ليونارد ليفي، كاثرين ماكينيون، كنان مالك، جورج أورويل، جوليان بيتلي، جورج رودر، ديرك رومان، ألكساندر روبل، فريدريك سيبرت، جفري ستون، زينب توفيقي، آدم وينكلر، وتِم وو... وغيرهم كثير من المعلّمين الذين نهلتُ من أفكارهم.

كلٌّ من ميتشل ألبيرت وشارلي ماكان، وكذلك كريستين جانن نلسون، ساعدني على صياغة جهودي، وقدّم لي مساعدة تحريريّة حكيمة.

على صعيد الأعمال، وقف إلى جانبي وكيلي الذي لا يتعب آندرو ستيوارت، الذي أقدّر له دائماً دعمه ونصائحه، وكذلك جوانا غرين وسوزان لوفيلو في دار نشر «بيكون». في دار الساقي، اعتمدتُ على العبقريّة لين غاسبار. يرجع معظم الفضل (لكن ليس الملامة) إلى لين بهذا الكتاب، لأنّ الفكرة برمّتها هي فكرتها.

كلّ يوم من أيّامي كان ممكناً بفضل زوجتي جينيفر، حبّ حياتي العظيم،

وكذلك بفضل أولادي: لورنس، كلير، وغراي، الذين فرض عليهم قدرهم الحزين أن يتأقلموا مع ظروفي خلال إنجاز مشروعي.

***



خلال الكابوس الصينيّ المُسمَّى بالثورة الثقافيّة (1966-1976)، اجتاح الحرس الأحمر الموالي لماوتسي تونغ البلاد، ودمّر «الأربعة القديمة»: الأفكار القديمة، الثقافة القديمة، العادات القديمة، والتقاليد القديمة. لعبت إبادة الدِين القديم دوراً محوريّاً في تلك الحملة، وتسبّبت بدمار ملايين الكتب والصور والأشياء المرتبطة بكونفوشيوس وبالبوذيّة التيبتيّة. حُكِمَ على أتباع الفيلسوف القديم بأنّهم «رجعيّون»، وخضعوا للتعذيب، كما دُمِّرَتْ أعمال وتماثيل كونفوشيوس، وأُجْبِرَ الرهبان البوذيّون على الدوس على كتبهم، واستعمال ما نجا منها كورق للمراحيض، من ثمّ تمّ تحويل المعبد البوذيّ الأقدس في التيبت إلى حظيرة ومسلخ للخنازير. أُغلِقَت المدارس والجامعات العلمانيّة بدورها، وتمّ تدمير كتبها على يد «الملايين من أبناء الشعب» أيضاً، لأنّها «أعشاب سامّة». أخيراً، اجتاح الحرس الأحمر المنازل كي يدمّر الصور الفوتوغرافيّة العائليّة لأنّها «تذكارات إقطاعيّة»، واستبدلها بصور ماو التي توجَّب على المواطنين أن يعترفوا بخطاياهم أمامها.

على الرغم من أنّ ماو قضى على «العناصر الرجعيّة» في الصين، وجعل من نفسه بداية الفكرِ الصينيّ ومنتصفَه وخاتمتَه، لكنّه تماهى علانيّة مع «الإمبراطور الأوّل» تشِن شيهوانغ (259-210 ق.م) الذي أقام محارق للكتب بدوره، واعتمد على العنف لتوحيد الممالك السبع الكبرى في مملكة مركزيّة، شكّلت نواة للصين الحاليّة. على الرغم من إنجازاته التي لا يُستهان بها، كان الإمبراطور الأوّل مكروهاً -وهو أقلّ ما يمكن أن يقال عنه- وأدرك أن سلطته لن تترسّخ كليّاً ما دامت أفكار الشعب خارج قبضته. عندما تجوّل في أرجاء الإمبراطوريّة، ثار غضبه وهو يسمع الفلاسفة الكونفوشيوسيّين وغيرهم من المفكّرين ينتقدون نظام حكمه، ويعقدون مقارنة بينه وبين العصور الذهبيّة في الماضي. لذلك، قرّر أن يلغي ذلك «الماضي».

